



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد البخرائية
ومن الدائرة البخرائية

السنة الرابعة عشرة

العدد الثاني : من أبريل إلى يونيو سنة ١٩٦٣

القاهرة

طبعة دار القضاء العالي

١٩٦٣

الأحكام الصادرة
من الدائرة الجزائية
نقابات

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حليم
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد مبرى .

(٢)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ ق "تظلمات محامين"

محاماه . " القيد بجدول المحامين " . شروطه .

ويجب توافر شرطين في طالب القيد بجدول المحامين : (أولا) أن يكون محمود السيرة ،
حسن السمعة ، أهلا للاعتراف الواجب للمهنة و (ثانيهما) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام
قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة
أو الشرف . المادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧

توافر أو فقدان الشرط الأول : أهم متروك لتقدير لجنة قبول المحامين . شرط ذلك :
أن يكون تقديرها مائنا تقرها عليه محكمة التقض وتأخذ به . (مثال) .

مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦
لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماه - وجوب توافر شرطين في طالب القيد
بجدول المحامين : أولا - أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة وأهلا للاعتراف
الواجب للمهنة . وثانيهما - ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية
أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة

أو الشرف . وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن توافر أو فقدان الشرط الأول متروك لتقدير لجنة قبول المحامين ، على أن يكون تقديرها في ذلك سائغا نقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . ولما كان يبين من القرار المطعون فيه أن إلهزائين الإداريين الموقعين على الطاعن كلاهما متعلق بالإهمال في العمل ، وأن المخالفات الإدارية التي أسندت إليه لا تمس ذمته أو شرفه ، كما أن الاتهام الذي نسب إليه بمحاولة الحصول على رشوة قد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على صحته . وكان من المقرر أن الفصل بغير الطريق التأديبي وطبقا لأحكام الموسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بجدول المحامين . فان تقدير اللجنة فقدان الطاعن للشرط الأول من الفقرة الرابعة للسادة الثانية سالفة الذكر يكون غير سائغ ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد توافرت فيه شروط القيد ، فان القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

تتلخص وقائع هذا التظلم فيما يقول به الطاعن — بأنه حصل على ليسانس الحقوق جامعة القاهرة في فبراير سنة ١٩٥٧ بدرجة مقبول وقد عين رئيسا لمكتب تموين الدلائجات بحيرة بالدوجة السادسة الإدارية ، ثم نقل إلى مراقبة القاهرة الجنوبية ، وقد صدر قرار بإيقافه عن العمل اعتبارا من ٨ مايو سنة ١٩٦٢ لمخالفات نسبت إليه ثم صدر قرار آخر بتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بفصله من الخدمة بناء على قرار رئيس الجمهورية . ثم قدم الطاعن طلبا إلى لجنة قبول المحامين لإدراج اسمه بجدول المحامين المشتغلين تحت التمرين . وبجلسة ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٦٢ قررت اللجنة غيابيا برفض الطلب ، فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد القرار المعارض فيه . ثم أعلن له في ١٩٦٢/١٢/٢٣ . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن تقدير اللجنة فقدان الطاعن شرط حسن السيرة قام على عقيدة لم تكتمل لها عناصر السيرة الحقيقية والثابتة في ملف خدمته فقد أغفلت اللجنة أن الطاعن عمل موظفا بوزارة العدل منذ أكتوبر سنة ١٩٥١ حتى نهاية سنة ١٩٥٧ ولم يكن في خلال هذه المرحلة محملا لأية مجازاة إدارية إذ أهلكته أمانته وسيرته الحسنة للعمل أمين سر لمحاكم جنابات القاهرة ، كما أغفلت اللجنة أن الطاعن قد أوقف عن عمله للمرة الثانية في وزارة التموين بقرار وزاري صدر على خلاف القانون وأن اللجنة قدرت فقدان الطاعن شرط حسن السيرة استنادا إلى الجزاءين الإداريين الموقعين عليه بالإلذار وإلى المخالفات الخمس التي نسبت إليه في قرار وقفه عن العمل — في حين أن الإلذار الأول مبني خطأ يسير في العمل لا يمس الذمة أو الشرف ، وكان ثانيهما نتيجة للشكوى التي قدمت ضد الطاعن وأثبت التقرير السري المقدم من مدير عام مباحث التموين أنها كيدية ولا أساس لها من الصحة . أما المخالفات الخمس التي نوه عنها في القرار المطعون فيه فهي في مجموعها لا تمس الذمة أو الشرف وليس فيها ما يحول بين الطاعن وبين الاشتغال بالمهامة . على أن النيابة الإدارية لم تكن قد فصلت برأى يقطع بصحتها حين أوقف الطاعن عن العمل ثم صدر القرار الجمهوري بفصله — وأن اللجنة أخطأت القانون إذ رتبت بغير سند من الواقع أو القانون صدور القرار الجمهوري بفصل الطاعن بغير الطريق التأديبي — للصراحة العامة — على ما وقع عليه من جزاءين إداريين وأسند إليه من مخالفات . كما اعتمدت في رفض الطلب على هذا القرار . مع أنه لا يدل بذاته على سوء سيرة الطاعن ولا يحول دون قيد اسمه في جدول المحامين — ما لم تكن الأسباب التي بنى عليها سائغة من شأنها

أن تنتج. وهو أمر ما زال معروضا على محكمة القضاء الإداري التي بلأا إليها الطاعن .

وحيث إنه يبين من القرار الغيابي المؤيد بالقرار المطعون فيه أنه انتهى إلى رفض طلب الطاعن بقوله إنه ثبت من الاطلاع على ملف خدمة الطالب أنه وقع عليه جزاءان بالإندار أحدهما للتأخر في الحضور والثاني لأنه حرر محضرا مخبر في ١٣/٥/١٩٥٩ — بناء على شكوى ولم يتم بتسليم المحضر حتى ٢٠/٥/١٩٥٩ تاريخ التبليغ لأن هناك مفاوضات بين صاحب المخبر والطالب لحفظ المحضر نظير مائة جنيه — وقد حققته النيابة الإدارية ، ولم يتم دليل على وجود رشوة ولكن الطالب جوزى إداريا بالانذار لعدم إحالة المحضر مباشرة إلى البوليس في نفس اليوم الذي حرر فيه تطبيقا لنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ . ثم صدر قرار بوقفه عن العمل اعتبارا من ٢٨/٥/١٩٦٢ لمخالفات خمس نسبت إليه وقد حقق فيها وأحيلت إلى النيابة الإدارية . ثم صدر قرار السيد رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة للصالح العام . وحيث إن اللجنة ترى أن ما وقع على الطالب من جزاءات وما نسب إليه من مخالفات أدت إلى صدور قرار السيد رئيس الجمهورية بفصله من الخدمة للصالح العام تفقده شرط حسن السيرة وهو أحد الشروط اللازم توافرها فيمن يريد أن يتمتع المحاماة عملا بالفقرة الرابعة من المادة الثانية من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . لما كان ذلك ، وكان مفاد تفسير الفقرة الرابعة من المادة الثانية من قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ . وجوب توافر شرطين : أولهما — أن يتوافر في طالب القيد حسن السمعة والسيرة وأهلية الاحترام الواجب للمهنة وثانيهما — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن توافر أو فقدان شرط حسن السمعة والسيرة والأهلية للاحترام للمهنة المحاماة متروك لتقدير لجنة قبول المحامين . على أن يكون تقديرها في ذلك سائغا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . وكان يبين من القرار المطعون فيه أن الجزاءين الإداريين الموقعين على الطاعن أحدهما كان بسبب تأخره في الحضور إلى عمله والثاني لأنه لم يرسل محضرا إلى قسم الشرطة في يوم تحريره وأبقاه لديه مدة سبعة أيام وكلا السببين

متعلق بالإهمال في العمل ، وأن المخالفات الإدارية الخمس التي أسندت للطاعن أبان اشتغاله وأحيل من أجلها إلى النيابة الإدارية للتحقيق معه ثلاثة منها كانت لإخلاله بالعمل من الناحية الإدارية . وواحدة بسبب برفية أرسلها إلى وزير التكوين يبلغه بعدم وجود خبز في منطقة حلوان والأخرى لتقديمه شكوى ضد رئيسه ينسب إليه فيها وقائع محدودة — ولم يفصح القرار عن نتيجة التحقيق فيها وكانت كل هذه الوقائع لا تمس ذمة الطاعن أو شرفه . أما الاتهام الذي نسب إليه بمحاولة الحصول على رشوة من صاحب مخبز فقد صرف النظر عنه لعدم قيام دليل على صحته . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أن الفصل بغير الطريق التأديبي وطبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ لا يدل بذاته على سوء السمعة ولا يحول دون القيد بجدول المحامين — فإن تقدير اللجنة فقدان الطاعن للشرط الأول من الفقرة الرابعة للسادة الثانية يكون غير سائغ ، ولما كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قد توافرت فيه الشروط الواردة في المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن المحاماة أمام المحاكم . فإن القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض طلب الطاعن قيد اسمه في جدول المحامين المشتغلين تحت التمرين يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الأحكام الصادرة
من
الدائرة الجزائية

المواد الجزائية

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / أحمد عقوبى ، وبحضور السادة المستشارين ، محمود حلى خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، وعبد صبرى .

(٥٤)

الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ القضائية :

دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" . محاماه . إجراءات
المحاكمة .

(أ) تخلف محامى المتهم الموكل من الحضور . حضور محامى آخر عنه وسماع المحكمة مرافعته .
عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء . أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى للحضور بمحاميه
الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .

(ب) استعداده المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى
به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامى المتدب عن إبداء ما يدل على عدم
تمكنه من الاستعداد فى الدعوى . التمسك بالحكم بمخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع .
لا محل له .

قبض . تلبس . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب .

(ج) استظهار الحكم أن تخلط الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع . وأن القبض
لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه
أثر تخلط الطاعن طواحية . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده .
وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم . التمسك بمخالفة القانون
والفساد فى الاستدلال . غير سديد .

١ - من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذا لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .

٢ - من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته . ولما كان المحامي المنتدب لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد فى الدعوى فإن النعى على الحكم بخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل .

٣ - لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استظهر أن تخطى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع ، وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه ، أثر تخطى الطاعن طواعية عنه ، فأضحى المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده ، وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . فإن الحكم يكون سليما ، ويكون النعى عليه بخالفة القانون والفساد فى الاستدلال غير مسديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١١ من اكتوبر سنة ١٩٦٠ ببندر بلقاس دقهلية "أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار فى غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ - ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به ، فقررت الغرفة ذلك . وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الجاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٧ من يونيو سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . وقد ردت على الدفع قائلة إنه فى غير محله . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق الحكم ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو مخالفة القانون والإخلال بحق الدفاع . ذلك أن الطاعن كان قد وكل محاميا للدفاع عنه ولما لم يحضر بجلسة المحاكمة نذبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى دون أن يتمكن من دراسة القضية والاستعداد فيها أو مقابلة الطاعن لأخذ ملاحظاته عنها وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نذبت محاميا للحضور مع المتهم ومضت في نظر الدعوى وسماع أقوال الشاهد في حضوره ثم أبدى دفاعه عن الطاعن ولم يرد بمحضر الجلسة ما يفيد أن الطاعن اعترض على حضور المحامي المتدب أو طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحامي الموكل عن المتهم إذ لم يحضر وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافقته فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبدى أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل . هذا ولما كان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته ، وكان المحامي المتدب لم يبدى ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه لا يكون له محل .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو مخالفة القانون والفساد في الاستدلال ذلك أن المحامي المتدب عن الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وتفنيشه لحصولهما في غير الأحوال المصرح بها قانونا فرد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ رفضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في أن ضابطى المباحث كانا يبحثان ليلا عن متهم في مرققة ثم شاهدا شخصا يخرج جريا من إحدى المقاهى تتفق أوصافه إجمالا مع أوصاف المتهم الذى يبحثان عنه فلما تبعاه واقتربا منه أخرجا من فتحة جليبا به كيسا من الورق ألقاه على الأرض فتناثرت منه لفافة من ورق السلوفان التقطها أحدهما فتبين أن بها حشيشا فأخبر زميله بذلك فقبض على

الطاعن وقد حصل الحكم مضمون شهادة الضابطين بما يؤيد تلك الواقعة .
ثم عرض للدفع ببطلان التفتيش فرفضه بعد بيان واقعة الدعوى كما تقدم
بقوله "إن تصرف المتهم على هذه العبورة الباعثة على الريبة في أمره تجعل من حق
مأمور الضبط القضائي متابعته واستيقافه للتحرى عن شخصه لأن ظروف الأحوال
تبرر اتخاذ هذا الإجراء فتخلى المتهم بإرادته على اثر ذلك عن المخدر الذى يحمله
بالقائه على الأرض لا يعد نتيجة لإجراء غير مشروع ولا يقبل من المتهم التنصل
من تبعة إحرازه" ولما كان الثابت مما تقدم أن الحكم قد استظهر بحق أن تخلى
الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد
أن أصبحت الجريمة متلبسا بها بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه بعد أن تخلى الطاعن
طواحية عنه فأضحى المخدر بذلك هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده وأن
هذا الدليل لم يكن وليد القبض . فإن الحكم يكون سليما ويكون هذا الوجه
من الطعن غير سديد .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومجد صبرى .

(٥٥)

الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ القضائية

دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " . حكم . " تسمييه .
تسبب غير معيب " . إثبات " طرق الإثبات " . " معاينة " . إجراءات
محكمة . نقض . " ما لا يقبل من الأسباب " .

(أ) وجوب سماع المحكمة ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة
الإعراض عن ذلك : إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب
تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة علة عدم اجابتها
هذا الطلب . مثال .

(ب) طلب إجراء المعاينة الذي لا ينجح إلى فنى الفعل المصنوع لهم ، أو إثبات استعماله حصوله :
من قبيل الدفاع الموضوعى . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يديه المتهم
من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة - إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة
أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - أن تعرض عن ذلك ،
بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب . ولما كان الحكم المطعون فيه
إذ رفض طلب الدفاع إجراء معاينة لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن
إجراء المعاينة أمر غير منتج في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعد اطمئنانها
لأقوال شهود الإثبات التي تأيدت بوجود أثار المخدر في جيب صديري المتهم ،
فإن النعى على الحكم من هذه الناحية يكون على غير أساس متعين الرفض .

٢ — طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المسند للمتهم ولا إلى إثبات استحالة حصوله ، يعد من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم أول يونيو سنة ١٩٦٠ بناحية كفر طناح مركز المنصورة دقهلية أحرز جواهر مخدرة " حشيشا وأفبونا " في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٣ — ج وأخيرة و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول الملحق به . فقررت الغرفة ذلك . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات المنصورة دفع الحاضر مع المتهم ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ — ٢ و ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات وقد ردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطاعن هو القصور في التسييب والإخلال بحق الدفاع ومخالفة الثابت في الأوراق فقد بنى الطاعن دفاعه بصفة أصلية على أن التهمة قد لفقت عليه من مرشد مكتب المخدرات بايعاز من خصومه حيث استدرجه إلى مكان قفر كان ينتظره فيه رجال المكتب فسلمه إليهم ونسبوا إليه ضبط مقدار ضئيل من المخدر معه كانوا قد أعدوه من قبل ، وطلب الدفاع معاينة مكان القبض على المتهم لإثبات أنه مكان قفر لا يتصل بالطرق الزراعية ولا بالأمكنة المدعى بترويج المخدرات فيها — مما يؤيد واقعة استدراجه

إلى هذا المكان ، ويقطع بانعدام جدية التحريات التي صدر إذن التفتيش على أساسها غير أن المحكمة رفضت طلب إجراء المعاينة بزعم أنه غير متتبع في الدعوى وهو رد قاصر وغير سائق — كما طلب الدفاع ضم القضية رقم ٧٥٨٧ سنة ١٩٦٠ دكرنس لإثبات الصلة بين المرشد وبين رجال مكتب المخدرات ، وقد قالت المحكمة بعد اطلاعها عليها أنها خالية من أى دليل يؤيد دفاع الطاعن مع أن من بين أوراقها برقية مرسلة من محامى المتهم يبلغ فيها بتلقيق التهمة من هذا المرشد ضد موكله وذلك يؤيد أن المحكمة لم تطلع على أوراق تلك القضية وبنت قضاءها على غير الثابت فيها .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات ونفت حصول التلقيق من جانب المرشد ، مؤسسة ذلك على أسباب سائغة ، وكان من حقها أن تأخذ بما تراح إليه ويطمئن إليه وجدانها دون معقب عليها في ذلك فلا وجه لمصادرتها في عقيدتها . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم إذ رفض طلب الدفاع إجراء معاينة لمكان ضبط المتهم قد أسس هذا الرفض على أن إجراء المعاينة أمر غير متتبع في الدعوى وغير مؤثر في عقيدة المحكمة بعد اطمئنانها لأقوال شهود الإثبات التي تأيدت بوجود آثار المخدر " الحشيش " في جيب صديريه (الطاعن) ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متتبع في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب — هذا بالإضافة إلى أنه لما كان طلب إجراء المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المسند للطاعن ولا إلى إثبات استحالة حصوله فإنه يكون من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض — لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن اطلاع المحكمة على القضية رقم ٧٥٨٧ سنة ١٩٦٠ دكرنس تحقيقا لدفاع الطاعن سليم ولا يعيبه أنه لم يورد ما تضمنته البرقية المرفقة بأوراق تلك القضية ما دامت هذه البرقية لا ترقى إلى مرتبة الدليل الذي يؤيد دفاع الطاعن بتلقيق الاتهام ضده . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيق ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٥٦)

الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . " تسليبه . تسليبه معيب " . اشتباه .

متى يحق للحكمة أن تقضى بالبراءة : إذا تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم
كفاية الأدلة قبله . شرط ذلك : أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدهوى ،
وأنه لم يفت عليها شيء منها . مثال في اشتباه .

من المقرر قانوناً أن للحكمة أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة
إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة قبله ، إلا أن هذا مشروط بأن يشتمل حكمها
على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدعوى — وأنه لم يفت عنها شيء منها .
ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالالتزامين المسندين
للتهم (المطعون ضده) الواردين بوجه الطعن ، وأنه اطلع على التحريات المقدمة
من الشرطة ، ولم يبين أثر هذا كله فيما انتهى إليه من القول بأن المطعون ضده
قد استقام وأقلع عن عثراته فإنه يكون معيباً ، مما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ " اشترى
عنه لأسباب مقبولة اعتياده على ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال بأن
حكم عليه في مثل هذه الجرائم أكثر من مرة على النحو المبين بالمحضر " وطلبت
عقابه بالمواد ١/٥ و ٦ — ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة
شبين القناطر الجزئية قضت بحضوره بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٦١ بوضع المتهم

تحت مراقبة البوليس مدة سنة في المكان الذي يعينه السيد وزير الداخلية مع
التفاد بلا مصاريق . استأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة
استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة المتهم مما أسند إليه
بلا مصاريق . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض في ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في البيان، ذلك أن الحكم
المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة بما مؤداه أن المطعون ضده حكم عليه مرتين
إحداهما لسرقة في سنة ١٩٣٩ والأخرى لأحرازه مخدرا في سنة ١٩٤٩ وأنه اتهم
بسرقه أسلاك تليفونية في الجنائية رقم ٤٦١٧ سنة ١٩٦٠ شين القناطر التي صدر
فيها أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لعدم معرفة الفاعل انتهى إلى تبرئته
بمقولة إن سوابقه مضت عليها فترة طويلة لم يقارف خلالها جريمة تنم عن ميله
الإجرامي مما يدل على أنه استقام - مع أن الثابت من محضر ضبط الواقعة أنه
اتهم بالسرقه في الجنيتين رقمي ٨٩٠ سنة ١٩٥٥ و ١٣٦٩ سنة ١٩٥٩ شين
القناطر وقضى فيهما ببراءته، كما أن تحريات محرر المحضر أشارت إلى أنه ارتكب
هديدا من جنابات سرقة الاسلاك التليفونية خلال عام ١٩٦٠ مما يدل على أن
المحكمة أصدرت حكمها المطعون فيه دون أن تحيط بالواقعة ولا يقدح في ذلك أن
الانتهامات الأخيرة قضى فيها بالبراءة إذ أنه يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن
تبحث ما إذا كانت الافعال التي أسندت إليه يمكن أن تتوافر بها
حالة الاشتباه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده
على أنه حكم عليه بعقوبتين مقيدتين للحوية إحداها في ١٩٣٩/١٢/٢٩ لسرقه
والأخرى في ١٩٤٩/١٠/٢٦ لأحرازه مخدرا وأنه اتهم بسرقه أسلاك تليفونية في
الجنائية رقم ٤٦١٧ سنة ١٩٦٠ شين القناطر التي صدر فيها الأمر بعدم وجود
وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل وأن الحكيم المذكورين قد مضى

عليهما مدة طويلة لم يقارف المتهم خلافا جريمة تنم عن ميله الإجرامى بما يدل على أنه استقام وأقلع عن عثراته الماضية . لما كان ما تقدم ، وكان يبين من الاطلاع على المقررات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن المطعون ضده سبق اتهامه كذلك فى البحثين رقمى ٨٩٠ سنة ١٩٥٥ و ١٣٦٩ سنة ١٩٥٩ شين القناطر لسرقة حدايد وقد حكم فيهما بالبراءة كما جاء بتحريات البوليس أنه ارتكب كثيرا من حوادث سرقة الأسلاك التليفونية خلال سنة ١٩٦٠ ولم يثبت فى حقه شيء منها ، غير أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذه الاتهامات ولمسأجاء بالتحريات بما يدل على اطلاعه عليها والمساهمة بها ولم تقل المحكمة كلمتها فيها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا أن للحكمة أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة قبله إلا أن هذا مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدعوى وأنه لم يغيب عنها شيء منها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالاتهامين الواردين بوجه الطعن وأنه اطلع على التحريات ولم يبين أثر هذا كله فيما انتهى إليه من القول بأن المطعون ضده قد استقام وأقلع عن عثراته فإنه يكون معيبا .

جلسة أول أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمد حلي
نخاطر ، وعبد الحليم البهطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٥٧)

الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . " تسببيه . تسبب معيب " . دفع . " الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها " " الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة " .
حجية الشيء المحكوم فيه . دعوى جنائية . " انقضاؤها " . " بناء " .

(أ) قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى
أخرى . انتصاره على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة
بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " . انتهائه إلى أن ثمة مغايرة
بين هذه الأعمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إفصاحه عن أساس هذه
المنارة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج
في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . فصور يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

(ب) قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم تحديده تاريخ
رقومها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . فصور
يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى ، قد اقتصر
على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها - إقامة بناء مخالف
للسومات والمستندات التي منعت على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات
القانونية - وخلص إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والالتزام المسند

للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير التي سبق محاكمته عنها ، وخاصة أن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالقصور ويستوجب نقضه .

٢ — متى كان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، واستند في قضائه إلى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ — حسب الثابت من محضر ربط العوائد — دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط للدعوى الجنائية ، في حين أن محضر الضبط حرر في ٢٨/٢/١٩٥٩ ، وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر — في حد ذاته — تاريخا لموضوع الواقعة ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني ، إذ يحرم محكمة النقض من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر سوهاج «أولا : أقام بناء يزيد ارتفاعه عن القدر المقرر قانونا ثانيا : لم يراع المساحة المقررة في نهاية بروز المظلات والمباني المجاورة . ثالثا : لم يرتد الارتداد القانوني عند اقامته المباني ، رابعا : أقام درج سلم المبنى بعرض غير قانوني . وطلبت عقابه بالمواد ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٩ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنح سوهاج الجزئية دفع الحاضر مع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٢٢٤٦ لسنة ١٩٥٧ بندر سوهاج التي قضى فيها بانقضاء الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنوات على اقامة المباني . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولا : برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية . وثانيا : بتفريم المتهم مائة قرش من جميع التهم وتصحيح الأعمال المخالفة . استأنف

المتهم هذا الحكم ومحكمة سوهاج الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصروفات. فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الفساد في الاستدلال والقصور في البيان ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه رفض الدفع الذي أبداه الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ١٢٢٥ سنة ١٩٥٨ استئناف سوهاج بمقولة إنه تبين من الاطلاع على هذه القضية أن الاتهام المسند إليه هو إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي صدر الترخيص على أساسها مما يخالف موضوع الاتهام المسند إليه في الدعوى موضوع الطعن مع أن التهم المسندة إليه في الدعوى الأخيرة ما هي إلا مخالفات للرسومات والمستندات التي صدر الترخيص على أساسها وكان على المحكمة إذا ما ارتأيت في أن موضوع الدعوى واحد أن تندب خيرا لمعاينة البناء وبيان ما إذا كانت المخالفات موضوع الدعوى واحدة أو مختلفة. ومن ناحية أخرى فقد قضت المحكمة برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة مستندة في ذلك إلى أن الأعمال موضوع المخالفة تمت في عام ١٩٥٦ حسب الثابت من محضر العوائد المؤرخ ١٩٥٦/٢/٢٠ وأنه بذلك لا تكون المدة المسقط للدعوى الجنائية قد انقضت يوم تحرير المحضر في ١٩٥٩/٢/٢٨ بيد أن هذا الرد مشوب بعيوب ثلاثة أولها : أنه خالف ما أثبتته المحكمة الصادر في القضية رقم ١٢٢٥ سنة ١٩٥٨ مستأنف سوهاج - الذي انتهى إلى القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة وحاز قوة الشيء المحكوم فيه على أساس أن البناء مكون من ست طوابق وأنه تم في أوائل عام ١٩٥٤ وفقا لتقرير الخبير الذي ندبته المحكمة في تلك الدعوى ومن مقتضى ذلك - وقد وقعت المخالفات في الدعوى موضوع الطعن في الأدوار الأربعة الأولى - أن تكون هذه الأدوار قد تم بناؤها في أوائل عام ١٩٥٤. والعيب الثاني أن محضر ربط العوائد لا يمد دليلا على تمام البناء في تاريخ ربط العوائد إذ يجوز أن يتم البناء ويتراخى ربط العوائد عليه لأي مبرر كترأخي المسالك في

التبايخ أو عدم سكنى المبنى فور تمامه — وأخيرا فإن الحكم لم يحدد اليوم الذي تم البناء فيه من عام ١٩٥٦ مع ما لهذا التحديد من أهمية في احتساب مدة سقوط الدعوى خاصة وأن محضر الضبط حرر في ١٩٥٩/٢/٢٨ .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن لأنه في يوم ١٩٥٩/٢/٢٨ بدائرة بندر سوهاج أولا : أقام بناء يزيد ارتفاعه عن القدر المقرر قانونا . ثانيا : لم يرتد الارتداد القانوني المقرر عند إقامة المبنى . ثالثا : لم يراع المساحة المقررة من نهاية بروز المظلات والمباني المجاورة . رابعا : أقام درج سلم المبنى بعرض غير قانوني . وطلبت النيابة معاقبته بالمواد ١ ، ١٤ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ٧٦٧ لسنة ١٩٥٥ . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا في ١٩٦٠/١١/١٣ برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية وبتغريم الطاعن ١٠٠ قرش عن جميع التهم وتصحيح الأعمال المخالفة فاستأنف هذا الحكم ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا في ١٩٦١/٥/١٦ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد عرض إلى ما دفع به الطاعن من عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٢٢٤٦ سنة ١٩٥٧ بندر سوهاج المقيدة برقم ١٢٢٥ سنة ١٩٥٨ استئناف سوهاج وأطرح هذا الدفع في قوله ” وحيث إنه بالاطلاع على القضية رقم ٢٢٤٦ سنة ١٩٥٧ بندر سوهاج تبين أنها مقيدة ضد نفس المتهم — الطاعن — لأنه في تاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ أقام بناء مخالفا للرسومات والمستندات التي منحت على أساسها للترخيص كما لم يراع الاشتراطات المقررة قانونا وقد قضى عليه فيها بجلسته ١٩٥٨/٢/١٦ بتغريمه ١٠٠ قرش وتصحيح الأعمال ... وأنه يبين مما تقدم أن موضوع المخالفات المنسوبة للتهمة في هذه الأعمال تنأير كل التغيير المخالفات التي حوكم من أجلها في الدعوى المنضمة . ثم عرض للدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة لمضي أكثر من ثلاث سنوات سابقة على تحرير المحضر ورد عليه بقوله ” وحيث إن الدفع لا أساس له ذلك أن الأعمال موضوع هذه الدعوى تمت في سنة ١٩٥٦ حسب الثابت من محضر ربط العوائد المورخ ١٩٥٦/٢/٢٠ الذي تقدم به الشاهد بالجلسة ومن

ثم تكون المدة القانونية اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية لما تنقضى بعد إذ أن محضر المخالفة حرر في ١٩٥٩/٢/٢٨ . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنحة رقم ٢٢٤٦ سنة ١٩٥٧ بندر سوهاج قد اقتصر على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها إقامة بناء مخالف للرسومات والمستندات التي منح على أساسها الترخيص وعدم مراعاته الاشتراطات القانونية وخلص إلى أنه ثمة مغايرة بين هذه الأفعال والالتزام المسند للطاعن في الدعوى المطروحة دون أن يفصح عن أساس هذه المغايرة وكيف انتهى من واقع الأوراق إلى أن هذه الأفعال غير الذي سبق محاكمته عنها خاصة وأن من بين هذه الأعمال ما قد يندرج في حداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية مما يعيب الحكم بالقصور . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة واستند في قضائه إلى أن الأفعال موضوع المخالفة قد وقعت في عام ١٩٥٦ دون أن يحدد تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب بدء مدة الثلاث سنوات المسقطه للدعوى الجنائية في حين أن محضر الضبط حرر في ١٩٥٩/٢/٢٨ وكان تاريخ ربط العوائد لا يعتبر — في حد ذاته — تاريخا لموضوع الواقعة الأمر الذي يعيب الحكم أيضا بالقصور في الرد على هذا الدفع القانوني إذ يحوم هذه المحكمة من مراقبة سلامة تطبيق القانون على الواقعة . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : أديب نصر ، وحسين
السركي ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٥٨)

الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ القضائية

قطن . جريمة . عقوبة .

(أ) شراء أقطان من غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر
بيعها الأقطان المائلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها . جريمة معاقب عليها طبقا
لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ — في شأن شراء محصول القطن — المعدل بالقانون
رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل الموثم قانونا ، أو فعوده من
التحقق من سلامة عملية الشراء . مثال .

(ب) العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .

إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة — شراء أقطان من
غير طريق لجنة القطن المصرية ودرن دفع فرق ثمن إعادة الشراء — إزالته على كل منهم
العقاب المقرر للجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير
القطن — موضوع الجريمة — أخذا بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون
إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول .

نقض . ” المصلحة في الطعن ” . ” أسبابه . ما لا يقبل من الأسباب ” . حكم .
” تسميته . تسميته غير معيب ” . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل ” .
محكمة الموضوع . دفاع .

(ج) تمسك الطاعن بإدخال شخص آخر في الدعوى . لا جدوى منه . طالما أن إدخال ذلك
الشخص لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة .

- (د) اعتناء الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة ما مور للضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريرات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لامصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة . المنازعة في سلامة إجراءات تلك اللجنة . جدول موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . استقلاها بالبت فيه بلا معقب عليها .
- (هـ) لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .

١ — متى كانت الخطة التي وضعها القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ — في شأن شراء محصول القطن — المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ — بتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ١٩٥٣/٥٢ بالسعر الذي حدده على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير والاستهلاك المحلي على أساس الأسعار العالمية — إنما تتغني الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل في محصول القطن ، فان الخروج عن مقتضى الواجبات التي أملت بها وذلك بشراء الأقطان للاستهلاك المحلي عن غير طريق اللجنة المذكورة المنوط بها وحدها التعامل فيها وبغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوافر به الجريمة التي دين الطاعن بها ، والتي يكفي لقيامها علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء ، وهو ما دال الحكم المطعون فيه على إتمامها لحساب الطاعن وتماونه في التحري عن مصدر تلك الأقطان . ومن ثم فان الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن بتلك الجريمة .

٢ — الأصل — هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقي المتهمين معه في الدعوى الجنائية لما دال عليه تدليلا سائغا باسهم كل منهم في جريمة — شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء — بنصيب في الأفعال المادية المكونة لها ، وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن — موضوع الجريمة — أخذاً بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى ، يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة .

٣ — لا جدوى للطاعن من التمسك بإدخال شخص آخر في الدعوى ، طالما أن إدخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة .

٤ — لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر الضبط ، بعد أن استند الحكم المطعون فيه إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي — المطروح في الدعوى — كدليل مستقل عن تحريات اللجنة المذكورة واطمأن إلى سلامته . ولا يعدو هذا النعي أن يكون جدلا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا يعقب عليها فيه .

٥ — لا يقدح في سلامة الحكم أن يلتفت عن الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .

الوقائع

انتهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في الفترة ما بين سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأغسطس سنة ١٩٥٤ بدائرة قسم الدرب الأحمر : " اشتروا الأقطان المبينة بالمحضر عن غير طريق بلجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء " وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة جناح الدرب الأحمر الجزئية قضت بحضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالث بتاريخ ١٩٦٠/٢/٨ عملا بمواد الاتهام بتغريم كل من المتهمين ٩٥٨ جنيها و ٥٦٦ مليا وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا لصندوق موازنة أسعار القطن ١٧٠٠ جنية و ٨٤١ مليا بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المتهمان الأول (الطاعن) والثاني هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٥/٤ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ودان الطاعن بجريمة شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية وبغير دفع فرق ثمن إعادة الشراء قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب كما انطوى على بطلان في الإجراءات أثرفه . وفي تفصيل ذلك يقول الطاعن إن الحكم قد أشاع التهمة بينه وبين باقي المتهمين معه في الدعوى وعاقب كلا منهم بالغرامة المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - المطبق على واقعة الدعوى - في حين أن هذا النص صريح في أن الغرامة تتعدد بقدر عدد القناطير موضوع الجريمة دون الالتداد بأشخاص المتهمين مهما تعددوا . وقد أثار الطاعن هذا الدفاع في مذكرته أمام المحكمة الاستئنافية كما تمسك فيها بأن نطاق الجريمة ومجال وقوعها محدود بمصنع التشغيل ويقصد به مصنع الغزل طبقا لحكم المادة الثالثة من القانون التي تحدثت عن "الأقطان" ومدلولها مقصور على القطن الزهر والمخلوج دون أن يمتد إلى مرحلة الغزل التي يتحول فيها القطن إلى خيوط ، ومن ثم فإن عبء المسؤولية يقع على من يقوم بالغزل بغير تسديد فرق ثمن إعادة الشراء المستحق للحكومة عن الأقطان موضوع الجريمة ، وهو في واقعة الدعوى "جورج أسود" الذي قام بعملية الغزل في مصنعته ويشاركه في تحمل هذه المسؤولية المتهم الثاني "سيد حسين شديد" الذي قام فعلا بعملية الشراء ، أما الطاعن فهو بعيد عن هذا النطاق لكونه لم يشتري القطن أو يغزله بل إن الخيوط وردت إلى شركته بعد الغزل لتصنيعها وهو ما لا عقاب عليه . ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع أو يرد عليه بما يفنده . هذا إلى أن الطاعن قد تمسك أيضا في مرحلتى الدعوى بأن اللجنة التي تولت ضبط الواقعة لم تحو محضرا بأجرائها ولم تكن لها صفة الضبط القضائي ، أما مفتش مصلحة القطن المخول هذه الصفة والذي حرر المحضر فإنه لم يحضر إجراءات الضبط ولم يطلع على أية مستندات بل إنه سائر تلك اللجنة في إجراءاتها الباطلة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الأقطان موضوع الجريمة قد اشترت لحساب شركة "تاجر" وصاحبها المتهم الأول (الطاعن) ومديرها المسئول المتهم الثالث وذلك بمعرفة المتهم الثاني عن غير طريق لجنة القطن المصرية و بغير دفع الفروق القانونية المستحقة وقد تم غزل هذه الأقطان فعلا للطاعن بمصنع "جورج أسود" وأنه كان على الطاعن أن يتحوى ألا تشتري أقطان لحسابه وتغزل إلا بعد دفع الفروق عنها ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المتهم الثالث — وهو المدير المسئول — والمتهم الثاني — وهو وسيط كان عليه ألا يشتري لحساب الغير أقطانا للغزل دون أداء الفروق عنها . وخلص الحكم إلى أن المتهمين الثلاثة قد أسهموا في ارتكاب الجريمة الأول (الطاعن) بوصفه فاعلا أصليا والثاني والثالث بوصفهما شريكين بالمساعدة في ارتكابها وأورد على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى إليه الحكم تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ذلك بأنه يبين من مطالعة المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن شراء محصول القطن وتلك المصاحبة للقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ المعدل لبعض أحكامه أن الشارع قد انبجى إلى إصدار هذا القانون على أثر إغلاق بورصة عقود القطن بالإسكندرية وتكليف لجنة القطن المصرية بشراء ما يعرض عليها من أقطان موسم ٥٣/٥٢ بالسعر الذى حدده على أن تقوم اللجنة ببيع ما لديها من أقطان للتصدير وللإستهلاك المحلى على أساس الأسعار العالمية ، لما حققته هذه السياسة من توافر عوامل الثقة والاستقرار للتعاملين في سوق القطن من منتجين وغزاليين في خارج البلاد وداخلها ، مستهدفا استمرار هذا النهج وتحديد الخطوط الرئيسية لسياسة الحكومة القطنية . وإذا كانت هذه الخطة تتغى الحفاظ على مصلحة الدولة وتأمين التعامل في محصول القطن ، فإن الخروج عن مقتضى الواجبات التي أملتها وذلك بشراء الأقطان للإستهلاك المحلى عن غير طريق لجنة القطن المصرية المنوط بها وحدها التعامل فيها و بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها للأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، تتوافر به الجريمة التي دين الطاعن بها والتي يكفى لقيامها علم الجانى بالفعل الموثم قانونا أو قعوده عن

التحقق من سلامة عمالية الشراء وهو ما دال الحكم المطعون فيه على إتمامها لحساب الطاعن وأخذه بحق لتهاونه في التحري عن مصدر تلك الأقطان . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أصاب صحيح القانون حين دان الطاعن وباقي المتهمين معه في الدعوى الجنائية لما دال عليه تدليلا مائفا بإسهام كل منهم في هذه الجريمة بنصيب في الأفعال المادية المكونة لها وصح بذلك ما أنزله على كل منهم من عقاب في حدود القانون ، فلا يقبل القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن — موضوع الجريمة — أخذا بنص المادة الرابعة من القانون المطبق على واقعة الدعوى ، يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته للجريمة ، ذلك بأن الأصل هو أن العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن مسئولية شراء الأقطان موضوع الجريمة إنما تقع على هاتق كل من " جورج أسود " صاحب مصنع الغزل الذي قام بعملية غزل هذه الأقطان والمتهم الثاني " سيد حسين شديد " الذي قام بعملية الشراء ، مردودا بأنه فضلا عن أنه لم يتمسك بدفاع ما أمام المحكمة الاستئنافية بل قصر دفاعه على مذكرته التي قدمها لمحكمة أول درجة — على ما يبين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن ، فإنه بفرض إصراره على هذا الدفاع فإن الحكم قد دال على أن شراء هذه الأقطان وفزلها قد تما لحساب الطاعن وانتهى إلى ثبوت قيام مسئوليته عن هذه العملية على الوجه المخالف للقانون وأطرح ما أقرببه المتهم الثاني في محضر ضبط الواقعة من مسئوليته عن الجريمة — وهو ما عدل عنه في دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية ، على الوجه المثبت بمذكرتيه المقدمتين بجلستي ٦ أبريل و٤ مايو سنة ١٩٦١ — ومن ثم فلا جدوى للطاعن من التمسك بإدخال صاحب مصنع الغزل — الذي أجرى عملية غزل الأقطان محل الجريمة لحسابه — في الدعوى طالما أن إدخال ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن في الجريمة ، ولا يقدح في سلامة الحكم أن يلتفت عن الرد على هذا الدفاع لبعده عن محجة الصواب — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى ما أثاره الطاعن في خصوص بطلان إجراءات الضبط في قوله " وحيث إنه لا لعل للنهي على الإجراءات بدوى بطلان عمل اللجنة التي قامت بالتحريات السابقة على تحرير محضر الضبط ، فإن إجراءات الاستدلال

قد بدأت بالمحضر المذكور وهو مستقل بذاته عن أية تحريرات سابقة والدليل المستمد منه قائم على شهادة جورج أسود وشهادة محرر المحضر وهو رجل ضبطية قضائية ومن عدم إنكار أى من المتهمين عملية الشراء والغزل وعدم تقديم أى منهم الدليل على دفع الفروق المستحقة عن الأقطان التى تم غزلها ، فلا على محرر المحضر بعد ذلك إذا لم يرفق بمحضره صورة من بيان تلك التحريات السابقة ، وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويؤدى الى ما رتبته عليه ، ولا مصلحة للطاعن فى المنازعة فى سلامة إجراءات اللجنة سائلة البيان بعد أن استند الحكم الى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائى المطروح فى الدعوى كوكيل مستقل عن تحريرات اللجنة المذكور واطمان الى سلامته ، ولا يعدو هذا النعى أن يكون جدلا فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستلباط معتقدها منها ، وهو ما تستقل بالبت فيه بما لا معقب عليها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاظر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، وعبد صبري .

(٥٩)

الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ القضائية

اختصاص . " تنازع الاختصاص السلي . " نقض . " سلطة محكمة النقض .
تعيين الجهة المختصة " . " مالا يجوز الطعن فيه " .

صدر حكم من محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة
جناية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناية . ولم جواز
الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . حلة ذلك : لأنه غير منه الخصومة . هذا الحكم سيقابل حتما
من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر وعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا
بتعيين المحكمة المختصة ، وتعين محكمة الجناح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .

متى كان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يدل وفقا للبيانات
الواردة به على خطأ محكمة الجناح المستأنفة - فيما ذهبت إليه من عدم اختصاصها
بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جناية ، ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة
التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجناية ، وكان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز
الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه الخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى ،
غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم
آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، فإن محكمة النقض لا يسعها إلا أن تعتبر
الطعن طلبا بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله
على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعين محكمة الجناح المستأنفة المختصة
للفصل في الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٤ يونيه سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم المنتزه "سرق الميزان والشريط المبين بالمحضر وصفا وقيمة لعبد العزيز على الشريف من مخزنه حالة كونه ماملا لدى المجنى عليه". وطلبت عقابه بالمادة ٢/٣١٧ - ٤ من قانون العقوبات مع تطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة الرمل الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ بلا مصروفات . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه بلا مصروفات جنائية . استأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت في هذين الاستئنافين حضوريا بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع وباجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى وإحالة الأوراق للنياية العامة لاتخاذ شئونها فيه بلا مصروفات . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى تأسيسا على أن سوابق المتهم تجعله عاثدا عودا يجعل الواقعة جنائية مع أن هذه السوابق لا توفر في حقه هذا الوصف .

وحيث إنه يبين من مطالعة صحيفة الحالة الجنائية للتهمة المرافقة للفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن سوابقه لا تجعل الواقعة جنائية طبقا لأحكام العود وأن ما أسنده إليه الحكم المطعون فيه من سوابق هي لوالده عبد الغنى محمد عثمان ، وقد ترتب على ذلك خطأ آخر هو الحكم بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية والواقع أنها جنحة

ينعقد الاختصاص بنظرها لمحكمة الجنح دون محكمة الجنايات . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه الصادر بعدم الاختصاص يدل وفقاً للبيانات الواردة به على خطأ المحكمة فيما ذهب إليه ويفيد في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها لا شبهة فيها لجناية ، ولما كان الحكم بعدم الاختصاص لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى ، غير أنه متى كان هذا الحكم سيقابل حتماً من المحكمة التي قيل باختصاصها يحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى فإن محكمة النقض لا يسعها إلا أن تعتبر الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وتعين محكمة الجنح المستأنفة بالاسكندرية للفصل في الدعوى .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولي هتمل نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
خاطر ، وعبد الحليم الليطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٦٠)

الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ القضائية

(أ) تفتيش . دفوع . ” الدفع ببطلان التفتيش ” .

الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للحفاظ على حرمة المكان . التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه . إن لم يثره قايس لغيره أن يديه ، ولو كان يستفيد منه ، هله ذلك : هذه الفائدة لا تلحق الغير إلا من طريق التبعية وحدها . مثال .

(ب) تلبس . قبض . تفتيش .

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها . قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويميز تفتيشه . مثال .

(ج ، د ، هـ ، و) مواد مخدرة . جريمة . قصد جنائي . حكم . ” تسببه ” .

” تسبب غير معيب ” . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق

التدليل ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

نقض . ” أسبابه . ما لا يقبل منها ” .

(ج) لا يشترط لإعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لإعتباره

كذلك : أن يكون ساطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أركان المهرز

المخدر شخصا غيره . مثال .

(د) لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادي لجريمة احراز المخدر .

يكفى : أن يكون فيما أراده من وقائع وظروف ، ما يكفي للدلالة على قيامه .

امتداد الحكم في اداة الطامن على أدلة صحيحة وساتعة استمدتها من أسوال شهود

الاثباته . النى عليه بالقصور في التدليل . لا محل له .

(هـ) إيراد الحكم تفصيلات لاتصل بجوهر الواقعة . تزيد : لا تأثير له على سلامته .
ما دام الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم بشأنها . وأن لها مأخذها الصحيح من
أوراق الدعوى .

(و) لهكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد
المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق منهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها .
ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر
آخر منها . وما دام تقدير الدلائل موكل إلى اقتناع لهكمة وحدها . المجادلة في هذا
الأمر أمام لهكمة القضا . لا تصح .

١ - الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للحفاظ على حرمة المكان ، ومن ثم
فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن
يبيده ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية
وحدها . ولما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات
ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يتودها هائقها بعلم رياسته وأن تفتيشا
لم يقع على شخص الطاعن فيسفر عن ضبط مخدر معه ، فإنه لا يقبل منه الدفع
ببطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها لأنه لا صفة له
في التحدث عن ذلك .

٢ - من المقرر في صحيح القانون أن الناس حالة تلازم الجريمة ذاتها
لا مرتكبها ، وأن قيام حالة الناس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها
ويجيز تفتيشه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير
الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم
المخدرات له ، فنقلها إلى رجال القوة وتم ضبطها ، واستدل الحكم من ذلك

على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

٣ — لا يشترط لاعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً مادياً للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون ساطئاً مبهوطاً عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره . ولما كان يبين من مدونات الحكم أن الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معينين ومحددة تفاصيلها ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خططهما ونقلها إلى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فأسرع الأخير إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذي قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلبا منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة ، إلى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات ، وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة احراز المخدر في حق الطاعنين وإلى علمهما بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة ، بما يتوافر به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة .

٤ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن الركن المادي لجريمة احراز المخدر ، بل يكفي أن يكون فيها أوردته من وقائع وظروف — ما يكفي للدلالة على قيامه . ولما كان الثابت مما أوردته الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أدلة صحيحة وسائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات التي حصل مؤداها تفصيلاً ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التدليل يكون في غير محله .

٥ — لا يعيب الحكم أن يورد تفصيلات لا تتصل بجوهر الواقعة ، مادام الطاعن لا ينازع في صحة ما أوردته الحكم بشأنها ، وأن لها مأخذها الصحيح من أوراق الدعوى ، لأن ذلك لا يعدو أن يكون تزييداً لا تأثير له على سلامته .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون

أن يكون هذا تناقضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقدير الدليل موكل الى اقتناعها وحدها ، ولا يحق المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين : بأنهم في يومى ٣ و ٤/١٠/١٩٦٠ بدائرة محافظتى سيناء والاسماعيلية : أولا - المتهمون جميعا : اشتركوا في اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب جريمة نقل جواهر مخدرة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١/٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - وذلك بأن اتفقوا على نقل المخدرات الميمنة الوصف والمقدار بالأوراق من سيناء الى صحراء أبى سلطان : ثانيا - المتهمان الأول والثانى : "أحرزا بقصد الاتجار جواهر مخدرة "حشيشا وأفيونا" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا" - ثالثا - المتهم الرابع "تعدى مع آخر انقضت الدعوى الجنائية بوفاته - على موظفين عموميين قائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن مكافحة المخدرات - وهم خفر السواحل المكلفون بضبطهما حالة كونهما حاملين سلاحين ناريتين "بندقية ومسدس" . رابعا - المتهم الرابع أيضا : (١) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا "بندقية لى انفيلد" (ب) أحرز ذخيرة "طلقات" مما تستعمل فى السلاح النارى صالف الذكر دون أن يكون مرخصا له فى إحرازه أو حيازته . وأحالتهم الى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٤٨/٢ و ١/٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٣٦ و ٤٠/١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به والمواد ١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٤ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات بورسعيد دفع الحاضر مع المتهمين الأول والثانى ببطلان إذن التفتيش كما دفع الحاضر مع المتهم الثالث والرابع ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت

حضوريا بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١/٤٨ و ٢ من قانون العقوبات والمواد ١/٣٤ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به مع تطبيق المادة ١/٣٤ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بالنسبة للمتهمين الثالث والرابع : أولا - بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعنين) بالأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة ٣٠٠٠ جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة . وثانيا - ببراءة كل من المتهمين الثالث والرابع مما أسند إليهما وبمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفوع التي أثارها الدفاع . قائلة بأنها في غير محلها . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو الخطأ في القانون والقصور في البيان والقصور والفساد في التسيب ذلك أن الدفاع عنه دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره إلى ضابطين من قوة السواحل لضبط المتهمين بدائرة قسمي البستان والضواحي مع أن هاتين الجهتين تخرجان عن اختصاصهما المحدد بالمنطقة الجمركية كما دفع ببطلان القبض والتفتيش لإجرائه بدائرة قسم الضواحي مع أن الإذن صدر من وكيل نيابة البستان بيد أن الحكم يرفض الدفوع بمقولة إنه لا يقبل إلا من حائز السيارة التي وقع عليها التفتيش المدعى ببطلانه وبذلك فليس للطاعن صفة في التحدث عنه مع أن من حقه أن يستغل حق حائز السيارة التي فتشت ما دامت له مصالحة ثابتة في التمسك ببطلان تفتيشها . ثم إن الحكم خلص إلى أن الجريمة أصبحت - منذ قدم السائق المخدرات لرجال القوة - في حالة تلبس تميز الضبط والتفتيش مع أن الطاعن لم يكن في السيارة في ذلك الوقت حتى يقال إنه كان في حالة تلبس تميز القبض عليه أو تفتيشه سواء في ذلك تفتيشه شخصيا أو تفتيش السيارة الموجود بها كما لم يتحدث الحكم عن علم الطاعن وزميله بأن السيارة التي ضبطا بها ، كان بها مخدر . ثم إن الحكم

وان الطامن بجرمة إحراز المخدر وأوقع عليه العقوبة المقررة لها باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد في جريمة الاتفاق الجنائي المرتبطة بها دون أن يعنى بالتحدث عن ثبوت الحيازة في حق الطامن كواقعة مادية تستوجب التدليل عليها خاصة وأن مفاد ما أورده الحكم عن واقعة الدعوى وما حصله من أقوال شهود الإثبات أن يد الطامن لم تتصل بالمخدر المضبوط وأن السيارة التي ضبطت بها المخدر كانت في حيازة سائقها . كما استند الحكم في إدانة الطامن إلى أقوال شهود الإثبات دون أن يعنى بالرد على المطامن الموجهة إليها .

وحيث إن النياية العامة اتهمت الطامنين وآخرين قضى ببراءتهما بأنهم اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جنائية نقل جواهر مخدرة بأن اتفقوا على نقلها من سيناء إلى صحراء أبي سلطان وبأن الطامنين حازوا وأحرزوا بقصد الاتجار حشيشا وأفيونا في غير الأحوال المصرح بها قانونا وحصل الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في أن الطامنين عرضوا على عبد المنعم زكي عباس السائق بالقوات الجوية أن يعاونهما في نقل كمية من المخدرات من الضفة الشرقية لقنال السويس إلى الضفة الغربية فنظاهر بالموافقة وأبلغ رئيسه الرائد جلال الشناوى بذلك فأحالاه إلى أركان حرب الشرطة الجوية النقيب سعيد أحمد لطفي كفا في الذي كلفه بمسيرة الطامنين وإبلاغه بما يجد من تطورات . ولما تم الاتفاق على أجرة النقل وتحديد مكان التسليم ووسيلة التعرف بكلمات السر أبلغ السائق تلك المعلومات إلى النقيب سعيد لطفي كفا في الذي أخطر بها قائد المخابرات وقائد قسم سواحل الاسماعيلية ونظموا جميعا خطة سير السيارة . . . وفي الموعد المحدد قاد السائق سيارته إلى حيث العلامة المتفق عليها مكانا لتسليم المخدرات فتوقف بسيارته حيث أقبل عليه أعرابي تبادل معه كلمات السر ثم انصرف وعاد إليه بعد بضع دقائق ومعه أربعة آخرون حاملين أسلحتهم — ومن بينهم الأعرابي الذي حضر الاتفاق بينه وبين الطامنين — ويقودون جملا يحمل كمية من المخدرات قاموا بنقلها إلى داخل السيارة وأهداه أولهم لفاقتين من الأفيون . ثم عاد السائق إلى حيث التقى برجال القوة في مكنتهم وأطلعهم على ما حدث وسلم الضابط لفاقتي الأفيون ثم توجهوا جميعا إلى قسم السواحل حيث نقلوا المخدرات وعينت عليها الحراسة الكافية إلا بعضها وضع جزء منها داخل صندوق ذخيرة

بالسيارة ووضع جزء آخر أسفل مقعد السائق ووضعت لفتان من الأفيون بجواره ثم اتجه بالسيارة — وفي أثره رجال للقوة بسيارة أخرى — إلى منزل الطاعن الثاني المتفق عليه مكانا للتسليم ونادى السائق عليه فخرج مسرعا وقفز إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذى أسرع بدوره إلى داخل السيارة وطلب منه الانطلاق في طريق الاسماعيلية — السويس الصحراوى وفي الطريق كشفوا له عن مكان التسليم المحدد بعلامة معينة على يمين الطريق وعندئذ هدا من سرعة سيارته — وفقا لما اتفق عليه مع رجال القوة من تهدئة سرعة السيارة فور علمه بالمكان المحدد لتسليم المخدرات — فلاحقوا به وقبضوا على الطاعنين وتقلوها إلى السيارة الأخرى ثم احتل بعضهم أماكن من سيارة نقل المخدرات واتجهوا بها إلى العلامة المحددة حيث أعطى سائقها إشارة الضوء المتفق عليها فأقبل المتهم الثالث فقبضوا عليه ثم أقبل الرابع ومعه آخر فالتقى إليهما رجال القوة بصندوق المخدرات وما أن هما بحمله حتى هجمت عليهما القوة فركبا إلى الفرار وأطلقت أهيرة نارية على أفراد القوة فردوا اتجاهاها بالمثل وأصيب الأخير باصابات أودت بحياته واستند الحكم في إدانة الطاعنين إلى أقوال الشهود وتقرير التحليل . وعرض الحكم المطعون فيه إلى الدفع ببطلان إذن التفتيش وأطرحه في قوله ”ومن حيث إن الدفاع عن المتهمين دفع ببطلان الإذن الذى أصدرته نيابة البستان لأن الضبط تم في دائرة قسم الضواى ولأن الإذن أعطى الضابطين أحمد زكى عبد الحليم وكامل البهلساوى الحق في ضبط وتفتيش المتهمين الأول والثانى — الطاعنين — في البستان أو الضواحي وكلتا الجهتين تخرجان من اختصاصهما المحدد بالمنطقة الجمركية لأنهما من قوة السواحل ولأن الإذن تضمن تفتيش السيارة ٦/٢٣٣٤ والضبط وقع على السيارة رقم ٦/١٠٩٣ وهذا الدفع مردود أولا بأن الذى يتمسك بالدفع هو من وقع عليه التفتيش المدعى ببطلانه والسيارة هى التى ضبطت المخدرات بها وليس للمتهمين الأول والثانى صفة فى التحدث عن حيازة هذه السيارة لأنها كانت فى حيازة السائق وقوة الشرطة وثانيا لأن الجريمة كانت فى حالة تلبس منذ أن قدم الشاهد السائق المخدرات للقوة عند الشط وهذه الحالة تجيز الضبط والتفتيش وثالثا لأن المتهمين الأول والثانى لم يفتشا وإنما ضبطا عند وجودهما فى السيارة التى كانت تحوى المخدرات“ لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم صحيحا فى القانون . ذلك أن الدفع ببطلان

التفتيش إنما شرع للحفاظ على حرمة المكان ومن ثم فإن التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فإن لم يثره فليس لغيره أن يبيديه ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه إلا عن طريق التبعية وحدها ، وطالما كان الثابت مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أن المخدرات ضبطت في سيارة للقوات الجوية كان يقودها سائقها بعلم رياسته وأن تفتيشا لم يقع على شخص الطاعنين فيسفر عن ضبط مخدر معهما ، فانه لا يقبل من الطاعن الدفع ببطلان تفتيش تلك السيارة أو بطلان الإذن الصادر بتفتيشها لأنه لا صفة له في التحدث عن ذلك . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في صحيح القانون أن التلبس بحالة تلازم الجريمة ذاتها لا مرتكبها ، وأن قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويحيز تفتيشه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السائق المبلغ ساير الطاعنين تظاهرا منه وبعلم رياسته وبالاتفاق مع رجال القوة حتى تم تسليم المخدرات له فنقلها إلى رجال القوة وتم ضبطها واستدل الحكم من ذلك على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجيز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ، على أنه لا جدوى للطاعن من التحدث عن بطلان القبض عليه وتفتيشه لأن تفتيش شخصه لم يسفر عن ضبط شيء من المخدرات التي دانه الحكم عن إحرازها . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم أن الطاعنين اتفقا مع السائق المبلغ على نقل كمية من المخدرات في سيارته بطريقة وفي موعد معين ومحددة تفاصيلهما ، وأنه تسلم المخدرات على نحو يطابق خططهما ونقلها إلى منزل الطاعن الثاني على ما اتفق عليه فأسرع الأخير إلى داخل السيارة وطلب منه التوجه إلى منزل الطاعن الأول الذي قفز بدوره إلى داخل السيارة وطلب منه الانطلاق إلى مكان محدد بعلامة معينة في الطريق الصحراوي إلى أن تمكن رجال الشرطة من القبض عليهما وضبط المخدرات وهو ما يكفي للدلالة على توافر الركن المادي لجريمة إحراز المخدر في حق الطاعنين وإلى عليهما بكنهه وبحقيقة المادة المضبوطة بما يتوافق به القصد الجنائي العام في هذه الجريمة ، ذلك أنه لا يشترط لاعتبار الجنائي حائزا للمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا للمادة المضبوطة ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانا ميسوطا عليها ولولم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره ، ولا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف — كما هو الحال

في الدعوى المطروحة — ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى أدلة صحيحة وسائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات التي حصل مؤداها تفصيلا ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التدليل يكون في غير محله — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للطاعن التي وجهها الطاعنان ورد عليها بقوله ” وحيث إن المتهمين الأول والثاني طعنا بلسان محامييهما في صحة أقوال الشهود طعنونا غير مجدية فقالا إنهما أخذا من متزاييهما بالقوة واستشهدا بأحد الأهالي واسمه محمد محمد علي خطاب فشهد هذا أمام النيابة في ١٩٦٠/١٠/٣١ بأنه في ليلة ١٩٦٠/١٠/٤ كان يسير في الطريق الساعة ٢ صباحا ووجد عربة جيش واقفة أمام منزل المتهم الثاني وأن شخصا ينادى عليه باسمه « كمال » وأنه عند عودته وجد شخصا نازلا من العربة يرتدى جلبا با أبيضاً وشخصاً آخر ممسكا في يده بشيء مثل المسدس يسمع ووضعه في ظهره وأنه كان بينه وبين السيارة حوالي ٤ مترا والمحكمة لا تأخذ بهذا الدفاع لأن هذا الشاهد لو كان صادقا لما تأخر في الشهادة حوالي شهر ولأن بعد المسافة بينه وبين السيارة كاعترافه لا يسمح له بالتحقق من الرؤيا والمحكمة تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطمئن إليها كل الاطمئنان وأما القول بأن الشاهد الأول لم يأخذ شيئا من أجره مقدما فمردود بأن هذا غير متعتم من جهة وبأنه كان ينوي التبليغ عن الحادث من جهة أخرى ومن ثم لم يكن متهم بقبض أجره ” ولما كانت محكمة الموضوع قد أخذت بشهادة شهود الإثبات فإن ذلك يفيد أنها أطلحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . ومع ذلك فقد رد الحكم على هذه المطاعن بما يسبغ اطراحه لها ، ومن ثم فإن الطعن لا يكون قائما على أساس سليم ويتعين لذلك رفضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو الفساد والقصور والتناقض في التسييب والخطأ في القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه جاء في صيغة مبهمه وقام على أسباب مرسلة لا تنهض دليلا على ما قضى به فضلاء عن قصوره في إيراد بعض الوقائع بما لا يتصل بموضوع الدعوى كواقعة ذهاب السائق الشاهد الأول إلى العريش وعودته منها ثم إنه استند إلى أقوال شهود الإثبات في إدانة الطاعن

ولم يأخذ بشهادتهم بالنسبة للتهمين الثالث والرابع اللذين قضى ببراءتهما . ولم يعن الحكم بالتدليل على واقعة حيازة الطاعن للمواد المخدرة ولم يورد سند ما خلص إليه من اعتبار الطاعن محزرا لها كما لم يعن أيضا بالرد على ما أثاره الطاعن في دفاعه من أنه لا يمكن نسبة حيازة المخدر إليه لانعدام الرقابة على الشاهد الأول وانعدام القبض على الاعرابي الذي قدم المخدرات إليه للتحقق من مصدرها وصاحبها ونقل المخدرات إلى قسم الساحل والعبث بهادون تحرير محضر بماتم فيها ولأن ما حدث من وقائع يخالف ما ادعاه الشاهد الأول من اتفاق مع الطاعنين ثم إن الطاعن دفع ببطلان القبض عليه وبطلان التفتيش الذي قام به رجال السواحل خارج دائرة اختصاصهم وبطلان الإذن لصدوره من غير مختص وما أورده الحكم عن هذا الدفع لا يصلح ردا عليه فضلا عن قصوره عن الرد على بطلان القبض وتجاوز رجال السواحل دائرة اختصاصهم .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مردودة إلى أصلها تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يورد تفصيلات لا تتصل بجوهر الواقعة ما دام الطاعن لا ينزاع في صحة ما أورده الحكم بشأنها وأن لها ما أخذها الصحيح من أوراق الدعوى ، ومن ثم فإن ما عرض له الحكم من توجيه السائق إلى العريش وعودته منها لا يعدو أن يكون تزييدا لا تأثير له على سلامته . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر ، دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها ، ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها ، وما دام تقرير الدليل موكول إلى إقتناعها وحدها ، ومن ثم فلا يحق للطاعن المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض لتعلقه بواقعة الدعوى ، أما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من إطراحه ما أثاره من مطاعن حول أقوال الشاهد الأول وانعدام الرقابة عليه وعدم القبض على الاعرابي الذي سلمه المخدرات والعبث بها بقسم السواحل دون تحريرها ، فلا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا مما لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة

في حكمها ، ما دام أن الرد على ذلك مستفاد ضمنا من الحكم بالإدانة استنادا إلى أدلة الإثبات التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من قصور الحكم في التدليل على حيازة الطاعن للمخدرات ومن اعتباره محرزا لها وقصوره في الرد على الدفع ببطلان القبض والتفتيش وبطلان الإذن ، قد سبق أن تناولته هذه المحكمة في ردها على أوجه الطعن المقدمة من الطاعن الأول ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم لا يكون له محل .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/ السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعي .

(٦١)

الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ القضائية :

استئناف . معارضة . بطلان .

استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد . انتهاء المحكمة الاستئنافية
إلى وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم . عليها أن تصحيح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها
بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالف للقانون المادة ١٩٤/١
من قانون الإجراءات الجنائية .

متى كانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع
المعارضة بالتأييد ، وكان على المحكمة الاستئنافية وفقا للمادة ١٩٤/١ من قانون
الإجراءات الجنائية — وقد رأت أن هناك بطلانا في الإجراءات أو في الحكم
أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى بإعادة
الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على خلاف حكم المادة ١٩٤
سالفة الذكر يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٦٠
بدائرة مركز دشنا " بندق الأشياء المبيغة وصفا وقيمة بالمحضر المحجوز عليها قضائيا
لصالح أنور محمد حسن والتي كانت قد سلمت إليه على سبيل الوديعة بصفتها حارسا

* مثل هذا المبدأ مقرر في الطعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨ (لم ينشر)
والطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٤ ص ١٤ ع ٦٤ .

لحفظها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فاختلفا لإضراراً بالدائن الحاجز".
وطالبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة دشنا
الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الإتهام بحبس
المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المحكوم
عليه في هذا الحكم وقض في معارضته بتاريخ ١١ سبتمبر سنة ١٩٦١ بقبولها
شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم
هذا الحكم . ومحكمة قنا الابتدائية قضت فيه حضوريا بقبوله شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة
من جديد .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بطلان الحكم
المستأنف القاضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم
المعارض فيه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد
قولا منه بأن المتهم كان مريضا فقد نظر معارضته قد أخطأ في تطبيق القانون
ذلك بأنه كان من المتعين على المحكمة الاستئنافية — وقد رأت أن هناك بطلانا
في الحكم الابتدائي — أن تصححه وتحكم في الدعوى دون أن تعيدها إلى محكمة
أول درجة أخذا بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من قانون
الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على
المطعون ضده بوصف أنه بدد المحجوزات المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا
لصالح أنور محمد حسن والتي سلمت إليه على وجه الوديعة للحافظة عليها وتقديمها
يوم البيع فاختلفا لنفسه لإضراراً بالدائن الحاجز ، وطالبت النيابة العامة معاقبته
بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا
بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل وكفالة ٢٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض

وحضر أول جلسة لنظر معارضته ثم تخلف في الجلسة التالية فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وبتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، وأمام المحكمة الاستئنافية دفع المطعون ضده بأنه كان مريضاً عند نظر معارضته وقدم شهادة مرضية مؤرخة في ١٩٦١/٩/٩ تفيد أنه مريض بالتهاب وتضخم بالكبد ويحتاج للراحة التامة للعلاج لمدة عشرين يوماً وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة من جديد ، لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد ، وكان على المحكمة الاستئنافية وفقاً للمادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية — وقد رأت أن هناك بطلاناً في الإجراءات أوفى الحكم أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة على خلاف حكم المادة ٤١٩ ساقطة الذكر يكون قد أخطأ مما يتعين معه نقضه والإحالة إلى محكمة قنا الابتدائية لتحكم فيها مجدداً هيئة استئنافية أخرى .

جلسة ٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى وضوان ، ومحمد صبرى .

(٦٢)

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . إثبات . "طرق الإثبات" "المضاهاة" .
تزوير .

إدانة الحكم ، الطاعن — فى جريمة تزوير — استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث
التزييف والتزوير . إتمام هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن . اعتمادا فى ذلك
على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة
محيرة بخطه فى ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات .
اكتفاؤها بالمضاهاة التى أجريت على أوراق الاستكتاب ، أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء
تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة فى رأى الذى انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة
المحكمة بنقشها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد فى الاستدلال يعيب
الحكم ويوجب نقضه .

متى كان الحكم قد استند — ضمن ما حوّل عليه فى إدانة الطاعن — على
تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى ، وكان يبين
مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حررت بخط
الطاعن ، واعتمد فى ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة
المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محيرة بخطه فى ظروف طبيعية ،
وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات واكتفت
بالمضاهاة التى أجريت على أوراق الاستكتاب . وكانت المحكمة رغم استبعاد أحد
عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته دون أن تجرى فى هذا
الشان تحقيقا لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر فى رأى الذى انتهى إليه

الخبير ، وما إذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها ، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيها فيها ، مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في الفترة من ١٥/٢/١٩٥٤ حتى ١٢/٤/١٩٥٥ بدائرة بندر أسبوط محافظة أسبوط : المتهم الأول . ” بوصفه موظفا عموميا صراف أموال لمديرية أمن أسبوط : ارتكب تزويرا في ورقة أميرية هي إحدى سجلات مصلحة الأموال المقررة ”دفتر مكلفات برقم ٣٤ مكلفة ١٣“ وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت أن العقار الثابت بهذه المكلفة لآمنه عبد الحافظ محمد وأولادها على خلاف الحقيقة“ المتهم الثانية : ” اشتركت بطريق التحريض والاتفاق مع المتهم السابق في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفقت معه وحرصته على أن يقوم بإثبات أن العقار الثابت بالمكلفة ١٣/ باسمها وأولادها فقام المتهم الأول بذلك ووقعت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق “ . وطلبت إلى غرفة الاتهام معاقبتها بالمواد ١/٤٠ - ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات فقررت ذلك . ومحكمة جنايات أسبوط قضت حضوريا بتأريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين بمعاينة المتهم الأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة لما أسند إليه وبعزله من وظيفته لمدة سنتين . وبمعاينة المتهم الثانية بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر لما أسند إليها وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للمتهمين لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وأعفتها من المصروفات الخفائية .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال ، ذلك أن النيابة العامة أرسلت أوراق استكتاب الطاعن وآخرين إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير لإجراء المضاهاة على الصورة الفوتوغرافية للعبارة المزورة فرأى الخبير ضرورة تعزيز استكتاب الطاعن بأوراق أخرى محررة بخطه في ظروف طبيعية وإرسال الطاعن شخصيا لإعادة استكتابيه بمعرفة الخبير بيد أنها لم تفعل ، فلم ترسل الطاعن إلى الخبير لاستكتابيه ، ولم ترسل إليه ورقة محررة بخط الطاعن بل أرسلت إليه ورقة مؤرخة ١٠/٤/١٩٥٢ لا يعرف كيفية إرسالها ومن الذي أرسلها وأنكر الطاعن صدورها منه وقدم الخبير تقريره — الذي اعتمدت عليه المحكمة في إدانة الطاعن . . . وبني النتيجة التي وصل إليها على مضاهاة هذه الورقة وأوراق الاستكتاب على الصورة الفوتوغرافية للعبارة المزورة . وقد نعى عليه الطاعن ذلك في دفاعه وطلب استبعاد التقرير وإعادة إجراء المضاهاة على أوراق يقر أنها بخطه بيد أن المحكمة اطرحت دفاعه بمقولة إنها تطمئن إلى نتيجة التقرير تبعاً لاطمئنانها إلى كفاية إجراء المضاهاة على أوراق الاستكتاب وحدها وهو ما لا يصلح رداً ، لأنها بذلك قد استبعدت أحد عناصر التقرير . ثم عادت إلى الأخذ بنتيجته مع أنها مبنية على ذات العناصر التي استبعدتها . ولما كانت الأدلة في المواد الجنائية متساندة فإن إهدار الدليل المستمد من تقرير المضاهاة يوجب إعادة النظر فيما بقي من الأدلة التي أقام عليها الحكم قضاءه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه بصفته موظفاً عمومياً — صراف أموال — ارتكب تزويراً في ورقة أميرية هي إحدى سجلات مصلحة الأموال المقررة " دفتر مكلفات رقم ٣٤ مكلفة ١٣ " وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت أن العقار النابت بهذه المكلفة لآمنه عبداً الحافظ عهد وأولادها على خلاف الحقيقة . واتهمت الأخيرة باشتراكها معه بطريق التحريض والاتفاق في ارتكاب تلك الجريمة فوقعت بناءً على هذا التحريض وذلك الاتفاق . وطلبت معاقبتهما طبقاً للمواد ١/٤٠ — ٢ و ٤١ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ من قانون العقوبات واتجه دفاع الطاعن — على ما يبين من الاطلاع

على محضر جلسة المحاكمة - إلى النعي على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير عدم اتخاذ الطريق القانوني في عملية المضاهاة ، ذلك أن الورقة التي أجريت عليها المضاهاة ليست بنحطه ولم يجزم شاهد الإثبات أن الطاعن قد حررها . وقد ا طرح الحكم دفاعه بقوله . . . وحيث إن الدفاع عن المتهم الأول - الطاعن - مردود بأن المحكمة بعد إطلاعها على الأوراق قد اطمأنت إلى إجراءات المضاهاة التي تمت بالنسبة للورقة المقبول إنها محررة بنحط المتهم وفي ظروف طبيعية والمؤرخة ١٩٥٢/٤/١٠ والموقعة بإمضائه مكتفية إلى ما انتهى إليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالنسبة لاستكتاب المتهم شخصيا وإجراء المضاهاة على هذا الأساس والتي اطمأنت المحكمة إلى نتيجته من أن التزوير وقع بنحط المتهم "لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استند - ضمن ما عول عليه في إدانة الطاعن - على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، وكان يبين مما أورده الحكم عن هذا التقرير أنه انتهى إلى أن العبارة المزورة حرت بنحط الطاعن واعتمد في ذلك إلى ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بنحطه في ظروف طبيعية مؤرخة ١٩٥٢/٤/١٠ وقد استبعدت المحكمة هذه الورقة من التقرير لما وجه إليها من شبهات واكتفت بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة رغم استبعادها أحد عنصرى المضاهاة قد أخذت بنتيجة التقرير على علته دون أن تجرى في هذا الشأن تحقيقا لتبيان مبلغ أثر استبعاد هذا العنصر في الرأي الذي انتهى إليه الخبير ، وما إذا كانت أوراق الاستكتاب وحدها تكفى للوصول إلى النتيجة التي خلص إليها ، ومن غير أن تباشر المحكمة بنفسها مضاهاة العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وتبدى رأيها فيها مما يعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث مائرأوجه الطعن .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الحشن ، وأديب نصر ، وأحمد مواني .

(٦٣)

الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ القضائية

(١) تزوير . "تزوير الأوراق الرسمية" . "أركانه" . "وثيقة الزواج" .

التزوير في المحررات لا تكتمل أوكانه إلا إذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما
أعد المحرر لإثباته .

مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات
خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . القول بأن الزوجة بكر لم يسبق
لها الزواج . يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة مطلقاً يحل به العقد الجديد .
الأمران يلتزمان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ،
إبرام العقد في وقت كان قد صدق فيه حكم نهائي بإطلاق الزوجة لعدم الطعن عليه .
انقضاء صحوها . بل هو الطعن بعد ذلك إلى الطعن على حكم الطلاق . لا يغير من الأمر .
العبارة بوقت توثيق العقد .

(ب) غرفة الاتهام . "الطعن في أوامرها" .

الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض . غير جائز .
إلا خطأ في تطبيق القانون . المادتان ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
المنع من الأمر المطلق فيه — الصادر من الغرفة — بالقصور في التسيب .
غير مقبول .

١ — من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا كان تغيير
الحقيقة قد وقع في بيان مما أعد المحرر لإثباته ، وأن مناط العقاب على التزوير
في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من

الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحل به العقد الجديد ما دام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد ، وكان الثابت أن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بطلاق الزوجة وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه ، مما يجعل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ويجعل بالتالى انعقاد العقد صحيحاً ، ولا يغير من الأمر أن يكون الطاعن قد لحا بعد ذلك إلى المعارضة في حكم الطلاق لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد .

٢ — من المقرر قانوناً أنه لا يجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض إلا خطأ في تطبيق القانون ، وذلك إعمالاً لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينهى على القرار المطعون فيه قصوره في التسبيب^(١) .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن في أنه بتاريخ ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ تقدم الطاعن بشكوى إلى النيابة العامة ضد المطعون ضدهم متهما إياهم بتزوير أوراق رسمية . فتمرت النيابة العامة بعد التحقيق وحفظ الشكوى إدارياً . فاستأنف الطاعن هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية التي أصدرت بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٦١ أمراً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وبتأييد القرار المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه قد انطوى على خطأ في القانون وقصور في التسبيب ذلك أنه قضى بتأييد أمر الحفظ الذي أصدرته النيابة خطأ

(١) المادتان ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية عدلتا بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ .

في شكوى الطاعن رغم قيام جريمة التزوير في وثيقة زواج المطعون ضدها الأولى من المطعون ضده الثاني لما ثبت بها على خلاف الحقيقة من أن الزوجة لم يسبق لها الزواج في حين أنها كانت زوجة له ، وهذا الإقرار في وثيقة الزواج يعتبر من ناحية من الأقارير الرسمية التي يجب على من يقررها أن يتحرى الصدق لأن مركز المقر فيه كمركز الشاهد لا يمكن اثبات الحقيقة على وجهها الصحيح إلا عن طريقه ومن ناحية أخرى فهو من البيانات الجوهرية في وثيقة الزواج . كما انتهى القرار المطعون فيه إلى استبعاد شبهة التزوير على الرغم مما شاب إجراءات دعوى الطلاق والحكم فيها من بطلان يترتب عليه اعتبار المطعون ضدها الأولى في عصمة الطاعن إلى أن تم العقد المطعون فيه . ومن ثم تكون جريمة التزوير قائمة . ويقول الطاعن إن ما أورده القرار من عدم علم المتهمه بمحل إقامة الطاعن يخالف الثابت في الأوراق من علمها بذلك وقدرتها على التحري ، كذلك ذهب القرار إلى أن الادعاء بتزوير الإعلان أمر تستقل به الجهة التي أصدرت الحكم وهو قول ينطوي على فهم خاطئ . لدفاع الطاعن ذلك أنه أسس دفاعه على بطلان الإعلان دون التمسك بتزويره وبالبطلان مرده قاعدة قانونية عامة لا تنفرد بها محاكم الأحوال الشخصية ، هذا إلى أن القرار المطعون فيه لم يعرض لما أثاره الطاعن بمذكرته المقدمة للغرفة حول جريمة التزوير .

وحيث إنه يبين من الأوراق ومن دعوى النفقة ١٠٩٢ لسنة ١٩٥٦ مصر القديمة للأحوال الشخصية التي اطلعت عليها هذه المحكمة أن الطاعن كان قد عقد على المطعون ضدها الأولى بتاريخ ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ بوثيقة شرعية ولم يدخل بها بإقراره في التحقيق ثم قام بين الزوجين نزاع غير الطاعن خلاله محل إقامته أكثر من مرة وقد رفعت المطعون ضدها الأولى دعوى نفقة أعقبتها دعوى الطلاق رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٨ كلى مصر أحوال شخصية فصدر فيها حكم غيابي بتطبيقها من الطاعن وأعلن هذا الحكم في مواجهة النيابة بتاريخ ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٨ . ولما لم تحصل المعارضة فيه تم توثيق عقد الزواج الثاني في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التزوير في المحررات لا تكتمل أركانها إلا إذا كان تغيير الحقيقة قد وقع على بيان مما سبق المحرر لإثباته وكان مناط العقاب على التزوير في هذه الحالة هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو

أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، ولما كان القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج كما جاء بوثيقة الزواج وإن كان يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقة طلاقاً يحمل به العقد الجديد مادام الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد فإن عقد الزواج قد انعقد في وقت كان قد صدر فيه حكم بالطلاق وأصبح نهائياً بعدم الطعن فيه بما يجعل البيان مطابقاً للواقع في نتيجته ويجعل بالتالي انعقاد العقد صحيحاً ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد بلغ أخيراً إلى المعارضة في هذا الحكم لأن العبرة إنما تكون بوقت توثيق العقد . ولما كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها قد أعلنت الطاعن بحكم الطلاق في مواجهة النيابة وكان القرار المطعون فيه قد انتهى في تقدير سليم وساتع إلى أنه لم يثبت علم الزوجة بحمل إقامة الطاعن مستنداً في حدود سلطته التقديرية إلى ما استظهره التحقيق من ذلك مما ينتفى به سوء النية ويؤكد جدية الإجراءات المؤيدة فوق ما سبق بما تبين من أن إعلان حكم الطلاق ثم في ١٦ من يوليو سنة ١٩٥٨ وأن الزواج الجديد لم يعقد إلا في ١٠ من مارس سنة ١٩٦٠ لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن أن ينعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسبب لما هو مقرر في المادتين ١٩٥ و ٢١٢ من قانون الإجراءات الجنائية من عدم جواز الطعن في القرار الصادر من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض إلا خطأ في تطبيق القانون وهو منتف في واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن في موضوعه يكون قائماً على غير أساس واجباً رفضه .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضرة السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافي .

(٦٤)

الطعن رقم ٦٨ . ٣٠ لسنة ٣٢ القضائية

(١) شيك . ” طبيعته “ .

طبيعة الشيك : أداة وفاء ، تجري مجرى النقود . القضاء ذلك أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء . للتأشير على الشيك باستئصال ما دفع من قيمته الأصلية . حملة بذلك لتاريخين . فقدانه مقوماته كأداة وفاء . انقلابه إلى أداة ائتمان . خروجه عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات . إدانة الحكم الطاعن على أساس مغاير لهذا الفهم . خطأ يستوجب نقضه وتبرئة المتهم .

(ب) دعوى مدنية . ” ولاية المحكمة الجنائية بنظرها “ . اختصاص .

الأصل أن ترفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحاكم المدنية . أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية . بشرط ذلك : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ثبوت أن الضرر ليس ناشئاً من الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لاشبهة فيها . سقوط الإباحة ، وزوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة في هذه الحالة يلزم منه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

١ — طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضي أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء ، بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الإطلاع عليه بغض النظر عن وقت تحزيه . وإذا كان الشيك بعد التأشير عليه باستئصال ما دفع من قيمته الأصلية قد حمل تاريخين فقد فقد بذلك منذ هذه اللحظة وإلى — حين تقديمه للبنك — مقوماته كأداة وفاء تجري مجرى النقود وانقلب إلى أداة ائتمان ،

نخرج بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التي تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم يكون الحكم الطعون فيه مخطئا حين دان الطاعن على أساس مغاير لهذا الفهم ، ويتعين لذلك نقضه وثبوت الطاعن .

٢ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادئ الأمر ، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة روض الفرج الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم روض الفرج " أعطى المدعى بالحق المدني شيكا لا يقابله وصييد قائم وقابل للسحب " - وطلب عقابه بالمسدين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له قرشا صاغا واحدا على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عملا بمادتي الاتهام : أولا - بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ وثانيا - بإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المدني المؤقت وألزمت المتهم المصاريف المدنية ومائة قرش مقابل أعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي ودأبه بجريمة إصدار شيك بدون رصيد وألزمه بالتعويض المؤقت للمطعون ضده - المدعى بالحقوق المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن بعد أن سدد إلى المطعون ضده جزءا من القيمة الأصلية للشيك في اليوم التالي لتاريخ استحقاقه واستنزله هذا الأخير على الشيك ذاته ، فإنه بذلك يكون الشيك قد فقد صفته وأصبح مجرد سند مديونية مدنية ولا يترتب على تقديمه إلى البنك المسحوب عليه في تاريخ لاحق أية مسئولية جنائية ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفاع وبتسديده باقي قيمة الشيك وتخالصه مع المطعون ضده ونزوله عن دعواه ، ومع ذلك فقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : " إن المدعى بالحقوق المدنية حرك الدعوى الجنائية بإعلان تاريخه ١٩٦٢/٦/٥ طلب في ختامه الحكم بتوقيع العقوبة الجنائية المنصوص عليها في المادة ٣٣٧ ع وذلك لأنه في يوم ١٩٦١/٧/٣١ بدائرة قسم روض الفرج أصدر شيكا بدون رصيد مع علمه بذلك لإضرار به وبسوء نية مع إلزام المتهم (الطاعن) بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أنعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، وقال شرحا لدعواه إن المتهم حرره شيكا بمبلغ عشرة جنيهات على بنك مصر فرع الجيزة ولما قدمه للبنك أشار بالرجوع إلى الساحب وتبين من الاطلاع على الشيك موضوع الدعوى أنه صدر بتاريخ ١٩٦١/٣/٣١ لصالح المدعى بالحقوق المدنية على بنك مصر فرع الجيزة بمبلغ عشرة جنيهات ومرفق به إفادة من البنك بالرجوع إلى الساحب لعدم وجود رصيد له . ومن حيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من الشيك آنف الذكر والموقع عليه بإمضاء المتهم ومن إفادة البنك سألقة الذكر ومن عدم دفع المتهم للتمهنة بأي دفاع مقبول ومن ثم فعقابه ينطبق على المادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ عقوبات ... " وبعد أن عرض الحكم للدعوى المدنية

اتتهى إلى إجابة المدعى بالحقوق المدنية إلى طلبه وإدانة الطاعن في الدعوى الجنائية . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن الشيك — موضوع الدعوى — مؤرخ في ٣١ من مارس سنة ١٩٦١ ومسحوب على بنك مصر فرع الجيزة بمبلغ عشرة جنيهات لأمر المطعون ضده "شفيق صبرى" ومؤشر على ظهر الشيك بعبارة "عج تنزيل في ١/٤/١٩٦١ من أصل المطلوب" ، وألصق به إفادة بنك مصر بتاريخ ١٧/٧/١٩٦١ الموضح بها سبب رفض الشيك وهو الرجوع على الساحب لعدم وجود حساب طرف البنك . وقد قدم الطاعن حافظة بمستنداته — في المرحلة الاستئنافية — بجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ تضمنت إيصالا يحمل إمضاء "شفيق صبرى" بتاريخ ١/٤/١٩٦١ دالا على استلامه مبلغ أربعة جنيهات من حسابه طرف الطاعن كما ضمت مخالصة أخرى مؤرخة في ١٢/١٠ — دون إثبات تاريخ السنة — تحمل توقيع "شفيق صبرى" تفيد استلامه مبلغ ستة جنيهات باقى قيمة الشيك المرفوع به الدعوى وتخالصه مع الطاعن وعدم أحقيته فى الرجوع عليه بشيء مستقبلا . لما كان ذلك ، وكانت طبيعة الشيك كأداة وفاء تقتضى أن يكون تاريخ السحب هو بنفسه تاريخ الوفاء بمعنى أن يكون مستحق الأداء بمجرد الاطلاع عليه بنقض النظر من وقت تحريره — وكان الثابت من الأوراق أن الشيك موضوع الدعوى — قد ظل فى يد المستفيد إلى أن أشر عليه فى يوم ١/٤/١٩٦١ وهو اليوم التالى لتاريخ الاستحقاق المثبت به "٣١/٣/١٩٦١" باستئزال أربعة جنيهات من قيمته البالغ قدرها عشرة جنيهات وأن الشيك لم يقدم إلى مقر المركز الرئيسى لفرع البنك المسحوب عليه إلا بتاريخ ١٧/٧/١٩٦١ . وإذا كانت الورقة بعد التأشير عليها باستئزال ما دفع من قيمتها الأصلية قد حلت تاريخين فقد فقدت بذلك منذ هذه اللحظة وإلى — حين تقديمها للبنك — مقوماتها كأداة وفاء تجرى بحوى القنود وانقلبت إلى أداة ائتمان فخرجت بذلك من نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات التى تسبغ حمايتها على الشيك بمعناه المعروف به قانونا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مخطئا حين دان الطاعن على أساس منغاير لهذا الفهم ، ويتعين لذلك نقضه وتبرئة الطاعن بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره فى أوجه طعنه . ولما كانت تبرئة الطاعن على أساس أن الفعل الذى تحركت به الدعوى الجنائية لا يكون جريمة بل هو

في حقيقته لا يعدو أن يكون منازعة مدنية ألهمت ثوب الجريمة على غير سند من القانون . وكان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر وقع للدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من بادئ الأمر ، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية وذلك بغير حاجة إلى التصديق لما يثيره الطاعن في شأن تخالفيه مع المطعون ضده ونزول هذا الأخير عن دعواه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

جلسة ٩ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،
وأديب نصر، وحسين السركي ، وأحمد موافي .

(٦٥)

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ القضائية

أسباب الإباحة . " دفاع شرعي " . " مسئولية جنائية " . حكم .
" تبليبه . تبليبه معيب " .

(١) حق الدفاع الشرعي من المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطراً اعتداء بفعل.
يعتبر جريمة من الجرائم التي أوردتها المادة ٢٤٦/٢ عقوبات ، وكانت القوة لازمة
لدفع هذا الخطر . جرائم منع الحيازة بالقوة من الجرائم التي نصت عليها المادة
المذكورة .

تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري . وجوب اتجاهه وبجته
شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان .
محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملابسات . لا تصح .

إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها في المحافظة على الحق . لا يصبح
على إطلاقه سبباً لنفى قيام حق الدفاع الشرعي . الأمر يتطلب أن يكون هناك من ظروف
الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

(ب) استظهار الحكم بحضور الطاعن إلى الحجرة سبب النزاع بعد استقرار حيازته له . دلالة
الوقائع التي أوردتها الحكم على محاولة الخيبي عليه ومن معه إيدخال أمتعتهم إلى هذه
الحجرة . مؤدى ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة . رفض الحكم المدفع المبدئى
من الطاعن بقاء حالة الدفاع الشرعي قائماً على أنه محامى وكان الأخرى به أن يلجأ
إلى رجال السلطة العامة لحماية يده . تحميله الطاعن بصفته واجباً لم يفرضه القانون
على غيره . وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع الشرعي من المال . قصوره
في بيان أن ظروف الزمن كانت تسمح للطاعن بأن يكون الالتجاء إلى رجال السلطة

هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه . انطواء الحكم على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعى عن المال فوق ما شابه من قصور . وجوب نقضه ونقض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حالة الدفاع الشرعى . لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .

١ - من المقرر أن حق الدفاع الشرعى عن المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ، ومنها جرائم منع الحياة بالقوة ، وكانت القوة اللازمة لدفع هذا الخطر ، وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا تصح معه محاسنة على مقتضى التفكير المبادئ البعيدة عن تلك الملاحظات ، كما أن إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سبباً لنفى قيام حق الدفاع الشرعى بل إن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن حضر إلى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجر سبب النزاع له ، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد حاولوا إدخال أمتعتهم إلى هذه الحجر ، مما يؤدى إليه ذلك من منع حيازة الطاعن لها بالقوة ، ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان آخرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده ، فحمله بصفته واجباً لم يفرضه القانون على غيره ، ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها - تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المال كما هو معرف به فى القانون ، بما رآه من إلزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن استعماله لرد ما يقع من اعتداء حفاظاً على ماله إكتفاء بالعمل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون ، وإذا كان الحكم قد أوجب على الطاعن أن يلجأ إلى رجال الشرطة ، فكان عليه

أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الاتجاه إلى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه ، مما قصر الحكم في بيانه . ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن المال فوق ما شابه من قصور ، فإنه يتعين نقض الحكم بنقض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حالة الدفاع الشرعى ، لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم ثان المنصورة مديرية الدقهلية المتهم الأول : أولا - "ضرب عبد المجيد الحفناوى عمدا بقطعة حديد على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى ولم يقصد من ضربه قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته" وثانيا - "ضرب محمد الجويل العوضى عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما" والمتهم الثانى : أولا - "ضرب المتهم الثالث عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما" وثانيا - "ضرب سعاد عبد المجيد الحفناوى عمدا فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما" . والمتهم الثالث : أولا - "ضرب المتهم الأول فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما" . وثانيا - "ضرب السيد بسيونى محمد عمدا فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما" . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم بالمسادين ١/٢٣٦، ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقررت الغرفة ذلك - وادعت تقيّة إبراهيم الشربى أرملة القتيل عن نفسها وبصفقتها وصية على قصر المرحوم عبد المجيد الحفناوى وهم محمد وممدوح وأشرف وفؤاد والسيد وسعدية بحق مدنى بمبلغ ألفى جنيه على سبيل التعويض قبل المتهم الأول كما ادعى محمد الجويل بحق

مدنى بمبلغ ١٠٠ جنيه تعويضاً قبل المتهم الأول أيضاً . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضور يا بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات : أولاً — بمعاينة فوزى رياض عبد المسيح بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور عن تهمة ضرب عبد المجيد الحفناوى وإلزامه بأن يدفع للدية بالحق المدنى تقيه ابراهيم أرملة المحبى عليه عبد المجيد الحفناوى وابنه السيد عبد المجيد المتهم الثالث مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وثلاثمائة قرش أتعاب محاماه . ثانياً — ببراءة فوزى رياض عبد المسيح من تهمة ضرب محمد الجويلى العوضى ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبله من المحبى عليه المذكور وإلزام رافعها بالمصروفات المدنية . ثالثاً — بمعاينة كل من سعد محمد على والسيد عبد المجيد الحفناوى بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدم الطاعن الأول تقريراً بالأسباب — ولم يقدم الطاعنان الثانى والثالث أسباباً لطعنهما .

المحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينعم هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجزية الضرب قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب ذلك بأن المدافع عنه تمسك بقيام حق الدفاع الشرعى لديه وجاء رفض الحكم لهذا الدفع مبنيًا على أنه كان فى وسع الطاعن وهو محام ولم بالقانون أن يسلك سبيلاً آخر لصيانة حقوقه غير سبيل العنف والقوة فضلاً عما استلهمته المحكمة — على حد تعبيرها — من أنه اندمج فى الشجار مع المتهم الثالث (الطاعن الثالث) وذويه بدلالة اصطحابه تابعه المتهم الثانى (الطاعن الثانى) استعداداً للشجار وانطواء كل فريق على نية الاعتداء على الآخر واستبعاد الحكم بدوى الطاعن بأنه اتصل برجال الشرطة قبيل الحادث فلم يلبوا بقالة افتقار هذه الدعوى الى الدليل فضلاً عن أنهم لم يردوا طلبه عندما استدعاهم صباح يوم الحادث تمكيناً للحضر من تنفيذ حكم الاخلاء وما ذهب

الحكم اليه من ذلك غير سائق اذ أن العبرة في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى هى بالظروف التى تحيط بالمتهم وتملى عليه حسب تصويره تصرفا معيناً بحيث لا يجد مفراً من دفع من يهدده فى نفسه أو فى ماله بالقوة فلا يصح التأثر بصفة المتهم أو بمسلكه السابق على الحادث .

وحيث إن الواقعة كما استظهرها الحكم المطعون فيه تتحصل فى أن الطاعن استصدر حكماً قضائياً بأحقية فى استلام حجرة كان ينازعه فى حيازتها الطاعن الثالث وقام أحد المحضرين بمعاونة الشرطة بتنفيذ الحكم صباح يوم الحادث واختلاء الحجرة من المنقولات غير أن الطاعن الثالث وبعض أفراد أسرته حاولوا بعد ظهر ذلك اليوم أن يعيدوا وضع يدهم على الغرفة فاعترضهم الطاعن الأول واستدعى نجارا لفتح نافذة تؤدى إلى السطح الذى توجد به الحجرة ليحول دون الوصول إليها وما كاد النجار يباشر عمله حتى تجمع الطاعن الثالث وزوجته ووالده وآخرون لمنعهم من اغلاق النافذة وللمحاولة إعادة المنقولات إلى الغرفة فوقف الطاعن فى وجههم ليحول دون الوصول إلى هذا الغرض يساعده فى ذلك تابعه الطاعن الثانى ووقع اشتباك بين الفريقين إضدى فيه الطاعن الأول على المجنى عليه بالضرب، لما كان ذلك، وكان الدفاع عن الطاعن قد دفع بقيام حالة الدفاع الشرعى فردت المحكمة على هذا الدفع بقولها إنه " لا محل لما ذهب إليه الدفاع من الاستناد إلى حق الدفاع الشرعى للمتهم الأول (الطاعن الأول) إذ يشترط لتوافر هذا الحق أن يكون الخطر حالاً داهماً بحيث لا يستطيع دفعه إلا بالضرب وأن يتعذر معه اللجوء إلى رجال الشرطة وقد كان فى وسع المتهم (الطاعن) وهو محام ملم بالقانون أن يسلك السبيل الأمثل لصيانة حقوقه لا أن يسلك سبيل العنف والقوة علاوة على ما استلهمته المحكمة من أنه اندمج فى الشجار مع المتهم الثالث (الطاعن الثالث) وذويه وكل من الفريقين ينطوى على نية الاعتداء على الآخر بدلالة استحضار المتهم الأول لتابعة المتهم الثانى استعداداً لهذا الشجار ولا دليل على ما زعمه المتهم الأول من اتصاله برجال الشرطة قبيل الحادث فإن زعمه فى هذا الخصوص أرسل أو سالا لا يعتد به فلم يذكر من هو الذى اتصل به وماذا كان بلافه له وماذا كان رده عليه كما ينقض هذا الزعم قوله إنه استدعى رجال الشرطة صباح يوم الحادث فلبوا طلبه عند ما حاولت صابرين

عبد القادر (زوجة الطاعن الثالث) اعترض المحضر في تنفيذه لإخلاء الغرفة وبذا كان في وسعه استدعاؤهم وقت الحادث . ولما كان من المقرر أن حق الدفاع الشرعى من المال ينشأ كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها الفقرة الثانية من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات ومنها جرائم منع الحيازة بالقوة وكانت القوة لازمة لدفع هذا الخطر ولما كان تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمرا اعتباريا يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التى أحاطت بالدفاع وقت رد العدوان مما لا تصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد من تلك الملاحظات كما أن امكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق لا يصلح على إطلاقه سببا لنفى قيام حق الدفاع الشرعى بل إن الأمر فى هذه الحالة يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل والقول بغير ذلك مؤد إلى تعطيل النص الصريح الذى يخول حق الدفاع لرد أفعال التعدى على المال تعطىلا تاما . لما كان ذلك ، وكان الطاعن وتابعه قد حضرا على ما استظهره الحكم المطعون فيه إلى مكان الحادث بعد أن استقرت حيازة الحجر للطاعن وكانت الوقائع كما أوردتها الحكم تفيد أن المجنى عليه ومن معه قد حاولوا ادخال أمتعتهم إلى الحجر بما يودى إليه ذلك من منع حيازته لها بالقوة ومع ذلك فقد أقام الحكم قضاءه برفض الدفع بصفة أساسية على أنه كان أحرى بالطاعن وهو محام أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده فحمله بهفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره ووضع قاعدة يترتب عليها كما يبدو من ظاهرها — تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المال كما هو معروف به فى القانون بما رآه من إلزام مدعى هذا الحق بأن يتخلى عن استعماله لرد ما يقع من اعتداء حفاظا على ماله اكتفاء بالعمل على استرداده بعد ضياعه مما لا يقره القانون وإذا كان الحكم قد أوجب على الطاعن — كما يفهم من سياقه أن يلجأ إلى رجال الشرطة فقد

كان عليه أن يبين أن ظروف الزمن كانت تسمح بأن يكون الالتجاء إلى رجال الشرطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه مما قصر الحكم في بيانه . ولما كان الحكم قد انطوى فيما ذهب إليه على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعي عن المال فوق ما شابه من قصور فإنه يتعين نقض الحكم بغض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفي حالة الدفاع الشرعي لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير في عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه لما كان ذلك ، ونظرا لوحدة الواقعة واتصالها بالطاعنين الثاني والثالث ولحسن سير العدالة فإنه يتعين أن يكون النقض للطاعنين جميعا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر، وحسين صفوت السركي .

(٦٦)

الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ القضائية

اختلاس أموال أميرية . موظفون عموميون . سرقة .

(أ) مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : فهو كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن
في حكمهم من نصت عليه المادة ١١١ عقوبات — يختلس مالا مما تحت يده . متى
كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته .

اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم
المادة ١١٢ عقوبات . مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه
بسبب وظيفته .

(ب) اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات من الاختلاس
الذي نص عليه الشارع في باب السرقة . فلهذا ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع
المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء
المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه هل اعتبار أنه
مملوك له . ثبوت تدمير النية لدى الحائز — بما قارفه من أعمال مادية كشفت عن
ذلك — يجعل جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

اختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء متحصلة من جنائية . اشتراك . شريك .
فاعل أصلي . عقوبة . تقص . ” المصلحة في الطعن ” .

(ج) استخلاص الحكم بما ساقه من أدلة سائغة أن المتهم الأول قارف أعمالا مادية كشفت
من انصراف نيته إلى تحويل حيازة البترين ههته من حيازة نافعة إلى حيازة كاملة بنية
تملكه . تحقق جنائية اختلاس الأموال الأميرية في حقه بكافة أركانها القانونية . لمساهمة

الطاعن بعد ذلك بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجناية في الرهاء الذي أعده لهذا الغرض . وصف الحكم هذا الفعل — من جانب الطاعن — بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاة التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .

(د) إعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعى على الحكم بالقصور في الدلائل على اتفاهه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية الاختلاس . علة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإثباته نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر ياعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٢ يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ عقوبات المعدلة بالقانون سالف الذكر وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ — يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . ولما كان المتهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة وينخضع لحكم المادة ١١٢ عقوبات ، فإنه يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .

٢ — أراد الشارع عند وضع نص المادة ١١٢ من قانون العقوبات فرض العقاب على عبث الموظف بالأثمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته ، فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة — فالاختلاس في هذا الباب يتم باقتراع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنية تملكه ، أما في هذه الصورة فالشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع بما قارفه من أعمال مادية — وجدت جريمة الاختلاس تامة ، ولو كان التصرف لم يتم فعلا .

٣ - لما كان الحكم قد أثبت - بما ساقه من أدلة سائغة اطمأنت إليها المحكمة - أن المتهم الأول بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نيته قد انصرفت فعلا إلى تحويل حيازته للبترين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك ، وتحققت بذلك جناية اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في احتجاز البترين المتحصل من هذه الجناية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ، فإن وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس يحا في التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جناية الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامي يتمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجهزة أو المتعمدة للجريمة ، مما يقصد به مجرد تقديم العون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويترتب عليها تحقق النتيجة الإجرامية المرجوة من ذلك التدخل - وإنما يصدق عليها وصف إخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .

٤ - متى كانت العقوبة التي أهلها الحكم المطعون فيه في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١/١١٢ من قانون العقوبات - مع إعمال المادة ١٧ التي عامله بها الحكم - وهو الوصف القانوني الصحيح لما أثبتته المحكمة في حق الطاعن ، والذي يتعين إدانته به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بغير حاجة إلى نقض الحكم المطعون فيه ، فإنه لا جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية الاختلاس ، إذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن آخر والطاعن بأتهما في يوم ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ بدائرة قسم الساحل محافظة القاهرة: "الأول بصفته مكلفا بخدمة عمومية - سائق مجند بالسلاح الجوى المصرى - اختلس كميات البنزين الميينة وصفا وقيمة بالمحضر للسلاح الجوى المصرى - والتي سلمت إليه بسبب تأديته وظيفته . والثانى - مشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على تصريف كميات البنزين المختلسة وقدم إلى المتهم الأول الأوعية والأدوات التى تسهل اتمام الجريمة التى تمت بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة". وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابيا للأول وحضوريا للثانى بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١١١ و ١/١١٢ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول وبها والمواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الثانى أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . وثانيا - بمعاقبة المتهم الثانى "الطاعن" بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثالثا - بتغريم المتهمين متضامنين مبلغ خمسمائة جنيه . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك فى إختلاس أموال أميرية قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسييب، ذلك بأن الواقعة بفرض التسليم بصحتها من أنه قدم الوعاء والخرطوم المضبوطين إلى المتهم الأول فى الدعوى - السائق المجند بالقوات المسلحة - لاستعمالهما فى سحب البستزين من خزان السيارة عهددة هذا الأخير، لم تتعد مرحلة الشروع فى السرقة وقد تمسك المدافع عن الطاعن بهذا الوصف الذى يظاهره ماقرره شاهد الإثبات "محمد عزيز نافع" فى محضر الشرطة

من أن الاستيلاء على البنزين لم يكن قد تم فعلا وقت ضبط المتهمين ولم يصبح في حوزتهما وتحت تصرفهما بل إنه ظل في حيازة الجهة المالكة له ، غير أن الحكم انتهى على خلاف ذلك إلى القول بتمام الجريمة . كما أن ما استظهره في حق الطاعن من اتفاق مع المتهم الأول على ارتكاب هذه الجريمة لا سند له ولا يعدو أن يكون من قبيل الاستنتاج من الشهود ، وما أسنده إلى الطاعن من مساعدته المتهم المذكور بتقديمه الأدوات المضبوطة لا يخرج عن كونه أعمالا تحضيرية لا عقاب عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ” إنه ترمى إلى علم اليوزباشى ” عماد على الشافعى ” الضابط بالقوات المسلحة أن بعض جنود الجيش يقومون ببيع البنزين الحكومى المسلم إليهم فى السيارات الحكومية التى يقودونها لتأدية مأموريتهم الرسمية فكلف الجاوشى ” محمد عزيز نافع “ والامباشى ” اسماعيل رمزى “ ووكيل الأمباشى ” محمد عزيز خنية “ بمراقبة أولئك الجنود وضبط من يقوم منهم بالتصرف فى البنزين ، وفى نحو غروب شمس يوم الحادث وبينما كان الشهود الثلاثة سافى الذكر يقومون بالمراقبة بشارع التربة البولاقية رأوا المتهم الأول - الجندى بالقوات المسلحة - قادما يقود سيارة لورى من سيارات سلاح الطيران ثم انحرف بها فى شارع جانبي وأوقفها ونزل منها ثم قصد إلى مقهى قريب حيث إلتقى بالمتهم الثانى (الطاعن) الذى حمل معه وعاء ” جركن “ ونحطوما وأقبل مع المتهم الأول إلى موقف السيارة ثم أخذ يفرغ البنزين من خزائنها فى الوعاء بواسطة الخرطوم بعد أن أدخل أحد طرفيه فى الخزان والثانى فى الوعاء وظل المتهم الأول واقفا معه فى تلك الأثناء ثم غادره إلى المقهى القريب وظل الشهود الثلاثة يرقبون عملية التفريغ حتى تم ملء الوعاء وعندئذ داهموا المتهم الثانى (الطاعن) وضبطوه وضبطوا الوعاء بما فيه من بنزين كما ضبطوا المتهم الأول الذى حاول التناجر معهم واجتمع أفراد الجمهور حولهم مما اضطرهم إلى إطلاق النار فى الهواء للارهاب ثم ساقوا المتهمين إلى اليوزباشى ” عماد على الشافعى “ الضابط بالقوات المسلحة وأبلغوا إليه الواقعة ثم اخطرت النيابة فتولت التحقيق وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ثم عرض إلى دفاع

المتهمين الموضوعي فاطرحه وتناول ما أثاره المدافع عن الطاعن في شأن تكييف الواقعة وما تمسك به من أنها شروع في سرقة فالتفت منه بقوله إن الاستيلاء على البتزين كان قد تم فعلا عند ضبط المتهمين وانتهى إلى إدانة الطاعن بالاشتراك مع المتهم الأول بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب جناية اختلاس كمية البتزين المملوكة للسلاح الجوى والتي سلمت إلى المتهم المذكور بسبب وظيفته وذلك بأن اتفق معه على تصريفها وقدم إليه الأوعية والأدوات التي تسهل اتمام الجريمة التي تمت بناء على ذلك بالتطبيق لأحكام المواد ٢/٤٠ - ٣ و ٤١ و ١١١ و ١١٢/١ و ١١٨ و ١١٩ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه بمبلغ خمسمائة جنيه بالتضامن مع المتهم الأول . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم يتوافر به جريمة اختلاس الأموال الأميرية في حق المتهم الأول ، ذلك بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ المطبقة على واقعة الدعوى - يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة بالقانون سالف الذكر وبالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ - يختلس مالا مما تحت يده متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته . ولما كان المتهم الأول بوصفه جنديا في القوات المسلحة يعتبر من المكلفين بالخدمة العامة وينحضع لحكم المادة ١١٢ ، فإنه يصبح مسئولاً عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته . وكان مراد الشارع هند وضع نص المادة المذكورة هو فرض العقاب على عبث الموظف بالاثتمان على حفظ المال أو الشيء المقوم به الذي وجد بين يديه بمقتضى وظيفته . فهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة لا شبهة بينها وبين الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة - فالاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خاصة أو بالقوة بقية تملكه - أما هنا فالشئ المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ثم تنصرف نية الحائز إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له ، ومتى تغيرت هذه النية لدى الحائز على هذا الوضع وجدت جريمة الاختلاس تامة - وإن كان التصرف لم يتم فعلا - ولما كان الحكم قد اثبت - بما ساقه من أدلة سائغة اطمأنت إليها المحكمة - أن المتهم الأول

بما قارفه من أعمال مادية كشفت بجلاء عن أن نيتة قد انصرفت فعلا إلى تحويل حيازته للبئزين الذي كان في عهده من حيازة ناقصة إلى حيازة كاملة بنية التملك وتحققت بذلك جنائية اختلاس الأموال الأميرية في حقه قبل أن يسهم الطاعن بنشاطه في احتجاز البئزين المتحصل من هذه الجنائية في الوعاء الذي أعده لهذا الغرض ، فإن وصف الحكم هذا الفعل بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس يحافى التطبيق الصحيح للقانون ذلك بأن مؤدى ما أورده الحكم في مدوناته يكون في حق الطاعن مساهمة أصلية مستقلة عن جنائية الاختلاس التي تمت فعلا وتحققت بكافة أركانها القانونية قبل أن يتدخل الطاعن بما قام به من نشاط إجرامى يتمثل في الأعمال التنفيذية التي قارفها - والتي لا يصدق عليها وصف المساعدة في الأعمال المجهزة أو المنعمة للجريمة مما يقصد به مجرد تقديم العون للفاعل الأصلي بأعمال سابقة أو معاصرة لنشاطه ويترتب عليها تحقق النتيجة الإجرامية المرجوة من ذلك التدخل - لما كان ذلك ، وكان لا جدوى للطاعن مما ينعاه على الحكم من قصور في التدليل على اتفاه مع المتهم الأول على ارتكاب جنائية الاختلاس سالفة البيان إذ أن ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإثباته نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يبعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته . وهذا العوار وما صاحبه من قرارات قانونية خاطئة لا يضير الحكم طالما أن العقوبة التي أعملها في حق الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنائية الاختلاس مع العلم بها المنطبقة على المادتين ٤٤ مكررا ، ١/١١٢ من قانون العقوبات - مع إعمال المادة ١٧ عقوبات التي طامله بها الحكم - وهو الوصف القانونى الصحيح لما أثبتته الحكم في حق الطاعن والذي يتعين ادانته به عملا بحكم المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بغير حاجة إلى تقض الحكم المطعون فيه . ولا يقدح في هذا أن يكون الحكم قد ألزم الطاعن بالغرامة النسبية المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات بالتضامن مع المتهم الأول الذى دين بجريمة الاختلاس على الرغم من استقلال هذه الجريمة عن جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة منها وانعدام صلة الطاعن بالمتهم المذكور ، ذلك بأنه لا سبيل إلى إلغاء التضامن بين المحكوم عليهما سالفى الذكر وتحميل الطاعن وحده نصيبه في تلك الغرامة

إذ أن الغرامة المقررة بها هي الحد الأدنى المنصوص عليه في المادة ١١٨ وفي قصر هذا الحد على الطاعن وحده اضرازا به وهو ما لا يجوز حتى لا يضار بطعنه . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات في التحقيقات يؤدي إلى ما رتبته عليه ، فلا ينال من سلامة الحكم أن يكون لأحد الشهود قول آخر في مرحلة جمع الاستدلالات طالما أن ما أورده الحكم من أقواله له مأخذه من التحقيقات التي حول عليها — وهو ما لم يجمعده الطاعن — لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى سلطة الأخذ بأقوال الشهود في أية مرحلة وإطراح ما عداها لأن مرجع الأمر إلى ما تركز إليه دون ما تلفت عنه . لما كان ذلك ، وكان لاجدوى للطاعن مما يشير في شأن مجادلته لما استخلصه الحكم في حقه من عناصر الاشتراك بطريق المساعدة طالما أن التكليف الصحيح للواقعة التي دين بها الطاعن هو إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع علمه بها كما سلف البيان . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون في غيره محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المدافع عن الطاعن طلب من المحكمة تحديد مقدار البتزين الذي صرف إلى المتهم الأول من الوحدة التي يتبعها لبيان ما إذا كان قد انتقص منه شيء وتحليل البتزين المضبوط لمعرفة ما إذا كان قد أخذ من السيارة التي يعمل عليها هذا الأخير أولا ، غير أن الحكم قد التفت عن إجابته إلى ما طلبه على الرغم من أهميته وما كان يسوغ الاعتداد بما أثبتته الضابط في محضره من تطابق نوعي البتزين المضبوط والموجود في السيارة إذ أنه فضلا عن أنه قد أغفل بيان الطريق التي أجرى بها تلك المعاينة فإنه ليس بخبير قتي ولم يعتمد في رأيه على التحليل الكيميائي مما يعيب الحكم .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن انتهى في ختام مرافحته إلى قوله : « ولم يحللوا البتزين لمعرفة ما إذا كان من العربية أم لا ولم يقيسوا كذلك التنك لمعرفة ما إذا كان أخذ بتزين من عدمه » دون أن يطلب طلبا معينا ومن ثم فلا يقبل منه النعي على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء لم يتقدم به إليها ، ولا يعدو ما أثاره الطاعن في هذا الشأن أن يكون

تعيينا لإجراءات التحقيق مما لا يمس الحكم لأن العبرة بإجراءات المحاكمة ذاتها وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في صدد معاينة الضابط للبتزين المضبوط لا يعدو أن يكون جدلا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وأدلتها بما لا معقب عليها فيه ، فلا يقبل من الطاعن معاودة إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من الطعن يكون بدوره غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٢ أبريل من سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولي منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد موافى .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ القضائية

رشوة . حكم . "تسبيب . تسبيب غير معيب" .

تسوية الشاوع في المادة ١٠٤ عقوبات — التي حددت مـسـور الرشوة — بين الاخلال
بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . ورود تعبير "الاخلال بواجبات الوظيفة"
في النص المتقدم مطلقا . اتساع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات
أدائها على الوجه السوى . كل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى
عليه وصف الاخلال بواجبات الوظيفة . تعاظم الموظف مقابلا على هذا الاخلال . اعتبار فعله
رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه الجمل لهذا الغرض بعد راشيا مستحقا للعقاب . مثال .

من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات — التي حددت
مـسـور الرشوة — قد نص على الاخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض
الرشوة ، وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال
وظيفته ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقييد
يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها
على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم ، فكل انحراف
عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الاخلال
بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعاظم الموظف مقابلا
على هذا الاخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ، ويكون من عرض عليه
هذا الجمل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب . ولما كان الثابت في حق
الطاعن أنه عرض مبلغا من النقود على حاجب النيابة لسرقة إحدى القضايا ،

وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة تقل القضايا بين الموظفين ، وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ، ودان الطاعن على هذا الأساس ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ، يكون على غير أساس متعينا رفضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنها في ۲۴ يونيو سنة ۱۹۵۸ بدائرة قسم أول الجيزة مديرية الجيزة : ” عرضا رشوة على مستخدم عمومي ليخل بواجبات وظيفته وذلك بأن قدما لمحمود عبد الرازق حسين الحاجب بناية الجيزة الكلية مبلغ جنيتين أسرقة القضية رقم ۱۱۶ سنة ۱۹۵۸ عسكرية إمبابة ولكن المستخدم العمومي لم يقبل الرشوة منهما “ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما على محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للواد ۱۰۴ و ۱۰۹ مكرر و ۱۱۰ و ۱۱۱ من قانون العقوبات المعدل بالقانون رقم ۶۹ سنة ۱۹۵۳ . فأمرت الغرفة بذلك . ومحكمة جنايات الجيزة قضت بتاريخ ۱۵ فبراير سنة ۱۹۶۰ حضوريا للأول وغيابيا للثاني عملا بمواد الاتهام بمعاينة كل منهما بالسجن لمدة ثلاث سنين ورامة خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة على مستخدم عمومي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك أن ما أورده عن الجريمة لا تتحقق به الأركان القانونية لها لأن طلب الطاعن من حاجب النيابة سرقة قضية لا يعد عملا من أعمال وظيفته أو امتناعا عنها ، فضلا عن أن الحاجب غير مختص بحفظ القضية المطلوب مرققتها وإنما هي عهدة موظف مسئول عن حفظها ، كما أن الواقعة لا تتوحد بها الجريمة المعاقب عليها بالمادة ۱۵۲ عقوبات التي وردت بأمر الإحالة لأن الاتفاق مع حاجب النيابة على سرقة القضية لا يعدو أن يكون عملا تحضيريا

لا عقاب عليه وإن وصل فعمل الطاعن به إلى مرحلة الشروع فهو شروع في جنحة لوقوع السرقة من غير الحافظ ولم يرد نص بالعقاب على الشروع فيه ، وحتى إذا وصف الفعل بأنه جريمة تامة فهي جريمة خائبة عديمة الأثر لما جرت عليه النيابة العامة في حالة ضياع قضية أو مرققتها من نسخ صورة أخرى من التحقيقات التي توجد لدى مأمور الضبط القضائي . كذلك لم يرد الحكم على دفاع الطاعن من أنه أعطى حاجب النيابة مبلغ الجنيهن على سبيل " الوهبة " حين زعم أمامه أن القضية قد حفظت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن عرض مبلغ الجنيهن على مستخدم عمومي هو حاجب نيابة الجيزة الكلية لحمله على سرقة القضية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ جنح عسكرية إمبابية المقيمة ضده وأن الحاجب تظاهر بقبول العرض لبسمل ضبط الجريمة بينما هو في الواقع لم يستجب له ولما كان ما أثبتته الحكم يكون الجريمة المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات إذ من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي حددت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كعرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة للموظف أو من في حكمه أسوة امتناعه عن عمل من أعمال وظيفته ، وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة في النص مطلقا من التقيد يتسع مدلوله لإستيعاب كل حيث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائما أن تجرى على سنن قويم فكل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص فإذا تعاظم الموظف مقابلا على هذا الإخلال كان فعله رشوة مستوجبة للعقاب ويكون من عرض عليه هذا الجعل لهذا الغرض راشيا مستحقا للعقاب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن من عمل حاجب النيابة نقل القضايا بين الموظفين وهو قدر من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة فإن ما يتبعه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . ولما كان ما أورده الحكم من وقوع جريمة عرض الرشوة من الطاعن كافيا بذاته لحمل قضائه بإدانته وكان الثابت أنه لم يدنه بسرقة قضية الجنحة المعاقب عليها بالمادة ١٥٢

من قانون العقوبات فإن ما يشير الطاعن بشأن هذه الجريمة لا يكون له محل .
ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن من أنه أعطى حاجب
النيابة المبلغ المضبوط على سبيل الوهبة حين أنهى إليه أن قضيته قد حفظت
ورد عليه بأنه "دفاع غير سديد وأن تسليم المبلغ للحاجب لم يكن لأن القضية
حفظت كما يدعى المتهم وإنما كان في مقابل الاستيلاء عليها ومما يقطع بذلك :
أولا - أنه قام بتسليم الحاجب الجنيين بمجرد أن عرف أنها قضيته وكان
كل همه هو الاستيلاء عليها وقد تم له ما أراد عندما تسلمها شريكه في الجريمة .
وثانيا - أن المتهم الثاني اعترف بأن المتهم الأول "الطاعن" اتفق مع الحاجب
على أن يحضر له القضية ولم يذكر مطلقا أنه كان يريد الكشف على ما تم فيها .
وثالثا - لأن الحاجب قطع بأن الاتفاق كان على سرقة القضية ولم يكن على
الكشف عما تم فيها كما ادعى المتهم . ورابعا - لأن القضية لم تكن قد حفظت
حتى يقوم المتهم الأول بتسليم الحاجب الحلاوة . وخامسا - أنه ثبت من أقوال
الضابط أحمد سمير قوطام أن المتهم الثاني كان يحاول أن يتخلص من القضية
مما يدل على أنه قصد التخلص من جسم الجريمة" . لما كان ذلك ، وكان ما أورده
الحكم في الرد على دفاع الطاعن سائغا ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد
لا يكون له محل ويكون الطعن بومته على غير أساس متعينا رفضه موضوفا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

(٦٨)

الطعن رقم ٢٧٨٥ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

حكم الإدانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . حلة ذلك : حتى
يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي
صار إثباتها في الحكم .

إغفال الحكم لإيراد شهادة أحد الشهود التي استند إليها . قصور بعينه . تخلصه من بيان مؤدى
الدليل المستند من شهادة هذا الشاهد . بطلانه بما يستوجب نقضه .

من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة
الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به ، لكي يتسنى لمحكمة النقض
مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم —
فإن الحكم المطعون فيه وقد أغفل إيراد شهادة أحد الشهود التي استند إليها
يكون مشوباً بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من شهادة
هذا الشاهد ، ويكون بذلك باطلاً مستوجباً للنقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ٦ من مارس سنة ١٩٦١ بدائرة
مركز كفر صقر شرقية : أولاً — المتهمون من الأول إلى الأخير "شرعوا في سرقة
الأقمشة المينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لعل محمد صالح حالة كون الأول

والثاني والثالث يحملون أسلحة نارية ظاهرة بنادق وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين بها . وثانيا - المتهمون جميعا : " اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جناية سرقة ليلا مع حمل سلاح المعاقب عليها بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات وذلك بأن اتحدت إرادتهم على القيام بسرقة ما بإرشاد شخص سيتقابلون معه حالة كون ثلاثة منهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة بنادق " . ثالثا - المتهم الأول أيضا : ١ - " أحرز سلاحا ناريا مششخنا " بندقية " حربية بدون ترخيص من وزير الداخلية حالة كونه هائدا سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة في اللجنة رقم ٣٩٨٩ سنة ١٩٥٧ كفر صفر ٢ - أحرز ذخائر " طلقة " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه حالة كونه هائدا حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في سرقة " . رابعا - المتهم الثاني أيضا : " ١ - أحرز سلاحا ناريا مششخنا " بندقية حربية " بغير ترخيص من وزير الداخلية ٢ - أحرز ذخائر طلقات " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه " . خامسا - المتهم الثالث أيضا : ١ - أحرز سلاحا ناريا مششخنا " بندقية حربية " بغير ترخيص من وزير الداخلية ٢ - أحرز ذخائر طلقات مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازته وإحرازه " . وطلبت إلى محكمة الجنايات معاقبتهم بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٨/١ - ٢ و ٣١٦ من قانون العقوبات والمواد ٦١ و ٧/ج و ٢/٢٦ - ٣ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من الجدول ٣ المرافق . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حصوريا بتاريخ ١٠/٩/١٩٦١ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين وتطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة إلى المتهم الأول أولا - بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وثانيا : بمعاقة كل من المتهمين الباقيين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين . وثالثا - بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثانى والخامس والسادس والسابع وإن قرروا بالظعن فى الميعاد إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لظعنهم .

وحيث إن الظعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث والرابع قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن مما ينهه هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه القصور فى التفسير ذلك أنه استند فى إدانته لهم إلى أقوال ضابط الشرطة والمخبرين والمجنى عليه والخفير النظامى أحمد محمد الطويل بيد أنه حين أورد مؤدى هذه الأدلة لم يورد مضمون أقوال الخفير النظامى باعتباره دليلا من الأدلة التى استند إليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى أورد أدلة الثبوت التى استند إليها وبين مؤدى شهادة جميع الشهود عدا الشاهد الخفير أحمد محمد الطويل — وإذا كان من المقرر أن الحكم بالإدانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لى يتسنى لهذه المحكمة مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التى صار لإثباتها فى الحكم — فإن الحكم المطعون فيه وقد أغفل إيراد مؤدى شهادة الخفير أحمد محمد الطويل التى استند إليها يكون مشوبا بعيب القصور لأنه خلا من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة هذا الشاهد ويكون بذلك الحكم المطعون فيه باطلا مستوجبا للنقض .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الظعن ونقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لمبحث باقى أوجه الظعن .

وحيث إن نقض الحكم بالنسبة للأول والثالث والرابع من الطاعنين يقتضى نقضه أيضا بالنسبة إلى الطاعنين الثانى والخامس والسادس والسابع الذين لم يقدموا أسبابا لظعنهم وذلك نظرا لأن وجه الظعن يتصل بهم فترى المحكمة عملا بالمادة ٢/٤٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية نقض الحكم بالنسبة لهم أيضا .

جلسة ٢٢ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/ السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حامى خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٦٩)

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٣ القضائية :

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . سلاح . عقوبة .

تحقق الطراز لا يلزم منه أن تدوم للسلاح خاصيته .

إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين مششخين اكنفاء باعترافه بأنهما من طراز . . "لى أنفيلد" . عدم تدليله على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الشحنة المعتبرة فى القانون لإزالة العقوبة التى أوقعها الحكم . تصور .

تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات ونزولها إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذى أخذت به . الاعتراض بأن العقوبة المقررة بها هى المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المششخة . لا يصح . هله ذلك : عدم إمكان الوقوف على ما كانت تنهى إليه المحكمة لو أنها نتهت إلى ما ينبغى . وجوب نقض الحكم والإحالة .

متى كان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحرازه سلاحين مششخين قد اكتفى فى إثبات ذلك باعترافه بأنهما من طراز "لى أنفيلد" ، وكان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته — وهى المششخة — وكان الحكم لم يدال على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا — لآى عارض — تلك الصفة المعتبرة فى القانون لإزالة العقوبة التى أوقعها الحكم فإنه يكون مشوبا بالقصور ، ولا يعترض بأن العقوبة المقررة بها هى المقررة لجريمة إحراز الأسلحة غير المششخة ، ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت المادة ١٧ عقوبات نزلت إلى الحد

الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذي أخذت به فلا يمكن — والحالة هذه — الوقوف على ما كانت تنتهي إليه لو أنها انتهت إلى ما ينبغي ، ومن ثم فإنه يتعين قرض الحكم والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في خلال شهرين لاحقين على ١٥ ديسمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز كفر صقر محافظة الشرقية . "حاز بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششختين بندقيتين « لى انقيلد »" وبتاريخ ١١/١١/١٩٦٢ إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٧ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضوره بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣ عملا بالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسييب ، ذلك أنه انتهى إلى إدانته بإحراز بندقيتين مششختين لمجرد وصفهما بأنهما من طراز لى انقيلد ، مع أن هذا النوع لا يفيد بالضرورة أن السلاح مششخن .

وحيث إنه لما كان محصل الواقعة أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في خلال شهرين لاحقين على ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بدائرة مركز كفر صقر حاز بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششختين "بندقيتين لى انقيلد" وطالبت عقابه بالمواد ١ و ٧ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٣ الملحق به ، وكان الحكم المطعون فيه حين دان الطاعن بإحرازه سلاحين مششختين قد اكتفى في إثبات ذلك

باقترافه بأنهما من طراز لى انفيلا ، ولما كان تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم
للسلاح خاصيته — وهى الشحنة — وكان الحكم لم يدل على أن ماسورتى
السلحين لم تفقدا — لأى عارض تلك الصفة المعتبرة فى القانون لإزالة العقوبة
التي أوقعها الحكم فإنه يكون مشوبا بالقصور ولا يعترض بأن العقوبة المقضى بها
هى المقررة بحرمة إحراز الأسلحة غير المشحنة ذلك بأن المحكمة بعد أن طبقت
المادة ١٧ نزلت إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذى أخذت به فلا
يمكن — والحالة هذه — الوقوف على ما كانت تنتهى إليه لو أنها تنهت إلى
ما ينبغى. لما كان ذلك، فإنه يتعين نقض الحكم والإحالة .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٧٠)

الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ القضائية

دعارة . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون
وتأويله" . عقوبة .

(١) إطلاق للشارع حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — في شأن
مكافحة الدعارة — بحيث تناول شتى صور التعريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر
والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور
على الأنثى التي تمارس الدعارة ، والتي تهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل .
هي المعاونة التي تكون وصيبتها الاتفاق المالى بشتى صوره سواء أكان كلياً أو جزئياً .

سماع الطاعنة لتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها
مسسورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة . اعتباره تسهيلات للبغاء
بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . إعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة
السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . معاقبة الطاعنة بعقوبة تدخل في نطاق
العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى . لا وجه لنقض الحكم .

(ب) الأماكن المفروشة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٠
لسنة ١٩٦١ . هي التي تعد لا استقبال من يره إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة
مؤقتاً بها . هدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص
بسكنها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .

١ — دل القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — في شأن مكافحة الدعارة —
بالصيغة العامة التي تضمنتها مادته الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول شتى
صور التعريض على تسهيله البغاء وبالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر

نطاق تطبيق الفقرة الأولى من مادته السادسة بعد هذا التعميم على الأنشئ التي تمارس الدعارة وللتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الإنفاق المالى بشئى مبله سواء أ كان كلياً أو جزئياً . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعة سمحت لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها الخاص لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ، وإنما يعتبر تسهيلاً للبقاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون المذكور التي تناولت بالتجريم شئى صور المساعدة . ومن ثم فإن الحكم إذ أعمل الفقرة الأولى من المادة السادسة يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ، إلا أنه وقد عاقب الطاعة بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم .

٢ — تعاقب الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ "كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بإسماعه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة" . والأماكن المفروشة المشار إليها فى تلك الفقرة إنما هى التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها ، وهو معنى غير متحقق فى المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص يسكنها مدة غير محددة ، ولها نوع من الاستمرار .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة وآخرين بأنهم فى يوم ١٩٦١/١١/٢٧ بدائرة قسم عابدين الأولى : "أدارت منزلها للدعارة" والثانية : "ساعدت المتهمة الثالثة على ارتكاب الدعارة — ٢ — أقامت عادة فى محل الدعارة مع علمها بذلك" والثالثة : "إعتادت ممارسة الدعارة" . وطلبت عقابهن بالمواد ١ و ٨ و ٩ و ١٣ و ١٥ و ١٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وفى أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح عابدين دفع الحاضر مع المتهمة الثانية ببطلان القبض والتفتيش لعدم جدية

التحريرات ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بالنسبة إلى المتهم الثانية: أولا - براءة المتهمتين الأولى والثالثة مما أسند إليهما . وثانيا - براءة المتهم الثانية من التهمة الثانية وحبسها سنة مع الشغل والنفاد وتغريمها مائة جنيه عن التهمة الأولى المسندة إليها بلا مصاريف جنائية وردت على الدفع قائلة بأنه في غير محله . استأنفت النيابة الحكم بالنسبة إلى المتهم الأولى كما استأنفته المتهم الثانية . وفي أثناء نظر هذا الاستئناف أمام محكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - عدلت المحكمة وصف التهمة بالنسبة إلى المتهم الأولى بأنها حاولت أخرى على ارتكاب الدعارة . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٦٢: أولا - بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم الأولى (الطاعنة) سنة واحدة مع الشغل وذلك عملا بالمادة ١/٦ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ وثانيا - بقبول استئناف المتهم الثانية شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلا مصاريف جنائية . فطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ دان الطاعنة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ قولا منه بأن سماحها للتهمة الثالثة بارتكاب الفحشاء في منزلها مع الشاهد نظير جنيهه تقاضته منه يوفر في حقها جريمة معاونة الأنثى على ممارسة الدعارة . ذلك أنه يبين من الرجوع إلى أصل هذه الفقرة من الأعمال التحضيرية للقانون أن مشروعها الذى قدمته الحكومة عام ١٩٤٩ إلى مجلس النواب كان يعاقب في هذه المادة كل من تولى الاتفاق ولو جزئيا على امرأة تمارس الدعارة . وربما كان هذا النص مقبولا في صياغة معينة عن الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات الفرنسى التى تعاقب " كل من استخدم أو استدوج أو عال شخصا ولو بالغاً بقصد البغاء ولو كان ذلك برضائه " فأراد

واضح مشروع القانون أن يشير أيضا إلى عبارة كل من حال شخصا بقصد البغاء بعد أن أشار في المادة الأولى إلى الاستخدام والاستدراج بقصد البغاء . ولكن النص الفرنسي يقصد هؤلاء الذين يحوزون شخصا يقومون بالاتفاق عليه بقصد استخدامه في البغاء ولا يقصد مجرد الاتفاق على شخص يمارس البغاء . ولما عرض مشروع القانون على الهيئة المكونة من بلتي الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية بمجلس النواب عدلت النص المقترح فجعلته " كل من حاول أنثى من طريق الاتفاق عليها " وجاء في تقرير الهيئة إلى المجلس أنه أجريت تعديلات على صياغة المادة لاتمس جوهرها . وبالترتيب على ما تقدم فإن المحكمة تكون قد طبقت هذه المادة في غير موضعها ويكون النص الواجب التطبيق هو نص المادة التاسعة فقره ب وإذا كانت الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة من جرائم العادة وهي لم تتوفر في حق الطاعنة فإن الحكم يكون قد أخطأ في القانون .

وحيث إن واقعة الدعوى كما بينها الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه تجل في أن رجال مكتب الآداب علموا من تحرياتهم أن الطاعنة تدير مسكنها للدعارة فاستصدروا إذنا من النيابة بضغطها وتفتيش منزلها ثم انتقلوا إليه فوجدوا شخصا يواقع المتهمه الثالثة في إحدى حجراته وقد اعترف هذا الشخص بأنه دفع للطاعنة ثلاثة جنيهات نظير سماحها له بذلك كما اعترفت الطاعنة بهذه الوقائع ويقبضها هذا المبلغ وأنها دفعت منه جنيهين لتلك المرأة التي اعترفت بدورها بممارستها الدعارة لحاجتها إلى المال . ولما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من أحكام لمكافحة الدعارة قد نص في كل مادة من مواده على جرائم مستقلة تتميز كل منها عن الأخرى بنطاق تطبيقها وبعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها وهو إذ نص في المادة الأولى منه على أن " كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعد على ذلك أو مهله وكذلك من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور والدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " ونص في المادة السادسة فقرة أولى على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات " كل من حاول أنثى على ممارسة الدعارة ولو من طريق الاتفاق المسالي " فقد دل

بالصفة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على سواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دهارة الأنثى التي "تمارس الدهارة" والتي تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي بشتى مبله سواء أكان كلياً أو جزئياً يدل على ذلك أن الأصل التشريعي لهذه الفقرة كما قدم من الحكومة إلى مجلس النواب كان ينص على عقاب كل من تولى الاتفاق ولو جزئياً على امرأة "تمارس الدهارة" وقد جاء في تقرير الهيئة المكونة من لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاجتماعية والعمل عن مشروع القانون أنه قد أجريت تعديلات على صياغة المادة السادسة لا تمس جوهر حكمها وقد أراد الشارع بهذه الأحكام أن يضع للتمييز بين المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون — فوق ما سبق من السلوك الإجرامى للجاني — أساساً من حالة من تقع عليه الجريمة بفعل نطاق المادة الأولى شاملاً للذكر والأنثى على سواء بما يجعل هذا الجاني أهلاً للعقوبة المشددة المنصوص عليها في تلك المادة بينما لا تقع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة السادسة إلا على أنثى تردت في الرذيلة إذ وصفت في الأصل التشريعي بأنها امرأة تمارس الدهارة فبعينها الجاني على احتراف الدهارة بطريق الاتفاق المالي عليها . وبذلك ترمى المادة الأولى بصفة أساسية إلى محاربة الدعوة إلى الفساد وتسهيله لمن يستجيب إلى تلك الدعوة بينما تعاقب المادة السادسة فقرة أولى على التمكن لدعارة البغي وتأمين طريقها إليها أيا كان الباعث على ذلك . وبهذا التفسير الصحيح للقانون يتضح قصد الشارع بما تستقيم معه النصوص فلا يبقى فيما تضمنته من أحكام مكان لنافلة . لما كان ذلك، فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن الطاعنة سمحت للتهمة الثالثة بممارسة الدهارة في مسكنها الخاص لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة ويكون الحكم إذ أعمل هذه الفقرة على واقعة الدعوى معيباً بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله . إلا أنه متى كان قد أثبت أن الطاعنة استقبلت تلك المتهمه في منزلها وسمحت لها بممارسة الدهارة مع علمها بالغرض من اجتماعها مع الشاهد . فإن ذلك يعتبر تسهيلاً للبغاء بصورته العامة مما يخضع لحكم المادة الأولى من القانون

التي تناولت بالتجريم شتى صور المساعدة . لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه قد عاقب الطاعنة بالحبس سنة مع الشغل وكانت هذه العقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى فلا وجه لنقض الحكم . وليس صحيحا في القانون ما قالت الطاعنة من وجوب إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون والتي تعاقب " كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بإسماحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة " وأن هذا التخصيص يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في هذا النص الخاص من الحكم العام المنصوص عليه في المادة الأولى مما مقتضاه امتناع تطبيق هذه المادة وكذلك الفقرة الثانية من المادة التاسعة لعدم قيام ركن العادة . ليس ذلك صحيحا لما هو مقرر من أن الأماكن المفروشة المشار إليها في تلك الفقرة إنما هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز الإقامة مؤقتا بها وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص أسكنها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار كما هو واقع الحال في هذه الدعوى ومن ثم يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الفساد في الاستدلال ذلك أن ما أورده الحكم من أن الطاعنة آوت المتهمه الثالثة والشاهد في مسكنها وهي هالمة بالغرض من اجتماعهما فيه ليس من شأنه أن يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم إليه من أن الطاعنة بذلك تكون قد عاوت المتهمه الثالثة على ممارسة الدعارة على النحو المبين في الوجه الأول من الطعن . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون طبقا للتفسير الذي انتهت إليه هذه المحكمة على النحو المبين في الرد على الوجه الأول من الطعن . وأورد على ثبوتها في حقها أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإنه لا محل لما أثارته الطاعنة في هذا الوجه .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
خاطر ، وهبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٧١)

الطعن رقم ٢٥٣٩ سنة ٣٢ القضائية

(١) دعوى مدنية. "إجراءات نظرها أمام المحاكم الجنائية". إجراءات
محاكمة . استئناف .

خضوع الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون
الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦
إجراءات جنائية .

للدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى
الجنائية — فيما يخص بحقوقه المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب
بها تزيد عن النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . مريان
هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم
الصادر منه من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب
الإتهائي للقاضي الجزئي .

(ب) نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه" . استئناف . دعوى مدنية .

من المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز الطعن بطريق
النقض . إدهاء الطاعنين مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . الحكم
يرفض دعواهما المدنية . لا يجوز لهما الطعن بالنقض في هذا الحكم . لا يغير من ذلك
صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية ، بعد استئناف المتهم الحكم الصادر من المحكمة
الجزئية بإدائته وإلزامه بالتعويض . علة ذلك : قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من
شأنه أن ينشئ لادعين بالحق المدني حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى
المدنية . متى امتنع عليهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .

١ - مؤدى نص المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا - وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الا نهائى للقاضى الجزئى .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض . ولما كان الشايت أن الطاعنين قد أدعىا مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فما كان يجوز لهما الطعن بالنقض فى الحكم الصادر برفض دعواهما المدنية ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم القاضى برفض الدعوى المدنية قد صدر من المحكمة الاستئنافية بعد أن امتأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدائته وإلزامه بالتعويض ، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدهين بالحق المدني حقا فى الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى الدعوى المدنية متى امتنع عليهم حاق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . ومن ثم فإن الطعن فى هذا الحكم بالنقض لا يكون جائزا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٢٩/٣/١٩٥٨ بدائرة قسم اللبان "تسبب من غير قصد ولا عمد فى قتل ميخائيل اسكندر مقار" وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد الترام بحالة ينجم عنها الخطر وسار به بفاة بسرعة بعد أن هدأه عند إحدى المحطات وقبل نزول المجنى عليه فنتج عن ذلك

سقوطه وإصابته بالإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وطلبت عتاقه بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وادعى والد المجنى عليه (اسكندر مقار ابراهيم والسيدة / زاهية جرجس رزق) بحق مدني مقاداره قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية (مدير الادارة المتدرب لإدارة النقل العام) . ومحكمة جنح اللبان قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٣ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وبإلزامه والمسئول بالحقوق المدنية متضامنين أن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٥/٣ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بمصاريفها بلا مصاريف جنائية . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده الأول لأنه في يوم ٢٩ مارس سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم اللبان تسبب من غير قصد ولا عمد في قتل ميخائيل اسكندر مقار وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياظه بأن قاد الترام بحالة ينجم عنها الخطر وسار به بخفة بسرعة بعد أن بدأ عند إحدى المحطات وقبل نزول المجنى عليه فتسبب عن ذلك سقوطه فحدثت به الإصابات الموضحة بتقرير الصفة التشريحية التي أدت لوفاة . وطلبت معاقبته بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات . وأثناء نظر الدعوى أمام المحكمة الجزئية ادعى الطاعنان مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بحبس المتهم أربعة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لإيقاف التنفيذ وإلزامه والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفع المدعين بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المتهم هذا

الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصاريفها فطعن المدعيان بالحق المدني وحدهما في هذا الحكم بطريق النقض.

وحيث إن المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تقضى بأن يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . ولما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أجازت للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها — إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا — وكانت هذه القاعدة تسرى ولو وصف التعويض والمطالب به بأنه مؤقت . فلا يجوز للمدعى بالحق المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لأنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يعقل أن يكون الشارع قد أقلل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض ، ومؤدى ذلك أنه طالما كان استئناف المدعى جائزا كان الطعن بطريق النقض جائزا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وما دام أن الطاعنين قد ادعيا مدنيا قبل المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية — المطعون ضدهما — بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فما كان يجوز لهما الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض دعواهما المدنية ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية قد صدر من

المحكمة الاستئنافية بعد أن استأنف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانته وإلزامه بالتعويض ، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للدمين بالحق المدني حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليها حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ومن ثم فإن الطعن في هذا الحكم بالنقض لا يكون جائزا . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنين بالمصروفات .

جلسة ٢٩ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور المادة المستشارين : توفيق احمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي .

(٧٢)

الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ القضائية

(١) قتل خطأ . " خطأ . رابطة السببية " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل .

استخلاص الحكم مقارفة الطاعن بجرمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليه على خطأ الطاعن من عدم اضائه النور الخلفي لئلا للسيارة قيادته حالوقوفها بالطريق العام . استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . فقيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أي خطأ يستغرق خطأ الطاعن . اقراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الاثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضيره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطقته أو النتيجة التي انتهى إليها . هلة ذلك : البيان المعول عليه في الحكم ، هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه امتناع القاضي ، دون غيره من الاجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع .

(ب، ج) إجراءات المحاكمة . شهود . تحقيق . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

(ب) المحكمة الاستئنافية من سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنا . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلبه سماع الشهود تعويل المحكمة على أقوالهم في الحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الاثبات ثم عدلها من هذا القرار . هلة ذلك : قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يبدو أن يكون قرارا تحفـظـيريا لا تولد عنه حقوق الخصوم .

(ج) الأصل أن تحكم محكمة ثاني درجة على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . التزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة : إلا إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة . النعى على الحكم من هذه الناحية .
فير منديد .

١ - متى كانت المحكمة قد أقامت الحجّة على مقارفة الطاعن بجرمة القتل الخطأ التي دين بها ، بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض ، وكان الحكم بعد أن دال على خطأ الطاعن المتمثل في عدم إضاءته النور الخلفي ليلا للسيارة قيادته في حال وقوفها في الطريق العام واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت ، نفى عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ، فإنه بفرض ما يقوله الأخير من خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة ، فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضره ، طالما أنه لا يؤثر في سلامة منطق أو النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأن البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يبدو فيه اقتناع القاضي دون غيره من الأجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع .

٢ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما أمام محكمة أول درجة سماع الشهود ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هي مولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم - مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن ذلك ، لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٣ - محكمة ثاني درجة انما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فاذا لم ترمن جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، فان النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢٤/٨/١٩٥٩ بدائرة مركز أبو حماد "أولا - تسبب من غير قصد ولا تعمد في قتل نبيلة عبد المحسن محمود" واصابة "عزيزة محمد الجندى" وأربعة آخرين بالاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية وكان ذلك ناجما عن اهماله وعدم اتباعه قواعد المرور بأن لم يضىء المصباح الأيسر الخلفى للسيارة النقل قيادته أثناء وقوفها في الطريق العام ليلا فلم يتنبه قائد السيارة التى كان بها المحبى عليهم لوجود السيارة النقل في الطريق فاصطدم بها فتداخلت في طرفها الخلفى الأيسر فحدثت إصابات القتيلة التى أودت بحياتها واصابات باقى المحبى عليهم نتيجة لذلك - ثانيا - لم يضىء المصباح الأيسر الخلفى ولا مصباح اللوحة المعدنية الخلفية للسيارة قيادته عند وقوفها في طريق عمومي ليلا وطلبت عقابه بالمادتين ٢٣٨، ٢٤٤ من قانون العقوبات والمادتين ٢١ ، ٨١ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١/٩ من قرار وزير الداخلية . وقد ادعى عبد المحسن محمود حسن من نفسه وبصفته وليا شرعيا على أولاده القصر "درية ونذيل وأحمد . والسيدة عزيزة محمد الجندى" بحق مدنى قبل المتهم وحسنين أحمد سعد صاحب السيارة النقل وشركة النقل للتأمين والسيد وزير الداخلية بصفته مسئولين عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ عشرة الاف جنيه على سبيل التعويض ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جناح أبو حماد دفع الحاضر عن وزارة الداخلية بمذكرته بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى المدنية لعدم الارتباط والمحكمة المذكورة قضت بحضوره بتاريخ ٥ فبراير سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة

نعمائة قرش لا يقاوم التنفيذ وبأحوال المدعى المدنية إلى محكمة أبو حماد المدنية انظرها .
فاستأنف هذا الحكم كل من المتهم ووزارة الداخلية ومحكمة الزقازيق الابتدائية -
بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئنافين
شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف والزمّت وزارة الداخلية
المصاريف المدنية الاستئنافية فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في الاسناد والفساد في الاستدلال والقصور
في التسبيب والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه
بالحكم المطعون فيه استند في إدانة الطاعن إلى أقوال شهود نسب إلى أولهم
قوله - على خلاف الأوراق ، بأنه كانت هناك سيارات في الطريق الذي
كانت تقف فيه السيارة قيادة الطاعن قادمة من الاتجاه العكسي تضيء أنوارها
الكاشفة كما جاءت أقوال الشاهدين الثاني والثالث متناقضة إذ اختلفا فيما إذا
كانت السيارة النقل القادمة من الاتجاه العكسي قد وقفت بعد وقوع الحادث
أو قبل وقوعه ، هذا إلى أن الشاهد الثاني هو قائد السيارة التي اصطدمت
بالسيارة النقل قيادة الطاعن وكان في مكنته تفاديا ويعد مسئولا عن الجريمة
فضلا عن ثبوت كذبه في صدد ما قرره عن الاتجاه الذي كانت تسير فيه
السيارة النقل الأخرى وأدعائه على خلاف الحقيقة أنها كانت تسير في الاتجاه
المضاد لخط سيره مضيئة نورها الكبير . كما أن محكمة أول درجة لم تبحر تحقيقا
أو تسمع الشهود الذين أعلنوا وحضروا بالجلسة بل أجلت الدعوى لإعلان من لم
يعان من الشهود ثم عدلت بعد ذلك عن سماعهم وهولت على أقوالهم في إدانة
الطاعن ، وقد طلب الدفاع من محكمة ثاني درجة سماع الشهود ومناقشتهم
في مواجهته مبينا أهمية ذلك لتناقض أقوال بعضهم في محضر ضبط الواقعة منه .
في تحقيق النيابة وإذا قررت المحكمة حجز القضية لإصدار حكمها في نهاية الجلسة
قدم الدفاع طلبا كتابيا ، عزربه ما أبداه بالجلسة في هذا الشأن ولكن المحكمة
لم تجب هذا الطلب وردت عليه ردا غير صديد بنته على أن الطاعن لم يبد طلبه
أمام محكمة أول درجة في شأن سماع الشهود وأنه ترفع في موضوع الدعوى

في حين أن عدم تمسكه بإسماع الشهود أمام محكمة أول درجة لا يسهط حقه في طلب مناقشتهم أمام محكمة ثاني درجة وأنه صمم في ختام مرافعته وفي طلبه الكتابي على سماعهم .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في " أنه بتاريخ ١٩٥٩/٨/٢٤ وقع حادث تصادم بناحية الجمفرية أمام عزبة مصباح حيث كان الطاعن يقف ليلًا بالسيارة النقل التي يقودها في الطريق الزراعي وكانت تشغل نصف الطريق الأيمن ولم يقف مصباحها الخلفي وكانت هناك سيارات قادمة في الطريق من الاتجاه العكسي تقف أنوارها العاكسة ثم قدمت السيارة الملاكى التي كان بها المجنى عليهم في اتجاه السيارة قيادة الطاعن فاصطدمت بتؤخرتها وحدثت بالمجنى عليهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية الشرعية والتي ترتب عليها وفاة المجنى عليها الأولى نبيلة عبد المحسن ... " وأورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن التقارير الطبية وتقرير المهندس الفنى ومن المعاينة وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها ثم خلاص الحكم إلى القول إن واقعة الاتهام المنسوبة إلى المتهم والمثلة في تسببه بإهماله في قتل نبيلة وإصابة الآخرين ثابتة قبله ثبوتًا ترتاح إليه المحكمة إذ أنه أهمل إهمالًا جسيمًا في عدم إضاءته المصباح الخلفي للسيارة قيادته أثناء وقوفه بها في الطريق الزراعي العام الذي لا تمر لحظة إلا والسيارات به غادية رائحة وذلك كي ينبه هذه السيارات إلى وقوفه فتتفادى الاصطدام به وتستدل المحكمة على أن المتهم لم يعمل على إضاءة المصباح الخلفي بأقوال الخفير عهد العزيز مجدي فقد استقرت أقواله سواء بتحقيق الشرطة أو أمام النيابة العامة على أنه كان يقف قرابة السيارة قيادة المتهم ولم يكن هذا قد أضاء المصباح الخلفي لها ... وقد جاءت أقوال هذا الخفير مؤيدة لأقوال المجنى عليه عبد المحسن محمود الذي تواترت أقواله في جميع أطوار التحقيق على أنه لم ينتبه إلى وقوف السيارة قيادة المتهم

لعدم إضاءة المصابيح الخلفية لها — فاذا أضيف إلى ما تقدم ما قرره مجال السيارة
 محمد أحمد إبراهيم في محضر الضبط من أن النور الخلفى للسيارة قيادة المتهم لم يكن
 مضاءا وقت وقوع الحادث وما شهدت به السيدة عزيزة محمد الجندى بتحقيق
 البوايس مؤيدا لأقوال هؤلاء جميعا يتأكد للمحكمة أن الخطأ ثابت في حق
 المتهم لإهماله في إضاءة المصباح الخلفى للسيارة قيادته أثناء وقوفه ليلا في طريق
 عام لتنبية القادمين بسياراتهم في هذا الطريق إلى وقوفه . لما كان ذلك ،
 وكانت المحكمة قد أقامت الجثة على مفارقة الطاعن للجريمة التى دين بها
 بما استخلصته من عناصر الدعوى في منطق سليم وبغير تناقض . وكان الحكم
 بعد أن دلت على خطأ الطاعن المتمثل في عدم إضاءته النور الخلفى ليلا للسيارة
 قيادته في حال وقوفها في الطريق العام واستظهر رابطة السببية بين هذا الخطأ
 والنتيجة التى حصلت ، نفى عن قائد السيارة الملاكى الذى اصطدم بها ارتكابه
 أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن ، فإنه بفرض ما يقوله هذا الأخير من خطأ الحكم
 فيما أسنده إلى الشاهد الأول من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها
 العاكسة فإن هذا الخطأ بعد أن استوفى الحكم دليله لا يضره طالما أنه لا يؤثر
 في سلامة منطق أو النتيجة التى انتهى إليها ، ذلك بأن البيان المعول عليه في الحكم
 هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجة عن
 سياق هذا الاقتناع . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات
 محكمة أول درجة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أى منهما في هذه المرحلة
 سماع الشهود ، وكانت إجراءات المحاكمة قد تمت في ظل التعديل المدخل على
 المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧
 بما ينحوله للمحكمة من الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه
 ذلك — يستوى في ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنا يتصرف المتهم
 أو المدافع عنه بما يدل عليه ، فإن المحكمة لا تكون مخطئة إذا هى عولت على أقوال
 الشهود في التحقيقات دون سماعهم — ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على

بساط البحث في الجلسة ولا يؤثر في ذلك أن تكون المحكمة قد أجلت الدعوى لإعلان شهود الاثبات ثم عدلت عن ذلك لأن قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحفيزياً لا تتولد عنه حقوق للتصوم فوجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذي كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة فإذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم وكان الطاهن قد عد نازلاً من هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير مسديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه ومضموها .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد هنيئى ، وبحضور المادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد النشن ، وحسين صفوت المرنى ، وأحمد موافى .

(٧٣)

الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ القضائية

قتل خطأ . مسئولية جنائية . "مسئولية صاحب البناء" . "مسئولية المقاول" .
حكم . "تسببه" . تسبب معيب .

الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصى . صاحب
البناء لا يسأل جنائيا عما يصوبه الناس من الأضرار — عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ
الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به
كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته . هذا المقاول هو الذى
يسأل عن نتائج خطئه . مثال .

الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه
الشخصى ، فصاحب البناء لا يعتبر مسئولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار —
عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل
جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول
مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسئوليته ، فهو الذى يسأل عن نتائج
خطئه . ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسئوليته قد انتفت بإقامته مقاولا
لأعمال الحديد أقر بقيامه بهذه العملية ، فهو الذى يسأل عما يقع من تقصير
في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه
بوصف أنه المقاول المعهود إليه بإنشاءات الحديد ورتب مسئوليته على أن تقل
الحديد تم على نحو تسبب منه قتل المجنى عليه ، وكان الحكم حين أشرك الطاعن
في المسئولية خلافا للأصل المقرر في القانون وألزمه باتخاذ احتياطات من جانبه ،
بعد أن سلم بأنه قد عهد بأعمال الحديد إلى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة ،
لم يبين منده فيما انتهى إليه ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الموجب لنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩٥٧/١/٢٥ بدائرة قسم شبرا : " تسببوا بغير قصد ولا عمد في قتل فتحية حافظ أحمد بأن كان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن قام الأول بعمل مقاول ببناء منزل له وقدم للثاني أدوات خاصة لرفع أسياخ حديدية للطوابق العليا من المبنى ليكمل بها كقاول من طرفه في شأن هذه العملية الأخيرة ودون أن يتأكد من منتهى وتحميلها لرفع الأسياخ الحديدية على طريق تمريرها المجنى عليها ، ومهد الثاني بعملية رفع الأسياخ المنوه عنها إلى المتهمين الثالث والرابع والخامس دون تأكيده أيضا من سلامة هذه الأدوات وعمل بها المتهمون الآخرون دون تأكيدهم أيضا من سلامتها وتحميلها لرفع الأسياخ الحديدية فانقطع الحبل الرافع لهذه الأسياخ فسقط بما يحمله على رأس المجنى عليها التي كانت تمر بجوار المبنى فحدثت بها الإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها " .

وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة شبرا الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الاتهام بحبس كل منهم شهرا مع الشغل وكفالة مائة قرش أوقف التنفيذ لمعارض المحكوم عليهم . وقضى في المعارضة بتاريخ ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية -

بهيئة استئنافية - قضت بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦١ حضوريا للتهم الأول والثاني وحضوريا اعتباريا للرابع والخامس وغايبيا للثالث بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ ..

المحكمة

حيث إن مما ينهأ الطاعن حل الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ، ذلك أنه دان الطاعن بتهمة القتل الخطأ تأسيسا على أن عملية تآكل أسياخ الحديد كانت تحت إشرافه وتوجيهه ، وأنه لم يتخذ الاحتياطات التي تقي المسارة بالطريق

خطو ما يتساقط أثناء العمل ، وأنه لم يراقب العمال القائمين على التنفيذ ، وما ذهب إليه الحكم من ذلك قاصر في الرد على دفاع الطاعن المؤسس على أنه جهد إلى مقال خاص بتنفيذ أعمال الحديد بالمبنى الذي يقوم ببنائه مما تقتضى معه مسؤوليته عن خطأ عمال ذلك المقال المشرف على هذه العملية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين وجه الخطأ بالنسبة إلى الطاعن في قوله : " وحيث إنه عن مسؤولية المتهم الأول (الطاعن) وهو مالك البناء فقد ثبت من أقواله أنه يعمل مقاولا ويشرف بنفسه على أعمال بناء منزله وورد على لسان المتهم الأخير " حامل رفع الحديد " سيد رمضان أنه هو الذي قدم لوالده المتهم الثالث " مقال الحديد " البكرة والحبل اللذين كانا يستعملان في نقل أسياخ الحديد من الطريق لأهل البناء - ومؤدى ذلك أن عملية نقل أسياخ الحديد كانت مصحوبة بتوجيهه ومساعدته ويعتبر العمل بمحوصها جاريا تحت ملاحظته وإشرافه . لما كان هذا الأمر هو الثابت . فكان عليه أن يتخذ الاحتياطات المعقولة التي تقي الأنفس مما قد تصيبها من أضرار بسبب سقوط الحديد على المسارة بالطريق أو استبدال هذه العملية بأخرى تتوافر فيها الضمانات الكافية لاستعمالها ليكون المسارة بأمن من عواقبها . كما كان عليه مراقبة العمال الذين يقومون بتنفيذها . أما وأنه لم يفعل شيئا من ذلك فلا شك أن الخطأ يكون متوافرا وثابتا في حقه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي فصاحب البناء لا يعتبر مسؤولا جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار - عند إقامة البناء - بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقي الأنفس مما قد يصيبها من الأضرار إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص فإن عهد به كله أو بعضه إلى مقال مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته فهو الذي يسأل عن نتائج خطئه ، ولما كان دفاع الطاعن يقوم على أن مسؤوليته قد انتهت بإقامته

مقاول الأعمال الحديد هو رمضان السيد احماعيل الذي اقر بقيامه بهذه العملية
فهو الذي يسأل عما يقع من تقصير في اتخاذ الاحتياطات التي يلزم اتخاذها لوقاية
الناس ، وقد دانه الحكم المطعون فيه بوصف أنه المقاول المعهود اليه بإنشاءات
الحديد ورتب مسؤوليته الى أن نقل الحديد تم على نحو تسبب عنه قتل المجنى عليها
ثم ذهب مع ذلك الى ادانة الطاعن للاسباب السابقة ذكرها . لما كان ما تقدم ،
وكان الحكم حين أشرك الطاعن في المسؤولية خلافا للاصل المقرر في القانون
في مثل واقعة الدعوى وألزمه باتخاذ احتياطات من جانبه ، بعد أن سلم بأنه قد
عهد بأعمال الحديد الى مقاول مختص يقوم بهذا العمل عادة لم يبين سنداً فيما
انتهى اليه ، فانه يكون مشوباً بالقصور الموجب لنقضه والاحالة دون حاجة
الى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/ السيد أحمد عفيفي، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس، وتوفيق أحمد الخشن، وأديب نصر، وحسين صفوت السركي .

(٧٤)

الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ القضائية

(١) مواد مخدرة . " جلبها " . تقض . " أحوال الطعن بالنقض " .
" الخطأ في تطبيق القانون وتأويله " . عقوبة . جريمة .

الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخاله المجال الدولي الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . تخطى الحدود الجبركية بين الإقليمين السوري والمصري في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المختصة في كل إقليم . يعد جلبها محظورا . هــ ذلك : احتفاظ كل إقليم بحدوده الجبركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات . إزالته على الطامن العقوبة المقررة لهذه الجريمة — وهي واحدة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه للقانون تطبيقا سليما .

(ب، ج) حكم . " تسمييه . تسمييب معيب " . دفاع " الإخلال بحق الدفاع " . " ما لا يوفره " .

(ب) لمحكمة الموضوع أن تتبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحوادث لصورتها الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال مشهود بذراتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينهي كل منها

و يقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . علة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بكل بعضها بعضا . ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي .

(ج) عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت الساتئة التي أوردها الحكم .

١ - الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخاله إلى المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . فتختل الحدود الجمركية من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري في ظل الوحدة التي جمعت بينهما ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه في كل إقليم ، يعد جلبا محظورا ، ذلك أنه على الرغم من قيام الوحدة بين الاقليمين فقد احتفظ كل إقليم بمحدوده الجمركية . ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى الساتئة التي أوردها أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات ، وأنزل على الطاعن العقوبة المقررة قانونا لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما .

٢ - الأصل هو أن لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها ، دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال مشهود بذواتهم ، ذلك أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة بكل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة

مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومشتجة في إثبات اقتناعه واطمئنانه إلى ما انتهى إليه .

٣ — لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه المتعلق بموضوع الدعوى والرد عليه على استقلال ، طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنها : في يوم ١٩٥٩/٩/٨ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة . "جليليا وحازا وأحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) من الإقليم الشمالى إلى الإقليم الجنوبى في غير الأحوال المصرح بها قانونا" وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتها لمحكمة الجنايات لمحاكمتها بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/١ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بحضور يا للتهم الأول وغيابيا للثانى بمحاكمة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه اعتبر نقل الجواهر المخدرة من الإقليم الشمالى إلى الإقليم الجنوبى بالجمهورية العربية المتحدة جليلا ودان الطاعن على هذا الأساس وطبق عليه حكم المادة ٣٣/٢ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — الذى وقعت الجريمة في ظله — ولم يعمل في حقه القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى حل محل القانون السابق والذى صدر في أثناء سير الدعوى باعتباره القانون الأصلح ، لما قاله من أنه لا مصالحة للطاعن في تطبيق القانون الأخير لوحدة العقوبة المقررة في القانونين . لجريمة الجلب .

وما ذهب إليه الحكم يحافى التطبيق السليم للقانون ، إذ أن الواقعة هي مجرد نقل للمخدرات من مكان إلى آخر في داخل الجمهورية ولا تعد جلبا لأن المقصود بالجلب هو استيراد المخدر من دولة إلى أخرى تتمتع كل منهما بوحدة دولية مستقلة ولا نزاع في أن مصر وسوريا كونتا عند إعلان الوحدة بينهما في أول فبراير سنة ١٩٥٨ دولة واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة ولم تحتفظ أى من الدولتين المندمجتين بشخصيتها الدولية بل تكونت بهما شخصية واحدة في نظر القانون الدولي ، لا يعدو الفصل بينهما أن يكون تقسيما داخليا لا اثر له من حيث تطبيق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في خصوص الجلب الذي لم يرد بشأنه استثناء صريح يؤتم النقل من إقليم إلى آخر ويجعله في حكم النقل من خارج الجمهورية إلى داخلها ولا يغير من هذا النظر وجود نظام للجمارك بين الاقليمين إذ أن الجلب لا يراد به مجرد تخطى الحدود الجمركية التي لا تتحدد دائما مع الحدود الدولية أو السياسية للدولة . بل انه لا يرد إلا على تجاوز هذه الحدود الدولية، ومن ثم تبدو مصلحة الطاعن واضحة في اعمال القانون الجديد في حقه بوصف أن الواقعة لا تكون جلبا بل مجرد احراز أو حيازة للمخدر إذ أن عقوبتها عند ثبوت قصد الاتجار هي الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة والغرامة طبقا للمادة ١/٣٤ من هذا القانون على خلاف ما تنص عليه المادة ١/٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ من توحيد العقاب على الجلب والإحراز وجعله الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخر بوصف أنهما في يوم ١٩٥٩/٩/٨ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة جلبا وحازا وأحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) من الإقليم الشمالى إلى الإقليم الجنوبى في غير الأحوال المصرح بها قانونا . بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بمكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - ومحكمة جنابات القاهرة قضت حضوريا بالنسبة إلى الطاعن وفي غيبة المتهم الثانى بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريم كل منهما ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المادة المخدرة المضبوطة وذلك طبقا لأحكام المواد ١ و ٢ و ١/٣٣ و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبنسبة ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به ، على اعتبار أن الواقعة تعد جلبا للجواهر المخدرة المضبوطة من الإقليم الشمالى إلى الإقليم

الجنوبي بالجمهورية العربية المتحدة أخذا بالأدلة التي أوردها والتي تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وخلص إلى قوله بأن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - الجلب - في القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ - الذي وقعت في ظله - مماثلة للعقوبة المقررة لها بالمادة ١/٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي صدر في أثناء نظر الدعوى ، فلا مصلحة للتهمين في تطبيق أحكام هذا القانون الأخير . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها - لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية العربية المتحدة وإدخاله إلى المجال الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دوليا ، بل انه يمتد أيضا إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة هل خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . فقد أفصح الشارع عن مراده من إصدار هذا القانون بقوله في المذكرة الإيضاحية المصاحبة له " ... ونظرا لقيام الوحدة بين مصر وسوريا ومناخ الإقليم السوري لإسرائيل واشتراكه في الحدود مع بعض الدول المصدرة للمخدرات ، فقد رأى أنه من الضروري وضع قانون موحد في الإقليمين المصري والسوري يهدف إلى مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، بما يكفل زجر الجناة وردع كل من يسير في طريقهم وإتاحة الفرصة للدمن للشفاء من مرضه وحماية رجال السلطة المكلفين بتطبيق هذا القانون وتوفير الضمانات الكافية لهم لأداء مهمتهم على خير وجه ، وتسهيل القبض على عصابات مهربي المخدرات وتجارها وقد أتيت بذلك الفرصة لتعديل المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المعمول به في الإقليم المصري بما يتفق والأهداف التي رمى إليها وفي الوقت نفسه معالجة ما كشف عنه التطبيق العملي له من قصور وقد أبقى المشروع على كثير من أحكام هذا المرسوم بقانون وتناول التعديل بعض مواده " ، وباستقراء نصوص المواد من ٣ إلى ٦ من القانون الموحد بين أن الشارع اشترط لجلب الجواهر المخدرة أو تصديرها الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمتنع إلا للفئات المبينة بالمادة الرابعة ولا تسلم الجواهر المخدرة التي تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابي تمنحها الجهة الإدارية المختصة للرخص له بالجلب أول من يحل محله في عمله . وعلى مصلحة الجمارك

في حالتى الجلب أو التصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعدته إلى الجهة الإدارية المختصة ، المادة الخامسة من القانون مصححة بالاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية عدد ٢١٨ في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٠ .

ومفاد ما تقدم أن تخطى الحدود الجمركية من اقليم إلى آخر في ظل الوحدة التي جمعت بينهما بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحه في كل اقليم يعد جلبا محظورا ومتى تحقق قاضى الموضوع من حصول الجلب طبقا لهذا الفهم حق العقاب على هذا الأساس ولا وجه للتحدى بما خاض فيه الطاعن من تكييف للوحدة بين الاقليمين من وجهة نظر القانون الدولى العام وما رتبته على ذلك من نفي صفة الجلب على تداول الجواهر المخدرة بين اقليمى الجمهورية بعد إعلان الوحدة بينهما بدعوى الجمع بينهما في حدود سياسية واحدة ، ذلك بأنه من المقرر أن القانون الجنائى له نظام قانونى مستقل عن غيره من النظم الأخرى وله أهدافه الخاصة إذ يرمى من وراء العقاب إلى الدفاع من أمن الدولة ومهمته الأساسية حماية المصالح الجوهرية فيها . وعلى المحكمة الجنائية عند تطبيقه على جريمة منصوص عليها فيه متى توافرت أركانها وشروطها — أن تتقيد بأرادة الشارع في هذا القانون الداخلى وأن تراعى أحكامه التى خاطب بها الشارع القاضى الجنائى فهى الأولى بالاعتبار بنقض النظر هما يفرضه القانون الدولى من قواعد أو مبادئ يخاطب بها الدول الأعضاء في الجماعة الدولية ، ومن ثم فانه على القاضى الجنائى تحديد معنى الجلب في نطاق القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن يهتدى بقصد الشارع الجنائى تحقيقا للهدف الذى تغياه متى كان ذلك مستندا إلى أساس من الواقع الذى ارتآه في الدعوى وأقام الدليل عليه . ولما كان واقع الحال يساند ما خلص إليه الحكم من عدمه نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السورى إلى الاقليم المصرى جلبا وان كان قد تم في ظل الوحدة التى جمعت بينهما إذ أنه على الرغم من هذه الوحدة فقد احتفظ كل اقليم بحدوده الجمركية ، وهو ما أقرب به الشارع نفسه حين أصدر القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن الإعفاءات الجمركية التى تمنح للواطنين عند تنقلهم بين اقليمى الجمهورية والمنشور بالعدد ١٤ مكررا (تابع) في ١٧ يونيو سنة ١٩٥٨ ولما كان الحكم قد استخلص من عناصر الدعوى السائغة التى أوردها أن هذا النقل قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات وانزل على الطامن العقوبة المقررة

قانونا لهذه الجريمة وهي واحدة في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير صديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثاني من الطعن هو الخطأ في الإسناد والقصور في التسبيب ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد أورد أن الجواهر المخدرة قد ضبطت في يوم ١٩٥٩/٩/٨ بناء على إشارة "بالشفرة" وردت من مكتب الاتصال المركزي بدمشق إلى مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة في مساء يوم ١٩٥٩/٩/٧ وحدث صباح اليوم التالي موعداً لاجتماعها مع المرشد حسن وفا وأنه تم الاتفاق بناء على هذه الإشارة في مساء يوم ورودها من مدير مكتب مكافحة المخدرات ومدير جمر ك القاهرة على تسهيل مرور المرشد الذي حضر في يوم الضبط ومعه المخدرات وتم ضبط المتهم الثاني بعد ظهر ذلك اليوم وهو يتسلم تلك المخدرات غير أنه بالرجوع إلى أقوال مدير جمر ك القاهرة في تحقيق النيابة بين أنه قرر أن الاجتماع الذي دعى إليه بناء على البرقية سالفة الذكر حصل في مساء يوم ١٩٥٩/٩/٨ وأن الضبط حصل في اليوم التالي أي في يوم ١٩٥٩/٩/٩ وهو ما يسير تصوير الدفاع عن الطاعن للحادث من أن حقيقته تخالف الصورة التي رواها المرشد والتي وضعت بعد ضبط المخدرات معه الأمر الذي يؤيده آثار الثغوب التي وجدت في الصفائح المضبوطة والتي تدل على غشها بواسطة كشافي الجمر ك . وقد أفاض الدفاع في هذا المعنى أمام المحكمة غير أن الحكم أغفل هذا الدفاع ولم يعرض له على الرغم من أهميته مما يعيبه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه حول في تكوين حقيقته في الدعوى على ما حصله من أقوال شهود الإثبات . والتي لا يتنازع الطاعن في صحة ما أورده الحكم منها . ولم يجعل الحكم لتاريخ وصول البرقية التي أرسلت من مكتب الاتصال المركزي بدمشق إلى مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة، أو تاريخ الضبط أثراً في النتيجة التي انتهى إليها والتي مؤداها أن الضبط قد تم في اليوم التالي لوصول تلك البرقية، وهو ما لا يجمعده الطاعن . ولما كانت العبرة في الأحكام هي بما يبدو فيه اقتناع القاضي دون ما يخرج عن هذا السياق فإنه على فرض ما يثيره الطاعن من أن مدير جمر ك القاهرة قد ذكر في تحقيق النيابة

ما يخالف التاريخين اللذين أثبتهما الحكم فلا عما حصله من أقوال الشهود الآخرين. فإن هذا لا يضير الحكم ولا يقدح في سلامته لأن الأصل هو أن المحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم إذ أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبيء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية مساعدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجملها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إثبات اقتناعه واطمئنانه إلى ما انتهى إليه. لما كان ذلك، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص النفات الحكم عن الرد على ما أثاره الدفاع في هذا الشأن مردودا بأنه لا يعدو أن يكون دافعا متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم فيه والرد عليه على استقلال إذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم. لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون له محل.

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد تولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبرى .

(٧٥)

الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ القضائية

تنظيم . " بناء - هدم " . قانون . " مريانه من حيث الزمان " .
" القانون الأصلح " . تقض . " مملكة مكة التقض " . " أحوال الطعن
بالتقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " . عقوبة .

(أ) قضاء الحكم المطعون فيه إعمالاً للسنتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم — فضلاً عن الغرامة — بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يبادل الوائد والرسوم المربوطة بالمبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً ، وإيقاف التنفيذ . صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . إلغائه القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة التقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدهوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصلح والواجب التطبيق بما جاء في نصومه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب تقض الحكم تقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .

(ب) إقامة بناء على طريق يقبل عرضة من ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .

(ج) القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ — في شأن تنظيم المباني — ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجزية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له — فضلا عن الغرامة — بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

١ — لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإعمالا للسنتين ٧٥٥ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم — فضلا عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم ، بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وإيقاف التنفيذ . وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ — في شأن تنظيم هدم المباني — والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه — قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ — سالف الذكر ، كما ألغى بمقتضى مادته السابعة العقوبات التي كانت تفرضها المادة السابعة من القانون الملغى فيما عدا عقوبة الغرامة . ولما كان لمحكمة النقض وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى ، وكان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح بما جاء في نصوده من عقوبات أخف ، وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما .

٢ — لا تجيز المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن تنظيم المباني — الذي أقيم البناء في ظله — إقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء راده عن الطريق بمقدار نصف الفرق

بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، وتوجب المادة ٣٠ من ذات القانون عقاب من يخالف أحكامه فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء راده عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

٣ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - وإن كان قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية ، كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٧ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة بندر الزقازيق : ١ - قام بهدم المنزل المبين بالمحضر قبل الحصول على الرخصة الخاصة بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . ٢ - قام بهدم المنزل السالف الذكر قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . ٣ - قام بإقامة البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على الرخصة الخاصة بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . ٤ - أقام البناء السالف غير قانوني على الوجه المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ١٦ ، ٢٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٥ ، ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت غاييا بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات : أولا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وثلاثة أمثال قيمة المبنى المهسودوم مع حرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة

نحس سنوات وإلزامه بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وذلك عن التهمتين الأولى والثانية . وثانياً - تغريم المتهم ١٠٠ قرش والهدم عن التهمتين الثالثة والرابعة . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٦١ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بتاريخ ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملاً بالمواد ٣٢/٢، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريمه ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم وحرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم وتصحيح الأعمال المخالفة . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون إذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء بإيقاف تنفيذ عقوبة الحرمان من البناء على الأرض التي كان مقاما عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات مع أن إيقاف تنفيذ هذه العقوبة يقتضي حتماً السماح للمتهم بالبناء على نفس الأرض ثم هدم البناء عند مخالفة شروط وقف التنفيذ وهو ما لا يمكن التسليم به لتعارضه مع طبيعة عقوبة الحرمان من البناء التي تستلزم ترك الأرض بغير بناء . كما أمرت المحكمة بإيقاف تنفيذ ما قضت به من إلزام المتهم بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً مع أن هذا الجزاء ليس من قبيل العقوبات الجنائية بالمعنى الصحيح حتى يجوز الأمر بإيقاف تنفيذه عملاً بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات وإنما هو جزاء فيه معنى التعويض عما لحق الخزانة العامة من ضرر بسبب هدم المبنى مما لا يجوز إيقاف تنفيذه . ثم إن الحكم قضى بتصحيح الأعمال المخالفة بالرغم من مخالفة البناء للاشتراطات المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني مما يستوجب الحكم بالهدم طبقاً للمادة ٣٠ من هذا القانون فضلاً عن أن المبنى موضوع المخالفة مما لا يجوز

الترخيص بإقامته أصلا من السلطة القائمة على أعمال التنظيم لما قضى به الحكم من حرمان المتهم من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ١٧/٨/١٩٦٠ بدائرة بندر الزقازيق : أولا - قام بهدم المنزل المبين بالمحضر قبل الحصول على الرخصة الخاصة بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . ثانيا - قام بهدم المنزل السالف الذكر قبل الحصول على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم . ثالثا - قام بإقامة البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على الرخصة الخاصة بذلك من السلطة القائمة على أعمال التنظيم . رابعا - أقام البناء السالف غير قانوني على الوجه المبين بالمحضر وطلبت معاقبته بمقتضى المواد ١ و ٢ و ١٦ و ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والمادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٣٤ لسنة ١٩٥٦ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا : أولا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش وثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم مع حرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات والزامه بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما عن التهمتين الأولى والثانية . ثانيا - بتغريم المتهم ١٠٠ قرش والهدم عن التهمتين الثالثة والرابعة . فعارض المتهم في هذا الحكم ، وقضى في المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا فاستأنف ومحكمة ثانية درجة قضت بحضورها في ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بتغريمه ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم وحرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وأمرت بوقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات وتصحيح الأعمال المخالفة عن جميع التهم بعد أن طبقت المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . وقد بين الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله "إن الواقعة تلخص فيما قرره وشهد به السيد مهندس التنظيم من أن المتهم هدم منزله بدون رخصة مخالفا بذلك أحكام القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ حيث لم يحصل على موافقة لجنة توجيه أعمال البناء والهدم ثم أعاد بناء الدور الأرضي بدون رخصة والمباني غير قانونية لأنها تظل على شارع مرضه أقل من العرض القانوني وأضاف أن قيمة

البناء المهدوم لا تقل عن خمسة جنيهات" لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم قد حظرت في المادة الخامسة هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية إلا بعد موافقة اللجنة المختصة ونص في مادته السابعة على معاقبة كل من يخالف أحكام المادة الخامسة بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم مع حرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وإلزامه بأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وأجازت الحكم فضلا عن الغرامة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد عن سنة وقضى الحكم المطعون فيه إعمالا للمادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - فضلا عن الغرامة وقدرها ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم - بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائما وإيقاف التنفيذ، إلا أنه لما كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني والذي صدر بعد الحكم المطعون فيه قد نص في مادته العاشرة على إلغاء القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ ونص في المادة السابعة على معاقبة مالك العقار عند مخالفة أحكام المادة الأولى منه التي تحظر هدم المباني غير الآيلة للسقوط داخل حدود المدن إلا بعد الحصول على تصريح بالهدم وفقا لأحكامه - بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم كما أجازت توقيع عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة بالإضافة إلى الغرامة وبذلك فقد ألغى القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ عقوبة الحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها وهو ما كانت توجب الحكم به المادة السابعة من القانون الملغى - لما كان ذلك ، وكان لمحكمة النقض وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى ، ولما كان القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف وهو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات ، فإنه يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من حرمان المطعون ضده من البناء

على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني — الذي أقيم البناء في ظله — لا تجيز إقامة أى بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، وتوجب المادة ٣٠ عقاب من يخالف أحكام هذا القانون فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد الرسوم المستحقة عن الترخيص فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتصحيح الأعمال المخالفة والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار ، لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، أما ما تثيره الطاعنة من أن البناء الذي أقامه المطعون ضده مما لا يجوز الترخيص بإقامته أصلاً بعد أن قضى الحكم المطعون فيه بحرمائه من البناء فإنه لا محل له بعد أن قضى بتصحيح الحكم وإلغاء حقوبة الحرمان من البناء . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والذي صدر بعد الفصل في الدعوى قد ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ إلا أن الجزية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة السابعة من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية كما تضمنت المادة ١٦ من القانون وجوب الحكم في كل مخالفة لأحكامه أو القرارات المنفذة له — فضلاً عن الغرامة — بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى . لما كان ما تقدم فإن الشق الثاني من العطن لا يكون على أساس ويتمين لذلك رفضه .

جلسة ٣٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

بمراجعة السيد المستشار/عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي ، وأحمد موافي .

(٧٦)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . محكمة الموضوع .

(أ) ليس للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو
تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت
إليها أو تطرحها إن لم تثق بها .

(ب) من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرط ذلك :
أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال
فيها . وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . مثال في قتل عمه .

١ - لا يجوز للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه
خاص يخالف صريح عبارتها ، أو أن تقيم قضاها على فروض تناقض صريح
روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمانت إليها أو تطرحها إن
لم تثق بها .

٢ - إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها
وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدي
إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت
إليه قائما في أوراق الدعوى . ولما كانت أقوال الشاهد التي عول عليها الحكم
المطعون فيه في ثبوت جرمته المجنى عليه من مكان الحادث إلى حيث وجدت -
ردا على دفاع الطاعن من عدم إمكان ثقلها - قد خلت مما يفيد حدوث هذا

البحر ، بل إن أقواله في تحقيق النيابة تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاهره ، فإن ما استخلصه الحكم من جر البلثة مستدلا على ذلك بأقوال هذا الشاهد ، إنما هو استخلاص غير سائغ لا تسانده المساديات أو أقوال الشاهد نفسه ، وكانت هذه الواقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلالة بحيث إذا أسقطت تهافت باقي الأدلة لما هو مقرر من تساند الأدلة في المواد الجنائية ، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١٩٥٩/٤/٢٤ بدائرة مركز أبوتيج محافظة أسيوط : أولا — قتلا "عبد الحفيظ عبد الغنى ناصر" عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم وصمما على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وناديا على هذا المجنى عليه وما أن حضر إليهما حتى أطلق عليه أولهما عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله وأصاباه بالإصابات التي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجنائية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل محفوظ عبد الغنى ناصر عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين مششخنين "بندقيتين" وناديا على هذا المجنى عليه من زراعته المجاورة لما كينتهما وما أن حضر إليهما حتى أطلق عليه المتهم الثانى عيارين ناريتين قاصدا من ذلك قتله فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادتهما فيه وهو مداركة المجنى عليه بالعلاج الأمر المنطبق على المواد ٤٥ و٤٦ و٤٧ و٢٣٠ و٢٣١ من قانون العقوبات . ثانيا — أحرزا سلاحين ناريتين مششخنين "بندقيتين" بدون ترخيص . ثالثا — أحرزا ذخيرة "طلقات" مما تستعمل فى الأسلحة النارية المششخنة سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهما بحيازتها أو إحرارها . رابعا — أخفيا جثة المجنى عليه القليل عهد الحفيظ عبد الغنى ناصر عقب وفاته . واحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد ٢٣٠ و٢٣١ و٢/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ و٢ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين

وفي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول ٣ المرافق وجنة المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات . وقد ادعى محفوظ عبد الغنى ناصر بحق مدني قبل المتهمين متضامين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام حضورياً بالنسبة إلى المتهم الأول (الطاعن) وغيباً بالنسبة إلى المتهم الثاني وباجماع الآراء بمعاقة كل من المتهمين بالاعدام شتقا وبإلزامهما متضامين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني محفوظ عبد الغنى ناصر مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المدني والمصروفات المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجريمة الشروع فيه وبجريمة إحراز السلاح والذخيرة قد شابه القصور وفساد الاستدلال ، كما أخطأ في الإسناد ذلك بأن المدافع عنه أثار الخلاف القائم بين أقوال المجني عليه من أن الطاعن أطلق عليه عدة طاقات نارية وهو في مواجهة رجل بعد مترين منه ، وبين ما أورده التقريران الطبيان الشرعيان من أن الضارب كان على يسار المجني عليه ، وأنه لم يطلق سوى عيارا واحدا أحدث إصابات المجني عليه جميعها ولا يبعد أن يكون ذلك من مسافة بعيدة بما يكذب المجني عليه في تصويره للحادث وتعيين الضارب له ، ولكن الحكم استند في إدانة الطاعن إلى فروض ووقائع لا سند لها من الأوراق بما قاله من أن المجني عليه قد تحرك أو التفت إلى ناحية أخرى وهو استدلال فاسد لا يساهده الواقع ولا يرتفع به التناقض بين الدليلين القولي والفني - كما أخطأ الحكم ، وهو في معرض أطراحه تصوير الطاعن القائم على فني وقوع الحادث في المساكينة واستعالة قتل اللجنة من هذا الموضع إلى حيث وجدت بزواحة قمح بعيدة عنه وذلك بأن أسند إلى المعاينة وجود تكسير في أعواد القمح على طول الطريق الذي قال الحكم بأن اللجنة نقلت عبره على خلاف الأوراق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٢٤/٤/١٩٥٩ بدائرة مركز أبو تيج محافظة أسيوط : أولا - قتل عبد الحفيظ عبد الغنى ناصر عمدا مع سبق الإصرار بأن عقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين وناديا على المجنى عليه وما أن وافاهما حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله وأصاباه بالاصابات التي أودت بحياته ، وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهما في الزمان والمكان سالفى الذكر شرعا في قتل محفوظ عبد الغنى ناصر عمدا ومع سبق الإصرار بأن عقدا العزم المصمم على قتله وأعدا لذلك سلاحين ناريتين مششخين وناديا عليه من زراعته المجاورة لما كينتهما ، وما أن حضر إليهما حتى أطلقا عليه عيارين ناريتين قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لارادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج ثانيا - أحرزا سلاحين ناريتين مششخين بدون ترخيص . ثالثا - أحرزا ذخيرة " طلاقات " مما تستعمل فى الأسلحة النارية المششخنة سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لهما بميازتها وأحرازها : وادعى قبلهما المجنى عليه محفوظ عبد الغنى ناصر بحق مدنى قدره مائة جنيه - وبمكة الجانيات قضت حضوريا للطاعن وغيايبا للاثم الآخر وبإجماع الآراء بمعاقة كل منهما بالاعدام شتقا وبالزامهما متضامين بأن يدفعا الى المدعى بالحق المدنى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المدنى ..

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدهوى على النحو الذى استقر لديه ، وأورد الأدلة على ثبوتها فى حق الطاعن مستمدة من أقوال المجنى عليه محفوظ عبد الغنى ناصر والشهود الذين سماهم والمعاينة والكشف الطبي الموقع على المجنى عليه المذكور والتقرير الطبي الشرعى المقدم أخيرا . وقد مرد الحكم أقوال المجنى عليه محفوظ عبد الغنى ناصر بقوله .. نادى عليه المتهمان محمد على خليفة ومحمد أحمد خليفة " الطاعن " وطلبا منه الحضور مع شقيقه عبد الحفيظ لمعاينة الغاز الباقى فى الماكينة فترك الإخوان شريكهما فى الأرض وتوجها إلى الماكينة وما كادا يقتربان من بابها حتى وجدا المتهمين فى مواجهتهما وكل يحمل سلاحه من البنادق الهندية وكان شقيقه يتقدمه ببضع خطوات وأطلقا عليهما سيلاً منهما من الأعيرة النارية لا يقل عن عشرة أعيرة وكان المتهم الأول يطلق النار على أخيه

القتيل على حين كان المتهم الثانى يصوب بندقيته نحوه هو ، ولم تكن المسافة لتجاوز ثلاثة أو أربعة أمتار . ثم نقل الحكم عن التقرير الطبي الشرعى الأول أن الاصابات المشاهدة بالمجنى عليه محفوظ عبد الفتى فاصر يمكن حدوثها كلها من عيار نارى واحد معمر بمقذوف وحيد من ذوات السرعة العالية أو المتوسطة وأن المقذوف أصاب وخشية العضد الأيسر ونفذ بالجهة الأنسية وبمقدم الصدر من الجهة اليسرى ثم أصاب أثناء خروجه اليد اليمنى بينما تكون موضوعة على أيسر الصدر ، أما إذا لم تكن اليد اليمنى فى مسار المقذوف الذى أصاب أيسر الصدو فانها تكون قد حدثت من عيار آخر مستقل وان كان المرجح هو حدوثها جميعا من عيار واحد فحسب وأن اتجاه العيار من اليسار إلى اليمين بمعنى أن الضارب كان على يسار المجنى عليه تفصلهما مسافة تزيد على المتر وقد تصل لأمتار عديدة . ثم حصل الحكم مؤدى التقرير الطبي الشرعى الثانى بما يتفق وما أورده التقرير الأول على النحو السابق بيانه وأضاف أخذا منه قوله " ... غير أن ما ذكره أى المجنى عليه - من أنه أصيب من شخص كان فى مواجهته فان ذلك لا يتأتى إلا إذا افترض أن المجنى عليه قد استدار بجسمه إلى اليمين عند اطلاق النار عليه ... " لما كان ذلك ، وكان الحكم قد واءم بين أقوال المجنى عليه وبين ما أورده التقرير الطبي الشرعى الثانى عن موقف الضارب من المجنى عليه بقوله " ومن الأعنات أن تأخذه - أى المجنى عليه - إذا زعم أن المعتدى عليه كان فى مواجهته وإذا بمسار العيار يكون اتجاهه من الناحية اليسرى لأن الطبيب الشرعى نفسه قد حل هذه الظاهرة بأن المعتدى عليه تبدر منه إذا ما فوجئ بالاعتداء حركات لا إرادية كأن يرفع يديه لأعلى ظانا أنه بذلك يتقى الرصاص ويمحى جسده منه أو يستدير وهو فى منطقة اللا شعور إلى اليمين لعله بذلك يفتدى نفسه أو ينحرف عن مرمى العيار المصوب نحوه ... " لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المرفقة بملف الطعن أن التقرير الطبي الشرعى الثانى الذى عولت عليه المحكمة واتخذت منه سنادا لحكمها بالإدانة ، حين عرض لما قد يأتية المجنى عليه من حركة لا إرادية إنما كان ذلك وهو بصدد إصابات المجنى عليه وكيفية حدوثها وعدد الأعيرة النارية التى تحدثها وذلك بقوله فى نتيجة تقريره تحت " ثالثا " وفيما يختص باصابات المجنى عليه فإنه يمكن حدوثها جميعا كما جاء بالتقرير الطبي الشرعى - من عيار واحد أو عيارين - إذ أن إصابة

الذراع الأيسر وإصابة أيسر الصدر وكذا إصابة اليد اليمنى تقع جميعها على استقامة واحدة لو كانت اليد اليمنى موضوعة على الصدر وقت إطلاق النار عليه وهو ما قد يحدث عند ما يفاجئ الشخص بالاعتداء عليه بأن يرفع يده لأعلى بحركة لا إرادية بقصد تلافى الإصابة أو دفعها عنه" وبعد أن رجح التقرير حدوث إصابات المجنى عليه من صار واحد أطلق عليه من الجهة اليسرى ما د في نهاية التقرير وعرض مرة أخرى لموقف الضارب من المجنى عليه بقوله "إلا أن إصابة المجنى عليه من ضارب يتخذ مكانه في مواجهته "وشى في وشه" على حد تعبيره في التحقيق — فإن ذلك لا يتأتى إلا إذا افترضنا أن المجنى عليه قد استدار بجسمه إلى اليمين عند إطلاق النار عليه ، وهو ما لم يرد ذكره على لسان المجنى عليه بالتحقيق". لما كان ذلك ، وكان لا يجوز للحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته ، بل كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها ، وكان الحكم قد أقام قضاها بادانة الطاعن على افتراض إثباته حركات لا إرادية أو استدارته وهو في منطقة اللا شعور أو انحرافه عن مسار العيار وما لا سند له من أقوال المجنى عليه نفسه أو أحد من الشهود فإنه يكون قد تدخل في رواية الشاهد وأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها وهو ما لا يجوز له ويبقى التعارض بعد ذلك قائما بين الدليلين القولى والفنى لما يدفع ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه — وهو بسبيل الرد على ما دفع به الدفاع عن الطاعن من هدم إمكان نقل جثة القتيل من الماكينة إلى حيث وجدت بزراعة القمح وهى مسافة تربو على أربعة كيلو مترات قال "فإن التذرع بأنه من غير المعقول نقل الجثة من الماكينة مسافة طويلة مردود عليه بأن ذلك قد حدث فعلا ونم عنه وجود حاجيات القتيل بعيدة عن الماكينة بجوار حقل القمح الذى يوصل إلى مجرى المياه وأنه من الميسور جراح الجثة داخل الزراعات..." ثم استورد الحكم فقال "فإن فى الأقوال التى شهد بها معاون مباحث المركز فى تحقيقات النيابة والجلسة ما يكفى للقول بأن جثة المجنى عليه عبد الحفيظ قد نقلت الى ذلك الحقل فعلا وأن أثر جرحها قائم بدليل الأعواد المقصوفة..." ومفاد ما أورده الحكم من ذلك أن المتهمين قاما بنقل الجثة بواسطة جرحها وقد ترك هذا الجراثة فى أعواد القمح واستدل على ذلك بما شهد به معاون المباحث فى تحقيقات النيابة وبالجلسة وأنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من

أدلتها وعناصرها المختلفة ، إلا أن شرط ذلك أن يكون هذا الاستخلاص سائغا
تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها وأن يكون دليلها فيما انتهت
إليه قائما في أوراق الدعوى ، ولما كانت أقوال معاون المباحث التي حول
عليها الحكم في ثبوت جريئة قد خلت تماما مما يفيد حدوث هذا الجرم بل إن أقواله
في تحقيق النيابة تنفيه ، وأقواله بالجلسة لا تظاھر . لما كان ذلك ، فإن
ما استخلصه الحكم من جريئة من الماكينة إلى حيث وجدت بزراعة القمح
مستدلا على ذلك بأقوال معاون المباحث إنما هو استخلاص غير سائغ لا تسانده
المساديات أو أقوال الشاهد ، وهي واقعة لها أثرها في منطق الحكم واستدلاله
بحيث إذا سقطت تهاوت باقي الأدلة لما هو مقرر من تساند الأدلة في المواد
الجنائية ، ولا يضير الطاعن خطأه في نسبة ما تردى فيه الحكم من خطأ إلى
ما نقله عن المعاينة في هذا الخصوص في حين أن العوار متصل بأقوال معاون
المباحث إذ أنه فضلا عن أن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون من قبيل الخطأ
المسادي فإنه مع قيامه يمس استدلال الحكم بتلك الواقعة الجوهرية التي قام عليها
دفاع الطاعن ولا يعرف وجه الرأي في الدعوى لو كانت المحكمة قد فطنت إلى
حقيقة أقوال معاون المباحث التي استمدت منها همتيبتها في نفي هذا الدفاع .
لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه
والإحالة بالنسبة إلى الطاعن محمد أحمد خليفة دون حاجة لبحث باقي أوجه
الطعن .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين المركي ، وأحمد موافي .

(٧٧)

الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ القضائية

(١) محاكمة . " إجراءاتها " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع " .
" مالا يوفره " .

الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية . ما لم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط
يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة .

سكوت المتهم والمدافع منه عن طلب الاستعانة بوسيط . تقدير المحكمة عدم الحاجة
إليه . أمر موضوعي موكل إليها بلا معقب عليها . مثال .

(ب) حكم . " تسمييه . تسمييب غير معيب " .

لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى هذا الاستخلاص أدلة صريحة
ومباشرة . للمحكمة أن تزن في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة
المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . مادام استخلاصها
سائما لا يفرج عن الاقتضاء العقل والمنطق . مثال .

(ج) إثبات . " اعتراف " . محكمة الموضوع .

لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره
من المتهمين — في أي دور من أدوار التحقيق — وإن عدل منه بمسد ذلك . متى
اطمأنت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصالها
بتقدير المحكمة ومحاربة مصادرتها في عقيدتها .

١ — الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة — وهي اللغة العربية — ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ، ويكون طلبه خاضعا لتقديرها . ولما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة الاستعانة بوسيط ، وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه إليها ، فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ما دام أنها لم تر من ناحيتها محلا لذلك ، وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك ، كما أن حضور محامي يتولى الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه ، فهو الذي يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، ومن ثم فإن عدم استعانة المحكمة بمرجم ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة .

٢ — من المقرر أنه لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى ذلك الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة ، بل للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ما تخلص إليه من ذلك سليما لا يخرج من الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فلا ينال من سلامة الحكم أنه في حديثه عن تهمة ترويح العملة لم يدلل عليها بدليس مباشر ، ويكون النعي على الحكم بالفصير من هذه الناحية غير مفيد .

٣ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين — في أي دور من أدوار التحقيق — وإن عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع . ومن ثم فلا يقبل من الطاعن ما يشيره في طعننه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٩/٥/١٩٥٩ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : المتهمان الأول والثاني — ١ — زيفا عملة معدنية متدولة قانونا في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة بأن اصطنعا بطريق الصب قطعا معدنية من فئة القرش والخمسة قروش والعشرة قروش على غرار القطع الصحيحة . ٢ — روجا القطع المعدنية سالفة الذكر مع علمهما بتزييفها بأن دفعهما إلى التعامل على أنها صحيحة . ٣ — حازا بغير مسوغ الأدوات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والتي تستعمل في تزييف العملة المعدنية والمتهم الثالث — روج قطعا معدنية من فئة الخمسة قروش والعشرة قروش مزيفة مع علمه بتزييفها بأن دفعها إلى التعامل على أنها صحيحة . والمتهم الرابع — روج قطعا معدنية من فئة العشرة قروش مزيفة مع علمه بتزييفها بأن دفعها إلى التعامل على أنها صحيحة . وطلبت عقابهم بالمواد ١/٢٠٢ و ٢/٢٠٣ و ٢/٢٠٤ مكرر من قانون العقوبات . فصدر الأمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات . وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم الثاني ببطلان إذن التفتيش بمقولة عدم جدية التحريات . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٦١ عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٠٢ و ٢/٢٠٣ و ٢٠٤ مكرر من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٠٢ و ١/٢٠٣ و ٢٠٤ مكرر من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الثاني (الطاعن) وذلك مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة لكليهما . والمادة ١/٢٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الثالث . أولا — بمعاقة كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله . ثانيا — بمعاقة المتهم الثالث بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثالثا — ببراءة المتهم الرابع مما أهدد

إليه . رابعا — بمصادرة النقود المزيفة والأدوات والآلات المضبوطة .
فطمعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن بطلان في الإجراءات وخطأ في القانون وفساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن التحقيق مع الطاعن ومحاكمته قد تمت دون الاستعانة بترجم إذ أنه يجمل اللغة العربية وقد خلا التحقيق من إثبات ذلك وحاول الدفاع عنه بجلعة المحاكمة أن يلفت نظر المحكمة إلى ذلك إلا أنها اكتفت بسؤال الطاعن عن التهمة فأجاب بإيماءة من رأسه بالنفي مع أن القانون يوجب أن يكون التحقيق والمحاكمة مع مثله بالاستعانة بترجم فافعال ذلك يبطل إجراءات المحاكمة كما يبطل الحكم — كما أن الحكم المطعون فيه انتهى إلى رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش بمقولة إن التحريات كانت جدية مع أن الطاعن أسس دفعه على أن التحريات لم تتضمن علمه بمحصل التزييف في مسكنه ويكون رد الحكم على الدفع منطويا على فهم خاطئ لمبناه . هذا إلى أن الحكم دان الطاعن دون قيام دليل ما على ثبوت الوقائع التي دانه من أجلها فلم يثبت أنه اصطنع القطع المعدنية أو أنه قام بترويجها وركن الحكم في إثبات حيازة الطاعن للأدوات المضبوطة إلى كونه مستأجرا للمسكن الذي ضبطت فيه تلك الأدوات مع أن حيازته للمسكن حيازة عارضة لا تصح قانونا أن تكون أساسا للعلم بما يحدث بالمسكن وقد نفى الطاعن علمه بذلك وعدل المتهم الأول عن اعترافه الذي حولت عليه المحكمة كما التفتت المحكمة عن إجابة ما طلبه الطاعن من تحقيق دفاع المتهم الأول الذي يستفيد منه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في أن مدير المكتب المركزي لمكافحة التزييف تحقق من التحريات والمراقبة أن الطاعن وآخر — هو المتهم الأول ” كريا كوطناش بلاخوس “ يقومان بتزييف العملة الفضية ، ويمارسان أفعالهما في شقة أرشده إليها مرشده السرى فاستصدر إذنا من النيابة بالضبط والتفتيش ، وانتقل إلى هذه الشقة ترافقة قوة من الشرطة — فوجد

بها المتهم الأول ، وعثر داخل حجرتها الوحيدة على صندوق خشبي تعلوه سبائك متعددة وعديد من النقود المعدنية المزيفة من فئة العشرة قروش والقرش الصاغ وقطعة واحدة من فئة الخمسة قروش وملعقة بها سبيكة مصهورة مما يستعمل في التزييف وأدوات مختلفة للتزييف في وضع يكشف عن أن التزييف كان جاريا قبيل دخول رجال الشرطة للضبط والتفتيش . وإذا سال الضابط المتهم الأول اعترف بالجرم موضحا أنه يقوم بالتزييف لحساب الطاعن وبالأدوات التي أحضرها له وفي مسكنه ، وأن الطاعن كان موجودا بالمسكن وقت القيام بالتزييف وانصرف قبل قدوم الشرطة بحوالي الساعة - وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن ومن دأبها معه أدلة مستمدة من أقوال المقدم عادل حافظ غانم مدير المكتب المركزي لمكافحة التزييف والنقيب على محمود علي وهبه والملازم أول عبد الحليم مصطفى المحلاوي ورجل الشرطة السرية محمد الميحيى بيومي وإبراهيم عبد الهادي عبد الفتاح ، ومن اعتراف المتهم الأول بتحقيقات النيابة ومما دل عليه تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي . وهي أدلة سائغة مؤيدة للنتيجة التي انتهى إليها الحكم - وبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة واجهت الطاعن بالتهمة المسندة إليه فأوما برأسه نافيا مقارفتها ولم يدع أنه لم يفهم مضمون ما واجهته المحكمة به كما أنه التزم في رده الانكار دون أن يسدى أية أقوال حتى يحق له ردها إلى عدم فهمه بحقيقة سؤال المحكمة أو حرماه ولم يثر الطاعن ولا المدافع عنه شيئا عن صحة أو بطلان إجراءات التحقيق الابتدائي أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . وإذا كان الأصل أن تجري المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة إجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها - وطالما كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من المحكمة ذلك وكان مثل هذا الطلب يتعلق بمصلحة خاصة به ولم ينبه إليها فإنه لا يقبل منه النعي على المحكمة أنها سارت في إجراءات محاكمته دون أن تستعين بوسيط ما دام أنها لم تر من ناحيتها محلا لذلك وقد تبينت مدلول رد الطاعن على ما وجهته إليه وهو أمر موضوعي يرجع إليها وحدها في تقدير الحاجة إليه بلا معقب عليها في ذلك . ذلك إلى أن حضور محام يتولى

الدفاع عن الطاعن فيه ما يكفي لكفالة الدفاع عنه فهو الذي يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من إبدائها ، لما كان ذلك ، فإن عدم استعانة المحكمة بمترجم ليس من شأنه أن يبطل إجراءات المحاكمة ، أما النعى على الحكم بالخطأ في القانون والفساد في الاستدلال فمردود بأن الحكم قد عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش فقال ” وحيث إن هذا الدفع غير سديد إذ أنه يكفي لصحة إذن النيابة بالتفتيش أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الإذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه دون اشتراط زمن معين ولا أدل على جدية التحريات من أن رجال المكتب المركزي لمكافحة تزيف وتزوير العملة بعد أن أبلغهم المرشد قاموا بتحريات واسعة ومراقبات انتهت بضيوط أدوات التزيف والمتهم الأول بإشرافه الإجرامى ، ومن ثم يكون هذا الدفع على غير أساس ومتعين الرفض “ . لما كان ذلك ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يتمسك به من أن دفعه كان مؤسسا على أن التحريات لم تسفر عن علمه بحصول التزيف في مسكنه . وقد أفصححت المحكمة في ردها — دون معقب عليها — عن اطمئنانها إلى جدية التحريات وكفايتها في تسويغ ما أمرت النيابة به من ضبط للواقعة وتفتيش للمسكن ذلك إلى أن الحكم حصل مضمون التحريات في أنها أسفرت عن أن الطاعن يقوم مع المتهم الأول بتزيف العملة وقد دانه الحكم عن اشتراكه مع هذا المتهم في التزيف بطريق الاتفاق والمساعدة مما لا يجدى معه الادعاء بأن التحريات لم تسفر عن علمه بما يجري في مسكنه — لما كان ذلك ، وكان الثابت من مجموع ما أورده الحكم أنه استمد دليل ثبوت مادان الطاعن به من اعتراف المتهم الأول تفصيلا في تحقيق النيابة ، ومن أن الطاعن هو مستأجر المسكن الذى كانت تباشر فيه أعمال التزيف وضبطت به أدواته والعملات المزيفة ، واطمأن الحكم إلى ما ثبت لديه من أن عملية التزيف جرت في حضور الطاعن وقبيل مداومة الشرطة للمسكن ، وكلها عناصر صحيحة وسائغة ومؤدية إلى ما رتب عليها . وإذا كان من المقرر أنه لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى ذلك الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة ، بل للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج

والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ما تخلص إليه من ذلك سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فلا ينال من سلامة الحكم أنه في حديثه عن الترويج لم يدل عليه دليل مباشر ويكون ما يزعمه الطاعن من قصور الحكم من هذه الناحية غير سديد . وأما عن حيازة أدوات التزييف فإن الحكم قد عرض لعلم الطاعن بأمرها وبما يجري في مسكنه من أفعال التزييف وأثبت علم الطاعن بذلك على نحو يكشف عن مساهمته فيها بالاتفاق والمساعدة مما لا محل معه للنحوض فيما إذا كانت حيازة الطاعن للمسكن تعتبر حيازة عارضة أم أنها حيازة دائمة ما دام الحكم قد دل على العلم تدليلا كافيا وسليما - ولما كان من المقرر أن المحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحة اعترافه ومطابقته للحقيقة والواقع فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها - أما النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لأن المحكمة التفتت عن إجابة ما طلبه الطاعن من تحقيق دفاع المتهم الأول الذي يستفيد منه فإن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من محامي الطاعن أو المتهم الأول لم يطلب من المحكمة إجراء تحقيق معين - ذلك إلى أن ما يثيره الطاعن من هذه الناحية في أسباب طعنه جاء مجعولا وقاصرا عن بيان ماهية الطلب الذي ينعى على المحكمة إلتفاتا عن تحقيقه ، لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ويكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم اليرطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى .

(٧٨)

الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . محكمة الموضوع .

تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء براءة المظنون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق هل أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه ، دون أن ينال نصيباً من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . هلة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض . النعى على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبب . في غير محله .

مضى كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاء براءة المظنون ضده من تهمة إخفاء الماشية المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه الماشية لصاحبها دون أن ينال نصيباً من المبلغ المدفوع لردها ، مما مؤداه أن حيازته لها وهو في سبيل ردها للمجنى عليه هي حيازة قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه ، ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما ينتفى به بقصد الإخفاء كما هو معروف به في القانون . ولما كان ما استخلصه الحكم هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبب يكون في غير محله ويتمين رفض الطعن موضوعاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يومى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ و ٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز الفيوم - أولا : سرق البقرة المبينة بالمحضر وصفا وقيمة والمملوكة لعبد الفتاح عبد العزيز حالة كونه عائدا . ثانيا - أخفى البقرة سالفة الذكر والمتحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك حالة كونه عائدا . وطلبت عقابه بالمواد ٤٤ مكرر و ٣١٨ و ٣/٣٩ و ٥٠ من قانون العقوبات وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جناح الفيوم الجزئية طلبت النيابة استبعاد الوصف الأول الخاص بالسرقة واستبعاد المادة ٣١٨ من مواد العقاب ومحاكمة المتهم عن التهمة الثانية الخاصة بالإخفاء بالمادة ٤٤ مكرر من قانون العقوبات . والمحكمة المذكورة قضت بحضور يا بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٠ ببراءة المتهم مما أسند إليه بلاء مصاريق . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلاء مصاريق جنائية . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ذلك أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء البقرة المسروقة على أن حيازته لها كانت حيازة عارضة والحال أن الركن المادى في هذه الجريمة يتحقق بمجرد حيازة الشيء المسروق سواء كانت هذه الحيازة لمدة طويلة أو قصيرة وبالتالي فإن قيادة المتهم البقرة المسروقة لوضعها في المكان المتفق عليه مع المجنى عليه كاف لتحقيق ركن الإخفاء في حقه . هذا إلى أن الحكم ذهب إلى أن المتهم مجرد وسيط في إعادة البقرة المسروقة دون أن يبين الأساس الذى بنى عليه ذلك .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه ببراءة المطعون
ضده من تهمة إخفاء البقرة المسروقة على أنه كان مجرد وسيط في رد هذه البقرة
لصاحبها دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لردّها مما مؤداه أن حيازته لها
وهو في سبيل ردّها للمجنى عليه هي حيازة قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه
ومن ثم فإن يده على الشيء المسروق هي يد المالك بما ينتفى به قصد الإخفاء
كما هو معروف به في القانون . لما كان ذلك ، وكان ما استخلصته المحكمة
هو محض تقدير لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض فإنه يتعين رفض
الطعن موضحا .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد مفيدي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد مبري .

(٧٩)

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٢ القضائية

وصف التهمة . محكمة الموضوع . إخفاء أشياء متحصلة من جريمة . حكم .
"تسببه . تسبب معيب" . اشتراك . دعوى مدنية .

محكمة الموضوع مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق
حكم القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .

استخلص الحكم أن المقاتل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها
بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الادخال في الذمة . اقتناع المحكمة
بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها — مرتكب جناية الادخال في الذمة —
من ناحية وبين المقاتل على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم
الزوجة . على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلاً
للاستعداد على أساس الوصف الجديد . التفات المحكمة من ذلك واعتبارها الإخفاء واقفاً على العقار
والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .

من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع
كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً .
ولما كان الحكم قد أثبت أن المقاتل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم
كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة
من جريمة الادخال في الذمة ، فقد كان على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك
كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتنعت بقيام الاتفاق
بين الزوجة — المطعون ضدها الأولى — وزوجها (مرتكب جريمة الادخال

في الذمة) من ناحية وبين المقاول — الذي لم ترفع عليه الدعوى — من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة التي أشار إليها الحكم لإقامة المبنى باسم الزوجة قتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة إلا أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك وأن تمنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد — ولما كانت المحكمة لم تفتن إلى ذلك واعتبرت الإخفاء واقعا على عقار ورثت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور والخطأ في القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في خلال شهر نوفمبر سنة ١٩٤٨ بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : المتهم الأول — أخفت الأموال الأميرية المبينة بالمحضر وقدرها ١٥٠٠٠ ج خمسة عشر ألف جنيه والمختلصة من وزارة التربية والتعليم في قضية الجناية رقم ٣١١٨ سنة ١٩٤٩ السيدة مع علمها بأن تلك الأموال متحصلة من الجريمة سالفة الذكر — والمتهمون الثانية والثالثة والرابع — اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمتها سالفة الذكر . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنائيات لمعاقبتهم طبقا للواد ٢/٤٠ — ٣ و ٤١ و ٢/٤٤ و ١١٢ و ١١٨ من قانون العقوبات . وقد ادعت وزارة التربية والتعليم بحق مدنى مقداره خمسة عشر ألفا من الجنيئات قبل المتهمين بالتضامن . ومحكمة جنائيات القاهرة قضت بحضورها بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦١ ببراءة المتهمين مما أسند إليهم ورفض الدعوى المدنية الموجهة قبلهم وإلزام الوزارة رافعة الدعوى المدنية بمصروفاتها . فطعن كل من إدارة قضايا الحكومة بصفتها ممثلة لوزارة التربية والتعليم والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه بالرغم من أن الحكم المطعون فيه أثبت أن العمارة اشترت من الأموال التي اختلسها أحمد صالح شكرى والتي هوقب من أجلها في الجناية رقم ٣١١٨ لسنة ١٩٤٩ السيدة زينب وأن المتهمين الأربعة المطعون ضدهم — على علم بذلك علما يقيناً إلا أنه رأى أن أركان جريمة الإخفاء المنصوص عليها في المادة ٤٤ مكررة من قانون العقوبات غير متوافرة بمقولة إن الإخفاء لا يقع إلا على منقول وهو قد تناول في واقعة الدعوى عقارا وما انتهى إليه الحكم ينطوى على نظر خاطيء في القانون كما أن مبنى الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية هو القصور والتناقض أما القصور فلأن الحكم قضى برفض الدعوى المدنية دون أن يبين الأسباب التي أقام عليها قضاءه في هذا الخصوص وأما التناقض فلأن الحكم بالرغم من أنه أثبت أن العمارة بنيت بالنقود المختلسة من الطاعنة وأن المطعون ضدهم قد تداولوا العمارة وتلاعبوا لإخفاء أمرها فإنه قضى برفض دعوى التعويض في حين أن ما قارفه المطعون ضدهم يكون شبه جنة مدنية توجب القضاء للطاعنة بالمبلغ المختلس الذي وصل إلى أيديهم والذي استغل في بناء العمارة إذ ليس في القانون ما يمنع من القضاء ببراءة المتهم من الفعل المسند إليه والقضاء في الوقت نفسه للدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المطالب به .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله "إن أحمد صالح أحمد شكرى الزوج السابق للتهمة الأولى — المطعون ضدها الأولى — كان موظفا بالدرجة السادسة بحسابات منطقة القاهرة الجنوبية التعليمية التابعة لوزارة التربية والتعليم وارتكب مع آخرين من الموظفين في الفترة من أكتوبر سنة ١٩٤٧ إلى يناير سنة ١٩٤٨ . جناية إدخال نقود أميرية في ذمتهم بلغت ٢١٦ ألف جنيه كانت نصيبه منها ٦٠ ألف جنيه أودعه لدى زوجته السابقة المتهمة الأولى بمنزله مع إخبارها بأنه متحصل من الجريمة المتقدم ذكرها ثم أنفق نحو نصفه في شئونه الخاصة من نفقات شخصية وشراء أثاثات منزلية ومنقولات لتجهيز إحدى بناته عند زواجهاء وشراء سيارة باسم زوجته وما إلى ذلك . وبقى

له مبلغ ٣٠ ألف جنيه سلم مبلغ خمسة عشر ألف جنيه لزوجته وخصص نحو ١٤ ألف جنيه باتفاقه معها لشراء قطعة أرض فضاء وإقامة عمارة سكنية عليها باسمها — ونفذ ذلك في نوفمبر سنة ١٩٤٨ حيث اشترى باسمها وبحضورها من عبد اللطيف أباطه بمقتضى عقد ابتدائي موقع عليه منها كمشترية قطعة أرض بجنينة السادات دفع له من ثمنها مبلغ ٤٠٠ جنيه وحلت المشترية المتهمه الاولى محل ذلك البائع في دفع الأقساط الباقية على تلك الأرض للشركة الانجليزية البائعة المسالكة الأصلية للأرض بعد أن قام البائع باخطار تلك الشركة بهذا الحلول بمقتضى آاب صادر منه لها قبلته وقيدت التنازل في دفاترها من اسم ذلك البائع إلى اسم المشترية المذكورة — وفي نوفمبر سنة ١٩٤٨ اتفق زوج المتهمه الاولى شفويا مع قريب له مقاول مباني يدعى توفيق الطحاوي على إقامة عمارة على قطعة الأرض هذه وكان ذلك بحضور زوجته المتهمه الاولى وسلمه لهذا الغرض مبلغ ١٤ ألف جنيه . بعد أن حصل على إيصال منه باستلامه هذا المبلغ باسم المتهمه الاولى وسلمها ذلك الإيصال للاحتفاظ به — ثم اتفق مع المهندس أحمد رفعت بحضور ذلك المقاول فوضع له رسما لتلك العمارة من خمسة أدوار يتألف كل منها من شقتين وبدأ المقاول المذكور مباشرة عمله في إقامتها فوضع أساساتها فعلا . وفي ١٧/١/١٩٤٩ اكتشف المسؤولون بالجرائم المنسوبة إلى زوج المتهمه الاولى فسارع هذا الزوج قبل القبض عليه إلى عبد اللطيف أباطه البائع للأرض حيث غير اسم زوجته المتهمه الاولى إلى اسم أختها زينب المتهمه الثانية — المطعون ضدها الثانية . بعد أن أوهمه بمحصل خطأ مادي في الاسم باعتبار أن جوهرة وزينب هما اسمان لشخص واحد هو زوجته المشترية فانخدع عبد اللطيف أباطه بهذا التعليل وفعل هذا التغير وأخطر كتابة الشركة البلجيكية الانجليزية طالبا منها تصحيح الاسم في دفاترها . وفي ١٧/٢/١٩٤٩ ألقى القبض على أحمد صالح شكري عقب اكتشاف جرائمه وأجرت النيابة العامة معه وشركائه تحقيقا قيد برقم ٣١١٨ لسنة ١٩٥١ جنابات السيدة زينب كشف خلاله وجود ٣٠٠٠ ج باسم المتهمه الاولى وأولادها في دفتر توفير البريد . كما اكتشفت وجود سيارة باسمها أيضا وقال أحمد صالح شكري إن هذه الأشياء لم تصدر في الحكم الصادر عليه لعدم اعترافه بها وظل التحقيق دائرا معه عقب القبض عليه في التاريخ المتقدم ذكره . وفي ١/٥/١٩٤٩

طلبت المتهمة الثانية التي حلت محل الأولى صوريا في ملكية الأرض من مدير التنظيم بالقاهرة استخراج رخصة لبناء العمارة على تلك الأرض . وفي ١٩٤٩/٥/٢ تم تسجيل عقد بيع هذه الأرض من عبداللطيف أباطه إلى المتهمة الثانية بالشهر العقاري برقم ٤١٤٩ - وفي ١٩٤٩/١١/١٩ وقع تهريب بطريق البيع لتلك الأرض من اسم المتهمة الثانية إلى اسم المتهمة الثالثة بتدبير المتهمة الأولى - وفي ١٩٥٠/٣/١٠ تحرر بتدبير المتهمة الأولى أيضا عقد مقاوله صوري بين المتهمة الثالثة والمقاول توفيق الطحاوي على بناء العمارة جاء فيه أنه تقاضى من نفقاتها مبلغ ٨ آلاف جنيه واتفق على دفع الباقي أثناء سير العمل في بنائها حتى تمامه . وفي خلال سنة ١٩٥٠ وعلى الرغم من أن التحقيق كان ما يزال دائرا مع أحمد صالح شكرى استمر المقاول توفيق الطحاوي في إقامة العمارة لحساب المتهمة الأولى في الواقع وباسم زينب المتهمة الثانية صاحبة التسجيل في الظاهر وكانت قد استخرجت رخصة البناء باسمها ولم تكن العمارة انتقلت من اسمها حتى ذلك الوقت إلى اسم المتهمة الثالثة نفيسة . ولما تم بناء العمارة قيدت في البلدية برقم ١١ شارع عبادة بن الصامت بمصر القديمة وربطت عليها العوايد باسم زوج المتهمة الثانية زينب المدعو محمود عثمان ونظرا لحشية المتهمة الأولى من زينب وزوجها ان يشبها بملكية العمارة عمدت إلى ختم المتهمة الثانية فحصلت عليه بطريقتها الخاصة ودبرت تحرير عقد البيع صوريا من اسم زينب إلى اسم المتهمة الثالثة بتواطؤ مع هذه الأخيرة التي لا تملك ثمن العمارة وسجلتها باسمها حوالى التاريخ الذى تم فيه بناؤها على الرغم من أن عوائدها في البلدي كانت مازال باسم زوج المتهمة الثانية . وبعد تمام بناء العمارة تسلمتها المتهمة الأولى من المقاول دون أن تعنى بالثبوت من مطابقة البناء للمواصفات المشترطة في عقد المقاوله وبعد أن ردت إلى المقاول الإيصال الذى كان في حوزتها والدال على أن ذلك المقاول تسلم ثمن العمارة كاملا باسمها من يد زوجها السابق قبل القبض عليه وقامت بتأجير العمارة باسم المتهمة الثالثة نفيسة ثم باسم المتهم الرابع وكانت تستولى على إيراداتها لنفسها - وعند ما تم بناء العمارة في سنة ١٩٥٠ وكانت مازال باسم المتهمة الثانية زينب حتى وقت تمام بنائها حيث لم تكن سجلت بعد باسم المتهمة الثالثة بدليل أن عوائدها ربطت بعد بنائها باسم محمود عثمان زوج المتهمة المذكورة ثم نقلت العوائد إلى اسم نفيسة في سنة ١٩٥١

خشية من زينب وزوجها — ولما اقرب تاريخ ١٩٥١/٤/٢ المحدد لنظر التهم المنسوبة إلى زوج المتهم الأولى خشيت هذه أن يقضى الحكم الصادر على زوجها السابق بمصادرة العمارة فانجهت إلى تدبير جديد هو الاتفاق مع المتهم الرابع والتواطؤ معه على كتابة العمارة كلها ظاهرياً باسمه بطريق البيع الصوري له من نفيسة زوجة خاله ووقع اختيارها عليه لكونه على جانب من الثراء كفيل بأن يبعد عنه الشبهات فقبل تستره عليها مقابل أن يكون مالكا لربع العمارة في حقيقة الواقع وأن تكون ملكية ثلاثة أرباعها للباقية للمتهم الأولى في الحقيقة كذلك فتم التعاقد الصوري بينه وبين نفيسة المتهم الثالثة في أوائل سنة ١٩٥١ باعتباره قد اشترى منها الأرض القضاء على الرغم من أنه في ذلك التاريخ كانت العمارة مقامة فعلاً إذ تم بناؤها وربطت عوائدها باسم زوج المتهم الثانية في سنة ١٩٥٠. وقلت العوائد إلى اسم المتهم الثالثة في أوائل سنة ١٩٥١ فعلاً وقامت الثالثة بتأجيرها وعلى الرغم من هذه الصورية كلها فإن المتهم الرابع سجل الملكية باسمه في ١٩٥١/٣/٢٦ بالعقد المسجل برقم ٢٩٦٠ سنة ١٩٥١ خشية المصادرة قبل حلول تاريخ جلسة المحاكمة في ١٩٥١/٤/٢ التي قضت فيها محكمة الجنايات على أحمد صالح شكرى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ورد المبالغ المختلسة — وبتاريخ ١٩٥١/٤/٥ حصلت المتهمّة الأولى من المتهم الرابع في سبيل التحوط لحقوقها وملكيتهما لثلاثة أرباع العمارة وتنفيذا للعقد الشفوي بينهما وبين المتهم الرابع على ورقة ضد لم تشأ أن يجعلها باسمها حتى لا يفتضح أمرها عند اللزوم بل رأت أن يجعلها باسم أخرى مقيمة في الزقازيق هي حفيدة النحال ضرة المتهم الثالثة وفي الوقت نفسه زوج نحال المتهم الرابع وذلك دون علم حفيدة المذكورة فكان أن حرر منها المتهم الرابع في التاريخ سالف الذكر ورقة ضد أقر فيها بملكيته لربع العمارة وملكية حفيدة النحال لثلاثة أرباعها وتسلمت المتهمّة المذكورة منه ورقة الضد هذه واحتفظت بها حتى تمكن صالح أحمد شكرى من الحصول عليها بعد خروجه من سجنه وامعانا في التويه رأت المتهمّة الأولى بالاتفاق مع المتهمّة الثالثة والمتهم الرابع أن يخلعا على العمارة سمّة بريئة فعمدوا إلى تقديم طلب سلفه باسم المتهمّة الثالثة إلى البنك العقاري بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه لكي تكون المتهمّة الثالثة مدينة بهذه السلفة ويبقى حق شركة الأراضي في ثمن الأرض المقامة عليها ثم تسلمت المتهمّة الأولى العمارة واخذت تستولي على أرباعها باسم الثالثة

في مبدأ الأمر ثم أخيراً باسم المتهم الرابع - وفي خلال مدة سجن أحمد صالح شكرى تنفيذاً للحكم الصادر عليه أرسلت له المتهم الأولى خطاباً أخطرته فيه بما دبرته من التصرف في القماش . وهو لفظ اصطلاحى يراد به العارة وذلك بطريق تهريبها وأشارت له في الخطاب إلى السبب بعبارة مفادها كثرة الطامعين في العارة ووعده منها بالعمل على راحته وتمكينه من عيشة لا ثقة بعد خروجه من السجن وبعد ذلك وفي خلال مدة سجنه أيضاً رأت المتهم الأولى أن تؤمن حقوقها في العارة خشية من المتهم الرابع فعولت على الزواج منه ومهدت لذلك بأن رفعت دعوى طلاق على زوجها المسجون وطلقت منه بالحكم رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٣ - أحوال شخصية السيدة زينب في ٢٣/٤/١٩٥٣ وتزوجت من المتهم الرابع في ٢٥/٤/١٩٥٣ وفى ١/٢/١٩٥٦ خرج أحمد صالح شكرى من السجن بالعفو عن باقى المدة وعند خروجه تنكرت له زوجته السابقة المتهم الأولى وأنكرت حقوقه وأهملت أولاده وذهب يبحث أمر للنقود التى آلت إليه من جرائمه فاستبان له أنها صرفت المبالغ الكبيرة التى أودعها لديها وحبثت بالعارة على النحو الذى تقدم . وبعد أن أورد الحكم المطعون فيه الوقائع على النحو سالف الذكر ومناق الأدلة على ثبوتها من أقوال الشهود وتقارير قسم البحوث التزييف والاطلاع على العقود والأوراق التى أشار إليها وشريط التسجيل ... الخ . وعرض لدفاع المتهمين وفنده بما يكذبه قال ... " وبما أنه يؤخذ من أقوال أحمد صالح شكرى أنه آل منه إلى زوجته السابقة المتهم الأولى مبلغان الأول وقدره نحو خمسة عشر ألفاً من الجنيهات تركه لها فى دولابها عند القبض عليه على ذمة القضية ١٨١ لسنة ١٩٥٠ جنابات السيدة زينب والباقي وقدره أربعة عشر ألفاً من الجنيهات هو الذى بنيت به العارة . ولما كانت النيابة لم تبين أى المبلغين هو المقصود بجلاء فى وصف التهمة فإن المحكمة ترى أن المبلغ المقول بتركه لدى المتهم الأولى نقد لا دليل عليه إلا أقواله وهى لا تكفى فى خصوص المبلغ المذكور . وأما بخصوص تكاليف بناء العارة فتعالبه فيما يلى " وبما أنه فى خصوص تكاليف العارة فإن المحكمة لا تعمل من الوجهة الواقعية (لا القانونية) على دفاع المتهمين ولا على أقوال توفيق الطحاوى اطمئناناً منها لسلامة الأدلة التى عرضتها المحكمة فيما سلف . والتى يبين منها أن المتهم الأولى اشترت باسمها الأرض القضاء التى بنيت عليها العارة من عبد اللطيف أباطه بثمن دفع له بعضه الشاهد الأول من الأموال التى أدخلها فى ذمته من نقود

وزارة التربية والتعليم . كما أن إقامة بناء العمارة من تلك الأموال نفسها مع علمها بالجريمة التي تحصلت منها النقود كما يبين من تلك الأدلة أيضا أن المتهم الأول هند ما افتضحت جرائم زوجها السابق أخذت تضع التدابير للانفلات بالعمارة وأرضها من قبضة القانون فطوع لها دهاؤها واقتنائها أن تتخلى ظاهريا عن الأرض والعمارة ابعادا لنفسها عن الشبهات مع بقائها مالكة وحائزة حقيقية لها . ولما تدره من ثمرات بأن ذهبت تعقد البيوع الصورية الواحد تلو الآخر من عبد اللطيف أياظه إلى المتهم الثانية ومن هذه إلى الثالثة ومنها إلى المتهم الرابع . وبأن للحكمة أنها قصدت بذلك غرضا آخر هو عدم تمكين أى من هؤلاء المشتريين المتعاقبين من التثبت بالادعاء بملكية العمارة ملكية حقيقية لما شعرت به من أن المطامع تحوم حول العمارة الحرام ... ” وبما أنه اتضح للحكمة أن المتهمين فوق تواطؤهم معا على اخفاء الأرض والعمارة موضوع التهمة عمدوا إلى ألوان من المداورات والمراوغات أهدوها لستر تصرفاتهم وتبريرها ولكن لم يلبث تلفيقهم أن انكشف في التحقيق فالمتهمة الأولى لم تكتف بانكار توقيعها على عقد البيع الصادر إليها من عبد اللطيف أباطة وكذا انكار كتابتها الخطاب المرسى منها إلى زوجها في السجن وسائر الأدلة الأخرى بل حاولت انكار واقعة ساطعة الثبوت متعلقة بموضوع الاختلاس . وهى وجود ثلاثة آلاف من الجنيهات في دفتر للبريد باسمها وباسم أولادها بأن أجابت المحقق بأنها لا تتذكر ايداعها لهذا المبلغ كذلك لا تقم المحكمة وزنا لأقوال المفاول توفيق الطحاوى الذى يبدو للحكمة أنه لعب دورا هاما في هذه الصفة إذ قرر هذا المفاول أنه تعاقد مع المتهم الثالثة على البناء لها في ١٠/٣/١٩٥٠ بينما رخصة البناء صادرة قبل ذلك باسم المتهم الثانية زينب ووضع الأساس في ١٩/١/١٩٥٠ بينما فاتورة مياه البلدية عن هذه العمارة صادرة باسمها أيضا قبل ذلك .. كما يكذبه ما ثبت فيما سبق من أن البناء بدأت إقامته بمعرفة في عهد المتهم الثانية زينب بدليل رخصة البناء الصادرة لها قبل ذلك في ٩/٦/١٩٤٩ وبدليل ربط العوائد عليها باسم زوجها ... وكل ذلك دال على أن المفاول توفيق الطحاوى كان كما قرر أحمد صالح شكرى على علم تام بحقيقة الأمر كله وبأن المبالغ التي بنيت منها العمارة إنما دفعها أحمد صالح شكرى على الوجه الوارد في أقوال الأخير ” وخلص الحكم بعد ذلك إلى القول وبما أنه لما سبق جميعه يبين من الوجهة

الواقعية المحضة أن العماره موضوع التحقيق إنما بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أحمد صالح أحمد شكرى وأدخلها في ذمته نتيجة لارتكابه وآخرين الجنائية رقم ٣١١٨ سنة ١٩٥٠ السيدة زينب وأن المتهمين الأربعة الحاليين (المطعون ضدهم) على علم بذلك طبقا لما تقدم — ثم عرض الحكم بعد ذلك للتطبيق القانوني فقال ما نصه ” وبما أن جريمة الإخفاء الحالية في علاقتها بالعماره موضوع الدعوى فاما أن يقع الإخفاء فيها على نفس المبلغ الذى بنيت به العماره ولم يثبت من التحقيق أن هذا المبلغ قد وصل إلى يد أى من المتهمين الأربعة الحاليين إذ يستفاد من أقوال أحمد صالح شكرى أنه سلم هذا المبلغ إلى توفيق الطحاوى (المقاتل) وإما أن يقع الإخفاء على ذات العماره “ ولا تقوم الجريمة في هذا الإخفاء على الجانب الواقعي المادى وحده وهو الحيازة بل يلزم أن تقوم إلى جانبها الأركان الأخرى لجريمة الإخفاء للأشياء المتحصلة من جنائية أو جنحة وهو ما تعالجه المحكمة فيما يلي . وبما أن من الأركان القانونية لجريمة الإخفاء المنصوص عليها في المادة ١/٤٤ — ٣ مكرر من قانون العقوبات . أولا — أن يقع الإخفاء على منقول . وبعد أن بينت المحكمة سندها في ذلك انتهت إلى القول ومن ثم لا يعتبر هذا الركن قائما في حق المتهمين الأولى والرابع على الرغم من أنهما الحائزان فعلا للعماره على نحو ما سبق بيانه في أدلة الثبوت . ثانيا — حيازة الشخص على المتحصل مع الجريمة وهى بسط يد الشخص على الشيء وهذا الركن غير متوافر في حق المتهمين الثانية والثالثة إذ اقتصر موقفهما على تحرير عقد البيع باسمهما دون أن يحوزا العماره فعلا . كما لم يتحقق في حقهما فعل الاشتراك في الإخفاء لانتفاء الإخفاء نفسه بانتفاء الركن المادى الذى سبقت الإشارة إليه — وبما أنه لما تقدم تكون التهمة بالنسبة للمتهمين الأولى والرابع قد فقدت ركنها القانوني كما لم تتوافر أركانها بالنسبة للمتهمين الثانية والرابعة — وعلى الرغم من أن المحكمة على يقين من أن العماره بنيت بائقود التي وصلت إلى يد أحمد صالح شكرى من جريمة الادخال في الذمة التي عوقب عليها في الجنائية رقم ٣١١٨ سنة ١٩٥٠ جنائيات السيدة — وعلى الرغم من علم المتهمين الأربعة بذلك فلما يقينيا تاما أخذا من أدلة الإثبات وبدليل التلاعب المتوالى بينهم في خصوص العماره على النحو الذى سبق بيانه وهى حالة تنزه المحكمة بأن المتهمين افلتوا منها نتيجة لتصور التشريع وعدم تأثيم الفعل

المنسوب إليهم على الرغم من وقوع هذا الفعل منهم . وعلى الشارع وحده أن يعالج الحالة بما يناسبها من تشريع يتناول أمثالها في المستقبل إذ لم يكن في وسع المحكمة أن تتناولها بالعقاب أو المصادرة ، ولذا يتعين براءة المتهمين من التهم المنسوبة إليهم وبالتالي رفض الدعوى المدنية وإلزام المدعى بالحق المدني بالمصروفات . لما كان ذلك - وكانت المحكمة قد أوردت في ختام حكمها أن مبلغ الأربعة عشر ألفا من الجنيئات الذي بنيت به العمارة لم يثبت من التحقيق أنه وصل إلى يد أحد من المتهمين الأربعة فخالفت في ذلك ما أوردته في بيانها لواقعة الدعوى كما حصلت من التحقيقات وكما مسطرتها في صدر الحكم وسأقت العديد من الأدلة على ثبوتها من أن أحمد صالح شكرى ارتكب مع آخرين جناية إدخال نقود أميرية في ذمتهم بلغت ٢١٦ ألف جنيه كان نصيبه منها مبلغ ستين ألفا من الجنيئات أودعه لدى زوجته المتهمة الأولى - بمنزله مع إخبارها بأنه من متحصلات هذه الجريمة ثم اتفق نحو نصفه في شئونه الخاصة وفي شراء سيارة باسم زوجته المتهمة الأولى وما إلى ذلك وبقي له مبلغ ثلاثين ألفا من الجنيئات سلم منه مبلغ خمسة عشر ألفا من الجنيئات لزوجته وخصص نحو ١٤ ألف جنيه باتفاقها لشراء أرض فضاء وبناء عمارة سكنية عليها باسمها . مما مؤداه أن كل المبلغ المتحصل من الجريمة بما فيه تكاليف العمارة كان مودعا لدى الزوجة وفي حيازتها المادية - كما ذكرت المحكمة في موضع آخر من حكمها أنه يؤخذ من أقوال أحمد صالح شكرى أنه آل منه إلى زوجته السابقة المتهمة الأولى - المطعون ضدها الأولى - مبلغان الأول وقدره نحو خمسة عشر ألفا من الجنيئات تركه لها في دولابها عند القبض عليه والباقي وقدره أربعة عشر ألفا من الجنيئات هو الذي بنيت به العمارة - وهذا الذي أورده الحكم ينطوى على تناقض ذهب فيه إلى أن المبالغ جميعه كان قد سلمه الزوج إلى المطعون ضدها الأولى وأودعه لديها بعد أن أخبرها بأنه متحصل من الجريمة ثم انتهى إلى ما يفيد أن المبلغ لم يكن في حيازتها فشابه بذلك اضطراب يكشف عن أن الفكرة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة بما يتعذر معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد أثبت أن المقاول توفيق الطحاوى الذى قام ببناء العمارة لعب دورا في هذه الصفقة وأنه كان على علم تام بحقيقة الأمر

كله وأن العمارة إنما بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يده والمتحصلة من الجريمة وأن المطعون ضدهم الأربعة كانوا على علم تام بذلك — وكان من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بتجسيم الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً فقد كان على المحكمة أن تجرى احكام الاشتراك كما هي معرفة به في القانون على واقعة الدعوى بعد أن اقتنعت بقيام الاتفاق بين الزوجة — المطعون ضدها الأولى — وزوجها من ناحية وبين المكاول — الذي لم ترفع عليه الدعوى — من ناحية أخرى على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة التي أشار إليها الحكم لإقامة المبنى باسم الزوجة فتم ذلك عن علم بناء على هذا الاتفاق . وما كان على المحكمة عندئذ إلا أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك وأن تمنعه أجلاً للاستعداد على أساس الوصف الجديد — ولما كانت المحكمة لم تفتن إلى ذلك واعتبرت الإخفاء واقعا على عقار ورتبت على هذا النظر القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإن حكمها يكون مشوباً — فوق ما سبق — بالقصور والخطأ في القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية استناداً إلى مجرد الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن من أركان جريمة الإخفاء . وكان الحكم فيما انتهى إليه من ذلك معيباً . فإنه يتعين تبعا لذلك نقض الحكم فيما قضى به في الدعوى المدنية أصوة بالدعوى الجنائية ونظرا لا اتصال الواقعة بالمطعون ضدهم من النانية إلى الأخير فإنه يتعين أن يكون النقض لجميع المطعون ضدهم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الحكم المطعون فيه مشوباً بالتناقض والقصور ومخالفة القانون مما يستوجب مع النقض الإحالة .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/ السيد أحمد مفيدي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد مبري .

(٨٠)

الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ القضائية :

(١) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع ” . ما لا يوفره .

تفيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة .
إلزامها بتخصيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها
نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم
إلى ذلك وأن تمنحه أجلاً لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .
تحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها الفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون
صريحاً أو ضمناً باتخاذ أى إجراء يتم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .

(ب ، ج) بيانات تجارية . جريمة . قصد جنائى . غش .

(ب) وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه . المادة ٢٧ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٣٩ . هـ ذلك : حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه
من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . مثال .

(ج) جريمة عدم مطابقة البيان التجارى . عدم استلزامها قصداً جنائياً خاصاً . تحققها بمجرد
عدم صحة البيان واقترانه بالقصد الجنائى العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش .
لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

١ - الاصل أن المحكمة الاستئنافية تتقيد عند نظر الدعوى بالواقعة التي
رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تخصص الواقعة
المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون
تطبيقاً صحيحاً . وحق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر

عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية هو تنبيه المتهم إلى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلا تيسر له فرصة تقديم دفاعه ، ويتحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد وتكون محققة للغرض منه ، سواء كان التنبيه صريحا أو ضمنيا ، باتخاذ أى إجراء يتم عنه فى مواجهة الدفاع وينصرف مداولة إليه . ولما كان النابت أن الدعوى أقيمت بوصف ببيع الطاعن "مسحوق شيكولاته" مغشوشا مع حله بذلك ، فقضت المحكمة الجزئية بالبراءة ، وكانت النيابة العامة قد أسست استئنافها على أن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة ، وهو ما استندت إليه المحكمة الاستئنافية فى إدانة الطاعن ، وكان الدفاع عنه قد تناول هذا الوصف فى مذكرته المكتوبة التى قدمها فى فترة حجز القضية للحكم أمام محكمة ثانى درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذى يتطلبه القانون . وليس فى تعديل وصف التهمة تفويت لإحدى درجات التقاضى ، طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هى بعينها التى رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفى عن الحكم المطعون فيه قالة الإخلال بحق الدفاع .

٢ - إن المشرع إذ نص فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجارى للحقيقة من كافة الوجوه إنما قصد حماية المستهلك من كل تضليل فى شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى حق الطاعن من إضافته قدرا من النشا إلى "مسحوق الشيكولاته" له أصله الصحيح فى تقرير المعمل السكياوى ، الأمر الذى يستوجب حتما إثبات ذلك ضمن بيانات العبوة ، وإلا أصبح البيان مخالفا للحقيقة ، فإنه لا محل لما يشير الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعيا باعتباره من العناصر التى تدخل فى تكوين مسحوق الكاكو .

٣ - جريمة عدم مطابقة البيان التجارى لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصد الجنائى العام ، دون أن يلزم ثبوت انصراف النية إلى الغش ، وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٥٩ بدائرة قسم باب شرقي " بصفته نائبا عن مدير شركة رويال باع مسحوق شيكولاته مغشوشا مع حله بذلك " وطلبت عقابه بالمواد ٩، ٨، ٢ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤١ مع أقصى العقوبة . ومحكمة باب شرقي الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٠ ببراءة المتهم بلا مصاريف . استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ٣١/٥/١٩٦١ وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيهات بلا مصاريف وذلك عملا بالمواد ٢٦ و ٢٧ و ٣٤/١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالعلامات والبيانات والتجارية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من أوجه الطعن هو الإخلال بحق الدفاع ، ذلك أن محكمة ثاني درجة عدلت وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى من بيع شيكولاته مغشوشة بإضافة النشا إلى عدم إثبات النشا ضمن بيانات العبوة وبذلك فوتت على الطاعن درجة من درجتي التقاضي ونظرت لأول مرة في دعوى لم تكن مطروحة أمام محكمة أول درجة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن لأنه في ٢/٨/١٩٥٨ باع مسحوق شيكولاته مغشوشا مع حله بذلك . وطلبت النيابة العامة معاقبته بالمواد ٢ و ٨ و ٩ من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بالبراءة . فاستأنفت النيابة ومحكمة ثاني درجة قضت في ٣١/٥/١٩٦١ حضوريا وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم عشرة جنيهات بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . لما كان ذلك ، وكان الأصل إن المحكمة الاستئنافية تتقيد

عند نظر الدعوى بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة غير أنها مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولا يعترض على هذا النظر بأن حق الدفاع يقتضى أن تبين للتهمة الموجهة إليه ليرتب دفاعه فيها . ذلك لأن حق المحكمة في تعديل التهمة أثناء المحاكمة يقابله واجب مقرر عليها بمقتضى المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وهو تنبيه المتهم الى التهمة المعدلة وأن تمنحه أجلاً تبيح له فرصة تقديم دفاعه وتحقيق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع الى الوصف الجديد وتكون محققة للغرض منه ، سواء كان التنبيه صريحاً أو ضمنياً أو باتخاذ أى إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله اليه ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن النيابة العامة استست استثنائها في مذكرتها المرفقة بالأوراق على أنه كان يتعين على محكمة أول درجة تمحيص الواقعة المطروحة عليها وتطبيق الوصف القانوني السليم عليها وأن الوصف الصحيح لواقعة الدعوى هو عدم مطابقة البيانات التجارية للحقيقة الأمر المنطبق على أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ١/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ المعدل بالقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ وهو ما استندت اليه المحكمة الاستئنافية في ادانة الطاعن وكان الدفاع عن الطاعن قد تناول هذا الوصف في مذكرته المكتوبة والتي قدمها في فترة حيز القضية للحكم أمام محكمة ثانی درجة مما يتحقق به التنبيه على الوجه الذي يتطلبه القانون . هذا الى أنه ليس في تعديل وصف التهمة في خصوص واقعة الدعوى تفويت لاحدى درجتى التقاضى كما يذهب الطاعن طالما أن الواقعة المطروحة على المحكمة الاستئنافية هي بعينها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة مما ينفي عن الحكم المطعون فيه قالة الاخلال بحق الدفاع .

وحيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث هو انخراط في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة لم تكتمل عناصرها اذ لم يبين نوع النشا الموجود في مسحوق الشيكولاته مع أن النشا قد يكون طبعياً باعتبار أنه أحد العناصر التي تدخل في تكوين مسحوق الكاكاو بحيث لا يكون ثمة محل لإثباته ضمن بيانات العبوة أو يكون من نشا الأذرة أو الأرز مما يضاف بكمية ضئيلة

الى مسحوق الشيكولاته لتيسير ذوبانه ومن ثم فلا محل أيضا لذكره ضمن البيانات التي يلزم اثباتها على العبوة والتي تقتصر على المواد الجوهرية التي تدخل في تركيب الصنف وتكون ذات أثر في تقدير قيمته ثم إن الحكم انتهى الى ادانته مع أنه أوضح في دفاعه انتفاء نية الغش في حقه وأنه لو علم بأن هدم ذكر النشا يكون جريمة لما تأخر عن اثباته وأنه عمد في الانتاج الجديد الى اضافة النشا الى البيانات المدونة على العبوات ، فضلا عن أن كثيرا من الدول العريقة في صناعة الشيكولاته لا تذكر النشا ضمن بيانات العبوة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه عرض الى التكييف القانوني لواقعة الدعوى في قوله "وحيث إن الثابت المسلم به هو حصول اضافة نسبة من النشا الى مشروب الشيكولاته دون تدوين هذه المادة ضمن بيانات التركيب على العلب المعبأة ، ولما كانت المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ تنص على أنه يجب أن يكون البيان التجاري مطابقا للحقيقة من جميع الوجوه سواء أكان موضوعا على نفس المنتجات أم على المحال أو المخازن أو بها أو على عنواناتها أو الأظفة أو الفواتير أو أوراق الخطابات أو وسائل الاعلان أو غير ذلك مما يستعمل في مرض البضائع على الجمهور ، ولما كان الغرض من البيان التجاري الذي يسجل على البضائع كقالات محكمة النقض ما هو الا ارشاد المستهلكين على اشتات رغباتهم ومختلف حاجاتهم لاختيار ما يصلح لاشباع الرغبة الخاصة بكل منهم — لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن البيان موضوع الاتهام يتضمن ما لا يطابق الحقيقة بهدم ذكر مادة النشا المضافة ضمن بيانات التركيب فانه يعتبر بيانا مخالفا للقانون" . لما كان ذلك ، وكان ما انتهى اليه الحكم صحيحا في القانون ذلك أن المشرع إذ نص في المادة ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ على وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه انما قصد حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وارشاده الى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . ولما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في حق الطامن من اضافته قدرا من النشا الى مسحوق الشيكولاته له أصله الصحيح في تقرير المعمل الكيميائي المرفق بالأوراق والذي أثبت أن العينة المضبوطة تحتوي على نسبة ١٥ في المائة من نشا الذرة والقمح المضافة الأمر الذي يستوجب حتما اثبات

ذلك ضمن بيانات العبوة والا أصبح البيان مخالفا للحقيقة . لما كان ذلك، فإنه لا محل لما يشيره الطاعن من أن النشا قد يكون طبيعيا باعتباره من العناصر التي تدخل في تكوين مسحوق الكاكاو . لما كان ما تقدم ، وكانت جريمة عدم مطابقة البيان التجاري لا تستلزم قصدا جنائيا خاصا بل تتحقق بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصد الجنائي العام دون أن يلزم ثبوت انصراف النية الى الغش وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وكان لا يجدى الطاعن القول بأنه كان يجهل وجوب اثبات مادة النشا ضمن بيانات عبوة الشيكولاته لما هو مقرر من أن الجهل بالقانون ليس بعذر . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ١٤ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد تولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين السركي ، واحد موافق .

(٨١)

الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ القضائية

(١) وصف التهمة . فاعل أصل . شريك . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" .
"ما لا يوفره" . محكمة الموضوع .

التزام المحكمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيفياتها وأوصافها القانونية
وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى . المادة ٣٠٤ / ٢ من
قانون الإجراءات الجنائية . شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الواقعة المرفوعة بها
الدعوى أصلاً أو تعدى نطاق عناصرها القانونية .

ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً في الجريمة ، هي
بمعناها التي رأت الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً ، وهي بذاتها
التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه
إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق
لهم . إثارة الطاعن دعوى الإخلال بالدفاع . غير سليم .

(ب) قتل عمد . "نية القتل" . فاعل أصل . شريك . حكم . "تسبيله" .
تسبيل غير معيب .

إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه
بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك .

تدليل الحكم بتدليلات سائما على توفر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل
المجنى عليها وعلمه بذلك . التي على الحكم بالتقصير في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن
غير سليم .

١ - متى كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجناية هي يعينها الواقعة التي رأى الاتهام أنها يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها الواقعة التي كان يدور عليها الدفاع ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رأيته من انطباق وصف جديد للتهمة . ولا ينطوي هذا التعديل الذي ارتأته على مساس بحق للتهمة ، بل دماها إليه التزامها بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى - ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتما قبل قضائها في الدعوى أيا كان وجه الفصل فيها ، وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها - وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستيفاء ما تظمن إلى صحتها من الوقائع واستبعاد ما لا تظمن إليه منها دون إبداء رأيها للتهمة مقدما ، ولا يعطى ذلك للطاعن حقا في إثارة دعوى الاخلال بالدفاع .

٢ - من المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أدانه معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل تدليلا مائلا على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصل في قتل المجنى عليها ومع علمه بذلك ، فإن النعي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٢/٦/١٩٥٨ بدائرة مركز البداري محافظة أسيوط - "أولا: قتلوا حميدة إبراهيم حمودة" عمدا ومع سبق الإصرار بأن يأتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض حبلا وعصيا وأوثقوا يدها بالحبل وضربوها بالعصى وضغط أحدهم على عنقها بيده فاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا

بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أدت إلى وفاتها : ثانيا - دفعوا جثة المجنى عليها سائلة الذكر بدون إخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابها . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت بتاريخ ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦١ بحضور المتهمين الأولين وغيايبا بالنسبة للمتهم الثالث عملا بالمواد ١/٤٠ و ٤١ و ١/٢٣٤ و ٢٣٩ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ من نفس القانون بالنسبة للمتهم الأول : أولا - بمعاقة المتهم الأول الطاعن من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة . وثانيا - ببراءة المتهمين الآخرين مما هو مسند إليهما . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض في ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى وجهى الطعن أن الحكم المطعون فيه قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع كما شابه القصور في التسبب ذلك أن الطاعن كان مقدما للمحاكمة باعتباره فاعلا أصليا مع آخرين ولكن الحكم دانه باعتباره شريكا مع مجهول في ارتكاب الجناية دون أن تلفت المحكمة نظر الدفاع عنه إلى ذلك ولو أنها فعلت لكان أمامه فرصة مناقشة عناصر الوصف الجديد كما أن الحكم قد أغفل بيان توافر نية القتل لدى الطاعن اكتفاء بمحدثه عن ذلك بالنسبة للفاعل الأصلي في الجريمة .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن وآخرين بوصف أنهم قتلوا حميدة إبراهيم حموده عمدا ومع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلها وأعدوا لهذا الغرض حبالا وعصيا وأوثقوا يدها بالحبل وضربوها بالعصى وضغط أحدهم على عنقها بيديه قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت النيابة العامة من محكمة الجنايات معاقبتهم بالمادتين ٢٣٠ و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة لهذه التهمة ومحكمة

جنايات أسويط بعد أن سمعت الدعوى انتهت بحكمها المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بأنه اشترك مع مجهول في قتل المجنى عليها عمداً بأن اتفق معه على قتلها فوقعت الجريمة بناءً على هذا الاتفاق ثم قام بدفن جثتها بدون إخبار جهات الاقتضاء وعاقبته بالمواد ١/٤٠ و ٤١ و ١/٢٣٤ و ٢٣٩ من قانون العقوبات — وقد بين الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى في قوله ” إن المجنى عليها أصابتها لوثة فهجرتها زوجها وحضرت إلى بلدتها العقال البحري لتقيم مع أخيها المتهم الأول عثمان إبراهيم حموده ” الطاعن “ إلا أنه ضاق بها ذرعا وفي ليلة ١٢/٦/١٩٥٨ اتفق مع مجهول على قتلها للتخلص منها فشد وثاقها وجثم القاتل على صدرها مطبقاً يديه على عنقها ضاغظاً عليه بقوة حتى لفظت أنفاسها وفي الصباح أبلغ المتهم الأول أخويه على إبراهيم حموده وكامل إبراهيم حموده ب وفاة أختهم ... “ وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذا النحو أدلة مستمدة من أقوال العمدة هاشم عطيه عبد العال والقابلة حليلة حمزه بنحيت وعلى إبراهيم حموده وكامل إبراهيم حموده ومحمد نصار عبد العال وكامل حسين قناوى وأحمد محمود مصبح وسيد مصبح وزوج القاتل عبدالصبور محمد ضاحى وإبناها أحمد عبدالصبور ومن تقرير الصفة التشريحية . وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها وتتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاشتراك فى القتل التى دان الحكم الطاعن بها — ثم عرض الحكم إلى التكييف القانونى للواقعة فى قوله ” وإذ كانت وقائع الدعوى خالية من الدليل على مقارفة المتهم الأول (الطاعن) لفعل القتل وحده أو مع غيره فإن الوصف القانونى الصحيح لما هو ثابت فى حقه هو الاشتراك بطريق الاتفاق مع مجهول فى قتل المجنى عليها — وأن نية القتل الذى شارك فيه المتهم الأول عثمان إبراهيم حموده مستفادة مما أثبتته تقرير الصفة التشريحية من أن الجانى أطبق بقبضته على عنق المجنى عليها بشدة قاصداً خنقها حتى كسر العظم اللامى فماتت بإسفيكسيا الخنق ، وعمد فى سبيل تحقيق قصده هذا إلى شل مقاومتها فشد وثاقها وجثم بثقله فوق صدرها فأحدث كسورا بضلوعها ولم يتركها إلا جثة هامدة “ . لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم مردود فى شقه الأول بأن واقعة الدعوى التى اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكاً فى الجناية هى بعينها الواقعة التى رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً وهى بذاتها الواقعة التى كان يدور

عليها الدفاع فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة ولا ينطوى هذا التعديل الذي ارتأته على أساس بحق للتهمة بل دعاها إليه التزامها بتحميص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى — مادامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً ولم تتعد نطاق عناصرها القانونية ، وبذلك فهو واجب عليها تمارسه حتماً قبل قضائها في الدعوى أياً كان وجه الفصل فيها وهو يستمد حتميته مما تقتضيه القاعدة الأصلية المقررة في المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب تطبيق المحكمة لنصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى المطروحة عليها باعتبارها صاحبة الولاية في الفصل فيها — وتقدير الأدلة بكامل حريتها باستبقاء ما تطمئن إلى صحته من الوقائع واستبعاد ما لا تطمئن إليه منها دون إبداء رأيها للتهمة مقدماً ولا يعطى ذلك للطاعن حقاً في إثارة دعوى الإخلال بالدفاع — لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن من نعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

وحيث إن النعي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن فردود بأن الحكم المطعون فيه قد دال تدليلاً سائفاً على توافر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها وعلمه بذلك — ولما كان المقرر أنه متى أثبت الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك — لما كان ذلك — فإن النعي على الحكم من هذه الناحية يكون غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٣

بزياسة السيد / محمد متولى منظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي
خاطر ، رجب الحليم البيطاش ، وفختر مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ القضائية

حكم . "تسببه . تسبب معيب" . محكمة الموضوع .

(١) متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة : إذا تشككت في صحة إسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تمحيصها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصيرة وبصيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيها . عيب .

(ب) وجوب ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام ، يتعذر منه تبين مدى صحته من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى . مثال .

١ - إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصيرة وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي ، فرجحت دفاع المتهم أو دأخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . فإذا كان الحكم لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحيصها فإن حكمها يكون معيباً .

٢ - من المقرر أنه ينبغى ألا يكون الحكم مشوباً بإجمال أو إبهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع

سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها ، أم كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو الدفع الجوهرية ، أم كانت متصلة بعناصر الإدانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينشأ عن إخلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ، ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما في يوم ١٩٦١/٧/٩ بدائرة بندر المنيا : أولا - المتهم الأولى : - ١ - أدارت مسكنها للدعارة السرية . - ٢ - حرضت المتهم الثانية على الفجور . ثانيا - المتهم الثانية : اعتادت ممارسة الدعارة السرية . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٨ و ٣/٩ و ١٠ و ١١ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ومحكمة المنيا الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ٧ أغسطس سنة ١٩٦١ عملا بمواد الإتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأولى : أولا - بحبس المتهم الأولى سنة مع الشغل والنفاذ وتغريمها مائة جنيه وأمرت بإفلاق المحل وبمصادرة الأمتعة والأثاث الموجودة فيه . ثانيا - بحبس المتهم الثانية ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنفت المتهمتان هذا الحكم ومحكمة المنيا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ٣٠٤/١ من قانون الإجراءات الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمتين . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه فساد الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسمييب وفي بيان ذلك تقول - إن الحكم ذهب خطأ إلى أن محكمة أول درجة أقامت قضاءها بتوافر ركن الاعتياد على أن أقوال

المتهمة بمحض الضبط، وفضلا عن أن الحكم المطعون فيه لم يبين من هي المتهمة التي يعنيها وهل هي الأولى أم الثانية فإن الثابت أن محكمة أول درجة عولت في إثبات ركن العادة على شهادة نبيل شحاته التي أدلى بها في محضر جمع الاستدلالات وبالجلسة وكذا على شهادة ضابط مكتب الآداب وتحرياته ومراقبته - وأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بتبرئة المتهمين على ما ذكره من أن الدفاع عنهما قد نفى ركن العادة وهذا القول مردود بأنه فضلا عن أن ركن العادة ثابت ثبوتا كافيا من شهادة نبيل شحاته وضابط مكتب الآداب ومن التحريات وفضلا عن أن الدفاع لم يهدم كل ذلك - فإن ركن العادة وإن كان لازما لتهمة إدارة منزل للدعارة فإنه غير لازم لتوافر تهمة التحريض وهي إحدى التهمتين المنسوبتين للتهمة الأولى - يضاف إلى ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبين أدلة النفي التي عول عليها فيما أورده من أن الدفاع عن المتهمين قد نفى ركن العادة حتى يمكن مراقبة سلامة استدلاله كما لم يحدد قصده من عبارة عدم صحة ما جاء بمحض الضبط - كما أن الحكم مشوب بالغموض فيما أورده من أن المحكمة لم تطمئن إلى ما أثير ازاء المتهمين دون أن يبين أسباب عدم اطمئنانه إلى الأدلة التي حملت الاتهام وأقيم عليها قضاء محكمة أول درجة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي - الذي ألغاه الحكم المطعون فيه - أنه حصل واقعة الدعوى في قوله " إن الملازم أول حسين الشريف رئيس مكتب حماية الآداب أثبت بمحضه المؤرخ ١٩٦١/٧/٩ أن تحرياته قد دلت على أن المتهمة الأولى - فتحية مرسى - المطعون ضدها الأولى تدير منزلها للدعارة الممرية فاستصدر إذنا من النيابة بتفتيش مسكنها ثم انتقل يومه قوة من رجال البوليس إلى هذا المسكن فشاهد المتهمة المذكورة جالسة على باب المنزل الخارجي ويجوارها شخص يدعى فهميم عبد الشهيد عبد الملك الشهير بهندي ثم أثبت رئيس مكتب الآداب أن المتهمة الأولى حاولت دخول المنزل بسرعة إكما حاول فهميم عبد الشهيد عرقلة دخول رجال البوليس إلى هذا المسكن فقبض عليهما واقطعت القوة مسكن المتهمة الأولى فوجدت ابنتها المتهمة الثانية فاطمة عبد الرازق " المطعون ضدها الثانية " نائمة على سرير يسار الداخل وفي حالة جماع مع من يدعى نبيل نجيب شحاته... وأورد الحكم الابتدائي على ثبوت هذه

الواقعة أدلة من أقوال الشاهد نبيل نجيب شحاته ورئيس مكتب الآداب وماقرته
المتهمة الثانية في محضر الضبط وقد حصل أقوال الشاهد نبيل نجيب شحاته
في محضر الضبط بما مؤداه " أنه تعرف بفهم عبد الشهيد منذ حوالي شهرين
سابقين على ضبط الواقعة ودعاه لزيارة منزل المتهمين وبعد أن تناولوا الشاي
عرض عليه فهم عبد الشهيد مواقعة المتهم الثانية لقاء مبلغ قدره خمسة وعشرون
قرشا ودفع له هذا المبلغ وناولوه فهم إلى المتهم الأولى التي انصرفت بعد ذلك
ثم طلب منه فهم عبد الشهيد عشرة قروش وتركه وانصرف هو الآخر ثم واقع
المتهمة الثانية بعد ذلك واستطرد الشاهد قائلاً إنه لم يواقع سوى المتهم الثانية
وأنه تردد عليها حوالي خمس أو ست مرات لهذا الغرض" . كما أورد الحكم
ما ذكرته المتهم الثانية في محضر الضبط من أنها أخطأت ولن تعود إلى ارتكاب
الفحشاء مستقبلاً . وذكر أيضاً أنه بمناقشة رئيس مكتب الآداب ونبيل نجيب
شحاته بجماسة ١٩٦١/٧/١٧ رددا أقوالهما الثانية في محضر ضبط الواقعة . ثم عرض
الحكم الابتدائي لدفاع المتهمين ورد عليه بقوله "ومن حيث إن المتهمين أنكرتا
ما نسب إليهما وقررتا أن التهمة ملفقة وأشهدتا فهم عبد الشهيد الشهير بهندي
والذي روى أنه بينما كان في مسكنه سمع صياحاً صادراً من مسكن المتهمين
المجاور لمسكنه فاتجه إلى هناك فوجد رجال المباحث قابضين على المتهمين وأخبرته
المتهمة الأولى أن رجال البوليس هم الذين أحضروا نبيل نجيب شحاته لمواقعة المتهم
الثانية بالقوة . وحيث إنه باستقراء الوقائع سالفة الذكر يتضح أن ماساقته المتهمتان
من دفاع لم يقيم عليه أي دليل معقول يمكن التعويل عليه ولا تلتفت المحكمة إلى أقوال
الشاهد فهم عبد الشهيد وهو شخص حامت حوله الشبهات وتعرض لأفراد القوة
التي ضبطت الواقعة" . وخلص الحكم مما تقدم إلى القضاء بإدانة المتهمين على
أساس أن المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال رئيس مكتب الآداب والشاهد نبيل
شحاته وتحريات الشاهد الأول ومراقبته التي أكدت أن المتهم الأولى تدير
مسكنها للدعارة وضبط المتهم الثانية تمارس الدعارة في هذا المسكن وأن هذه
الآخيرة لم تنكر ذلك في محضر ضبط الواقعة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قضى بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهمين بقوله "حيث إن محكمة أول درجة أدانت المتهمين وأسست قضاءها على ركن العادة من أقوال المتهمة بمحض الضبط — وحيث إن الدفاع عن المتهمين نفى ركن العادة وعدم صحة ما جاء بمحض الضبط . ومن حيث إن المحكمة لم تستظهر ركن العادة من محضر الضبط وأقوال المتهمة به كما أنها لم تظمن إلى ما أثير إزاء المتهمين ومن ثم يتعين براءتهما من الاتهام المسند لهما عملاً بالمادة ٣٠٤/أ إجراءات جنائية " .

وحيث إنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة استناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليهما غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فبرحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات فإذا كان الحكم لم يعرض لأدلة الثبوت ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة مما ينبئ بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بها وتمحصها فإن حكمها يكون معيباً — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً باجمال أو ابهام مما يتعذر معه تبين مدى صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أم كانت بصدد الرد على وجه الدفاع الهامة أو الدفوع الجوهرية أم كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبئ عن اخلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانوني ويعجز بالتالي محكمة النقض عن إعمال رقابتها على الوجه الصحيح — وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعرض لأدلة الثبوت التي أوردها الحكم الابتدائي وأسس عليها قضاءه بادانة المطعون ضدهما ولم تدل المحكمة برأيها في هذه الأدلة واقتصرت في حكمها على الإشارة بعبارة مبهمه إلى أن محكمة أول درجة أسست قضاءها على ركن العادة من أقوال المتهمة بمحض الضبط وأنها — أي محكمة

ثاني درجة — لم تستظهر ركن العادة من محضر الضبط وأقوال المتهم به وذلك دون تحديد أى من المتهمين قصدت كما عرض الحكم المطعون فيه لدفاع المتهمين في عبارة غامضة بقوله — إنه نفى ركن العادة وعدم صحة ما جاء بمحضر الضبط — وهي عبارة غامضة ليس لها مدلول واضح محدد أرسلها الحكم المطعون فيه دون أن يبين كيف نفى الدفاع ذلك ، واكتفى الحكم في التدليل على عدم اقتناع المحكمة بالإدانة السابق القضاء بها ابتدائيا بقوله — إنها لم تطعن إلى ما أثير إزاء المتهمين وذلك دون أن يورد ما يفيد أن المحكمة قد حصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي بما يؤدي إلى الشك في صحة عناصر الإثبات — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بعصور يعيبه ويستوجب نقضه .

جاسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى منم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى
خاطر ، وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٨٣)

الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ التقضائية

(١ ، ب ، ج) حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب “ . ” ما لا يعيب
الحكم فى نطاق التدليل “ . شهود . محكمة الموضوع .

(١) وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظرف الذى يؤدى فيه شهادته ، والتعويل على قوله
بهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . أجر موكل إلى محكمة الموضوع .
لا رقابة لمحكمة النقض عليها .

(ب) إدانة المحكمة الطاعن استنادا إلى أقوال شاهدهى الإثبات . مؤداه : اطراح ضفى لجميع
الاعتبارات التى ساقها الدفاع لعلها على عدم الأخذ بلك الأقوال . المجادلة فى ذلك
أمام محكمة النقض . غير جائزة .

(ج) سكوت الحكم من التعرض لشهادة شاهد النفى . مؤداه : اطراح المحكمة هذه الشهادة
اطدثانا منها لأقوال شهود الإثبات . لا عيب .

(د) وصف التهمة . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع “ . ” ما لا يوفره “ .
مواد مخدرة .

عدم تقيد المحكمة بالوصف القانونى الذى تسببه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم .
هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها
نصوص القانون تطبيقا صحيحا . دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك :
أن تكون الرافعة المدية التى اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذى أدخلته على الوصف
القانونى المعطى لها من النيابة هى بذاتها الواقعة الميئة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة
بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئا . مثال فى جريمة إحراز مواد
مخدرة .

١ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

٢ - مؤدى قضاء المحكمة بادانة الطاعن استنادا إلى أقوال الضابط وزميله ، هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

٣ - لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهد النفي ، لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة اطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات .

٤ - من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المساداة التي اتخذتها المحكمة أساسا للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة العامة هي بذاتها الواقعة الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، دون أن تضيف إليها شيئا . ولما كانت التهمة الموجهة إلى المتهم في ورقة الاتهام هي إحراز جواهر مخدرة في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المحكمة قد امتثلت أن الإحراز كان بقصد التعاطي ، فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، هذا فضلا عن أن تغيير الوصف كان في صالح الطاعن . ومن ثم يكون النعي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز إسنا مديرية قنا "أحرز الجواهر المخدرة الميينة بالمحضر (أفيونا وحشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطابت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة

الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القرار بقانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وبغرامة قدرها خمسمائة جنيه وبمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن القصور في التسبيب ذلك أن الطاعن أثار أن التهمة المسندة إليه ملفقة له من ضابط المباحث محمد نصر رفاعي ، وقدم حكيم أصدرتهما محكمة الجنايات في قضايا سابقة عن اتهامه أشخاصا أبرياء ظلما وبغير حق ، كما أشهد شاهد نفى أيده في دفاعه غير أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع مكتفية بقولها إنها لا تعمل عليه لما ثبت لها من شهادة شاهدي الإثبات وهو رد قاصر لم يتناول ما جرح به الطاعن أقوال الضابط ، كما أن الحكم لم يعرض لأقوال شاهد النفي ولم يتناولها بالرد .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد حول في إدانة الطاعن على أقوال شاهدي الإثبات واطمان إلى ما قرره ضابط المباحث محمد نصر رفاعي في شهادته ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ذلك ، وكان مؤدى قضاء المحكمة بإدانة الطاعن استنادا إلى أقوال الضابط وزميله هو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، كما أنه لا يعيب الحكم سكوته عن التعرض لشهادة شاهد النفي لأن مؤدى هذا السكوت أن المحكمة أطرحتها اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لما كان ذلك ، فإن هذا الوجه من النعي يكون في غير محله .

وحيث إن محصل الوجه الثانى من الطعن بطلان فى الإجراءات لأن محكمة الجنايات التى أصدرت الحكم المطعون فيه كانت مشكلة من اثنين من المستشارين ومن رئيس محكمة قنا الذى حل محل المستشار الثالث الذى تغيب بسبب مرض مفاجئ دون أن يصدر قرار بنديه من رئيس محكمة الاستئناف أو من وزير العدل خلافاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ والمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وعلى مدونات الحكم المطعون فيه أن السيد محمد حسام الشريف رئيس المحكمة بمحكمة قنا الابتدائية كان مقبلاً للجلسة بمحكمة الجنايات التى أصدرت الحكم ، وكان الأصل فى الإجراءات الصحة وكان الطاعن لم يدل على عدم النذب ، فإن هذا الوجه من النعى يكون على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث من النعى الإخلال بحق الدفاع ذلك أن النيابة كانت قد أسندت إلى الطاعن تهمة إحراز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً طالبة عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣٣ ج و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ إلا أن المحكمة عدلت وصف التهمة وجعلت الإحراز بقصد التعاطى والاستعمال الشخصى ودانته بمقتضى المواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٤٢ من القرار بثمانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ دون تنبيهه إلى هذا التعديل مخالفة بذلك حكم المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك مادام أن الواقعة المساداة التى اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذى أدخلته على الوصف القانونى المعطى لها من النيابة العامة هى بذاتها الواقعة الميئة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً . لما كان ذلك ، وكانت التهمة الموجهة إلى المتهم فى ورقة الاتهام هى إحراز جواهر مخدرة فى غير

الأحوال المصرح بها قانونا ، وكانت المحكمة قد استظهرت أن الاحراز كان يقصد التعاطي فغيرت الوصف القانوني للواقعة دون إضافة شيء من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة إلى المتهم ، فإنها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع هذا فضلا عن أن تغيير الوصف كان في صالح الطاعن . ومن ثم يكون هذا الوجه على غير أساس ويكون الطعن برمته في غير محله متعين الرفض .

جلسة ٢٠ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وأحمد مواني .

(٨٤)

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٣ القضائية

سرقة . "نية السرقة" . حكم . "تسهيله . تسبب معيب" .

استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة .

مجادلة الطاعن في قيام هذه النية لديه . اقتصر الحكم في إثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيبة التي تحوى المسروقات من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم . عدم تبيان حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام ، أو مدى علمه بمحتويات الحقيبة . إشارة الحكم إلى اعتراف المتهم الآخر بقدر لا يكفي للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة . قصور يعيبه ويستوجب نقضه .

من المقرر أن استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . ولما كان المتهم (الطاعن) يجادل في قيام هذه النية لديه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيبة الموجود بها الكابل المسروق من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم ، دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيبة التي استلمها ، وكان ما أشار إليه الحكم من اعتراف المتهم الآخر لا يكفي بالقدر الذي أورده للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في ليلة ٢٨ يولية سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم السويس محافظة السويس: "سرقوا الكابل المبين بالمخضر وصفافقيمة والمملوك لشركة النيل للأشغال حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحا (بندقية)" وطلبت من غرفة الإتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٦٣ حضوريا للمتهمين الأول والثاني وغيابيا للثالث عملا بمادة الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني : أولا - بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني (الطاعنان) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . وثانيا - براءة المتهم الثالث مما أسند إليه . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض في يوم صدوره وقدم الطاعن الثاني تقريرا بالأسباب ولم يقدم الطاعن الأول أسبابا لطعنه .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن بالنسبة له غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهض هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة توفرت فيها ظروف التعدد والدليل وحمل السلاح قد شابه قصور في التسبب ذلك أنه لم يستظهر علم الطاعن بأن الحقيقة التي سلمها له الطاعن الأول تحتوي على أشياء مسروقة . ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل واقعة الدعوى في أن بعض رجال الشرطة شاهدوا الطاعن الأول وهو خفيير نظامي مكثف بحراسة مبنى محطة الجارى بمدينة السويس يسلم للطاعن الثاني حقيقة ظهرت منها قطعة من كابل فاشتبهوا في أمرها وألقوا القبض على الطاعنين

وتبين أن الكابل مسروق واعترف الطاعن الأول بتسليم الحقيبة للطاعن الثاني الذي أنكر صلته بالجريمة ، ودل على ثبوت ارتكاب الطاعنين لجريمة السرقة بما انعقد عليه إجماع شهود الحادث من رؤيتهم واقعة تسليم الطاعن الأول الحقيبة للطاعن الثاني وبها الكابل المسروق ومن اعتراف الطاعن الأول في محضر ضبط الواقعة بتسليم الحقيبة للطاعن الثاني .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في هذه الجريمة وكان المتهم يجادل في قيامها لديه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في إثبات الواقعة في حق الطاعن على القول بأنه تسلم الحقيبة الموجود بها الكابل المسروق من الطاعن الأول وعلى اعتراف هذا المتهم دون أن يبين حقيقة قصد الطاعن " الثاني " من هذا الإستلام أو مدى علمه بمحتويات الحقيبة التي استلمها ، ولما كان ما أشار إليه الحكم من اعتراف المتهم الأول لا يكفي بالقدر الذي أورده للكشف عن هذه النية وكان هذا القول لا يكفي بذاته لإثبات مساهمة الطاعن الثاني في ارتكاب جريمة السرقة ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الطاعن الثاني .

جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٦٣

بريافة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : مادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين العركي .

(٨٥)

الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ القضائية

(١) إثبات . إقرار . ” إقرار غير قضائي ” . محكمة الموضوع .

الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيلة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير
قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة
في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لرقابة محكمة
النقض عليه . متى كان تقديره سائفا .

(ب) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

لا تلزم الأحكام أن تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضاؤها .
عدم إيراد الحكم أقوال بعض الشهود . مفاده : إطواح هذه الأقوال أخذا بأدلة
البروت التي بينها .

(ج) محكمة الموضوع . نقض ” أسبابه . ما لا يقبل من الأسباب ” .

الجدل الموضوعي في تقدير أدلة البروت . استقلال محكمة الموضوع به .

١ — الإقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه ، يعتبر
إقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن
يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية
دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائفا .

٢ — الأصل أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضاءها . ومن ثم فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في إيراد أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة ثاني درجة مردود بأن ذلك يعتبر إطلاحا لأقوالهم أخذا بأدلة الثبوت التي بينها .

٣ — الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت مما تستقل به محكمة الموضوع .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني هذه الدعوى بالطريق المباشر أمام محكمة الفيوم الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في خلال الفترة من ١٦ مايو سنة ١٩٥٨ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٩ بدائرة بندر الفيوم " بدد عقد البيع الصادر من هنري شنوده إلى ملاك عيد كامل (والمتضمن شراء هذا الأخير ١٢ قيراطا و ٩ أسهم أطيافا زراعييا بأن سلمه لملاك عيد كامل) وكان قد استلمه من المدعى بالحق المدني على وجه الوديعة إضرارا بمالكه " . وطلب عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٦٠ عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بالمصاريف المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسييب ، وبما نال ذلك يقول إنه كان قد دفع أمام محكمة أول درجة بعدم جواز إثبات عقد الأمانة موضوع الاتهام بالبيئة إذ أن قيمته تجاوزت العشرة جنيهات

تقضت المحكمة برفض هذا الدفع استنادا إلى مذكرة الأحوال المقدمة صورتها بالملف والتي أقر فيها الطاعن بتسليمه العقد وتعهد برده في خلال يومين ، وقالت عن هذه المذكرة إنها ورقة رسمية تعتبر حجة بما دون فيها ولا يقبل إثبات عكس ما ورد بها إلا بدليل كتابي أو بالأقل في حالة وجود مبدأ ثبوت بالكتابة تعززه البيئة والقرائن - وهذا الذي قاله الحكم الابتدائي وأخذ به الحكم الاستئنافي المطعون فيه لا يتفق وصحيح القانون . ذلك لأن المحاضر التي يحررها رجال الضبط القضائي بكل ما تحويه من بيانات لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تطرح على بساط البحث أمام المحكمة وتقبل الجدل والمناقشة ولأطراف الخصوم الطعن فيها دون سلوك سبيل الطعن بالتزوير بما لا حاجة معه إلى استلزام الدليل الكتابي انتهى ما ورد بهذه المذكرة هذا إلى أن إقرار الطاعن المشار إليه لا يعتبر إقرارا قضائيا يصبح التعويل عليه وحده في إثبات عقد الأمانة لمجرد توقيع الطاعن عليه بل إنه من الجائز اعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة يصبح تكلفه بالبيئة . وفضلا عما تقدم فقد استخلصت المحكمة قيام المانع الأدبي استخلاصا غير سائغ فالنات من الأوراق أن هناك خصومة بين المطعون ضده (المدعى المدني) وشقيقته زوجة الطاعن لا يمكن القول معها بوجود هذا المانع . وقد أغفلت المحكمة دفاع الطاعن في هذا الخصوص ولم ترد عليه . كما أن الحكم عول على أقوال المدعى المدني وحده في إثبات عقد الوديعة مع أنها إخبار يحق لنفسه على غيره فلا يعتبر شهادة يصبح الاعتماد عليها وبذلك يكون الحكم قد خالف القواعد المقررة قانونا في الإثبات . أثار الطاعن كل ذلك أمام محكمة ثاني درجة التي سمعت الشهود في الدعوى وانتهت إلى تأييد الحكم المستأنف دون أن تناقش أقوال هؤلاء الشهود بخفاء حكمها معيبا بالقصور فضلا عما انطوى عليه من خطأ في القانون .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن تحدث عن قيام المانع الأدبي الذي منع المدعى المدني من الحصول على كتابة مثبتة لإيداع العقد موضوع الاتهام لدى الطاعن ومن حق المطعون ضده في إثبات الإيداع بالبيئة إلا أنه عقب على ذلك بالإستناد إلى الإقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال فقال " ... إلا أن المتهم وقد أقر في مذكرة الأحوال المحررة في ١٠/١٠/١٩٥٩ ببندر الفيوم والمقدمة صورتها الرسمية من المدعى بالحق المدني بواقعة اسلامه منه

العقد موضوع الاتهام وتعهده برده إليه وتسوية النزاع في خلال يومين ولم ينكر المتهم صحة ما ورد بهذه الصورة ومطابقتها للأصل ومن ثم فهمي تعتبر حجة عليه (مادة ٣٩٢ مدني) ولا ترى المحكمة موجبا لضم الأصل ومفاد ذلك أن الحكم قد عول بصفة أساسية في إثبات عقد الأمانة على إقرار الطاعن في مذكرة الأحوال المحررة بقسم شرطة بندر الفيوم في ١٠/١٠/١٩٥٩ بتسليمه عقد البيع موضوع الاتهام من المدعى بالحق المدني ووعده برده . واعتبر هذا الاقرار دليلا كاملا في إثبات قيام ذلك العقد . لما كان ذلك ، وكان الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه يعتبر إقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدايلية لتقدير قاضي الموضوع فله أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره مائفا . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم لم يخطئ في التقدير فيما انتهى إليه فإن ما ينعاه الطاعن عليه من الخطأ وفساد استدلاله على قيام المانع الأدبي بسبب الخصومة بينه وبين شقيقة زوجة الطاعن لا يجدي . ولما كان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور في إيراد أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة ثاني درجة مردودا بأن ذلك يعتبر اطراحا لأقوالهم أخذا بأدلة الثبوت التي بينها فضلا عن أن الأصل أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها . وأما باقي ما يثيره الطاعن فلا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الثبوت مما تستقل به محكمة الموضوع . لما كان كل ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة خيانة الأمانة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مائغة تؤدي إلى مارتبة عليها فإن ما يثيره الطاعن في طعنه لا يكون مقبولا ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى فلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت الميركي .

(٨٦)

الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ القضائية

إشكال . "ماهيته" . نقض . "ما لا يجوز الطعن فيه" .

الإشكال في التنفيذ . ماهيته : هو طلب وقف تنفيذ حكم مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من
محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون باب الطعن مازال مفتوحا . المادة ٥٢٥ من قانون
الإجراءات الجنائية .

عدم طعن المطعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائيا . ورود طعن النيابة
على الحكم الصادر في الإشكال . غير جائز . علة ذلك : الحكم الصادر في الإشكال حكم وقتي انقضى
أثره بصدور الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن .

الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع
نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا
لنص المادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية — ولما كان يبين من الأوراق
أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه ، فإن
الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، ما دام الثابت أن طعنها قد ورد على
الحكم الصادر في الإشكال ، وهو حكم وقتي انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل
فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة
مركز ديرمواس: بدد الأشياء الموصفة الوصف والقيمة بالمحضر والمحجوز عليها إداريا
لصالح الحكومة والمسألة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد
 للبيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالجهة الحاجزة". وطلبت عقابه بالمادتين
٣٤١ و٣٤٢ من قانون العقوبات. ومحكمة ديرمواس الجزئية قضت غيابيا
بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا
مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لايحاف التنفيذ. فعارض وقضى في معارضته
بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٦١ باعتبار المعارضة كأن لم تكن. استأنف المتهم
هذا الحكم. ومحكمة النوا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا
بتاريخ ٥ يونيو سنة ١٩٦١ بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد.
فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ أكتوبر
سنة ١٩٦١ باعتبارها كأن لم تكن. فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق
النقض... إلخ.

المحكمة

من حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف كونه بدد
الأشياء المحجوز عليها والمسألة إليه على سبيل الوديعة لحراستها فاختلسها لنفسه
بالتطبيق للمادتين ٣٤١ و٣٤٢ من قانون العقوبات. ومحكمة أول درجة قضت
غاييا بحبسه شهرا مع الشغل، فعارض وقضى باعتبار معارضته كأن لم تكن،
فاستأنف وحكم حضوريا اعتباريا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد
الميعاد، فعارض وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن، فاستشكل وصدر حكم
الاشكال من محكمة ثاني درجة بتاريخ ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بوقف تنفيذ
الحكم المستشكل فيه. فطعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير بطريق النقض
بتاريخ ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وقدمت أسباب طعنها في اليوم ذاته. لما كان
ذلك، وكان الاشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل
في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا وذلك

طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان يبين من كتاب نيابة المنيا الكلية المؤرخ ١٩٦٣/٤/٣٠ المرفق بالأوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٠/٣٠ في القضية رقم ١٢٩٩ جنح مستأنفة المنيا سنة ١٩٦١ المستشكل فيه، ومن ثم يكون الطعن المقدم من النيابة غير جائز، ما دام أن الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال ، وهو حكم وقى انقضى اثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه ، مما يتعين معه القضاء بعدم جواز الطعن .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ،
ومختار رضوان ، ومحمد صبرى وأحمد موافى .

(٨٧)

الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ القضائية

أمر بالآلا وجه . "الطعن فيه" . اقراض بربا فاحش .

الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية .
الطعن فيها : تسوية القانون فى المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية — قبل
تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — بين المدعى المدنى والمجنى عليه فى حق الطعن فيها .
المجنى عليه فى حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أو يتداوله الترك المؤثم قانونا ،
سواء أكان شخصا طبيعيا أو مهنيا . حقه فى الطعن فى تلك الأوامر بصرف النظر عما إذا كان لم
يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر
وحق التدخل فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن
هذه الجريمة .

الإقراض بالربا الفاحش . طبيعته : فعل جنائى قصد المشرع من تحريمه إلى حماية المقترضين .
هو اعتداء على حق من حقوق المقترض المالية يتطوى على ابتزاز جانب من ماله بغير حق . اعتبار
المقترض مجنبا عليه : متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ، ولو لم تتحقق له صفة
المدعى المدنى لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . حقه فى الطعن
فى الأمر الصادر من النيابة بالآلا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

سوى القانون فى المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية —
قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ — بين المدعى المدنى والمجنى عليه
الذى لم يدع مدنيا — فى حق الطعن فى الأوامر الصادرة من قاضى التحقيق
أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . والمجنى عليه فى حكم

المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع ، فمقتضى تحديد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقا للغاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضررا منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . ولما كان الاقتراض بالربا الفاحش سواء في صورته البسيطة المؤثمة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ عقوبات أو في صورة الاعتياد المؤثمة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقترضين ، فهو إذن اعتداء على حق من حقوق المقرض المالية ينطوى على ابتزاز جانب من ماله بغير حق ، فيكون المقرض مجنيا عليه متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ولو لم يتحقق له صفة المدعى المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية . وكان الثابت من الوقائع كما أوردتها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له وغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالألا وجه لرفع الدعوى الجنائية .

الوقائع

تتأخص وقائع هذا الطعن في أن الطاعن قدم شكوى للنيابة ضد الدكتور عبد الحميد المحلاوى بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر (ناجي عبد الحميد) يتضمن أنه أقرضه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في أكتوبر سنة ١٩٥٥ ومبلغ ١٠٠٠ جنيه في أول سبتمبر سنة ١٩٥٦ وتقاضى عن هذين القرضين فوائد ربوية فاحشة تزيد على

الحد الأقصى المقرر قانوناً ، كما أقرضه مبالغ أخرى بنفس الطريقة بفوائد ربوية فاحشة ، وقد تولت النيابة التحقيق في الشكوى ثم أصدرت بتاريخ ٣٠ يولييه سنة ١٩٥٨ - قراراً بحفظهما إدارياً . تقدم الشاكي بعد ذلك بشكوى إلى السيد المحامي العام طالبا إلغاء أمر الحفظ الصادر من النيابة وإعادة إجراءات التحقيق فأحالها سيادته إلى النيابة لإعادة التحقيق وبعد اتمامه أصدر قراراً بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٩ بحفظ الشكوى كما كانت . استأنف الشاكي هذا القرار أمام غرفة الاتهام بمحكمة القاهرة الابتدائية . وأمامها ادعى مدنياً قبل المشكو في حقه وطلب القضاء له بقرش صاغ واحد تعويضاً مؤقتاً . كما دفع المشكو بعدم قبول الاستئناف شكلاً لأن الشاكي ليست له أية صفة تميز له الطعن أمام غرفة الاتهام في الأمر الصادر من النيابة لأنه لا توجد جريمة اعتياد على الاقتراض بالرأب مما يعاقب عليها القانون وبعد أن أتمت الغرفة نظره قررت حضوراً بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٦١ بعدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على القرار المطعون فيه أنه إذا انتهى إلى عدم قبول الطعن شكلاً لرفعه من غير ذي صفة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه اعتبر الطاعن ليس مجنياً عليه في جريمة الاعتياد على الاقتراض بالرأب الفاحش وليس له حق رفع الدعوى المدنية بالتعويض عن الضرر الناتج عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية بطريق التبعية ، مع أن المقصود بالمجنى عليه في حكم المادتين ١٦٣ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانوناً وهو في جريمة الاعتياد على الاقتراض بالرأب الفاحش كل من اقترض بفائدة زائدة عن السعر المقرر قانوناً ، والطاعن وإن كان لا يستطيع أن يرفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر أو كان ليس له حق الادعاء مدنياً أمام المحاكم الجنائية تأسيساً على أن الضرر الذي أصابه ليس ناشئاً من الجريمة مباشرة إلا أن ذلك لا يتعارض مع اعتباره مجنياً عليه في الجريمة التي ارتكبها المطعون ضده ، وبذلك ينعقد له حق استئناف الأمر الصادر

من النيابة بالحفظ والذي يعتبر في حقيقته أمرا بالالوجه لرفع الدعوى الجنائية لأنه كان مسبقا بتحقيق أجرته النيابة العامة .

وحيث إن الأمر المطعون فيه عرض إلى صفة الطاعن في الاستئناف بقوله " إن المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قصرتا حق الطعن في الأوامر الصادرة من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى — أمام غرفة الاتهام — على المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ... وأن قضاء محكمة النقض قد استقر في تفسير القانون على أنه لا يقبل من المقترض في جنحة الاعتياد على الاقتراض بالربا الفاحش أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة سواء كان قرضه واحدا أو أكثر لأن القانون لا يعاقب على الاقتراض لذاته وإنما يعاقب على الاعتياد على الاقتراض وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضير بأحد معين أما الضرر الذي يصيب المقترضين فلا ينشأ إلا عن عملية الاقتراض المسادية وهو يخصص في قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا عن الفائدة القانونية لأكثر ولا أقل ، والدعوى به إنما هي استرداد هذا الزائد الذي أخذه المقترض بغير وجه حق وهي بطبيعتها دعوى مدنية ترفع إلى المحكمة المدنية ويحكم فيها ولو لم يكن هناك إلا قرض واحد أي ولو لم يكن هناك أية جريمة ولا يجوز رفعها أمام المحاكم الجنائية لعدم اختصاص تلك المحاكم بنظرها لأن المبلغ المطالب به لم يكن ناشئا مباشرة عن جريمة وترتيا على ما تقدم لا يكون للطاعن صفة المجنى عليه في جريمة الاعتياد على الاقتراض بفائدة تزيد عن الحد القانوني وليس له أن يدعى مدنيا بطريق التبعية أمام المحاكم الجنائية . كما أن المادة ١/٣٣٩ من قانون العقوبات نصت على عقاب من انتهز فرصة ضعف أو هوى في نفس شخص وأقرضه نقودا بأي طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد الأقصى المقرر قانونا — والضعف يراد به الاستسلام والهوى يراد به الميل إلى أمر من الأمور وأن يكون المجنى عليه في غير الحالة الاعتيادية للإنسان . ولا يوجد بالأوراق ما يدل على أن الطاعن كان في حالة غير اعتيادية أو به استسلام أو هوى انتهزه المطعون ضده ليقرضه قرضا بفائدة تزيد عن الحد المقرر ومن ثم فلا يوجد ما يدل على قيام الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣٩ من قانون العقوبات وبالتالي قيام صفة المجنى عليه في الطاعن " .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - وهما اللتان حصل استئناف الطاعن استنادا إليهما قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - أن القانون قد سوى بين المدعى المدني والمجنى عليه الذي لم يدع مدنيا في حق الطعن في الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية ، ولما كان المجنى عليه في حكم المادتين سالفتي الذكر هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك المؤثم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا بمعنى أن يكون هذا الشخص نفسه محلا للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع فتى تحدد لشخص هذا المركز القانوني فإنه يكتسب حق الطعن الذي خوله المشرع إياه تحقيقا للغاية التي توخاها وذلك بصرف النظر عما إذا كان هذا الشخص لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الإدعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة لما كان ذلك ، فإنه لا يصح في مجال تطبيق المادتين ١٦٢ و ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية الخلط بين صفة المجنى عليه التي تصدق على كل من كان صاحب حق تعتبر الجريمة إعتداء عليه سواء مست بحقوقه الشخصية أو حقوقه المالية دون أن يلحقه ضرر مباشر منها يخوله حق الادعاء مدنيا وبين صفة المدعى بالحق المدني التي لا يكتسبها الشخص مالم يكن قد لحقه من الجريمة ضرر مباشر ، لأنه وإن كان غالبا ما يترتب من وراء الاعتداء ضرر مباشر يبيح حق المطالبة بالتعويض عنه أمام المحاكم الجنائية إلا أنه قد لا يصاب المجنى عليه بضرر ما أو أن يكون الضرر الذي حاق به لا تنعقد له الشروط المقررة لقبول دعواه المدنية أمام المحاكم الجنائية ولا يحول ذلك دون اعتباره مجنيا عليه مادامت الجريمة تعتبر إعتداء عليه . ويكون بهذه المثابة خصما في الدعوى الجنائية ، ولما كان الإقراض بالربا الفاحش سواء في صورته البسيطة المؤثمة بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات أو في صورة الإعتياد المؤثمة بالفقرة الثالثة لهذا النص فعل جنائي قصد المشرع من تجريمه إلى حماية المقترضين فهو إذن اعتداء على حق من حقوق المقترض المالية ينطوي على إبتزاز جانب من ماله بغير حق فيكون المقترض مجنيا عليه متى اكتملت أركان الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة حتى ولو لم تتحقق له صفة المدعى المدني لعدم

توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الوقائع كما أوردها الأمر المطعون فيه أن الطاعن كان من بين المقترضين من المطعون ضده وقد قرر أن القروض التي أقرضها له ولغيره كانت بفائدة تزيد عن السعر المقرر قانونا وقد تمت في أوقات متباعدة وأنه تقدم بشكواه إلى النيابة العامة وسمعت أقواله في التحقيقات بهذه الصفة فإنه يكون مجنيا عليه في جريمة الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش المنسوبة إلى المطعون ضده ويكون له أن يطعن في الأمر الذي أصدرته النيابة بالألا وجه لرفع الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم ، فإن الأمر المطعون فيه يكون إذ انتهى إلى عدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير صفة قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كانت المادة ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية بعد أن تعدلت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لرفع الدعوى في مواد الجرح والمخالفات من اختصاص محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة فإنه يتعين مع نقض الأمر الإحالة إلى محكمة القاهرة للجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لنظر الموضوع .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عبدالحليم البيطاش،
ومختار رضوان ، ومجد صبرى ، وأحمد موافى .

(٨٨)

الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ القضائية

(١) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . "مالا يعيب الحكم في نطاق
التدليل" . شهود . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن
يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها
في تكوين عقيدته . حلة ذلك : لمحكمة الموضوع في حصيل تكوين عقيدتها السلطة
المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تظنن إليه من أقوال الشاهد وتطرح
ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان المسألة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي
وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يفيد اطراحها .

(ب، ج) حكم . "تسييبه . تسييب غير معيب" . سبق إصرار . مسئولية
جنائية .

(ب) استظهار الحكم أن الضحية ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب
الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . استخلاصه توافق طرف سبق الإصرار . استخلاص
سليم وصحيح في القانون .

(ج) سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب الهجنى عليه . أثره :
مسألة كل منهم من نتيجة الضرب الذى حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه
أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العامة التى تخلفت للجنى عليه
من جراء إحدى الضربات . صحيح .

١ — من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة مادام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل ، فلها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها ، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة ، لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها ، وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفاصيل ما يفيد اطراحها .

٢ — متى كان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير ، فإن استخلاصه ظروف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون .

٣ — من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولاً عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه ، سواء ما وقع منه أو من زملائه . ومن ثم فإن الحكم إذ دان الطاعنين كليهما بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات ، يكون صحيحا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز المحلة الكبرى محافظة الغربية : أولا — أحداثا "بالسيد (محمد شاي) الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي نشأت عن إحداها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجدارية اليمنى لا ينتظر ملؤه بالعظام ولكن يملا بنسيج ليفي مما يفقد المخ جزءا من وقايته الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة مما يجعله عرضة للإصابات بضربات الشمس والتهايات السحايا وحرار يخ المخ والصرع وتقدر بحوالي ١٢ ٪ وكان ذلك عن سبق إصرار .

ثانيا — أحداثا (بيومي أحمد بسيوني) الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما وكان ذلك مع سبق إصرار. وطلبت

من غرفة الاتهام إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمحاكمتها طبقا لنص المادتين ۱/۲۴۰-۲ و ۱/۲۴۲-۲ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا بتاريخ ۸ نوفمبر سنة ۱۹۶۱ عملا بمادتي الإتهام مع تطبيق المادتين ۳۲ و ۱۷ من قانون العقوبات بمعاينة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنين . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بأنهما أحدثا عمدا إصابات بالمجنى عليهما تخلف عن إصابة منها بأحدهما عاهة مستديمة قد انطوى على تناقض وقصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه حصل واقعة الدعوى في أن الطاعنين اعتديا على المجنى عليهما فأحدثا بأحدهما وهو السيد محمد شاي جروحا رضية بالرأس وكسرا منخسفا بعظم الجدارية اليمنى تخلفت عنه عاهة وهو ما يخالف أقوال هذا المجنى عليه في تحقيق النيابة وما حصله الحكم من أقواله من أن الضارب له على رأسه هو الطاعن الأول وأن الطاعن الثاني ضربه على ذراعه كما أورد الحكم أقوال شاعدي الإثبات عبد الصادق عبد الله وتهاى البدر اوى على أنهما تقلا عن المجنى عليهما إتهام المتهمين بالاعتداء عليهما مع أنهما اختلفا في وقائع جوهرية فقد ذكر أولهما أن الحادث وقع في الظلام وهو ما ينفي استطاعة المجنى عليهما رؤية الطاعنين في حين أن المجنى عليه بيوى محمد البسيونى ذكر أن ثمة ضوئا كان ينبعث من نار مشتعلة مكنته من الرؤية وهو قول يختلف مع ما رواه الشاهد في هذا الصدد ، كذلك أغفل الحكم أقوال الشاهد ابراهيم مكاوى الذى شهد أنه سمع من المجنى عليهما أن المعتدين أربعة أشخاص وكان يتعين على المحكمة أن تقول كلمتها في هذا التناقض . كما استند الحكم في القول بتوافر ظرف سبق الإصرار إلى أقوال المجنى عليهما مع أن المجنى عليه بيوى أحمد بسيونى والشهود نور الدين مرسي عمران وعبد المعطى فودة وعمدة البلدة شهدوا أن النزاع القديم قد انتهى صلحا فضلا عن أن هذا النزاع بذاته لا ينتج ضغينة تدعو لتدبير أو إصرار وبانتفاء ظرف سبق الإصرار تكون التهمة شائعة

وبفرض أن المجنى عليه نسب العاهة إلى الطاعن الأول فإن الطاعن الثاني يكون غير مسئول عنها وتكون العقوبة المتعين توقيعها عليه هي عقوبة الضرب البسيط.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين إنهما لا على المجنى عليه السيد محمد شلبي ضربا بالعضى الغليظة على رأسه وجسمه كما ضربا المجنى عليه الثاني أيضا ولما كان هذا القول لا يناقض ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه الأول من أن الطاعن الأول ضربه على رأسه وأن الطاعن الثاني ضربه على ذراعه وكان الحكم قد مرض لأقوال المجنى عليهما من رؤيتهما للطاعنين يعتديان عليهما ورد على دفاع الطاعنين في هذا الشأن بأن المحكمة مطمئنة لأقوال المجنى عليهما لما أكدها من تعرفهما على الطاعنين أثناء الحادث لأنهما كانا ملتصقين بهما وقت الاعتداء فلم يحل ظلام الليل دون تحققهما منهما، وكان ما أورده الحكم في هذا الشأن سائغا وسائما وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفصيلات معينة ما دام قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته ذلك أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها وفي عدم إيراد الحكم لهذه التفصيلات ما يفيد أطراحها، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يستند إلى أقوال إبراهيم مكايى. وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تشق فيه ولا تطمئن إلى صحة روايته وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان العلة لأن الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها، لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يعيبه عدم الرد على ما أدلى به الشاهد السائق الذكر من أقوال تناقض أقوال باقي الشهود بفرض صحة هذه الواقعة ما دام قد اطرح هذه الأقوال برمتها. ومن ثم يكون ما أثاره الطاعنان في هذا الصدد غير سديد. ولما كان الحكم قد استخلص ظرف سبق الإصرار بقوله "وحيث إنه واضح من ظروف الحادث وقيام الباعث عليه على ما شهد به المجنى عليهما وما اعترف به المتهم الأول (الطاعن الأول) أن المتهمين دبرا أمر الاعتداء الذي وقع منهما وأعداه له عدته فحملا العضى الغليظة وانتزعا فرصة وجود المجنى عليهما منفردين في الحقل فتسالا إليهما

تحت جنح الظلام واقتضا معا عليهما وأوسعاهما ضربا بالعصى ومن ثم فقد كان اقترافهما الجريمة عن إصرار سابق ويعتبران معا مسئولين عن نتيجةها وهي إصابة المجنى عليه محمد السيد شلبي بالعاهة وإصابة زميله بيومي أحمد بسيوني بإصابات عولج من أجلها مدة ثقل عن العشرين يوما " كما حصل الحكم الضعيفة عندما أورد أقوال المجنى عليه الأول السيد محمد شلبي بأنه ضبط الطامن الأول منذ يومين سابقين على الحادث متلبسا بسرقة ذرة فأبلغ العمدة ضده فاغتاظ منه — وكان المستفاد من الحكم أنه استظهر أن الضعيفة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون ، ولما كان من المقرر أن سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه يجعل كلا منهم مسئولا عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه سواء ما وقع منه أو من زملائه . لما كان ذلك ، فإن الحكم إذ دان الطاعنين كليهما بجناية العاهة يكون صحيحا .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته في موضوعه على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

(٨٩)

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ القضائية

(١) حكم . محاكمة " إجراءاتها " . معارضة .

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى .
لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال .

(ب) تزوير " الطعن بالتزوير " .

الخطأ المأدى في تدوين محاضر الجلسات . لا يستلزم الالتجاء إلى طريق الطعن
بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المنبثقة بمحاضر الجلسات
والأحكام . ما دام هذا الخطأ واضحاً .

١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع
في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان يبين من الأوراق أن الطاعن
كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بالجلستين السابقتين على الجلسة التي صدر
فيها الحكم عليه ، مما يفيد أن إجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في غيبته ،
في حين أن المحكمة وصفت هذا الحكم بأنه حضوري اعتباراً من تأميمها على حضور
الطاعن بالجلستين السابقتين على صدوره . فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه
من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بقوله إنه حضوري يكون غير سديد ،
ويتعين نقضه .

٢ - الخطأ المبادئ في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم الالتجاء إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام ، ما دام هذا الخطأ واضحاً .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٨ أغسطس سنة ١٩٥٨ بدائرة قسم هابدين :
 "بدد مبلغ ١٤٩ جنيها و ٥٨٠ ملياً لحسن محمود مطاوع وكان قد سلم إليه على سبيل
 الوديعة فاختمه لنفسه إضراراً به" . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون
 العقوبات . وقد ادعى حسن محمود مطاوع بحق مدني قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ
 على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة هابدين الجزئية قضت بحضوريا
 بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٩ عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات
 الجنائية ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية مع إلزام رافعها
 بالمصاريف . فاستأنفت النيابة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة
 استئنافية - قضت بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ حضوريا اعتباريا وبإجماع
 الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم
 شهراً واحداً مع الشغل . فعارض المتهم في هذا الحكم وقضى في معارضته
 بتاريخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بعدم القبول . فطعن الطاعن في الحكمين الصادرين
 بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ ، ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ بطريق النقض وبجلسة
 ٢٧ مايو سنة ١٩٦٣ قرر محامي الطاعن بأنه يقصر طعنه على الحكم الثاني فقط

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن على هذا الحكم هو الفساد والخطأ في الاستدلال وبطلان
 الإجراءات الذي أثر فيه ذلك بأنه قضى بعدم قبول معارضة الطاعن في الحكم
 الاستئنافي الغيابي الصادر بتاريخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٢ الذي وصف خطأ
 بأنه حضوري اعتباري تأسيساً على أن الطاعن حضر بجلستي ١٩ من فبراير سنة ١٩٦١ ،
 ٢٨ من يناير سنة ١٩٦٢ السابقتين على الجلسة التي صدر فيها الحكم - ورتب

على ذلك أن الحكم حضوري في حين أن الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يحضر
أيا من هاتين الجلستين لوجوده بالسودان — الأمر الذي تحققت منه المحكمة
باطلاعها على جواز سفره — ومن ثم يكون هذا الحكم في حقيقته غيابيا والمعارضة
فيه جائزة .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن لاتهامه
بتبديد مبلغ للمجنى عليه كان قد سلم إليه على سبيل الوديعة فاختلفه لنفسه إضراراً به ،
وطلبت النيابة العامة عقابه بأقصى العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات ، وادعى المجنى عليه بحق مدني وطلب الحكم له قبل الطاعن بتعويض
مؤقت . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا ببراءة الطاعن ورفض الدعوى
المدنية وإلزام رافعها بالمصاريف . فاستأنفت النيابة العامة ، وقضى في استئنافها
حضوريا اعتباريا بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٢ بإجماع الآراء بقبوله شكلا وفي الموضوع
بالغاء الحكم المستأنف وحبس الطاعن شهرا واحدا مع الشغل . فعارض ،
وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٦٢ بعدم قبولها . لما كان ذلك ، وكان
يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أن الدعوى بعد أن
تداولت بالجلسات أجلت بجلسة ١٩/١١/١٩٦١ في غيبة الطاعن لتنفيذ القرار
السابق لإصداره بجماسة سابقة القاضي بإعلان المجنى عليه والأستاذ ممدوح رياض
المحامى . وبالجلسة المذكورة لم يحضر الطاعن والمجنى عليه وقال المدافع عن
الطاعن إنه موجود بالسودان فأجالت المحكمة الدعوى بجلسة ٢٨/١/١٩٦٢ .
وكلفت النيابة بإعلان المستأنف (كذا) والمستأنف عليه . وأثبت بمحضر هذه
الجلسة أن الطاعن حضر وصمم على ما جاء بمذكرته . وبعد أن سمعت المحكمة الدعوى
أمرت بحجزها للحكم ثلاثة أسابيع وصرحت بتقديم مذكرات في خمسة أيام
ونبهت بذلك ثم أصدرت حكمها بجلسة ١٨/٢/١٩٦٢ . ولدى نظر المعارضة في
هذا الحكم قدم المدافع عنه جواز سفره الدال على أنه كان في السودان في
١٢/١٢/١٩٦١ وأنه غادر البلاد في ١٢/٦/١٩٦١ إلى السودان وعاد في ٢٦/١١/١٩٦١ .
لما كان ذلك ، وكانت العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة
الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . وكان يبين من الاطلاع على جواز سفر
الطاعن رقم ٢٧٢٦٠٧٦ وعلى كتاب الإدارة العامة للهجرة والجوازات والجنسية

رقم ٢٠٠٤ (ملف ٢/٢٦٢٢٠) الموجه بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٨ إلى المحامي العام لدى محكمة النقض الجنائي أنه بالرجوع إلى جواز السفر وإلى محفوظات المصاحبة يبين أن الطاعن غادر القاهرة في ١٩٦١/١/١٨ إلى الخرطوم ووصل في ١٩٦١/٤/١٤ عن طريق مطار القاهرة ثم غادرها في ١٩٦١/٦/١٦ إلى الخرطوم ووصل في ١٩٦١/١١/٢٦ عن طريق مطار القاهرة ثم غادرها في ١٩٦١/١٢/١٢ إلى الخرطوم ووصل في ١٩٦٢/٤/٢٠ عن طريق مطار القاهرة . وواضح مما تقدم أن الطاعن كان خارج البلاد وقت سماع الدعوى بجلستي ١٩٦١/١١/١٩ و ١٩٦٢/١/٢٨ وأن ما أثبت بمحضر الجلسة الأخيرة من أنه حضر وصمم على ما جاء بمذكرته . لا يبدو أن يكون من قبيل الخطأ المسمى في أثناء التدوين الذي لا يستلزم الاتجاه إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام لوضوح هذا الخطأ وتكرره بمحاضر جلسات المحاكمة التي سبق أن أثبت بها حضور الطاعن بجلسة ١٩٦١/٩/١٠ وقد كان في هذا الوقت خارج البلاد على ما هو ثابت بجواز سفره وبكتاب مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية كما سلف البيان ، هذا فضلا عن خطأ الحكم المطعون فيه في صدد حضور الطاعن بجلسة ١٩٦١/١١/١٩ إذ أثبت في صدره أنه لم يحضرها ثم عاد وقال بأنه حضرها وهذا الخلط من الحكم بالاضافة إلى ما شاب إجراءات المحاكمة في هذه المرحلة الاستئنافية التي انتهت بالحكم الصادر في ١٩٦٢/٢/١٨ من خروج عن مقتضيات الدقة في خصوص إثبات حضور الطاعن أمام المحكمة يساند الطاعن في دعواه بأن إجراءات محاكمته في هذه المرحلة قد تمت في ضيقته ، ومن ثم يكون ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من عدم قبول المعارضة في ذلك الحكم بقوله إنه حضوري غير سديد ويتعين لذلك قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٦٣

بقيادة السيد المستشار / محمود حليم خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البطاش ،
ومختار وضوان ، ومحمد صبرى ، وأحمد موانى .

(٩٠)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٣ القضائية

(ا و ب) تفتيش . تلبس . قبض . ” مأمور الضبط القضائي ” ” اختصاصه ”
مواد مخدرة .

(ا) دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهمه الثانوية برضاء صريح منها مع علمها
بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها
الطعان بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى احتمال
وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك .
عثره على قطع من الخشيش تفوح منها رائحته داخل حلبة سجاير قدر أنه
قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة تلبس بها . من واجبه
ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام
دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطعان بجريمة إحرار هذا المخدر .
من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاحتشاد بما أسفر
عنه صحيح فى القانون .

(ب) مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القمم التابع له .
يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة
وقعت فى دائرة اختصاصه . هــ ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق
المختص هو به . قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور
الضبط عن القيام بواجبه ومناقبته .

(ج) وكيل نيابة المخدرات . تفتيش .

لوكيل نيابة المخدرات فى حدود اختصاصه العام الاستماعة فى إجراء التفتيش بمن
يرى مساعدته من مرؤوسيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي . ما داموا يعملون
تحت إشرافه . مثال .

(د) تفتیش . "إذن التفتیش" . دفع . نقض . "أسبابه" . مالا يقبل من الأسباب .

الدفع بطلان إذن التفتیش و بطلان التفتیش من المدفع القانونیه التي تخاطب بالواقع . طلبها تحقیقا موضوعیا . إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض . غیر مقبول .

(هـ) تلبس . قبض . تفتیش . "إذن التفتیش" . إصداره . مواد مخدرة . ثبوت أن جريمة إحرار المخدر الذي ضبط بمنزل المتهمه الثانية كانت في حالة تلبس . صحة نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتیش مسكنه لا يحتاج لصدور إذن من النيابة . منازعة الطاعن في مسوغات إصدار الإذن . لا محل لها . حلة ذلك : اتهامه بإحرار المخدر المضبوط كبرر لصدور الإذن لتفتیش مسكنه إنما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .

۱ - لما كان الضابط الذي فتش منزل المتهمه الثانية قد دخله وقتشه بوجه قانونی بناء على رضاء حر صريح منها مع علمها بظروف التفتیش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . فإن هذا الإذن يسمح له أن يجري تفتیش مسكنها في كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك . ومتى كان قد تبين - أثناء التفتیش - وجود علبة شجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق ، وظهر عرضا أنها تحتوي على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته ، فإنه بذلك يكون حيال جريمة تلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتیش بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية مباشرة عملا من حقه لإجراؤه قانونا ، وأن يقدمه إلى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذي وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبيء بذاته عن اتصاله بجريمة إحرار هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتیش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيحا في القانون .

۲ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتیش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقیق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه وذلك على أساس أن التفتیش عمل من أعمال التحقیق المختص هو به . وقيام النيابة بإجراء التحقیق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .

٣ — لوكل نيابة مخدرات القاهرة في حدود اختصاصه العام وبوصفه رئيسا للضبطية القضائية بها ، الحق في أن يستعين في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مرؤوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت إشرافه . ومتى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأموري الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطامن الكائن بدائرة قسم المطرية وعثر على العلبة التي تحوى المخدر بناء على أمر وكيل النيابة وعلى مرأى ومسمع منه وفي حضوره وتحت إشرافه ، وهو ما أثبتته وكيل النيابة في محضره واطمأنت إليه محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه ، فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما قلناه الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عثوره على العلبة فإنه لا ينتفى به بتحقيق إشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش ، بل تتوافر به رقابته بالقدر الذي يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذي يسفر عنه .

٤ — الدفع ببطلان الإذن الصادر بالتفتيش وببطلان التفتيش ، من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع وتقتضى تحقيقا موضوعيا ، ومن ثم فلا يقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

٥ — متى كان الثابت أن جريمة إحراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس ، وصحت نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها ، فإن القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لم يكن يحتاج لصدور إذن من النيابة ، ومنازعة الطاعن في مسوغات إصدار هذا الإذن لا محل لها ، لأن اتهامه بإحراز المخدر المضبوط كمبرر لصدور الإذن بتفتيش مسكنه إنما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يومى ٦ و ٧ أبريل سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : — "أحرزا جواهر مخدرة (حشيشا) في غير الأحوار المصرح بها قانونا" وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهما إلى محكمة

الجنائيات لمعاقبتهم بالمواد ١ و ٢ و ٣٣/ ح و ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والبند ١٢ من الجدول ١ المرفق . فقررت الغرفة ذلك . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنائيات القاهرة دفع الحاضر مع المتهم الأول (الطاعن) ببطلان التفتيش الواقع على علبة البلمونت كمدفع أيضا ببطلان التفتيش الذي أسفر عن العثور على المسادة المخدرة . ثم قضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧/ ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق مع تطبيق المادتين ٥ و ١٧ من قانون العقوبات : أولا — بمعاقبة المتهم الأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتعريضه لخمسائة جنيه ومصادرة المواد المخدرة المضبوطة وذلك على اعتبار أن الاحراز كان بقصد التعاطي وردت على الدفع قائلة إنه في غير محله : ثانيا — ببراءة المتهم الثانية مما أسند إليها . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن قدم بتاريخ ١٢/١/١٩٦٣ تقريرين بأسباب طعنه يتحصلان في خمسة أوجه مبنى أولها خطأ في القانون ذلك أنه دفع ببطلان تفتيش علبة السجائر ورفض اللقافة التي تحويها . لأن سلطة الضابط الذي أجراه كانت محددة بالغرض من التفتيش الذي انصب عليه رضا صاحبة المسكن بإجرائه وهو البحث عن النقود التي اتهمها الطاعن بسرقتها ، ومن ثم فما كان له أن يفتح هذه العلبة لانتفاء احتمال وجود المبلغ المسروق بداخلها وأوجب له فتح تلك العلبة فما كان له أن يخرج اللقافة التي كانت تحتوى عليها ويشم ما بداخلها فيكشف أنه مخدر لأن ذلك يعتبر خلقا لحالة التلبس عن طريق غير مشروع وقد رد الحكم على هذا الدفع بقوله إن التفتيش لم يقع على منزل الطاعن أو شخصه فلا يقبل منه التمسك ببطلانه وهو ما لا يصلح ردا إذ مادامت العلبة مملوكة له فإن لها حصانة تستمدّها من الحصانة المكفولة لشخصه وتعطيه الحق في إبداء هذا الدفع ويكون ما قاله الحكم بشأن ذلك قد شابته التناقض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فيما يجمل أن الطاعن اعتاد التردد على منزل المتهم الثانية الكائن بدائرة مصر الجديدة وقد توجه إليه بغير يوم ١٩٦٠/٤/٦ وكان ثملا وخلع ثيابه وجلس يستريح على مقعد بحجرة نومها حتى تعدله شرابا ساخنا ثم قام وعندما استيقظ في الصباح تبين فقد مبلغ ١٤٣ جنيهًا و ٥٠٠ مليم من ملابسه وأتهم صاحبة المنزل بسرقة، ولما توجه ضابط القسم إلى مكان الحادث بعد إبلاغه به أنكرت صاحبة المنزل سرقة هذا المبلغ ثم أذنت له بتفتيش مسكنها كتابة فعثر أثناء تفتيشه المقعد الذي كان الطاعن يجلس عليه على علبة سجائر صغيرة بين وسادتي المقعد ولما فتحها بحثا عن النقود المسروقة أو بعضها وجد بداخلها أربع قطع من مادة تنبعث منها رائحة الحشيش مغلفة بورقة مفضضة ويطويها بطاقة معايدة موجهة للطاعن من إحدى السيدات وقد اعترف الطاعن بملكيته لتلك البطاقة وأنكر صلته بالمخدر المضبوط وقررت صاحبة المنزل أنها ترجح أن هذا المخدر للطاعن . وفي يوم ١٩٦٠/٤/٧ انتقل وكيل النيابة المحقق إلى منزل الطاعن الكائن بدائرة قسم المطرية لتفتيشه وصحب معه أحد ضباط مكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة وضابط قسم مصر الجديدة الذي قام بتفتيش منزل المتهم الثانية ثم أحد ضباط مباحث قسم المطرية، وأثناء التفتيش الذي تم بحضور الطاعن في غرفة نومه عثر وكيل النيابة على علبة من الصفيح بداخلها عدة أوراق مما يستعمل في لف السجائر كما شاهد عديدا من الكتب والمجلات موضوعة على "شوفونية" وقد قام ضابط مصر الجديدة برفعها بحضور وكيل النيابة المحقق الذي أثبت في محضره أن هذا الضابط عثر تحت إشرافه على علبة من علب النظارات بداخلها قطعتان عاريتان من مادة تشبه الحشيش ولها رائحته فلما واجه الطاعن بها أخذ يردد عبارة "ربنا يستر عرضك" وادعى أن خادمة كانت عنده ولا يعرف اسمها عثرت على تلك العلبة بمحتوياتها بالطريق . كما وجد الضابط علبة من المعدن تستعمل في لف السجائر وبها كمية من الدخان أقر الطاعن بملكيتها لها وقد ثبت من التحليل أن المواد المضبوطة هي حشيش وأن الدخان الذي عثر عليه وجد ملوثا بآثار الحشيش . وامتنع الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال الشهود ومحضر التفتيش الذي أجراه وكيل النيابة المحقق وتقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي . لما كان ذلك، وكان الضابط الذي قش منزل المتهم الثانية قد دخله وفتشه بوجه قانوني بناء على رضاء حصر صريح منها مع علمها

بظروف التفتيش والغرض منه وهو البحث عن المبلغ الذى اتهمها الطاعن بسرقة. فإن هذا الإذن يسمح له أن يجرى تفتيش مسكنها فى كل مكان يرى هو احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى طريقة يراها موصلة لذلك. ومتى كان قد تبين . أثناء هذا التفتيش وجود علبة السجائر وقدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق وظهر عرضا أنها تحتوى على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته. فإنه بذلك يكون حياال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش بوصف كونه مأمورا للضبطية القضائية يباشر عملا من حقه إجراؤه قانونا . وأن يقدمه إلى جهة الاختصاص وأن يقبض على الطاعن الذى وجدت من الدلائل والمظاهر ما ينبئ بذاته عن اتصاله بجريمة إحراز هذا المخدر . ومن ثم يكون هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيفا فى القانون . وما استورد إليه الحكم فى تبرير هذا التفتيش من أنه لم يمس شخص الطاعن أو مسكنه وقوله بعد ذلك إن علبة السجائر مملوكة له للاعتبارات السائغة التى أوردها ومنها وجود بطاقة معايدة بداخل العلبة موجهة إليه واعترافه بذلك مما يصبح معه نسبة المخدر المضبوط بهذه العلبة إليه . لا ينطوى على أى تناقض — وبذلك يكون هذا الوجه من الطعن غير سديد .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو الخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد ، ذلك أن الطاعن دفع ببطان تفتيش علبة النظارة التى وجدت فى مسكنه الكائن بدائرة قسم المطرية لأن من أجراه هو ضابط قسم مصر الجديدة فى غير دائرة اختصاصه ، وأنه لا يصحح ذلك أن وكيل النيابة استعان به إذ يلزم أن تكون الاستعانة بمأمور الضبط القضائى المختص ولأن التفتيش فضلا عن ذلك لم يكن تحت بصروكيل النيابة . ولكن الحكم رد على هذا الدفع بقوله إن التفتيش كان تحت إشراف وكيل النيابة مع أن الثابت من أقوال هذا الضابط أنه هو الذى عثر على علبة النظارة وتبين ما تحتوى عليه من مخدر ثم سلمها لوكيل النيابة الذى كان يقف خلفه مما مفاده أن التفتيش لم يكن تحت بصره .

وحيث إنه فضلا عن أنه مما يتفق وصحيح القانون أن مباشرة مأمور الضبط القضائى التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذى قس منزله بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت فى دائرة اختصاصه

وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختصة هو به . وقيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته فيكون التفتيش الذى قام به مأمور مصر الجديدة صحيحا . وكان لو كىل نيابة مخدرات القاهرة فى حدود اختصاصه العام وبوصفه رئيسا للضبطية القضائية بها كل الحق فى أن يستعين فى إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من مرءوسيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ما داموا يعملون تحت إشرافه . فضلا عن ذلك فإنه متى كان الثابت أن ضابط مصر الجديدة سواء بوصفه من مأمورى الضبط القضائى أو من رجال السلطة العامة قد قام بتفتيش منزل الطاعن وعثر على حلبة النظارة بناء على أمر وكيل النيابة وعلى مرأى ومسمع منه وفى حضوره وتحت إشرافه وهو ما أثبتته وكيل النيابة فى محضره واطمأنت إليه محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية بما لا يعقب عليها فيه . فإن هذا التفتيش يكون قد وقع صحيحا ووفقا للقانون . أما ما قاله الطاعن من أن وكيل النيابة كان واقفا خلف الضابط وقت عبوره على حلبة النظارة فإنه لا ينتهى به تحقق إشراف وكيل النيابة على هذا التفتيش . بل تتوافر به رقابته بالقدر الذى يستقيم به مراد الشارع من ضمان هذا الإجراء وسلامة نتيجته وصحة الدليل الذى يسفر عنه . ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن فى هذا الوجه .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم ذلك أن المحكمة دانت الطاعن بما أسفر عنه تفتيش مسكنه بدائرة قسم المطرية بمقولة إن وصف التهمة قد شابه خطأ ماذى مع أن هذه الواقعة لم يشتملها وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى وكان يتعين توجيهها إليه بالطريق الذى رسمه القانون .

وحيث إن النيابة العامة وجهت الاتهام للطاعن بأنه فى يومى ٦ و ٧ أبريل سنة ١٩٦٠ بدائرة مصر الجديدة محافظة القاهرة أحرز جواهر مخدرة (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وقد أورد الحكم بعد بيان واقعة الدعوى كما جاءت فى ديباجته قوله "إن هذا الوصف قد شابه خطأ ماذى ذلك أن يوم ٦/٤/١٩٦٠ خاص بواقعة مصر الجديدة ويوم ٧/٤/١٩٦٠ خاص بواقعة قسم المطرية ومن حق المحكمة تصحيح هذا الخطأ الماذى " ثم حددت المحكمة مكان الحادث بأنه بدائرتى قسمى مصر الجديدة والمطرية . لما كان ذلك ،

وكان الواضح مما أوردته الحكم وما أثبت بمحضر الجلسة أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بجريمة إحرازه المخدر المضبوط في يومى ٦ و ٧ أبريل سنة ١٩٦٠ مما مفاده أنها أقامت الدعوى عن الواقعتين المنسوبتين إليه وكان الدفاع عن الطاعن قد تناول هاتين الواقعتين في مرافعته فإن ما انتهى إليه الحكم فيما تقدم هو مما يتصل بالواقع ولا يعدو أن يكون تصحيحا لخطأ ماضى شاب وصفت التهمة بمتعلق بتحديد مكان الجريمة بما لا محل للمجادلة فيه ويكون ما أثاره الطاعن في هذا الوجه في غير محله .

وحيث إن مبنى الوجه الخامس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون . ذلك أن الأمر الصادر من رئيس النيابة بتفتيش مسكن الطاعن جاء باطلا لأن تفتيش المنازل لا يجوز الالتجاء إليه إلا بناء على تهمة موجهة إلى الشخص المقيم في المنزل المراد تفتيشه ، والواقع أن اتهام النيابة للطاعن بإحراز المخدر المضبوط في مسكن المتهم الثانية لم يكن له سند صحيح من الواقع أو القانون بدليل أنها وجهت نفس التهمة إلى المتهم الثانية وأخت سبيل الطاعن بضمان وظيفته ومتى صح ذلك فإن التفتيش الذى قام به وكيل النيابة يكون قد وقع باطلا بدوره تبعا لبطالان هذا الإذن .

وحيث إنه لما كان الثابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يدفع ببطلان الإذن الصادر من رئيس النيابة بتفتيش منزله و بطلان التفتيش تبعا لذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد خلا مما يفيد صحة ما يدعيه من ذلك فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ، لأنه من الدفوع القانونية التى تختلط بالواقع و يقتضى تحقيقا موضوعا مما لا شأن لهذه المحكمة به . فضلا عما تقدم فإنه لما كان الثابت أن جريمة إحراز المخدر الذى ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت فى حالة تلبس وصحت نسبتهما إلى الطاعن واتصاله بها فإن القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لم يكن يحتاج لصدور إذن من النيابة ومنازعة الطاعن فى مسوغات

إصدار هذا الإذن لا محل لها في صورة هذه الدعوى لأن اتهاامه بإحراز المخدر المضبوط في علبة السجائر كمبرر لصدور الإذن بتفتيش مسكنه إنما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون دون أن يقدح في ذلك أن النيابة أخلت سبيله بعد اتهاامه في الواقعة الأولى أو وجهت تهمة الإحراز للتهمة الثانية وبذلك يكون هذا الوجه من الطعن لا يقوم على سند سليم .

وحيث إنه مما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمد حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين ، عادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وخمين صفوت المركي .

(٩١)

الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ القضائية :

سلاح . ظروف مشددة . حكم . " تسليبه . تسبيب غير معيب " .

تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض
في هذا الحكم ورفض بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة
الحكم نهائيا . فعود للنيابة عن تقديم ما يخالف ذلك ومن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض .
انتفاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤
لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .

متى كان الثابت أن مذكرة جدول النيابة المرفقة بملف الطعن تفيد
أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا في جريمة سرقة بالحبس شهرا مع الشغل
والنفاد ، وأنه عارض في هذا الحكم ورفض بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه .
وكانت هذه المذكرة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت إليه صارت
نهائيا بحيث يعتد به في إثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه
في المادة ٣/٧ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - في شأن الأسلحة والذخائر -
المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ولم تقدم النيابة ما يخالف الظاهر
من تلك المذكرة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض ، فإن ما انتهى إليه
الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق المطروحة أمام المحكمة
يكون صحيحا لا مخالفة فيه للثابت في الأوراق .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ أبريل سنة ١٩٥٩ بناحية الجرايدة مركز بيلا محافظة كفر الشيخ: أحرز سلاحا ناريا "بندقية خرطوش" بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة. وأحالته الى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/٧ و ٢/٢٦ و ٣/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و بجدول رقم ٢ المرافق. ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ١/٢٦ و ٣/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و بجدول رقم ٢ الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة قرش ومصادرة السلاح المضبوط. فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تبني طعنها على أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق حين استبعد الظرف المشدد المقترنة به جريمة إحرار سلاح ناري (بندقية خرطوش) بدون ترخيص التي دان المطعون ضده بها وهي أنه ممن سبق الحكم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية لسرقة. وأوقع عليه عقوبة الحبس والغرامة بقالة إن الأحكام الصادرة بهذه السوابق غيابية وذلك رغم أن أوراق الدعوى تضم مذكرة بأن الحكم الغيابي الصادر ضد المطعون ضده بالحبس لجريمة سرقة في قضية اللجنة رقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٥٢ بيلا صار نهائيا ونفذت العقوبة على المطعون ضده مما يتوافر معه الظرف المشدد في حقه وكان يتعين الا تنزل العقوبة المقررة بها عن حد السجن اذا ما أعملت المادة ١٧ من قانون العقوبات.

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه أحرز سلاحا ناريا بندقية خرطوش بدون ترخيص حالة كونه سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة سرقة بالتطبيق للمواد ١/٧ و ٢/٢٦ و ٣/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤

لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والجدول رقم ٢ المرفق .
 ومحكمة الجنايات قضت حضوريا بمعاقبة المطعون ضده بالحبس لمدة سنة واحدة
 وغرامة ٥٠٠ قرش ومصادرة السلاح المضبوط وطبقت المواد ١/٢٦ و ١/٣٠ من
 من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
 والمادة ١٧ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه
 بعد أن بين واقعة الدعوى عرض للظرف المشدد المقترنة به الجريمة فاستبعده
 في قوله إنه يبين للمحكمة أن سوابق المتهم في السرقة صدرت بها أحكام غيابية وليس هناك
 ما يدل على أنها أصبحت نهائية ولذا فلا ترى معاملته على أساسها ، وكان يبين من
 الاطلاع على المفردات المرفقة بملف الطعن أنها تضم مذكرة مؤرخة ١٥/٧/١٩٥٩
 مستخرجة من جدول نيابة بيلا تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا في
 قضية اللجنة رقم ٤٤٦٧ لسنة ١٩٥٢ بيلا وهي خاصة بجريمة سرقة على ما يبين
 من أوراق الفيش . بالحبس شهرا مع الشغل والنفاذ ، وأنه عارض في هذا
 الحكم وقضى بالتأييد وأن العقوبة نفذت في المطعون ضده ، ولما كانت هذه
 الشهادة لا تدل بما حوته على أن الحكم الذي أشارت اليه صار نهائيا بحيث
 يعتد به في اثبات توافر الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون
 رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ولم تقدم النيابة
 ما يخالف الظاهر من هذه الشهادة ولم تطلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض
 فإن ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من استبعاد الظرف المشدد بناء على الأوراق
 المطروحة أمامها يكون صحيحا لا مخالفا فيه للثابت في الأوراق ويكون الطعن
 على غير أساس متعينا وفضه .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
ونوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

(٩٢)

الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ القضائية :

تلبس . قبض . حكم . "تسبيبه . تسبب غير معيب" . مواد مخدرة .
بطاقات شخصية .

(أ) تخلى الطاعن عن المخدر اختياراً قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة .
الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية
إعمالاً للسادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه أثر قيام هذه الحالة .
صحیح في القانون .

اضطراد الحكم واعتباره استيفاف الخفير النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس
من قبيل القبض أو الضبط . لا يعيبه . مادام ما اتهمت إليه المحكمة صحيحاً في القانون .

(ب) إثارة الطاعن أنه كان في مكتبه لإعدام جسم الجريمة . من قبيل الجدل الموضوعي .
عدم التزام المحكمة بالرد عليه . حلة ذلك : قضاؤها بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت
يفيد ضمناً أنها أطرحت .

١ - لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعن تخلى عن المخدر اختياراً قبل
القبض عليه ، فإنه يصبح عندئذ في حالة تلبس ، وينبغي على ذلك أن يقع
القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون . ولا يعيب
الحكم ما استورد إليه من اعتبار استيفاف الخفير النظامي للطاعن للتأكد
من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط ، مادام ما اتهمت إليه المحكمة
صحيحاً في القانون ، إذ ثبت أن ضبط المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس

بالجريمة ، وأن هذه الحالة قد كشف عنها إجراء مشروع هو مطالبة الخفير النظامي للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ، ذلك أن المادة الصابغة من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ أبحاث لرجال السلطة العامة مطالبة الأفراد بابرار بطاقتهم الشخصية في أى وقت .

٢ - ما يشير الطاعن من أنه كان في إمكانه إعدام جسم الجريمة بالقضاء المخدر في النيل ، هو من قبيل الجدل الموضوعي الذي لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن قضاءها بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة مركز كفر الزيات محافظة الغربية "أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا" . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ١/٣٤ - أو ٣٦ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول ١ المرافق . فقررت الغرفة ذلك . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات طنطا دفع الحاضر مع المتهم ببطلان القبض والتفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٢/١ و ١/٣٤ - ج و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه وبمصادرة المادة المخدرة المضبوطة وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه لا أساس له فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز المخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا قد صدر مشوبا بالقصور ومخالفة القانون، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بعدم معقولية تصوير شاهد الإثبات للحادث فلم يعرض الحكم لهذا الدفاع، كما رفض الحكم الدفع ببطلان القبض على الطاعن لحصوله من خفي نظامي برغم أنه ليس من رجال الضبط القضائي وليس له استيقاف الأشخاص فضلا عن أن الحكم أخفل دفاع الطاعن من أنه كان في مكنته التخلص من المخدر بالقائه في النيل بدلا من إلقائه على الأرض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود وتقرير التحليل . لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يستند إلى ما ينيره بشأن تصوير الحادث فليس له أن ينعي على المحكمة أنها لم تعرض لدفاع لم يطرح عليها — لما كان ذلك، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدئي ببطلان القبض ورد عليه في قوله ” ولما كان يجب على ذلك قولاً إن وقائع الدعوى كما صورها الشهود وأظهرها التحقيق تقطع بأن المتهم هو الذي أنجز المادة المخدرة من طيات ثوبه . وألقى بها جانبا وبمعنى آخر أن المتهم هو الذي تخلى برضاه وكامل حريته عن المادة المخدرة كل ذلك قبل أن يقبض عليه الخفي النظامي وهذا يقطع بأن القاء المخدر كان أسبق من القبض عليه . أضف إلى ذلك أن قضاء المحاكم قد استقر على أن من طبيعة عمل الخفي النظامي ومن موجبات وظيفته في الريف سعيه لاستتباب الأمن ومنعا لوقوع ما قد يحدث من جرائم فإن واجبه هذا يدعو إلى التأكد من شخصية الغرباء عن القرية إذا ما رأى أحدا منهم يندس بين سكانها خاصة في مثل هذا الوقت ، فإن فعل وطلب من المتهم الذي هو ليس من أهل قريته وسأله عن اسمه والبلدة التي جاء منها، ثم أراد أن يستوثق من صدق ذلك فإن نعلته هذه لا تثريب عليها وهي بطبيعتها لا تكون

المعنى المقصود قانونا من القبض والضبط ، ومن ثم يكون هذا الدفع لم يستقم
صنعه ويتمين طرحه جانبا — . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن
الطاعن تخلى عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه فإنه يصبح عندئذ في حالة تلبس
وينبى على ذلك أن يقع القبض عليه على أثر قيام هذه الحالة صحيفا لا مخالفة
فيه للقانون ، ولا يعيب الحكم ما استورد اليه من اعتبار هذا الأمر ليس من
قبيل القبض أو الضبط مادام ما انتهت اليه المحكمة صحيفا في القانون ، إذ ثبت أن ضبط
المواد المخدرة كان بناء على حالة التلبس بالجريمة وأن هذه الحالة قد كشف عنها
لإجراء مشروع هو مطالبة الخفير للطاعن بتقديم بطاقته الشخصية ذلك أن القانون
رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ في المادة السابعة منه قد أباح لرجال السلطة العامة
مطالبة الأفراد بإبراز بطاقتهم الشخصية في أى وقت ، وقد طالب الخفير الطاعن
بتقديم بطاقته الشخصية فأخرج الطاعن المخدر وألقى به على الأرض فأصبحت
الجريمة بذلك في حالة تلبس ، لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه
إعدام جسم الجريمة بالقاء المخدر في النيل هو من قبيل الجدل الموضوعى الذى
لا تلتزم المحكمة بالرد عليه لما هو مقرر من أن قضاءها بالادانة استنادا الى أدلة
الثبوت التى أوردتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحته — لما كان ما تقدم ، فإن الطعن
يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٣ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : مادل يونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

(٩٣)

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ القضائية

استئناف . دعوى مدنية . ” إجراءات نظرها أمام القضاء الجنائي ” .
دعوى جنائية . قوة الشيء المقضى . نقض . ” أحوال الطعن بالنقض ” .
” الخطأ في تطبيق القانون ” .

السؤال عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . ملة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد .

طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .

تجيز المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية للسؤال عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا . ومن المقرر أن حقه في ذلك قائم ولو كان الحكم في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم ، لا يقيد به إلا النصاب ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا

فاشئين عن سبب واحد ، إلا أن الموضوع في أحدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية ، لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائي حائزاً لقوة الشيء المقضي به بعدم استئناف النيابة له . بحيث يمنع عليها وهي في سبيل الفصل في الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، فإنها بذلك تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يستوجب نقض الحكم .

الوقائع

انتهت النيابة العامة سعيد عبد الغنى سعيد بأنه في يوم ١٠/٨/١٩٥٠ بدائرة مصر الجديدة " تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة الأستاذ فريد على نباتى وكان ذلك راجعاً لرعوثته وإهماله بأن قاد سيارة بدون حيلة وانحرف بها على يسار الطريق فصادم دراجة بخارية يركبها المجنى عليه فأحدث إصابته الموضحة بالمحضر " وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت غيابياً بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥١ عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض المتهم في هذا الحكم وأثناء نظر المعارضة إدعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهم ووزارة الحربية بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ثم قضى في المعارضة بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابى المعارض فيه وإلزام المحكوم عليه بالتضامن مع المسئولة عن الحقوق المدنية (وزارة الحربية) بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه للدعى بالحق المدنى على سبيل التعويض والمصاريف المدنية فاستأنفت المسئولة عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٦١ بانقطاع

سير الخصومة في الدعوى المدنية لوفاة المتهم . وبتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ عجلت المسؤولية عن الحقوق المدنية الدعوى . وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٦١ قضت المحكمة المذكورة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنة (وزارة الحربية) في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك بأنه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف القاضي بالزام الطاعنة بالتعويض على أن المحكمة الاستئنافية لا تملك التعرض خطأ المجنى عليه مادامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي حتى تتصل محكمة الدرجة الثانية بالدعوى الجنائية ، في حين يقوم حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بالدعوى المدنية وحدها ولو لم تستأنفه النيابة والمحكمة الاستئنافية في هذا النطاق مناقشة كل عناصر المسؤولية دون ما قيد طليها لا يحجبها عن ذلك انتقال الدعوى المدنية وحدها إليها أو ضرورة الحكم في الدعوى الجنائية نهائية بعدم استئنافه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على المتهم سعيد عبد الغنى بوصف كونه أصاب فريد على نباتي خطأ بالتطبيق للسادة ٢٤٤ من قانون العقوبات ، ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبس المتهم شهرين مع الشغل فعارض المتهم ولدى نظر المعارضة ادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم ووزارة الحربية بوصف كونها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ ألفين من الجنيهات وقضت المحكمة برفض المعارضة وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وإلزام المحكوم عليه بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية بدفع مبالغ خمسمائة جنيه للدعى المدني (المطعون ضده) فاستأنفت المسئولة من الحقوق المدنية والمحكمة الاستئنافية حكمت بانقطاع سير الخصومة في الدعوى المدنية بوفاة المتهم ، فعجلت المستأنفة الدعوى فقضت المحكمة برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة في قوله ” وحيث إن الحاضر عن المسئول بالحقوق المدنية

طلب انقاص مبلغ التعويض المحكوم به بحجة أنه مبالغ فيه لأن المجنى عليه هو الذى تسبب فى وقوع الحادث وطلب الحاضر عن هذا الأخير تأييد الحكم المستأنف . وحيث إنه فيما يتعلق بما يثيره الدفاع عن الحكومة من خطأ المجنى عليه فلا يجوز لهذه المحكمة الخوض فيه إذ لاصلة لها بالدعوى الجنائية لأن اتصالها بهذه الدعوى لا يكون إلا عن طريق استئناف النيابة . ولما كان مفاد مقاله الحكم أن محكمة ثانى درجة اعتبرت الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المقضى فيه بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة ومدى خطأ المجنى عليه لتقدير مدى التعويض عن الضرر الذى أصابه ، وهذا القول ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون — ذلك بأن المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمستأنف الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر فى الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطالبة تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا . ومن المقرر أن حقه فى ذلك قائم ولو كان الحكم فى الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به إلا النصاب ، ذلك أن الدعويين وإن كانتا ناشئتين من صلب واحد إلا أن الموضوع فى إحداها يختلف عنه فى الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى . وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد اعتبرت الحكم الابتدائى حائزا لقوة الشيء المقضى به بعدم استئناف النيابة له بحيث يمتنع عليها وهى فى سبيل الفصل فى الدعوى المدنية المستأنفة أمامها أن تتصدى لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم فانها بذلك تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون بما يستوجب نقض الحكم والاحالة دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جاسة ٣ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

(٩٤)

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ القضائية

(١) محاكمة . " إجراءاتها " . شهود . محكمة استئنافية . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لمآلهم . تقديرها عدم الحاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء لا شيء . يعيب حكمها .

(ب) محاكمة . " إجراءاتها " . نقض " أسباب الطعن " . " ما لا يقبل من الأسباب " . دفاع . الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره .
الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعي . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهجمه في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

(ج) محاكمة . " إجراءاتها " . " حجز الدعوى للحكم " . " إعادتها للرافعة " دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها .

(د) شهود . محكمة الموضوع . حكم . " تسبيله . تسبيل غير معيب " . نقض " أسباب الطعن . ما لا يقبل من الأسباب " .

وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . متروك لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بشهادة شاهد . مفاده : أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .

(هـ) دعاره . " ركن العادة " . حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " .

إقامة الحكم الحجة بأسباب سائفة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط . استظهاره ركن العادة بالنسبة إلى جريمته إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا أثر على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة للشهود . القانون لا يستلزم لثبوت طريقة معينة من طرق الإثبات .

(و) تفتيش . " إذن التفتيش " . " إصداره " . محكمة الموضوع .

تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش . أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مصادرة المحكمة في حقيبتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . غير جائز .

١ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق ، وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماهم ، وما دامت لم تجد بها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها .

٢ — الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها رويت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة ، وإذا كان المتهم يهمل بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة إثباته به ، فإن هو لم يفعل فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض . ومن ثم فلا يقبل القول بأن المحكمة لم تمكن الدفاع عن الطاعن من إثبات تمسكه بسمع شهود الإثبات .

٣ — من المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للمرافعة لإجراء تحقيق فيها .

٤ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان الحكم قد أقام الحجة بما أورده من أسباب سائغة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذى كان معها وقت الضبط ووجودهما معا فى حالة تنبىء بذاتها على وقوع هذه الجريمة ، واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمته إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده هذه مرات لارتكاب الفحشاء معها ، فلا تريب على المحكمة إن هى عوات فى إثبات هذا الركن على شهادة الشهود ، طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

٦ - تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المتهم فيه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية ، مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة فى عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها فى يوم ١٩٦٢/٨/٢٦ بدائرة قسم شبرا — "أولا — أدارت محلا للفجور والدعارة — وثانيا — حاولت أنثى على ارتكاب الفجور والدعارة — وثالثا — اعتادت ممارسة الفجور والدعارة " . وطلبت عقابها بالمواد ١/١ و ١/٦ و ١/٨ و ٩ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة شبرا الجزئية دفع الحاضر مع المتهم — أولا : بيطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات — ثانيا : عدم انطباق المادتين ٨ و ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٢ عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . أولا : برفض الدفعين المبدئين من المتهم . ثانيا : وبالنسبة للثلاث بجنس المتهم سنة واحدة مع الشغل وتغريمها مائة جنيه وإغلاق المسكن ومصادرة الأمتعة والأثاث الموجود به وبوضعها تحت مراقبة البوابيس لمدة سنة فى المكان الذى يعينه وزير الداخلية تبدأ من تاريخ إمكان التنفيذ عليها بالتفاد . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة

استثنائية - قضت فيها حضوريا بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . قطعت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنة بجرائم إدارة محل للدمارة والاعتياد على ممارستها ومعاونة أنثى على ذلك ، قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وأخطأ في القانون ، كما شابه قصور في التسبيب ذلك بأن محكمة ثاني درجة اكتفت بسماع شهود النفى الذين كانوا موجودين بالجلسة دون أن تمكن الدفاع من إثبات طلب التأجيل لسماع شهود الإثبات على الرغم من تمسكه بسماعهم أمامها وعدم إجابة محكمة أول درجة طلبه في هذا الشأن الذي ضمنه مذكرته المصرح له بتقديمها . كما أن الحكم لم يستظهر نوافر ركن العادة في حق الطاعنة ، وقد خلت الأوراق من سوابق خلقية للطاعنة أو للمرأة الأخرى التي كانت لديها . ولا يكفي في بيان هذا الركن ما استدل به الحكم عليه من أقوال شاعدي الإثبات بمحضر الشرطة من أنه سبق لها التردد على مسكن الطاعنة إذ أنهما مرشدين من قبل مطلق الطاعنة الجندی بقسم الظاهر لما بينهما من ضغينة ثبتت على لسان شهود النفى الذين سمعهم المحكمة ، فضلا عن أن الضابط لم يذكر أنه شاهد حالة اتصال جنسي ، هذا إلى أن الحكم جاء قاصرا في الرد على ما دفعت به الطاعنة من بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التي بنى عليها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة عناصر القانونية لجرائم إدارة محل للدمارة والاعتياد على ممارستها ومعاونة أنثى على ذلك التي دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن محضر الضبط وهي أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المحاكمة بدرجتها قد جرت في ظل التعديل الذي أدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ والثابت من الاطلاع على

محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعنة طلب أمام محكمة أول درجة البراءة والافراج وأبدى دفاعه القانوني دون أن يطلب سماع شهود الإثبات وبفرض أنه طلب ذلك في مذكرته الكتابية المصريح له بتقديمها فإنه من المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فإنها لا تكون ملزمة بإعادتها للرافعة للإجراء تحقيق فيها . وكانت الطاعنة لم تطلب سواء بنفسها أو بلسان المدافع عنها إلى محكمة ثاني درجة سماع أولئك الشهود ، بل إن المدافع عنها ترفع في موضوع الدعوى بعد أن استمعت المحكمة لشاهدي النفي دون أن يطلب سماع شهود الإثبات ، والأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم ، وما دامت لم تجدها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء فلا شيء يعيب حكمها ، ولا يقبل القول بأن المحكمة لم تتمكن الدفاع عن الطاعنة من إثبات تمسكه بسماع شهود الإثبات إذ الأصل في إجراءات المحاكمة إعتبار أنها روجيت ، فلا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة وإذا كان المتهم يحميه بصفة خاصة تدوين أمر في محضر الجلسة فهو الذي عليه أن يطلب صراحة لإثباته به . فان هو لم يفعل فليس له أن يشير ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أقام الحجج بما أورده من أسباب سائنة على مقارفة الطاعنة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط ووجودهما معا في حالة تنبيء بذاتها على وقوع هذه الجريمة واستظهر ركن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة ترده عدة مرات لإرتكاب الفحشاء معها ولا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .

أما ماثيره الطاعنة من نعي على الحكم لركونه إلى أقوال الشهود رغم تجريجه إياهم فمردون بأنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . ومتى أخذت بشهادة شاهد فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها ولا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الحكم قد مرض لما دفع به المدافع عن الطاعنة من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لا بتفائه

على تحريات غير جدية فاطرحه مقرا النيابة على ما ارتأته من جديتها وصلاحياتها لإصدار هذا الإذن، وكان تقدير جدية التعريات متروكا لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا يجدى المتهم نفعه أن إذن التفتيش صدر بناء على تحريات غير جدية مما لا يجوز معه مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٤ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس ، وبحضور السادة المستشارين : توفيق أحمد الخشن ،
وأديب نصر ، وحسين صفوت السركي ، وأحمد موافي .

(٩٥)

الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ القضائية

(أ) قتل خطأ . خطأ . دعوى مدنية . لائحة السكة الحديد . نقض .
” أحوال الطعن بالنقض ” . ” الخطأ في تطبيق القانون ” .

فرض المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين . أولها
تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أحوالها . وثانيهما : أن يطلبوا من
الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة
ولا يقتربوا منها . طبيعة التحذير تقضى أن يكون قبل البدء بالمناورة . طلب عدم الاقتراب
من العربات يقضى أن يكون قبل وإبان عملية المناورة . هــ ذلك : احتمال وجودهم
عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . إيجاب المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير
الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر . مفاد هذا النص :
اجتياز الخط — ولو كان منها عنه — لا يمنع من القيام بإيجاب التحذير — وأن التحذير
أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها .

إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسسا على أن النص
يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة
وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات .
تفسير خاطئ . للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد
الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما تقضى به
في الدعوى المدنية .

(ب) حكم . ” تسببيه . تسبب معيب ” .

وجوب تأسس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لامل الفرض
والاحتمال . مثال .

١ - فرضت المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين - أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها - وثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها. وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة - بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار - فإن طلب هدم الاقتراب من العربات المزعم تحريكها لعملية المناورة يقتضي أن يكون قبل وإبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير. كما أوجبت المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر بسبب ذلك، والمستفاد من النص الأخير أن اجتياز الخط - ولو كان أمرا منها منه - لا يمنع من القيام بواجب التحذير، وأن التحذير أمر عام لم يقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ببراءة المتهمين من تهمة القتل الخطأ - على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات، فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذي يوجه إلى عمال الشحن قبل وإبان عملية المناورة، كما أنه لم يعن ببيان حقيقة مركز المجنى عليه بين القائمين بالشحن والتفريغ. وكان الحكم قد أقام قضاءه في - رفض الدعوى المدنية - على براءة المتهمين تأسيسا على التفسير الخاطئ للائحة السكة الحديد، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية.

٢ - من المقرر وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال. ولما كان الحكم المطعون فيه فيما خلاص إليه من أنه لا يوجد ما ينفي أن الطاعنين الأول والثاني قد قاما بالمرور على شريط السكة الحديد وتحذير العمال والمشتغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار، قد أقام قضاءه على مجرد الاحتمال، فانه يكون معيبا.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم في يوم ١٩٥٨/٣/٢٧ بدائرة قسم مينا البصل "تسببوا بغير قصد ولا عمد في قتل السيد / كمال عاشور وكان ذلك ناشئا عن إهمالهم وعدم احتياطهم بأن لم يتخذوا الحيلة الكافية أثناء محاولتهم ربط عربات نقل البضاعة بالقاطرة رقم ٤٢٠٢ فأصدر الأول بصفته عامل مناورة إشارة تدل على انتهاء عملية ربط بعض العربات ولم يتأكد الثاني وهو ملاحظ المناورة من تمام تلك العملية وسلامتها وخلو الطريق من المسارة وأشار دون تحرز للثالث بصفته سائق القاطرة بالتحرك فتولى الرجوع للخلف بالقاطرة ولم يستعمل آلة التنبيه بصفة مستمرة كما تقضى بذلك التعليمات فأنحسر المجنى عليه بين العربتين المبيتين بالمحضر وحدثت به الإصابات الموصوفة بالمحضر والتي أودت بحياته نتيجة لذلك". وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات. وقد ادعى الحاج مصطفى عاشور (والد المجنى عليه) عن نفسه وبصفته وليا شرعيا على أخوة المجنى عليه وهم عزت وعبد وعاشور وويكلا عن السيدة / نعيمة السيد قاسم (والدته) بحق مدني قبل المتهمين والسيد / مدير هام مصلحة السكة الحديد والسيد / وزير المواصلات بصفتهما مسئولين عن الحقوق المدنية متضامتين بمبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض. ومحكمة الميناء الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ١٤ أبريل سنة ١٩٥٩ عملا بمادة الإتهام بحبس كل من المتهمين سنة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لكل لإيقاف التنفيذ وبإلزامهم متضامين مع مدير هام مصلحة السكة الحديد والسيد / وزير المواصلات بصفتهما بأن يدفعوا الدعين بالحقوق المدنية مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض المدني والمصروفات المدنية المناسبة. فاستأنف هذا الحكم كل من المتهمين والمدعين بالحقوق المدنية والمسئولين عنها. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بجلسة استئنافية - قضت بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٦١ عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية حضوريا للأول والثاني وحضوريا اعتباريا للثالث. أولا - وفي الدعوى الجنائية بقبول استئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة كل منهم مما أسند إليه. ثانيا -

وفي الدعوى المدنية بقبول الاستئنافات شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزم رافعيها بالمصروفات المدنية عن الدرجتين . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية المرفوعة منه للطالبة بتعويض عن قتل مورثه بإهمال المطعون ضدهم الثلاثة الأول وعدم احتياطهم قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون وتأويله ذلك بأنه أسس قضاءه على ما انتهى إليه في تفسير المادة ١٢٢ من اللائحة العمومية للسكك الحديدية الصادرة في سنة ١٩٠٨ من أنها لا تلزم عمال المناورة بالوقوف على جانبي القطار لتنبيه الجمهور أو من يريد المرور بين العربات وأنها تلزمهم فقط بتنبيه العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء المناورة وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح لما تقضى به المادتان ٦ و ٢٤ من هذه اللائحة من إلزام عمال المناورة ببذل منتهى العناية لحفظ سلامة الجمهور في جميع الحالات وتحذيره من اجتياز الخط في حالة الخطر .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المجنى عليه المرحوم كمال مصطفى محمد عاشور المفتش بمراقبة تموين القاهرة كان متدباً يوم الحادث للإشراف على تفريغ شحنة من مواد التموين من إحدى البواخر الواقعة على رصيف الجمارك بالإسكندرية وكان يرافقه كل من أحمد عرابي سالم المفتش بمراقبة تموين الإسكندرية ومحمد عزت خليل الموظف بحسابات وزارة التموين وفي أثناء ذلك أرادوا عبور شريط السكة الحديد من إحدى جهتيه إلى الجهة الأخرى — وكان مشغولاً بأكمله بقطار من قطارات البضاعة — فتقدم زميله ومرا من فتحة بين العربتين الرابعة والخامسة. وفي أثناء مروره هو من تلك الفتحة تحرك القطار إلى الخلف فانحشر بين العربتين المذكورتين وأصيب بإصابات أودت بحياته — لما كان ذلك، وكان الحكم وهو في معرض التدليل على براءة المطعون ضدهما الأول والثاني واستخلاص عناصر رفض الدعوى المدنية قد انتهى في تفسير المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد إلى القول بأنها " لم

توجب على عمال المناورة أن يتقوا على جانبي القطار أثناء عملية المناورة لتنبيه الجمهور أو من يريد المرور بين العربات وإلا لما تمت هذه العملية التي يقوم فيها ملاحظ المناورة بالتأشير للسائق بالتقدم أو التأخير بينما يقوم عامل المناورة بالدخول بين العربات لربطها ولم تلزمهم اللائحة إلا بالمرور قبل عملية المناورة أى قبل تحريك العربات لتنبيه مستخدمي المصلحة أو المشتغلين بالعربات أو حولها أو فيها وكذا عمال الشحن والتفريغ وبديهي أن يكون هذا التنبيه لمن يتواجد من العمال أو المشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط أو بين العربات ثم خلص الحكم إلى أن المتهمين الأول والثاني (المطعون ضدهم الأول والثاني) لم يخالفا للائحة السكة الحديد أثناء قيامهما بعملية المناورة وأنه لا يوجد ما ينفي أنهما قاما بالمرور على الشريط وتحذير العمال والمشتغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار". وكانت المادة ١٢٢ تنص على أنه "قبل تحريك العربات أو إدخالها بالمناورة لأي مخزن مستعمل لتصليح العربات أو لشحن وتفريغ البضائع وكذا قبل تحريكها أو إدخالها بالمناورة لمخازن البضائع أو لمبان أخرى يوجد عليها عربات يجب على السكسارية وعمال المناورة وغيرهم من المختصين بذلك تحذير مستخدمي المصلحة أو المشتغلين بالعربات المذكورة أو حولها أو بينها ويجب عليهم أيضا أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها بعملية المناورة ولا يقتربوا منها". لما كان ذلك، وكانت هذه المادة قد فرضت على عمال المناورة واجبين: أحدهما - أن يحذروا مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها، ثانيهما - أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزمع تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها. وإذا كانت طبيعة التحذير تقتضي أن يكون قبل البدء بالمناورة بحكم وجود المستخدمين والمشتغلين بالعربات وحولها بالقرب من القطار، فإن طلب عدم الاقتراب من العربات المزمع تحريكها لعملية المناورة يقتضي أن يكون قبل وأبان عملية المناورة لاحتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير، ولما كانت المادة ٢٤ من اللائحة سالفة البيان قد أوجبت تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عند ما ينشئ حدوث خطر بسبب ذلك، وكان المستفاد من هذا النص أن اجتياز الخط - ولو كان

أمرا منها عنه — لا يمنع من القيام بواجب التحذير، وأن التحذير أمر هام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها لما يقتضيه واجب المحافظة على أرواح الناس بغير تفرقة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات فأغفل بذلك ما فرضه النص من طلب عدم البقاء أو الاقتراب من العربات الذي يوجه إلى عمال الشحن والتفريغ قبل وإبان عملية المناورة . ولما كان يبين من مدونات الحكم أنه على الرغم مما تبين له من أن المجنى عليه كانت متدبا يوم الحادث للإشراف على تفريغ شحنة من مواد الترميم من إحدى البواخر الواقعة على رصيف الجمارك بالإسكندرية فإنه لم يعن ببيان حقيقة مركزه بين القائمين بالشحن والتفريغ إذ أنه فضلا عن اعتبار المجنى عليه واحدا من الجمهور الذين عناهم نص المادة ٢٤ من اللائحة بالحماية بغير تخصيص ، فإنه بحكم إشرافه على عمال تفريغ مواد الترميم من البانخرة وشحنها بقطار السكة الحديدية يعتبر في حكم القائمين بالشحن والتفريغ الذين ينطبق عليهم حكم المادة ١٢٢ ويكون من بين من تفرض هذه المادة مطالبتهم قبل وإبان عملية المناورة بعدم الاقتراب من العربات ، ولما كان من المقرر وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال ، وكان الحكم المطعون فيه فيما خلص إليه من أنه لا يوجد ما ينفي أن الطاعنين الأول والثاني قد قاما بالمرور على الشريط وتحذير العمال والمشتغلين بعملية الشحن والتفريغ على عربات القطار قد أقام قضاءه على مجرد الاحتمال . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد أقام قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المطعون ضدهما الأول والثاني تأسيسا على التفسير الخطأ لللائحة السكة الحديدية ، وكان هذا الخطأ هو أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة لوحدة الواقعة وإلى المسئولين عن الحقوق المدنية — المطعون ضدهما — وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه ، ولما كان الأمر يستوجب إعادة بحث الدعوى في ضوء التفسير الصحيح لللائحة ، فإن الأمر يقتضي مع النقض الإحالة .

جلسة ٤ يومية سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم
البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، أحمد موافى .

(٩٦)

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١ ، ب) وصف التهمة . قتل عمد . قتل خطأ . دفاع . " الاخلال
بمحق الدفاع " . " ما يوفره " .

(أ) تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة
إلى المتهم في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل التهمة نفسها .
اشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة
لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها من ذلك : صدور حكمها مشوبا
بالبطلان . وجوب نقضه .

(ب) تأجيل المحكمة الدعوى كطلب الدفاع لإستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته . مفاده :
تقديرها جدية هذا الطلب . نظر المحكمة الدعوى وإصدار حكمها دون إجابة الدفاع
إلى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو إبداء صبيب عدولها عن تنفيذه .
اخلال بمحق الطاعن في الدفاع . يجب إستوجب نقض الحكم .

١ - التغيير الذى تجريه المحكمة فى التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ
ليس مجرد تغيير فى وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن فى أمر الإحالة ، مما
تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل فى التهمة هملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون
الاجراءات الجنائية ، وانما هو تعديل فى التهمة نفسها يشتمل على اسناد واقعة
جديدة إلى المتهم لم تكن واردة فى أمر الإحالة - وهى واقعة القتل الخطأ -
مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهى إذ لم
تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

٢ - لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لإستدعاء الطبيب الشرعى - مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون اجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو تبدى سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى ، فأنها تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ بدائرة قسم ثان الاسماعيلية محافظة الاسماعيلية - المتهم الأول - قتل محمد السيد هبده عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت آجلا ، بأن حقنه بسائل الكيروسين السام قاصدا قتله فترتب على ذلك موته - والمتهمون من الثانى إلى الرابع - اشتركوا مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة القتل سالفة الذكر بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة ، بأن حرض المتهم الأخير المتهم الثانى على ارتكابها وسامه مبلغا من المال نظير ذلك فاتفق هذا مع المتهم الثالث على استبدال سائل الجلو كوز الذى كان يعالج به المجنى عليه بسائل الكيروسين السام لقتله به فقام بذلك ثم سلمت الزجاجة إلى المتهم الأول الذى حقن المجنى عليه منها وقد تمت الجريمة بناء على ذلك التحريض وهذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ و ٤١ و ٢٣٣ من قانون العقوبات - فقررت الغرفة ذلك بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ . وادعت حميدة محمد إمام (والدة المجنى عليه) عن نفسها وبصفتها وصية على أشقاء المجنى عليه القصر بحق مدنى بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض قبل السيد / وزير الحربية والمتهمين متضامين . ومحكمة جنايات الاسماعيلية قضت حضوريا بتاريخ ١٩ من فبراير سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٤ - ٢ - ٣ و ٤١ و ٧٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٣ و ٢٣٥ و ١/٣٢ من ذات القانون بالنسبة لباقي المتهمين بمعاقبة الطاعن الأول بالحبس

مع الشغل مستتين . وثانيا - وباجماع الآراء بمناقبة كل من الطاعنين الثاني والثالث والرابع بالإعدام . وثالثا - بحالة الدعوى المدنية إلى محكمة الاسماعيلية الابتدائية . وذلك على اعتبار أن التهمة الموجهة للتهم الأول هي قتل خطأ . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول أحمد عبد العزيز عويضة على الحكم المطعون فيه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك لأن المحكمة أسندت إليه تهمة جديدة لم ترد في أمر الإحالة بأن دانتته عن تهمة قتل المجنى عليه خطأ بدلا من تهمة قتله بالسم عمدا الموجهة إليه من النيابة دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل خلافا لحكم المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم ثان الاسماعيلية محافظة الاسماعيلية قتل محمد السيد عبده عمسدا بجواهر يتسبب عنها الموت آجلا ، بأن حققه بمائل الكيوسين السام قاصدا قتله وترتب على ذلك موته ، وقضت محكمة الجنايات بإدانتته بوصف أنه تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل المجنى عليه المذكور برهونته وعدم احتياطة وإهماله بأن حققه من زجاجة جليكو ز ملية بالكيروسين رغم ما شابهها من وجود ثقبين بنطائنها الألمنيوم يتم عن سابقة استعمالها وتقص في كمية محتوياتها وتغير في لونها فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أدت إلى وفاته الأمر المنطبق على المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لما كان ذلك ، وكان التغير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد بالسم إلى قتل خطأ ليس مجرد تغير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه بتغير تعديل في التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة وهي واقعة القتل الخطأ مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلفت الدفاع إلى ذلك

التعديل ، وهى إذ لم تفعل ذلك فإن حكمها يكون مشوبا بالبطلان مما يستوجب نقضه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن الثالث محمد عبد العزيز الزهار على الحكم المطعون فيه الإخلال بحق الدفاع ، لأن المحكمة لم تجب الأستاذ عبد الخالق أحمد عبد الخالق المحامى إلى طلب استدعاء كبير الأطباء الشرعيين والطبيب الشرعى لمناقشتها بالرغم من أنها كانت قد أصدرت قرارا باستدعاء الطبيب الشرعى الدكتور محمد فؤاد أنور ، وقضت فى الدعوى قبل تنفيذ هذا القرار مع أنه قائم ولم يتنازل عنه الدفاع .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى ما ثبت فى محضر جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ أن الأستاذ عبد الخالق أحمد عبد الخالق محامى الطاعنين الثالث والرابع قدم إلى المحكمة طلبا مكتوبا يطلب فيه تأجيل نظر الدعوى لإتمام الاطلاع والاستعداد وإعلان الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة وكبير الأطباء الشرعيين لأخذ رأيه فى نقط فنية وردت بتقريره ، وكان المحامى ذاته قد كرر طلبه هذا فى جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٦٢ وقد استجابت المحكمة له وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٣ وأصدرت قرارها بتكليف النيابة العامة إعلان الدكتور محمد فؤاد أنور الطبيب الشرعى غير أنه لم يحضر ومع ذلك استمرت المحكمة فى نظر الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون سماع الطبيب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عقب مرافعته فى الجلسة الأخيرة قبل جلسة النطق بالحكم قد أنهى مرافعته بأنه يصمم على طلباته مما مؤداه أنه مصر على طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته — لما كان ذلك ، وكانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى — مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب — قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، ودون أن تعرض فى حكمها لهذا الطلب ودون أن تبدى سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى فإنها تكون قد أخلت بحق الطاعن فى الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه بالنسبة لهذا الطاعن — لما كان ذلك ، وكان حسن سير العدالة ووحدة الواقعة يقتضيان نقض الحكم كذلك بالنسبة للطاعنين الثانى والرابع دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن المقدمة منهم .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/عمود حلمي خاطر، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ،
ونخار مصطفي رضوان ، وعبد صبرى ، وأحمد موافى .

(٩٧)

الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ القضائية

(١) تجمهر . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ . شروط قيامها : اتجاه غرض التجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض . وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر . وأن تقع جميعها حال التجمهر .

إفقال الحكم التبدليل على توافر هذه العناصر الجوهرية . قصور يمينه ويوجب نقضه .

(ب) دفاع شرعى . حكم . " تسليبه . تسليب معيب " .

إيراد الحكم في أسبابه ما يرشح لقبام حالة الدفاع الشرعى لدى المتهمين . اداتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتقائها وعدم توافرها . قصور وتناقض يمين الحكم ويوجب نقضه .

١ - يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن

جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر ، وقد وقعت جميعها حال التجمع . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدال على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعه لا يكشف عن توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

٢ — لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه في حيلياته يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعنين ، وكان قد دانهم دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على انتقائها وعدم توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في أول أغسطس سنة ١٩٥٩ بناحية كفر أبو بري مركز ديرب نجم شرقية : المتهمون من الأول الى الحادي عشر : اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه جعل السلم العام في خطر والغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس والمال حالة كونهم يحملون أسلحة وآلات من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة بأن تجمعوا واتجهوا الى ناحية أبو بري قاصدين الاعتداء على أهلها وممتلكاتهم حالة كونهم يحملون أسلحة نارية وعصيا وقد وقعت منهم الجرائم الآتية تنفيذا للغرض من التجمع أولا — وهم عصبة أتلغوا بالقوة الاجبارية بالحرار المملوك لبراهيم عباس إبراهيم بأن اتجهوا الى مكان الحرار حاملين أسلحة نارية وعصيا مطلقين أعيرة نارية للارهاب ثم قاموا باتلاف الحرار ثانيا — وهم عصبة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص وقد توافقوا على التعدي والايذاء أحدثوا عمدا بكل من السيد محمد إبراهيم سلامة وحامد محمود علي ومحمد أحمد صيف الله وفاطمة إبراهيم العراقي وإنعام السيد سلامة وناعسه اسماعيل وسليم عبد الفتاح سليم وحامد عبد الفتاح سليم الاصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما حالة كونهم يحملون عصيا : والمتهمون من الثاني عشر الى الأخيرة :

اشتركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه جعل السلم العام في خطر الغرض منه ارتكاب جرائم الاعتداء على النفس حالة كونهم يحملون أسلحة من شأنها إحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة بأن تجمعوا واتجهوا إلى أهالي ناحية صافور قاصدين الاعتداء عليهم وقد وقعت منهم الجريمة الآتية تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر : وهم عصابة مؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص توافقوا على الاعتداء والتعدى وأحدثوا عمداً بأحمد محمد أبو عافية ومحمد إبراهيم محمد عبد الرحمن أبو عافية الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً حالة كونهم يحملون عصيا . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٣ و ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٤ بشأن التجمهر و ٢٤٢/١ و ٢٤٣ و ٣٦٦ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضوريا بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٦١ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المواد ٣٢ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات : أولاً - بمعاينة الطاعنين الأول والثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمعاينة كل من الطاعنين الثالث والثامن والمتهمين من السادس إلى الحادي عشر بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين . ثانياً - بحبس كل من الطاعنين الرابع والخامس والسادس والسابع ثلاثة أشهر مع الشغل وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنين . ثالثاً - ببراءة الطاعنين الرابع والخامس والسادس والسابع من تهمة التجمهر والتوافق على التعدى . رابعاً - ببراءة كل من المتهمين الثالث والرابع ومن السادس عشر إلى الحادي والعشرين ومن الثالث والعشرين إلى الخامس والعشرين مما أسند إليهم . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعنون الأول والثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ، ذلك أن الحكم لم يعرض لأركان جريمة التجمهر التي دانهم من أجلها ، بالرغم من أنه وهو بصدد إيراد واقعة الدهوى اختص الفريق الآخر بوصف التجمهر - كما أورد الواقعة بما يفيد أن الطاعنين كانوا معتدى عليهم من بداية الحادث بارتكاب سرقة الفاكهة من أرضهم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى في قوله " إن الغلام محمد حسن السيد من ناحية كفر أبو برى مركز ديرب نجم ضبط وهو يسرق شمامة من حديقة عبد المجيد عبد الرحمن عافية ... ولما أراد الخفراء اقتياد الغلام إلى النقطة للإبلاغ عن الحوادث تصدى لهم أهالي كفر أبو برى وتمكنوا من إفلات السارق . وعلم بذلك عبد المجيد عبد الرحمن أبو عافية وأفاربه وأنصاره . . وقد حمل هؤلاء العصي قاصدين التوجه إلى ناحية أبو برى التي تبعد عن ضافور بحوالي ۲ كيلو مترا وما أن علم بذلك أهالي أبو برى حتى جمعوا شملهم وخرجوا في حالة تجمهر ، وقد التحم الفريقان في معركة أصيب فيها كل من . . . كما أسفر الاعتداء عن إتلاف جرار لبراهيم عباس إبراهيم . وقد تمكن رجال الشرطة من فض التجمهر " . لما كان ذلك ، وكان يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون ۱۰ لسنة ۱۹۱۴ اتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حال التجمهر لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه لم يدل على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعته لا يكشف عن توافرها فانه يكون مشوبا بالقصور مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم .

وحيث إنه بما ينهض باقي الطاعنين من الراج إلى الأخير على الحكم المطعون فيه التناقض في التسييب ، ذلك أنه دانهم بجريمة التجمهر بالرغم مما أورده عن واقعة الدعوى أنهم خرجوا لرد هوان الفريق الآخر الذي قدم إلى بلدتهم للعدى عليهم مما يكشف عن أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي وأن ما نهوه كان في مهيل دفع خطر جسيم على حياتهم وأموالهم .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد ضمن حيثياته قوله "إنه لم يقطع أحد بأن فريق أبو برى قد توافق على التعدي - إنما تستخلص المحكمة أن التجمهر نشأ من أهالي ناحية ضافور عقب حضور المتهم الذي عرض أتباعه بالتعدي على أهالي ناحية أبو برى ، وما وقع من ناحية أبو برى إنما كان الغرض منه رد العدوان" . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه - الصورة يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي وكان قد دان الطاعنين دون أن يعرض لهذه الحالة أو يرد على انتقائهما وعدم توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور والتناقض في التسيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

جلسة ١٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : هادى يونس ،
وموفق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين السركى .

(٩٨)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١ ، ب) تزوير . جريمة . ” جريمة وقتية . جريمة مستمرة “ . دعوى
جنائية . ” انقضاؤها بمضى المدة “ . حكم . ” تسبيب .
تسبيب معيب “ . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع “ .
” ما يوفره “ .

(١) جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .

جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات
التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكاً بها .

القضاء ابتدائياً برد وبطلان الورقة المطعون عليها . استئناف التمسك بها هذا الحكم
طالباً بإنفاذه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن
التمسك بالورقة أو لانقضاء نهائياً بتزويرها .

(ب) إغفال الحكم بيان تاريخ الحكم النهائى الفاضى برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا
البيان من أثر هام فى تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية . إغفاله أيضاً ذكر تاريخ
المحاكمة الجنائية والمسدة التى انقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة . يعجز
محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة .

قصوره فى استظهار أركان جريمة التزوير وهلم الطامن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة
المدنية برد وبطلان الورقة . هدم عنايته ببحث الموضوع من وجهة الجنائية . مجرد
التمسك بالورقة المزورة لا يكفى فى ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدليل على أن
الطامن هو الذى قارف التزوير أو اشترك فى ارتكابه .

إنفاذ الحكم من تحقيق ما أناره الطامن فى صدد تحويل المحرر إليه من الغير .
وهو دفاع جوهري . هذا العوار الذى أصاب الحكم يكفى لنقضه .

١ — جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية ، بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة ، تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها . فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاءه والحكم بصحتها — كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه — فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ .

٢ — لما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه لم يبين تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية ، كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة ، مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، هذا بالإضافة إلى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير ولم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير ، دون العناية ببحث الموضوع من وجهته الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ، ما دام الحكم لم يقم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه ، فضلا عما انطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهميته لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤوليته الجنائية . فإن هذا العوار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٢١ من يونيو سنة ١٩٤٩ دائرة بندر المنصورة : " أولا — ارتكبا تزويرا في محرر عرفي هو عقد الاتفاق المؤرخ أول أبريل سنة ١٩٤٧ بأن وقعا عليه بامضاء نسباه زورا إلى محمد صيد الخالق البشلاوي . ثانيا — استعمالا للمحرر العرفي سالف الذكر والمزور بأن قدماه

في القضية رقم ٥٩٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة مع علمهما بذلك". وطلبت عقابهما بالمادتين ٢١١ و ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح بندر المنصورة قضت بتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٩ غيابيا للأول وحضوريا للثانية عملا بمواد الاتهام بالنسبة للأول : أولا - بحبس المتهم الأول سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ مع إلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة بلا مصاريف جنائية . ثانيا - براءة المتهم الثانية ورفض الدعوى المدنية قبلها بلا مصاريف جنائية . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٩ بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا بلا مصاريف جنائية وذلك عملا بالمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بتاريخ ٣ من فبراير سنة ١٩٦٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فعارض في هذا الحكم الأخير وقضى في معارضته بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه وألزمته المصروفات الجنائية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرىمى تزوير واستعمال محرر عرقى قد شابه قصور في التسييب وبطلان في الإجراءات أثر فيه وإخلال بحق الدفاع بذلك بأنه تمسك في مرحلتى التقاضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وجاء رد الحكم عليه غير سديد فضلا عما انطوى عليه من قصور في استظهار عناصر التزوير وهلم الطاعن به وقصوره عن الاطلاع على المحرر موضوع التزوير والتفاتة عن تحقيق دفاعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها عرض لما أثاره الطاعن في خصوص دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ورد عليه في قوله : "ومن حيث إن المتهم (الطاعن) دفع الدعوى أمام هذه المحكمة بانقضاء الدعوى العمومية وهو دفع مردود إذ أن المادة ١٧ ٠ ١ ج قبل تعديلها نصت على الانقضاء إذا مضى على الدعوى العمومية مدة أربع سنوات ونصف ولكن هذه المادة عدلت سنة ١٩٥١ ولا يجوز تطبيق حكم هذه المادة قبل التعديل إلا إذا كانت الدعوى العمومية قد مضى عليها مدة أربع سنوات ونصف قبل التعديل أى قبل أكتوبر سنة ١٩٥١ ، ولما كان عقد الاتفاق المؤرخ ١٩٤٧/٤/١ (موضوع التزوير) - قد ثبت تزويره بالحكم الصادر في الدعوى ٥١ - سنة ١٩٥١ كلى المنصورة ، فلا عبرة بالتاريخ الثابت فيه ويعتبر تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديمه في الدعوى ٥٩٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة - وهو يوم ١٩٤٩/٦/٢١ ولم ينقض ما بين هذا التاريخ وأكتوبر سنة ١٩٥١ أربع سنوات ونصف فيكون الدفع في غير محله ويتعين رفضه" . لما كان ذلك ، وكانت جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية بعكس جريمة استعمال الورقة المزورة فإنها مستمرة تبدأ بتقديم تلك الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان المتمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائى الذى قضى بردها وبطلانها طالبا إلغاء الحكم بصحتها - كما هو مستفاد من مدونات الحكم المطعون فيه - فإن الجريمة تظل مستمرة حتى يتنازل عن التمسك بالورقة أو يقضى نهائيا بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى إلا من هذا التاريخ . وأنه وإن كان الحكم قد قصر في بيان حلة اعتباره تاريخ جريمة التزوير هو تاريخ تقديم المحرر المزور في الدعوى المدنية رقم ٥٩٠ سنة ١٩٤٩ كلى المنصورة موضوع دعوى الرد والبطلان - إلا أنه لا جدوى للطاعن من التحدى بهذا القصور طالما أن قضاء الحكم محمول على جريمة الاستعمال ، غير أنه لا يبين من الحكم تاريخ الحكم النهائى القاضى برده وبطلان تلك الورقة مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديده بدء انقضاء الدعوى الجنائية كما فات الحكم ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التى انقضت بين الحكم النهائى وبدء تلك المحاكمة مما يعجز هذه المحكمة من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم .

هذا بالإضافة إلى قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به واكتفائه في هذا الخصوص بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة المطعون عليها بالتزوير دون العناية ببحث الموضوع من وجهة الجنائية ، إذ أن مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم ما دام الحكم لم يقيم الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه فضلاً عما انطوى عليه الحكم من إخلال بحق الطاعن في الدفاع بالتفاته عن تحقيق ما أثاره في صدد تحويل المحرر إليه من الغير وهو دفاع له أهميته في خصوص الواقعة المطروحة لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسئولية الجنائية . لما كان ذلك ، فإن العوار الذي أصاب الحكم فيما سلف يكفي لنقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث ما إذا كانت المحكمة قد اطلعت على المحرر المزور قبل إصدار حكمها المطعون فيه أو التصدي لسائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

جلسة ١٠١ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(٩٩)

الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ القضائية

(١) خبره . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم .
" تسببيه . تسبيب غير معيب " .

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة للتدليلية لقرار الخبر المقدم إليها .
اطمئنتها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال .

(ب) مسئولية . " جنائية مدنية " . " مسئولية الطبيب " . إصابة
خطأ . خطأ . تقص . " أحوال الطعن بالنقض " . " مخالفة
القانون والخطأ في تطبيقه " .

إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العلمية المقررة .
تقريبه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولية الجنائية بحسب تعمله
وتبجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .
إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجرائه عملية جراحية للجنى
عليها . كفايتها لحمل مسئولية جنائية ومدنها . انتهى على الحكم بخالفة القانون والخطأ
في تطبيقه . غير سليم .

(ج) استئناف . وصف التهمة . خطأ . محاكمة . " إجراءاتها " .

استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية بعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة
الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة
وصفها القانوني الصحيح ، وأنه تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحديداتها . شرط ذلك :
ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . إضافة محكمة ثانية درجة عنصرا من عناصر الخطأ .

لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .

١ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها ، وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اطمأن إلى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن التمزق إنما حدث للجنى عليها أثناء إجراء الطاعن لعملية " الكحت " ، فإن هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن هذا التمزق كان نتيجة عامل أجنبي تداخل بعد العملية ، ولا تناقض فيما ذكره كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن المؤهل الدراسي الذي حصل عليه الطاعن يسمح له بإجراء عملية الكحت ، وبين ما فصله من أخطاء مهنية حدها ونسبها إليه .

٢ — من المقرر أن إباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله . ولما كان ما أثبتته المحكمة من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجراءات العملية الجراحية للجنى عليها ، تكفي لحمل مسؤوليته جنائيا ومدنيا ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد .

٣ — استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية — يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية ، فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها ، وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم — ومن ثم فإنه لا يعيب حكم محكمة ثاني درجة إن أضاف عنصرا من عناصر الخطأ — حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته ، ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمة أول وثاني درجة ودارت المرافعة على أساسه ، وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي التي رفعت بها الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة بأنه الطاعن في يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٥٨ بدائرة مينا البصل
 "تسبب بغير قصد ولا تعمد في اصابة سميرة السيد المرداني بالإصابة الموصوفة
 بالتقویر الطبي وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترامه ومراعاته لأصول وقواعد
 الجراحة الفنية أثناء إجراءاته لعملية جراحية لمجنى عليها مما أدى إلى الإضرار
 لا متشعاب أجزاء من أحشائها" وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات .
 وقد ادعت المطعون ضدها بحق مدنى مقداره ٥٠٠٠ جنية على سبيل التعويض
 قبل المتهم كما أقام أحمد عبد الغنى دعوى مدنية مستقلة ضد المتهم يطالبه فيها
 بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة مينا البصل الجزئية قضت
 حضوريا بتاريخ ١٩٥٨/١٠/٢٨ عملاً بمادة الإتهام . أولاً - بتغريم المتهم
 خمسين جنيهاً بلامصاريف جنائية . ثانياً - إلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدنى
 سميرة المرداني مبلغ ثلاثمائة جنية تعويضاً لها والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ
 مائتى قرش مقابل أتعاب المحاماة . ثالثاً : رفض الدعوى المدنية المقامة من
 أحمد عبد الغنى مع إلزامه بالمصروفات المدنية ومبلغ مائتى قرش مقابل أتعاب
 المحاماة . استأنف كل من المحكوم عليه والمدعية بالحق المدنى والنيابة هذا الحكم
 ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ
 ٣١ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئنافات شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم
 المستأنف إلى تغريم المتهم عشرة جنيهات وبتأييده فيما عدا ذلك بلامصاريف
 جنائية والزمّت المدعية بالحق المدنى المصاريف المدنية الاستئنافية فقطع الطاعن
 في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى القانون والقصور فى
 التسبيب والتناقض والخطأ فى الاسناد وفى بيان ذلك يقول إن الحكم استند فى
 قضائه بمسؤوليته عن تهمة الاصابة الخطأ إلى قلة خبرته مع أن المسؤولية الطبية
 لا تقوم إلا حيث يكون هناك خطأ محقق ينطوى على احدى الصور المذكورة فى

المادتين ۲۳۸ ، ۲۴۴ من قانون العقوبات أى أن تكون الاصابة راجعة إلى جهل أو تقصير بين ومن ثم فلا تقوم مسؤولية الطاعن على مجرد قيامه بعملية تحت للمجنى عليها طالما أن مؤهله العلمى (بكالوريوس الطب والجراحة) يسمح له من اولة مهنة الطب فى جميع فروعها وقد استند الحكم كذلك إلى واقعة جديدة لم ترد فى وصف التهمة هى أن الطاعن امتنع عن عيادة المجنى عليها بعد اجراء العملية الجراحية لها واكتفى بتشخيص ما تدلى منها بأنه دماء متجمدة . مع أنه كان امعاء المجنى عليها وقد تدلت من مهبها هذا فضلا عن أن الطبيب لايسأل جنائيا ولا مدنيا إذا تأخر عن عيادة مريض . وكان مما استند إليه الحكم أن الطاعن هو الذى مزق جدار الرحم أثناء العملية التى أجراها للمجنى عليها معتمدا فى ذلك على تقرير كبير الأطباء الشرعيين فى حين أنه بالرجوع إلى هذا التقرير يبين أنه بنى على فروض لا سند لها من الأوراق فضلا عن أن واضعه عدل عن النتيجة التى انتهى إليها فقرر عند مناقشته أمام المحكمة الاستئنافية باحتيال حدوث تمزق الرحم قبل أو بعد العملية كما قطع الدكتور محمود كامل فى شهادته بالجلسة باستحالة حدوث التمزق على الصورة التى انزلت بها الامعاء من آلات الجراحة دون حدوث صدمة جراحية للمجنى عليها . هذا وقد أخطأ الحكم فى تطبيق القانون ذلك بأنه من المقرر أن مساهمة المضرور فى الضرر الذى لحق به تحرمه من التعويض كليا أو جزئيا بقدر ما ساهم به وقد نسب كبير الأطباء الشرعيين والدكتور محمد شفيق قطرى إلى المجنى عليها أنها ساهمت فى الخطأ بالتجائها إلى طبيب غير إخصائى فى أمراض النساء ولكن الحكم رفع عنها هذا الخطأ وحمل الطاعن المسؤولية وحده استنادا إلى أن حالة المجنى عليها النفسية هى التى دعته إلى الاطمئنان إليه فضلا عن أنه لاخبرة لها بباقي الأطباء وهو نظر خاطيء لا يرفع مسؤوليتها ولا يحوها — يضاف إلى ذلك أن الدفاع عن الطاعن كان قد أبدى دفاعا هاما أمام المحكمة الاستئنافية مؤداه أن التمزق الناشئ بجدار الرحم على صورته التى سمحت بانزلاق الامعاء لاتحدثه آلات الكحت الدقيقة ولا يمكن أن يكون ناشئا أثناء العملية التى أجراها الطاعن وان عاملا أجنبيا قد تداخل بعد العملية فى احداث هذا التمزق تنقطع به صلة السببية وتمتنع معه مساءلة الطاعن عن هذا التمزق ومضاعفاته .

فأمرت المحكمة باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فيما جاء بتقريره كما ناقشت الدكتور محمود كامل أستاذ أمراض النساء. وأسفرت مناقشتهم عما يؤدي إلى هذا الدناح الهام ثم اقتضت على تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه. وقد جاء الحكم الابتدائي قاصرا أيضا في استظهار ركن الخطأ إذ اكتفى بالقول بأن تقرير كبير الأطباء الشرعيين قد دفع الطاعن بالخطأ نتيجة قلة خبرته ولم يفصح الحكم عن ماهية هذا الخطأ إلى أية صورة يرجع من الصور المنصوص عنها في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون العقوبات وهل كان خطأ في إجراءات العملية ذاتها أو في تشخيص الداء أم كان خطأ في استعمال الآلات التي استخدمت أم بسبب عدم اتباع الأصول الفنية في العملية. وأنه نشأ عن إهمال الطبيب أثناء إجراءاتها إلى غير ذلك من البيانات الواجب اثباتها حتى تتحقق الرقابة على الحكم - هذا ويضيف الطاعن أن الحكم مشوب بالتناقض في النسبب والخطأ في الإسناد. أما التناقض فلأن الحكم بني قضاءه بإدانة الطاعن وإلزامه بالتعويض المؤقت على ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن الطاعن أجرى العملية باعتباره طبيبا عاما ليس له خبرة الإخصائيين. في حين أنه جاء في هذا التقرير نفسه أن شهادة بكاوريوس الطب والجراحة التي حصل عليها الطاعن تبيح له مزاولة مهنة الطب في جميع فروعها بما فيها عملية الكحت. فلا تصح مساءلته عن إجراء هذه العملية. وأما الخطأ في الإسناد ذلك لأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه نقل عن تقرير كبير الأطباء الشرعيين أنه قال بأن تمزق جدار الرحم وتدفى الأمعاء منه إنما كان بسبب العملية الجراحية التي قام الطاعن بإجرائها للمجنى عليها ولم يكن بسبب حالة مرضية سابقة على العملية أو لسبب آخر. وبالرجوع إلى هذا التقرير يبين أنه أسند إلى الدكتور محمود كامل أنه نفى أن يكون تمزق رحم المجنى عليها نتيجة عبث هابت بعد عملية الكحت التي أجراها لها الطاعن. في حين أن الثابت بمحاضر جلسات المحكمة الابتدائية أن الدكتور محمود كامل قرر عكس ذلك تماما وقطع بأن هذا التمزق لم يحدث أثناء العملية وإنما كان نتيجة عبث غير مشروع بعد إجرائها.

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق وعلى المفردات التي أمرت هذه المحكمة بضمها أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه في يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٥١

بدائرة مينا البصل تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة سميرة السيد المرداني بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحتراسه ومراعاته لأصول وقواعد الجراحة الفنية أثناء إجرائه لعملية جراحية للمجنى عليها مما أدى إلى الإضرار لاستئصال أجزاء من أحشائها . وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات وادعت المجنى عليها مدنيا قبل الطاعن بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض كما ادعى زوجها أحمد عبد الغنى بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وقضت المحكمة الجزئية حضوريا بتغريم الطاعن خمسين جنيها وإلزامه بأن يؤدي للدعية بالحق المدني سميرة المرداني مبلغ ثلاثمائة جنيه تعويضا لها والمصروفات المناسبة ورفض الدعوى المدنية المقامة من زوجها . فاستأنف كل من المتهم والمدعية بالحق المدني والنيابة . والمحكمة الاستئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم عشرة جنيهاً وبتأييده فيما عدا ذلك وألزمت المدعية بالحق المدني المصاريف المدنية الاستئنافية . لما كان ذلك ، وكانت الوقائع تحصل حسبما استبان لمحكمة الموضوع من الإطلاع على الأوراق والتحقيقات وما سمعته المحكمة من أقوال الشهود والمرافعة الشفوية في أن المتهم - الطاعن - أجرى للسيدة سميرة السيد المرداني المجنى عليها في يوم ١٩/٥/١٩٥٩ الساعة ٥ مساء تقريبا عملية كحت لوجود حالة نزيف لديها وقد شعرت المجنى عليها بعد ذلك بالألم ومضاعفات فاستدعت المتهم الذي رأى من خطورة حالتها ما يدعو لنقلها لإحدى المستشفيات وقد قام فعلا بمعاونتها في الانتقال إلى المستشفى الأميري حيث تبين وجود قطعة كبيرة من الأمعاء تدلت من ثقب الرحم وتعفت مما ترتب عليه إجراء جراحة لها وفتح البطن وجرد نزيف داخل البطن وتمزق كبير بالرحم بجداره الخلفي يبرز منه جزء كبير من الأمعاء وقد أزيل هذا الجزء من الأمعاء كما استؤصل الرحم وبعرض المجنى عليها على الطبيب الشرعي الذي قام بفحصها والإطلاع على أوراق العلاج قدم تقريراً جاء فيه أن التمزق الذي وصفه بالجدار الخلفي للرحم يرجع أنه نتيجة للتداخل الآلي أثناء عملية الكحت نتيجة انحراف الرحم للأمام انحرافاً لم يتبينه المتهم ثم أضاف إلى ذلك أنه كان يجب معالجة المجنى عليها أولاً علاجاً طبياً فإذا فشل تجرى عملية الكحت في مستشفى أو عيادة مستعدة بواسطة أخصائي

على أن تبقى تحت الملاحظة مدة كافية للتأكد من عدم حصول مضاعفات ولم يكن من المستصوب إرسال المريضة لمنزلاً عقب إجراء العملية مباشرة أو بفترة وجيزة وأضاف أن الطبيب المتهم استدعى في نفس مساء يوم إجراء العملية كما جاء بالتحقيقات فلم يذهب ولو ذهب لكان قد اكتشف هذه الحالة ولأجرى لها التدخل الجراحي في وقت أفضل . وقررت المحجني عليها وزوجها أن الطبيب المتهم أجرى العملية في عيادته وعلى أثرها سمح للمجني عليها بالانصراف وقد شعرت بالمضاعفات في نفس الليلة فاتصل الزوج بالمتهم عدة مرات مستنجدا لما شعرت به زوجته من الآلام ومضاعفات منها . إلا أن المتهم كان مطمئناً على أن ما تشعر به المحجني عليها ليس إلا نتيجة طبيعية للعملية وأضاف زوج المحجني عليها أنه أخبره في إحدى المرات بأنه شاهد شيئاً يتدلى من جسم المحجني عليها فأخبره أن ذلك لا بد أن يكون دماً متجمداً ولكنه ظل يلاحقه عدة مرات في اليوم التالي يطلب حضوره لعيادتها وكان المتهم لا يجب هذا الطلب وأخيراً تم نقلها إلى مستشفى دار إسماعيل لأمراض النساء فأحالتها للمستشفى الأميري حيث أجريت لها الجراحة التي أدت إلى بتر الرحم وجزء من الأمعاء ولما كان كبار الأطباء الشرعيين قدم تقريره تنفيذاً للحكم الصادر بنده واستعرض فيه الحقائق العلمية وجميع التقارير والمناقشات التي دارت بالجلسة وانتهى إلى ما يأتي : (١) أن عملية كحت غشاء الرحم وإن لم تكن من العمليات الكبرى إلا أن إجرائها على الوجه الصحيح يحتاج إلى خبرة ودراية ومعرفة بدقائق التكوين التشريحي للرحم . ومن المرغوب فيه أن تجرى هذه العملية في مستشفى حيث يتوفر كل ما يلزم لإجرائها ولحجابه ما قد يطرأ أثناء القيام بها أو عقب إجرائها مباشرة من مضاعفات قد تصل درجة كبيرة من الخطورة . وحيث يجب أن تبقى المريضة تحت الملاحظة الطبية المستمرة الفترة الكافية للتأكد من سلامتها . على أنه يصحح أن يقوم الأطباء ذوو الخبرة بإجراء هذه العملية بعياداتهم الخاصة التي تكون قد أعدت لإجرائها وذلك اقتصاداً للتفقات أو نزولاً على رغبة المريضة وفي مثل هذه الحالة يستصوب أن تمجيز المريضة بالعيادة تحت الملاحظة أياماً قليلة . وقد يسمح للمريضة بالانصراف إلى منزلها في حالة التأكد من سلامة العملية والمريضة وذلك على شريطة أن تتبع المريضة التعليمات التي يصدرها الطبيب وأن يوالى الطبيب ملاحظة المريضة بالمرور عليها بمنزلها وأن ينتقل إليها فوراً إذا ما طالب إليه ذلك .

ويكون الطبيب مسئولاً عن تخلفه عن الانتقال لفحص مريضة إذا ما طلب إليه ذلك (٢) إن شهادة بكالوريوس الطب والجراحة التي حصل عليها الطبيب صلاح بريقع تبيح له مزاولة مهنة الطب في جميع فروعها ما دام يأنس في نفسه الكفاية والخبرة . وبالتالي فإنها تبيح له إجراء عملية تحت ما دام يعتقد أنه كفء للقيام بها . على أنه يجمل بالطبيب صلاح بريقع وهو يمارس مهنته في مدينة الاسكندرية حيث يتوافر الإخصائيون في أمراض النساء والولادة . وحتى بعد أن وكلت إليه المريضة أمر علاجها كان يجمل به أن يشركه مع على الأقل طبيباً أخصائياً يؤيد صحة التشخيص الذي انتهى إليه وصحة وكفاية العلاج الجراحي الذي ارتآه والإشراف على إجراء هذا التدخل . (٣) إن تمزق جدار الرحم وتدلى لفة من الأمعاء الدقاق من هذا التمزق إلى فراغ الرحم قد حدثا بالمريضة أثناء العملية التي أجراها الطبيب صلاح بريقع في عيادته يوم ١٩/٥/١٩٥٩ وبسببها ولم تكن نتيجة حالة مرضية سابقة على العملية وتدلى الأمعاء الدقاق من تمزق الرحم يشير إلى أن العملية التي أجراها الطبيب صلاح بريقع للمريضة لم تكن مجرد عملية تحت على فشاء رحم هادى صغير . وإنما كانت عملية تحت في رحم متضخم في الراج من حمل مبكر وفي حالة إجهاض متعذر وغير تام إن صحت أقوال المريضة التي تفيد ظهور تزييف رحمى عندها في الأصبع السابق على العملية . (٤) ومن رأينا أن ما حدث للمريضة أثناء العملية التي أجراها لها الطبيب صلاح بريقع من تمزق بجدار الرحم وإصابة الأمعاء الدقاق وتدليها من تمزق جدار الرحم للخارج كان ذلك نتيجة قلة خبرة الطبيب المعالج . وأنه يعتبر خطأ من جانبه يسأل عنه وإن كان لا يرقى إلى مرتبة الخطأ المهني الجسيم . وكان من الجائز تلافي حدوث هذه المضاعفات السيئة لو شخصت حالة المريضة تشخيصاً صحيحاً ولو قام على إجراء العملية طبيب أخصائى أو خبير . ومن رأينا أيضاً أن المريضة وقد وكلت إلى الطبيب صلاح بريقع علاجها من حالة التزييف الرحمى وهى تعلم بوجود الأخصائيين في بلدها الاسكندرية الذين يكفلون لها أقصى درجة من السلامة تحمل مع الطبيب مسئولية ما انتهى إليه علاجها . (٥) والعلاج الجراحي الذي قام على تنفيذه للمريضة الصيد الدكتور الجراح بالمستشفى الأميرى ومساعدوه علاج فى صحيح اتقذ حياتها من مضاعفات بالغة الخطورة . (٦) وقد استدعى علاج المجنى عليها من المضاعفات التي حدثت بها أثناء العملية التي أجراها لها الطبيب صلاح

بريقع - الطاعن - استدعى علاجها استئصال الجزء المحتقن المتعفن من الأمعاء الدقاق المتدلى من تمزق جدار الرحم والذي بلغ طوله حوالى المتر ونصف الأمر الذى من شأنه أن يؤثر فى وظيفة الأمعاء الدقاق من حيث درجة تقدم هضم الطعام وامتصاصه منها . فضلا عما يمكن أن يتخلف عن هذه المضاعفات من التصاقات بالبريتون وهذه الحالة مائة مستديمة يتعذر تقدير مداها ، كما استدعى العلاج استئصال الرحم نظرا لسعة تمزق والتهاب جدره وهى أيضا عاهة مستديمة من شأنها أن تحرم المحنى عليها مستقبلا من فرص الحمل والولادة . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائى - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى النتيجة التى انتهى إليها تقرير كبير الأطباء الشرعيين قال ما نصه : "وحيث إن المحكمة وهى تبحث فى مدى مسئولية المتهم عما حدث بالمحنى عليها من إصابات نتجت عنها العاهة المستديمة إنما تأخذ بتقرير كبير الأطباء الشرعيين الذى دفع المتهم بالخطأ نتيجة قلة خبرته - وحيث إنه علاوة على ما تقدم فإن المحكمة تستدل على خطأ المتهم من اعترافه بخطئه إثر سؤاله بحضور جمع الاستدلالات المؤرخ ١٩٥١/٥/٢١ الذى أقر فيه بأنه يحتمل أنه عند إجراء العملية الجراحية التى قام بها للمحنى عليها أن يكون قد حصل جرح بالرحم دون أن يتنبه لذلك الأمر الذى أدى إلى بروز الأمعاء من هذا الجرح . وحيث إن المحكمة لا ترى الأخذ بتقرير كبير الأطباء الشرعيين بالنسبة لما فيه من خطأ للمحنى عليها لأنها سمحت بنفسها بأن تعرض نفسها على المتهم بعلاجها رغم وجود أطباء اخصائيين بالاسكندرية . ذلك أن قيامها بذلك لا يعتبر خطأ طالما أن حالتها النفسية تدعوها لى تطمئن لمتهم فضلا عن أنه لا خبرة لها بباقي الأطباء . وحيث إنه لما تقدم ، يكون المتهم قد أخطأ عندما قام بعلاج المحنى عليها هذا الخطأ الذى ترتب عنه مباشرة إصابة المحنى عليها بالإصابات المبينة بتقرير كبير الأطباء الشرعيين ولن يسعف المتهم ما يحاول التنصل منه من أن إصابة المحنى عليها إنما نتجت عن أفعال لا دخل له فيها ذلك أن تقرير كبير الأطباء الشرعيين ورد به أن تمزق جدار الرحم وتدلى الأمعاء منه إنما كان بسبب العملية الجراحية التى قام المتهم بإجرائها للمحنى عليها ولم يكن بسبب حالة مرضية سابقة على العملية أولسبب آخر . " ويبين من الاطلاع على محاضر الجلسات والمذكرات المقدمة من الحاضر عن الطاعن والمدعية بالحقوق المدنية أن تقرير كبير الأطباء الشرعيين

كان مطروحا أمام المحكمة وقد تناوله جميع الأطراف بما فيهم الطاعن بالرد والمناقشة . وأن محامي المدعية بالحقوق المدنية قال عند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية " إن المجنى عليها توجهت لعيادة المتهم لصلة معرفة بزواجها فأجرى لها عملية بعيادته الغير مجهزة وسمح لها بالانصراف بعد ساعتين واتصل زوجها السيدة بالدكتور لألم زوجته عدة مرات وأخبره بأنه يوجد شيء متدلى من زوجته فأخبره بأنه ربما يكون دما متجمدا . وأن المتهم أخطأ خطأ جسيما وقطع جدار الرحم وكان نتيجة ذلك تدلى الأمعاء من الرحم وعمل لها عملية قطع الرحم نتيجة لذلك كما حصل إزالة لجزء كبير من الأمعاء فرد الحاضر عن الطاعن على هذا القول كما تناول تقرير كبير الأطباء الشرعيين وعلق عليه بما هو ثابت بمحضر الجلسة ، كما أن الدفاع عن الطاعن صمم على مذكرة المعلاة تحت رقم ۳۷ دوسيه والتي تناول فيها تقرير كبير الأطباء الشرعيين وعلى الأخص السماح للمريضة بالخروج يوم العملية وعدم استجابته بطلب استدعاء الزوج نه عقب انتقالها إلى منزلها عدة مرات وما قاله الزوج من وجود شيء متدلى من زوجته وما رده به الطاعن من احتمال أن يكون هذا من دم متجمد " . ثم انتهى الحكم الاستئنافية إلى تأيد الحكم الابتدائي في قوله : " وحيث إن الحكم المستأنف صحيح لأسبابه التي أقيم عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وذلك فيما يختص بثبوت التهمة قبل المتهم وتقرير التعويض المدني وتضيف إليها أن من مظاهر خطأ المتهم أيضا إقراره بأنه استدعى لعيادة المجنى عليها بعد أن أجرى لها العملية لأن هناك شيئا يتدلى من فرجها فلم يتوجه إليها بل اكتفى بتشخيص ذلك بأنه دماء متجمدة مع أنها في الواقع كانت أمعاء المجنى عليها قد تدلت من الرحم . لما كان ما تقدم ، وكان مؤدى ما انتهى إليه تقرير كبير الأطباء الشرعيين - أن الطاعن وهو غير اختصاصي أجرى للمجنى عليها عملية تحت فشاء الرحم في عيادته الخاصة وسمح لها بالانصراف بعد إجرائها ببضع ساعات ولم يلب استغاثة زوج المجنى عليها عندما أخبره بسوء حالتها ولم يذهب لإسعافها حتى بعد أن أخبره الزوج بأن شيئا يتدلى من فرجها . وأن تمزق جدار الرحم وتدلى لفة من الأمعاء الدقاق من هذا التمزق قد حدثا بالمريضة أثناء العملية التي أجراها لها الطاعن في عيادته وبسببها ولم تكن نتيجة حالة مرضية سابقة على

العملية وأن ما حدث كان نتيجة قلة خبرة الطبيب المعالج وأنه يعتبر خطأ من جانبه وإن كان لا يرقى إلى مرتبة الخطأ المهني الجسيم. وكان الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا التقرير وأستند إليه في بيان خطأ الطاعن وإثبات أدانته - وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها وما دامت قد اطمانت إلى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها في ذلك - وكانت عناصر الخطأ التي أخذ بها الحكم واطمان إليها فضلا عن تقرير كبير الأطباء الشرعيين - هي عناصر واضحة . ولما كان من المقرر أن اباحة عمل الطبيب مشروط بأن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة فإذا فرط في اتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمد الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحوزه في أداء عمله - وكان ما أثبتته الحكم من عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن تكفي لحمل مسؤوليته جنائيا ومدنيا فإن ما ينعاه الطاعن من إسناد الحكم إلى تقرير كبير الأطباء الشرعيين رغم استناده إلى مجرد فروض ومن مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه يكون غير سديد . ولما كانت محكمة ثاني درجة قد أشارت إلى امتناع الطاعن عن عبادة المحنى عليها بعد إجراء العملية الجراحية فقالت : " إن من مظاهر خطأ المتهم أيضا إقراره بأنه استدعى إعيادة المحنى عليها بعد أن أجرى لها العملية لأن هناك شيئا يتدلى من فرجها فلم يتوجه إليها بل اكتفى بتشخيص ذلك بأنه دماء متجمدة مع أنها في الواقع كانت أمعاء المحنى عليها وقد تدلت من الرحم . وكان هذا العنصر هو من العناصر التي فصلها تقرير كبير الأطباء الشرعيين الذي أخذت به محكمة أول درجة واستندت إليه وقد كان مطروحا أمامها وكان الاستئناف من النيابة والمدعية بالحقوق المدنية - كما هو الحال في هذه الدعوى - يعيند طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لها أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها وكل ما عليها ألا توجه أنعالا جديدة إلى المتهم ومن ثم - فإنه لا يعيب حكم محكمة ثاني درجة إن أضاف هذا العنصر من عناصر الخطأ - حتى مع التسليم جدلا بأن محكمة أول درجة قد أطرحته ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة وقد دارت المرافعة على أساسه وما دامت الواقعة التي دين

بها الطاعن هي التي رفعت بها الدعوى — لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه بما للحكمة من سلطة تقديرية قد نقي لأسباب سائفة وقوع خطأ من جانب المجنى عليها فإن ما يثيره الطاعن من استناد الحكم إلى واقعة جديدة لم ترد في وصف التهمة ومن إعفاء المجنى عليها من المسؤولية رغم مساهمتها في الخطأ بالتجائها إلى غير اختصاصي يكون غير سديد . ولما كان الحكم قد أطمأن إلى ما جاء بتقرير كبير الأطباء الشرعيين من أن التمزق إنما حدث للمجنى عليها أثناء إجراء الطاعن لعملية الكحة فإن في هذا ما يتضمن الرد على دفاع الطاعن القائم على أن هذا التمزق كان نتيجة عامل أجنبي تداخل بعد العملية وكان لالتناقض فيما ذكره كبير الأطباء الشرعيين في تقريره من أن المؤهل الدراسي الذي حصل عليه الطاعن يبيح له إجراء عملية الكحة وبين ما فصله من أخطاء مهنية عددها ونسبها إليه . ولما كان يبين من الرجوع إلى التقرير الطبي الشرعي أنه ألم بأقوال الدكتور محمود كامل كما وردت بمحاضر الجلسات ولم يغب عنه شيء من حقيقتها ومع ذلك فقد انتهى إلى النتيجة التي أخذ بها الحكم فلا وجه لقالة الخطأ في فهم أقوال هذا الشاهد فإن ما يثيره الطاعن من القصور والتناقض والخطأ في الإسناد لا يكون له أساس .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار/السيد أحمد عفيفي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٠٠)

الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ القضائية

جريمة . حالة مدنية .

خلو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن الأحوال المدنية — من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه . إيجابه تقديمها إلى من منهم كلما طلبوا ذلك . وُدى ذلك : أن الجريمة لا تقع بمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال .

جاء القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن الأحوال المدنية — خاليا من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه، وإنما أوجب تقديمها إلى من منهم كلما طلبوا ذلك ، مما يقتضاه أن الجريمة لا تقع بمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . ولما كان الثابت أن المطعون ضده لم يقدم بطاقته عندما طالبه مندوب السلطة العامة ، وتقاعس عن تقديمها زهاء خمسة شهور ونصف من تاريخ مطالبته ، فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه إزاءه بها قد طبق القانون تطبيقا سليما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١١/٢٩ بدائرة مركز أطسا " لم يقدم بطاقته الشخصية إلى مندوب السلطة العامة عند طلبها " . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٧ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٦ من القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٨ وتطبيق أقصى العقوبة . ومحكمة أطسا

الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٦١ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائتي قرش . فعارض وقضى في معارضته بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٦١ بسقوط الأمر الجنائي واعتباره كأن لم يكن وبراءة المتهم مما أسند إليه .

فاستأنفت النيابة هذا الحكم الأخير . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي قرش وذلك عملا بمواد الاتهام وقد أعلن المحكوم عليه بهذا الحكم في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ ولم يعارض فيه . فطلعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم المطعون فيه قضى بإدانة المطعون ضده بتهمة عدم تقديمه بطاقته الشخصية إلى مندوب السلطة العامة مع أن الثابت بحضور جلسة محكمة أول درجة أن المطعون ضده قدم بطاقته للمحكمة وتبين أنها استخرجت قبل تاريخ تحرير المحضر مما يستفاد منه أن الحكم إنما عاقب المتهم لعدم حمله بطاقته الشخصية وقت طلبها من مندوب السلطة في حين أنه يبين من نص المادة ٥٢ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ أن المشرع لم يلزم صاحب البطاقة بحملها دائما وإنما أوجب تقديمها إلى مندوب السلطة العامة كلما طلبها منه وذلك للتحقق من عدم التلاعب بها ومراقبتها على ما يبين من المذكرة الإيضاحية الأمر الذي يتحقق سواء كان الشخص يحمل البطاقة وقت طلبها أو قدمها بعد ذلك .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/١١/٣٠ لم يقدم بطاقته الشخصية إلى مندوب السلطة العامة عند طلبها . وقضت محكمة أول درجة غيابيا بتغريمه مائتي قرش ، فعارض . وبجلسة ١٩٦١/٥/١٧ قدم البطاقة للمحكمة فقضت ببراءته فاستأنفت النيابة وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم مائتي قرش — ويبين من الإطلاع على محضر ضبط

الواقعة المرفق بالمقررات التي أمرت هذه المحكمة بضمها — أن المطعون ضده طوّل من السلطات العامة بتقديم بطاقته الشخصية فلم يقدمها وقال إنه سيبحث عنها — ولكنه لم يقدمها للمحكمة إلا بعد الحكم عليه غيابيا وأثناء نظر معارضته في ١٧/٥/١٩٦١ أي بعد زهاء خمسة شهور ونصف من تاريخ مطالبته بتقديمها. لما كان ذلك، وكانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية قد نصت على أنه لا يجوز أن يحصل المواطن على أكثر من بطاقة واحدة ويجب عليه تقديمها إلى مندوبي السلطات العامة كلما طلبوا إليه ذلك فإذا رأى المندوب استبقاءها معه وجب عليه تسليم صاحبها إيصالا يقوم مقامها. ونصت المادة ٦٠ من هذا القانون على عقاب من يخالف حكم المادة ٥٢ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات — لما كان ما تقدم، وكان القانون جاء خاليا من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه وإنما أوجب تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك مما يقتضاه أن الجريمة لا تقع بمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة — أما والمطعون ضده لم يقدم بطاقته عند ما طالبه مندوب السلطة العامة كما لم يقدمها إلا بعد زهاء خمسة شهور ونصف فإن الجريمة تقع في حقه ويكون الحكم المطعون فيه قد طبق القانون تطبيقا سليما. ومن ثم فإن النعي يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا.

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد هنيئى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلى خاطر ،
وهبد الخليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومحمد صبرى .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ القضائية

(١) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" . تهديد .

طلب الدفاع ضم قضية . لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا . ما دام الدليل الذى قد
يستمد منه ليس من شأنه أن يودى إلى البراءة أو ينفى القوة التدللية القائمة فى الدعوى .
مثال .

(ب) خبرة . محكمة الموضوع . "سلطانها فى تقدير الدليل" . حكم . "تسببه" .
تسبب غير معيب .

لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح
ما عداها . ههنا ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطانها فى تقدير الدليل . لا معتب عليها فيه .
مثال .

(ج) تهديد . "أركانها" . "قصد جنائى" . حكم . "تسببه" . تسبب غير
معيب .

القصد الجنائى فى جريمة التهديد . نوافره : متى ثبت للمحكمة أن الجانى ارتكب
التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب فى نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق
ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم
أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر للفعل الذى
أحدثه التهديد فى نفس المجنى عليه .

التحدث استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة التهديد . لا يلزم . يكفى أن يكون
مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .

إغفال التحدث عن أثر التهديد فى نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا
فى تهديده . لا يعيب الحكم .

(د ، هـ) استئناف . دعوى مدنية . دعوى جنائية . نقض . "أحوال الطعن بالنقض" . "الخطأ في تطبيق القانون" . قوة الشيء المقضي . إحالة .

(هـ) استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية وحدها . تخضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهامي للقاضي الجزئي .

استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية — أيا كان مبلغ التعويض المطالب به — لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحداهما دون الأخرى .
علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة .

مجانبة المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .

(هـ) القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة ووصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية — اكتماء بتصحيح الحكم . ظالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .

١ — طلب الدفاع ضم قضية لا يستلزم من المحكمة عند رفضه ردا صريحا ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدليلية القائمة في الدعوى . ولما كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ومما يسلم به الطاعن في وجه طعنه أن طلب ضم القضية إنما قصد به إثبات انتفاء الباعث لديه على تهديد المجنى عليه ، فإن ما يثيره الطاعن بصدد الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

٢ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما هداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ولما كان الثابت أن المحكمة أخذت بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لآسانيد التي بنى عليها ولما تبينه بنففسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن

طلب إلى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير والخبير الاستشاري لمناقشتهما ، كما لم يطلب الاستعانة بخبير ثالث مرجح ، فإنه لا تريب على المحكمة إذ هي أطرحت تقرير الخبير الاستشاري ولم تستعن بخبير ثالث ، ومن ثم يكون النفي على الحكم بالقصور لهذا السبب غير صديد .

٣ - من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم إفعال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يقال من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده .

٤ - مفاد نص المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهامي للقاضي الجزئي إذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها ، أما إذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به ، فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة إلى إحدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة . ومن ثم فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه - وبعدم جواز استئنافه لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي يكون معيبا بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في الدعوى المدنية .

٥ - القضاء برفض الطعن في شطره الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا ، بحيث يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به

عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . ومن ثم فإنه لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالعبء إلى الدعوى المدنية — إكتفاء بتصحيح الحكم — طالما أن التعويض المحكوم به هو قرش صاغ واحد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٥٩/١٢/٢٤ بدائرة بندر الفيوم : ” هدد نعيمة على صالح كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس معاقب عليها بالقتل وكان التهديد مصحوبا بطلب وذلك بأن أرسل إليها خطابا بطريق البريد يهددها فيه هي وأولادها بالقتل إذ لم تقم ببيع منزلها وتخرج منه في خلال أسبوع “ . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ٣٢٧/أمن قانون العقوبات . وأمام غرفة الاتهام ادعت المجنى عليها بحق مدني قبل المتهم بقرش صاغ واحد تعويضا مؤقتا بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قررت الغرفة إحالته إلى محكمة الجناح لمحاكمته على أساس عقوبة الجنحة . ومحكمة جناح بندر الفيوم قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/٤/٣٠ عملا بمادة الاتهام : أولا — في الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . ثانيا — في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للضحية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . استأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الفيوم الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٥ بالنسبة للدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم بلا مصاريف جنائية وذلك عملا بالمادتين ٥٥ ، ٦٦ من قانون العقوبات . وثانيا — بالنسبة للدعوى المدنية هدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجهين الثانى والثالث من أوجه الطعن هو الاخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبيب ذلك أن الدفاع عن الطاعن طلب بمجلسة ١٩٦١/١٠/٢٥ ضم القضية رقم ٣٠١٥ سنة ١٩٥٩ جنح بندر الفيوم التى دىنت فيها المدعية بالحق المدنى بجرىمة دخول عقار فى حيازة والده الطاعن وذلك للتدليل على انتفاء الباعث لديه على ارسال خطاب التهديد للمدعية بالحق المدنى ما دام العقار فى حيازة والدته ولسكن المحكمة لم تجب الدفاع الى طلبه مع أهميته ولم تعرض له بالرد - كما أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائى لأسبابه مع قصوره فى بيان حلة ترجيح تقرير قسم أبحاث الترييف والتزوير على تقرير الخبير الاستشارى المقدم من الطاعن . هذا الى أن المحكمة اعتمدت فى الترجيح على ما رآته من تشابه بضعة كلمات من خطاب التهديد مع خط الطاعن وبذلك تكون قد أقعمت نفسها فى مسائل فنية بحثه وكان الأحرى بها أن تستعين بخبير ثالث مرجح . وأخيرا فإن الحكم لم يتحدث عن القصد الجنائى بجرىمة التهديد المصحوب بطلب التى دان بها الطاعن . على أن هذا القصد لا يتوافر إلا إذا كان التهديد جديا من شأنه القاء الرعب فى نفس المجنى . بينما الظاهر من عبارات خطاب التهديد أن مرسله ليس جادا فى تهديده فضلا على أن انصاحه لشخصيته كفيل بأن يحو كل أثر للخطاب فى نفس المجنى عليه .

وحيث يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت الطاعن بأنه فى يوم ١٩٥٩/١٢/٢٤ بدار بندر الفيوم . هدد نعيمة على صالح بالقتل وكان التهديد مصحوبا بطلب وذلك بأن أرسل إليها خطابا بطريق البريد يهددها فيه هى وأولادها بالقتل إذا لم تقيم بيعة منزلها وتخرج منه خلال أسبوع . وطلبت من غرفة الاتهام إحالته الى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا لنص المادة ٣٢٧/أ من قانون العقوبات . وأمام غرفة الاتهام ادعت المجنى عليها ضده بحق مدنى قدره قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . وقررت غرفة الاتهام إحالة المتهم الى محكمة الجناح المختصة لمعاقبته على أساس عقوبة الجناحة . وقضت محكمة أول درجة حضوريا : أولا : فى الدعوى الجنائية بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع

الشغل وكفالة مائة قرش لوقف التنفيذ . ثانيا : في الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للدعية بالحق المدني مبلغ قرش صباغ على سهيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم . وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بالنسبة للدعوى الجنائية بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم . وبالنسبة للدعوى المدنية بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب وألزمت المتهم بمصاريف الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه في شقه الجنائي بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في أن المجنى عليها نعيمة على صالح أبلغت من ورود خطاب إليها بطريق البريد مذييل باسم الطاعن يهددها فيه برسلة بقتلها وبقتل أولادها إذا لم تبع منزلها في ظرف أسبوع وتغادر الحى الذى تقيم فيه . وإذا سئلت وددت فحوى بلاغها وتوجهت بالاتهام للطاعن بسبب صدور حكم لصالحها في نزاع حول ميراث بينها وبين والدته . وقد أنكر الطاعن ما أسند إليه وأزرت والدته التى ذكرت بأن المجنى عليها استولت بالقوة على حصة لها في منزل وأنها ضبطت من ذلك واقعة ما زالت معروضة على القضاء للفصل فيها . ويبين من الاطلاع على خطاب التهديد أنه مذييل بتوقيع "البطل اسحاق" وأنه يحوى تهديدا للمجنى عليها بقتل أولادها إن لم تبع منزلها وتبارح الحى الذى تقيم فيه . وثبت من تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير أن هذا الخطاب محرر بخط الطاعن . وأستند الحكم فى الادانة إلى شهادة المجنى عليها وتقرير قسم البحوث التزييف والتزوير . لما كان ما تقدم ، وكان الظاهر من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الإستئنافية ومما يسلم به الطاعن فى وجه طعنه أن طلب الدفاع ضم قضية اللجنة رقم ٣٠١٥ سنة ١٩٥٩ بنذر الفيوم إنما كان لإثبات أن ثمة منازعة قائمة بين المدعية بالحق المدني ووالدة الطاعن وأن المنزل محل النزاع فى حيازة هذه الأخيرة مما يدل على انتفاء الباعث لديه على تهديد المجنى عليها — وكان هذا الطلب لا يستلزم من المحكمة عند رفضه ردا صريحا مادام الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى إلى البراءة أو ينفى القوة التديلية القائمة فى الدعوى — فان ما يثيره الطاعن بصدد الإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه فى شقه الجنائي بالحكم المطعون فيه قد عرض لتقرير قسم البحوث التزوير

والتزيف فقال ما نصه " . . . وحيث إن المحكمة بعد مطالعتها لخطاب التهديد وورقة استكتاب المتهم ترى الأخذ بما انتهى إليه قسم أبحاث التزيف والتزوير وأن خطاب التهديد محرر بنحط المتهم وذلك للأسباب التي بنى عليها والتي تأخذ بها المحكمة لما استقينته المحكمة من مطالعة خطاب التهديد وورقة الاستكتاب من اتفاقهما من حيث المنظر العام والمميزات على وجه الخصوص في كلمات " تطلعي - بضعه - ظرف - فأبشري أولادك - وأتم - أمام - " ومتى انتهت المحكمة إلى أن خطاب التهديد محرر بنحط المتهم وكان يتضمن تهديدا بالقتل ومصحوبا بطلب فانه يتعين مقابله طبقا لنص المادة ١/٣٢٧ من قانون العقوبات " لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه - وكان الثابت مما تقدم أن المحكمة أخذت بتقرير خبير قسم أبحاث التزيف والتزوير للأسانيد التي بنى عليها ولما تبينته بنفسها مما يتفق مع الرأي الذي انتهى إليه هذا التقرير - وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن طلب إلى المحكمة استدعاء خبير قسم أبحاث التزيف والتزوير والخبير الاستشاري لمناقشتها كما لم يطلب الاستعانة بخبير ثالث مرجح . لما كان ما تقدم ، فإنه لا ثريب على المحكمة إذ هي أطرحت تقرير الخبير الاستشاري ولم تستعن بخبير ثالث . ومن ثم يكون النعي بالقصور لهذا السبب غير سديد . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه - في شقه الجنائي - بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدهوى بما تتوافر به جميع العناصر القانونية لجريمة التهديد المصحوبة بطلب التي دان للطاعن بها . وكان لا يعيبه إغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليها وعمما قيل من أن الطاعن لم يكن جادا في تهديده كما لا يعيبه عدم التحدث عن القصد الجنائي استقلالاً . ذلك أن من المقرر أن القصد الجنائي في تلك الجريمة يتوافر متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليها وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذهن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعل الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليها - كما أن من المقرر أنه لا يلزم

التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون مفهوماً من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها . ومن ثم يكون النعي بالقصور في هذا الشأن على غير أساس .

وحيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى بعدم جواز استئناف المتهم من الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة في شقه المدني على أساس أن مبلغ التعويض لا يزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي — ذلك أن الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية وبالتالي فلا يجوز الاستئناف بالنسبة للثانية وعدم قبوله بالنسبة للأولى .

وحيث إنه لما كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات تنص على أنه ” يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسؤول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم به القاضي الجزئي نهائياً “ . وكان البادى من عبارة النص أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب النهائي للقاضي الجزئي إذا كان قاصراً على الدعوى المدنية وحدها . أى في حالة الحكم ببراءته وإلزامه بالتعويض أما فيما عدا ذلك فإنه إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه من المحكمة الجزئية في الدعوى الجنائية والمدنية أياً كان مبلغ التعويض المطالب به فلا يجوز — لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية — قبول الاستئناف بالنسبة إلى أحدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة — لما كان ذلك، فإن قضاء المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة في الدعوى الجنائية لرفعه عن حكم جائز استئنافه — وبعدم جواز استئناف المتهم لهذا الحكم في الدعوى المدنية على أساس أن مبلغ التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب النهائي للقاضي الجزئي ، يكون معيباً بالخطأ في القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه والحكم بقبول استئناف المتهم في الدعوى

المدينة — لما كان ما تقدم، وكان القضاء برفض الطعن في شطره الخاص بالدعوى الجنائية من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا بحيث يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها فإنه لا جدوى للطاعن في خصوص واقعة الدعوى — من القضاء بالاحالة — بالنسبة إلى الدعوى المدنية اكتفاء بتصحيح الحكم .

جلسة ١١ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / السيد أحمد هفني ، وبحضور السادة المستشارين : محمود حلي خاطر ،
وعبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى زهران ، ومحمد صبرى .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ القضائية

(١ ، ب) قتل خطأ . إصابة خطأ . ” أركانها “ . ” خطأ “ . ضرر . رابطة
سببية “ . ” حكم “ . ” تسببيه “ . تسبيل غير معيب “ .

(١) إيراد الحكم في أسبابه أن إصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه
انطلاق العيار الناري لوجود عيب في معدن الماسورة ، لادخل للتهم فيه . قوله بأن
الإصابة لم تحصل مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه
الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام المحكمة . النعى على الحكم بالخطأ
في الإسناد . لا أساس له .

(ب) دلالة الوقائع التى أوردها الحكم على أن العيار الذى انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب
أحد لولا انفجار ماسورتها . وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة
بسبب عيب في صناعتها لا يد للتهم فيه ولم يكن في استطلاعته توقعه . مخالفة الواضح وإن
أمكن اعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط
بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . هدم
تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة . انتهاء الحكم إلى نفي
رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التى أودت بحياته والقضاء ببراءة
المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح . النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون . غير سليم .

١ — لما كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه ، أن
إصابة المجنى عليه إنما حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه انطلاق العيار
الناري — لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للتهم فيه ، ولم تحصل هذه

الإصابة مباشرة من حيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية — وكان هذا الذي أثبتته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب الشرعي أمام محكمة أول درجة. فإن نعى الطاعة على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .

٢ — لما كانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ماسورة السلاح ، وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها ، لم يكن لاتهم يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه — وكانت مخالفة الواثق وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الإصابة والقتل الخطأ ، إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة الدعوى . ومن ثم يكون الحكم صحيحا فيما انتهى إليه من اعتبار رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه غير قائمة ، والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . ويصبح النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير صديد بما يتعين معه رفض الطعن موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۱/۸/۱۹۶۰ بدائرة بندر الفيوم: "أولا — تسبب من غير قصد ولا تعمد في إصابة (عبد العزيز علي زيد) بالإصابة الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته بأن أطلق أعيرة نارية من بندقيته المرخصة بقصد الابتهاج فأصاب المجنى عليه وحدثت الوفاة. وثانيا — أطلق أعيرة نارية في إحدى المناسبات في حفل زفاف . وثالثا — أطلق أعيرة نارية داخل المساكن" . وطلبت عقابه بالمواد ۱ و ۱۱ مكررا و ۲۹ و ۳۰ من القانون رقم ۳۹۴ لسنة ۱۹۴۴ و ۵ و ۱۵ من القانون رقم ۳۷۴ و ۱/۲ و ۱۸ و ۲/۳۱۹ من قانون العقوبات . ومحكمة بندر الفيوم الجزئية قضت حضوريا بتاريخ ۱۴/۵/۱۹۶۱ عملا بالمادة ۲۳۸ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ۳۲ منه بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ۱۰۰ قرش ومصادرة السلاح المستعمل في الحادث وذلك عن التهم الثلاث بلا مصروفات . فاستأنف المتهم هذا الحكم

ومحكمة الفيوم الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بالنسبة للتهمة الأولى وتغريمه عشرة جنيهات عن التهمتين الثانية والثالثة ومصادرة السلاح المضبوط بلا مصاريف جنائية . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون وفي بيان ذلك نقول إن محكمة ثاني درجة استندت في قضائها ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ إلى القول بأنه ثبت من شهادة الطبيب الشرعي أمام محكمة أول درجة أن سبب الحادث يرجع إلى انفجار البندقية تلقائيا على حين أن الثابت من شهادة هذا الطبيب أن الانفجار إنما حدث نتيجة محاولة المتهم جذب (التك) بالطريقة العادية بغية إطلاق العيار وأنه أي الطبيب الشرعي قد استبعد قول المتهم إن الانفجار حدث من جراء اصطدام بعض الصبابة به أثناء حمل السلاح دون أن يكون له يد في حصوله ومن ثم يكون الحكم مشوبا بخطأ الإسناد . يضاف إلى ذلك أن الحكم أخطأ في القانون إذ ذهب إلى أن انفجار ماسورة البندقية لعيب في مقدمتها يعد حادثا مفاجئا تنقطع به رابطة السببية بين خطأ المتهم وإصابة المجنى عليه ذلك أنه يشترط لكي يكون الحادث مفاجئا ألا يكون للمجنى يد في حصول الضرر أو ألا يكون في قدرته منعه والثابت من أقوال المتهم نفسه أنه حضر إلى الفرح ومعه بندقية محشوة ومرفوعة الزناد فهو قد أسهم بفعله في وقوع الحادث . هذا إلى أن فعل المتهم يكون المخالفة المنصوص عنها في المادة ١١ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ مما يوفر في حقه عنصر الخطأ في التهمة المسندة إليه ولولا ذلك الخطأ ما وقع الضرر وبذلك فإن رابطة السببية تتوافر في صورة هذه الدعوى .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في ١١/٨/١٩٦٠ بدائرة بندر الفيوم : أولا - تسبب من غير قصد ولا عمد

في إصابة عبد العزيز على زعيم بالإصابة المبرئة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته بأن أطلق أميرة نارية من بندقيته المرخصة بقصد الابتهاج فأصاب المجنى عليه وحدثت الوفاة . ثانيا - أطلق أميرة نارية في إحدى المناسبات في حفل زفاف . ثالثا - أطلق أميرة نارية داخل المساكن وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ ، ٣٧٩/٢ من قانون العقوبات ، ١٠ ، ١١ مكررا ، ٣٩ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - وقضت محكمة أول درجة حضوريا بمعاقبته بالحبس شهرا مع الشغل وكفالة جنيه واحد ومصادرة السلاح المستعمل في الحادث وذلك عن التهم الثلاث فاستأنف وقضت محكمة ثاني درجة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم بالنسبة للتهمة الأولى وتفريره عشرة جنهات من التهمتين الثانية والثالثة ومصادرة السلاح المضبوط . وتخلص واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه " فيما أثبتته مأمور بندر الفيوم من أنه أبلغ بإصابة شخص من عيار ناري بناحية البارودية فانتقل إلى محل الحادث حيث وجد المجنى عليه مصابا بعيار ناري في رأسه وقد فارق الحياة ووجد إلى جواره المتهم (المطعون ضده) حاملا ببندقية خرطوش مرخص له بإحرازها وقد اعترف بأنه كان ممسكا بها معبأة بطلقين نارين فانطلقت منه بخاة أثناء سيره في حفل عرس وأصاب العيار المجنى عليه الذي كان واقفا بجواره " . وبعد أن أورد الحكم أقوال الشهود ذكر ما تبين من التقرير الطبي في قوله " وتبين من الاطلاع على تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب بجرح ناري متهتك غير منتظم الشكل بأيمن الجبهة من الجانب الأيمن ومقدم مثبت الشعر مصحوب بكسور متفتحة بالعظام ومصحج ناري سطحي بفروة الرأس وذلك من انفجار سلاح ناري أثناء إطلاقه من مسافة قريبة يتعذر تقديرها على وجه الدقة وأن الوفاة نشأت عن كسور الجمجمة وتهتك المخ وما صحب ذلك من تزييف دماغي . وثبت من تقرير فحص السلاح المستعمل أنه ببندقية خرطوش بروحين غير مششخفة الماسورة جهاز إطلاقها سليم وماسورتها اليمنى متفجرة قرب قاعدتها وصالحة للاستعمال بالعين اليسرى منها وغير صالحة بالعين اليمنى لانفجار ماسورتها وأن إصابة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية أثناء

إطلاقها . وبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أحال على الحكم الابتدائي وسرد وقائع الدعوى انتهى إلى القضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ المسندة إليه في قوله ” وحيث إن الثابت من التقرير الطبي الشرعي وشهادة الطبيب الشرعي أمام محكمة أول درجة أن إصابة المجنى عليه والتي أودت بحياته حدثت نتيجة انفجار البندقية وإصابة المجنى عليه بشظاياها وليس نتيجة إطلاق إحدى طلقاتها انطلاقاً طبيعياً وإصابته بها وذكّر الطبيب الشرعي بأقواله عند ما ناقشته المحكمة عن تعليله لهذا الانفجار بما سورتها أنه نتيجة عيب في معدن الماسورة لا دخل للتهم به وهو بهذا الوصف الأخير ينطبق عليه وصف الحادث المفاجيء الذي لا يمكن توقعه أو دفعه ويقطع رابطة السببية بين خطأ المتهم المعترف به وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته وتعدو جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات فاقدة لأحد أركانها لا تقوم لها قائمة الأمر الذي يستوجب إلغاء الحكم المستأنف وتبرئة المتهم من أولى التهم المسندة إليه . أما التهمة الثانية والتهمة الثالثة فتثبتان في حق المتهم وتكونان فعلين معاقب عليهما ويتعين الحكم بشأنهما بالعقوبة المقررة لهما قانوناً ولما كانت الفعل الذي أدى إليهما فعل واحد فإنه يتعين تطبيق حكم المادة ١/٣٢ عقوبات والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما ” لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لقضائه أن إصابة المجنى عليه إنما حدثت من انفجار البندقية الذي أدى إليه إنطلاق العيار الناري — لوجود عيب في معدن الماسورة لا دخل للتهم فيه ولم تحصل هذه الإصابة مباشرة من عيار ناري أطلقه المتهم بطريقة طبيعية — ولما كان هذا الذي أثبتته الحكم له سنده الصحيح من أقوال الطبيب الشرعي أمام محكمة أول درجة . إذ يبين من محضر جلسة هذه المحاكمة أن الطبيب الشرعي إذ سئل عن كيفية إصابة المجنى عليه قال مانصه : ” المجنى عليه لم يصيب من العيار ولكن أصيب من انفجار السلاح . وجزء من الماسورة هو الذي أحدث إصابة المجنى عليه ... ” وحين طوّل بلايضاح سبب الانفجار قال مانصه : ” عيب في معدن الماسورة لا دخل للتهم فيه وده حصل نتيجة إطلاق العيار ” . لما كان ما تقدم ، فإن نعى الطاعنة على الحكم بالخطأ في الأسناد يكون على غير أساس — لما كان ما تقدم ، وكانت الوقائع كما أوردها الحكم تدل على أن العيار الذي انطلق لم يكن ليصيب أحداً ولا

انفجار ما سورة السلاح وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الما سورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها لم يكن للطعون ضسده يد فيه ولم يكن في استطاعته أن يتوقعه — ولما كانت مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا الإصابة والقتل خطأ إلا أن هذا مشروط على أى حال بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها وهو ما لم يتحقق في صورة هذه الدعوى ومن ثم فإن رابطة السببية بين الخطأ والإصابة تكون غير متوافرة ويكون الحكم صحيحا فيما انتهى إليه في هذا الخصوص ويكون النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون غير سديد ويتمين لذلك رفض الطعن موضوعها .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

بهاصة السيد المستشار/ محمود حلي خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرك .

(١٠٣)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ القضائية

(١) قطن . رسوم . نقض . ”أحوال الطعن بالنقض“ . ”الخطأ في تطبيق القانون“ .

مقاد نص المادتين ١ و ٢ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ - من فرض ومم حليج
على الأقطان التي يتم حاجتها وإلزام أصحاب الحاج ومديرها بالحصول من أصحاب القطن
وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا
التكليف من أصحاب الحاج . هم من لم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء
أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .

(ب) محاكمة . ”إجراءاتها“ . ”إقفال باب المرافعة“ . دفاع . ”الإخلال
بحق الدفاع“ . ”ما يوفره“ . بطلان .

تأجيل المحكمة الدعوى لضم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرة
إلى ما قبل الجلسة بأسبوع . إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر
النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين
قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد الميعاد الذي حددته لإيداعها .
خطأ . طالما أنها لم تصدر قراراً بإقفال باب المرافعة . المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات
الجنائية . قرارها بالتأجيل من قبل تجهيز الدعوى للحكم . كان عليها أن تسمع دفاع المتهم
أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرة المصريح له بتقديمها . النعي على الحكم
بانطوائه على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع . صديد . وجوب نقضه .

١ - المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديريها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف - من أصحاب المحالج هم الذين لهم شأن في إدارتها مما يخول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - نقلا عن شاهدي الإثبات في الدعوى - انقطاع صلة الطاعن الأول - وباقي الملاك - بالحليج ونفى أى إشراف فعلى أو قانونى عليه بعد أن قاموا بتأجيرهم للطاعن الثانى الذى انحصرت فيه الإدارة وبذلك يخرج الطاعن الأول ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانونى المفروض بمقتضى المادة الثانية سالفة البيان ، وينقل هذا العبء إلى المستأجر الذى حل محلهم بمقتضى عقد الايجار فى مباشرة الإدارة والاستغلال . ولا يقدح فى هذا ما استورد إليه الحكم من أن عقدا لايجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بإداء الرسم ، ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانونى إلى صاحب المحليج بل إن إلزام المالك فى هذه الحالة لا يكون إلا بنص صريح - ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا الفهم المخاطيء للقانون يكون مخطئا ويتمين نقضه .

٢ - متى كان الثابت أن المحكمة الإستئنافية قررت بالجلسة السابقة على اصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة أصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت فى المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى إلى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتصريح بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الاطلاع على القضية المضمومة ثم خرج إلى المذكرة التى قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد . ولما كانت اجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانونا إذ لم تتسع المحكمة للطاعن فرصة ابداء دفاعه ، وكان من المتعين عليها أن

تسمعه أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها ، دون أن تعلق استبعادها بتجاوزه الأجل الذي حددته لايداعها ، طالما أنها لم تكن قد أصدرت قرارها بأقوال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية، بل إن قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن إلا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم — ومن ثم فإن النعي على الحكم بانطوائه على بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع يكون سديدا ويتمين نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٢ يولييه سنة ١٩٥٩ بدائرة بندردمنهور " بصفتهم أصحاب ومديري محليج أقطان البنالم يقوموا بسداد رسم حليج الأقطان الموضحة بالمحضر ". وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ . وفي أثناء نظر الدعوى أمام محكمة دمنهور الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين الرابع والخامس بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . ثم قضت المحكمة المذكورة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ حضوريا بالنسبة لهما وحضوريا اعتباريا للباقيين عملا بمواد الاتهام بالنسبة الى المتهمين الأربعة الأول : أولا — بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة للثمن الخامس لسابقة الفصل فيها في القضية رقم ٧٢٦ سنة ١٩٥٧ جنح بندردمنهور. وثانيا — بتغريم كل من المتهمين الأربعة الأول ٢١٥ جنيا (مائتين وخمسة عشر جنيا) وسداد الرسوم المستحقة . استأنف المحكوم عليهم هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٦٢ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

أولا- تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الأول :

من حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي دانه بجريمة هدم توريد رسم حليج الأقطان بمحليجه قد

أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله ذلك بأنه أسس الادانة على أن الطاعن هو أحد ملاك المحلج — الذي وقعت به الجريمة — وهذه مسئولا عن تحصيل رسم الحليج المفروض على الأقطان طبقا للقانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على القطن — في حين أن الطاعن لا شأن له بإدارة المحلج واستغلاله لأنه وباقي الملاك قد أجروا هذا المحلج للطاعن الثاني لاستغلاله وإدارته لحسابه وبذلك يقع عليه وحده عبء التكاليف المقرر قانونا إذ أن المقصود بصاحب المحلج في حكم القانون سالف البيان هو من يكون له حق الإدارة والاستغلال لحسابه ولا يكفي أن تكون له ملكية الرقبة وحدها دون الاتفايع لأنه بذلك يكون ممنوعا من التدخل في الإدارة واستقصاء الرسم المقرر قانونا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن فراز تفتيش مراقبة القطن ومنع الخلط بمحافظة البحيرة أثبت بحضوره المؤرخ ١٩٥٩/٧/١٢ أن الطاعن والمتهمين الثاني والثالث بصفتهم أصحاب " محلج البنا " بمدينة دمنهور المؤجر لاتهم الرابع (الطاعن الثاني) يستحق عليهم باقى رسوم حليج أقطان حليجت بهذا المحلج من شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ مبلغ ٨٦٠ جنيها طبقا لأحكام القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم حليج على القطن وبسؤال المتهمين الثلاثة فى ذلك المحضر قرروا أنهم قاموا بتأجير هذا المحلج للطاعن الثانى وأن هذا الأخير هو المسئول عن المخالفات التى تقع به .. وبعد أن حصل الحكم شهادة كل من شاهدى الاثبات أحمد حمزه بلوخية — محرر المحضر — وحسن محمد الرشيدى المفتش بمراقبة القطن أمام محكمة أول درجة والى مؤداها أن المتهمين الثلاثة الأول — والطاعن من بينهم — هم أصحاب المحلج — موضوع الجريمة — وأنهم قاموا بتأجيره للطاعن الثانى وأنه ليس لهم أى إشراف كلى أو قانونى على هذا المحلج وأن الطاعن الثانى عين المتهم الخامس مديرا له وقد تأخر الطاعن المذكور فى دفع رسوم الحليج عن شهر أكتوبر سنة ١٩٥٦ حوالى ثلاثة آلاف جنيه وكسور وقام بتسديد جزء منه وتبقى عليه مبلغ ٨٦٠ جنيها لم تدفع وانتهيا إلى أن القانون يلزم أصحاب المحلج والمستأجر بتسديد هذا الرسم — عرض الحكم إلى عقد إيجار المحلج المحرر بتاريخ ١٩٥٢/٩/١٠ بين المتهمين الثلاثة الأول وبين المتهم الرابع (الطاعن الثانى) وأثبت مضمونه

ثم تناول دفاع الطاعن الذي أمسه على نفى صلته بإدارة المحلج استنادا إلى عقد الإيجار وعدم أحقيته في تحصيل الرسم المطلوب على الأقطان التي يتم حليجها بالمحليج لأنه لا يدار لحسابه وباقي الملاك بل إنه يدار لحساب الطاعن الثاني ، فاطرح الحكم هذا الدفاع في قوله "وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ توجب على أصحاب المحال ومديريها أن يحصلوا الرسم (المشار إليه في المادة الأولى منه) من أصحاب القطن وأن يورده لحساب مصلحة القطن خلال الأسبوع الأول من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه تحصيله الرسم . وحيث إنه جاء في المذكرة التفسيرية مرفحا لهذا القانون أنه لما كان هذا الرسم يصبح واجب الأداء بمجرد حليج الأقطان بالمحال لهذا رأى تكليف أصحاب ومديري المحال تحصيل هذا الرسم وتوريده لحساب مصلحة القطن وذلك في الأسبوع الأول من الشهر التالي للشهر الذي تم فيه التحصيل . وحيث إن المتهمين الثلاثة الأول (والطاعن من بينهم) أفروا أنهم أصحاب هذا المحال وأنهم قاموا بتأجيرهم للتم الرابع (الطاعن الثاني) الذي يدير هذا المحال وتأييد ذلك بعقد الإيجار المؤرخ ١٩٥٢/٩/١٠ والذي لم يتضمنه من ضمن شروطه ما يفيد إلزام المتهم الرابع وحده من أداء هذا الرسم" . وخلص الحكم إلى تأييد الحكم الابتدائي القاضي بإدانة الطاعن ومن معه من المتهمين . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم غير سائغ ويحافى التأويل الصحيح للقانون ذلك بأن المستفاد من نص المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحال ومديريها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون ، أن المخاطب بهذا التكليف - من أصحاب المحال - هم الذين لهم شأن في إدارتها مما ينحول لهم التدخل فيها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته - تقلا عن شاهدة الإثبات في الدعوى - انقطاع صلة الطاعن - وباقي الملاك - بالمحليج ونفى أي إشراف فعلي أو قانوني عليه بعد أن قاموا بتأجيره للطاعن الثاني الذي انحصرت فيه الإدارة ، وبذلك يخرج الطاعن ومن معه من الملاك من نطاق الالتزام القانوني المفروض بمقتضى المادة الثانية مאלفة البيان وينتقل هذا العبء إلى المستأجر الذي حل محلهم بمقتضى عقد

الإيجار في مباشرة الإدارة والاستغلال ولا يقدح في هذا ما استورد إليه الحكم من أن عقد الإيجار لم ينص على إلزام المستأجر وحده بأداء الرسم ذلك بأن خلو العقد من هذا البيان لا ينقل ذلك التكليف القانوني إلى صاحب المحلج لمجرد ملكيته كما سلف القول بل إن إلزام المالك في هذه الحال لا يكون إلا بنص صريح . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن على أساس هذا الفهم الخاطئ للقانون يكون مخطئا ويتعين لذلك قبول هذا النعي ونقض الحكم بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليهما الثاني والثالث "مجد مجد الهواش ومجد مجد شغلب" ولو لم يطعنا لاتصال هذا الوجه بهما والقضاء ببراءة الطاعن وهذين المحكوم عليهما وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

ثانيا - تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثاني .

من حيث إن مما ينعاه هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه قد انطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم القضية التي طلب المدافع من الطاعن ضمها وصرحت بتقديم مذكرات إلى ما قبل هذه الجلسة بأسبوع وكان المفروض أن الدعوى ستنظر بالجلسة الأخيرة غير أن المحكمة أصدرت حكمها بغير مرافعة واستبعدت المذكرة التي قدمها المدافع من الطاعن بقوله إنها قدمت بعد الميعاد ، مما يصم الإجراءات بالبطلان ويخل بحق الطاعن في الدفاع .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه لدى نظر الدعوى بجلسة ٢٩ من يناير سنة ١٩٦٢ طلب الحاضر عن الطاعن "ضم ملف التوزيع" رقم ١ سنة ٦٠ كلى دمنهور وتنازل عن سماع الشاهد وقدم شهادة حسابية ، فقررت المحكمة التأجيل لجلسة ١٢/٢/١٩٦٢ مع ضم قضية التوزيع ١ سنة ٦٠ كلى دمنهور ومذكرات لما قبل الجلسة بأسبوع . وبالجلسة الأخيرة أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . لما كان ذلك ، وكان الحكم

المطعون فيه بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن بجلسة ١٩٦٢/١/٢٩ من ضم قضية التوزيع وأثبت مؤدى الشهادة الحسابية. التي قدمها انتهى إلى أن المحكمة قررت التأجيل لجلسة ١٩٦٢/٢/١٢ مع ضم قضية التوزيع ومذكرات لما قبل الجلسة بأسبوع وأثبت الاطلاع على قضية التوزيع ثم خرج إلى المذكرة التي قدمها الدفاع عن الطاعن بتاريخ ١٩٦٢/٢/٦ بعد الميعاد المحدد لتقديم المذكرات ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد . ولما كانت إجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانونا إذ لم تتح المحكمة للطاعن فرصة لإبداء دفاعه ، وكان من المتعين عليها أن تسمعه أو أن تعرض لدفاعه المكتوب الذي خوته مذكرته المصرح له بتقديمها دون أن تتعلل في استبعادها بتجاوزه الأجل الذي حددته لإيداعها طالما أنها لم تكن قد أصدرت قرارها باقفال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية بل إن قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن إلا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه من هذه الناحية يكون صديدا ويتعين لذلك نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حليم خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ القضائية

(١ ، ب) تزوير . "اشتراك في تزوير" . اشتراك . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معين . نقض "أسباب الطعن" . ما لا يقبل من
الأسباب .

(١) الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالباً دون مظالم خارجية وأعمال مادية مخصوصة .
يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون
هذا الاعتقاد مائناً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . مثال .

(ب) إقامة المحكمة قضاء ماعل عناصر مائنة امتنع بها وجدانها . اطمئنانها إلى أقوال المجنى
عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب إليه مزور .
اطراحها دفاع الطاهن المؤسس على وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه . ما يثيره الطاهن
من هذه الناحية . من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . إثارته أمام
محكمة النقض . فيرجأ .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" .

إشارة محامي المتهم في مرافقته إلى تشوه خلاف بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم
في حقه عدة شكاوى . ثبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى . عدم ضم المحكمة لها .
لا إخلال بحق الدفاع .

١ - الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فانه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلي مجهول في ارتكاب جريمة التزوير ، فان الزمى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

٢ - متى كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها واطمأنت إلى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى عوات عليها من أن التوقيع المنسوب إليه قد زور وأطرحت في حدود سلطتها دفاع الطاعن من وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه والذي قصد به التشكيك في صحة أقواله ، فان ما يشبه الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٣ - لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامي الطاعن أشار في مرافعته إلى أن خلافا نشأ بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه هذه شكاوى ، إلا أن المحامي لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالظعن ، وهو ما تنفى معه حالة الاخلال بحق الدفاع .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٥٧ بدائرة مركز مطاي محافظة المنيا - ١ - اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو استمارة لبنك التسليف رقم ٤٩٨٦٦ وكان ذلك بوضع إمضاءات مزورة بأن اتفق معه على ذلك وقدم له الاستمارة سالفة الذكر فوقع عليها هذا المجهول بتوقيع نسب صدوره كذبا إلى زيدان سليمان وقد تمت الجريمة بناء على هذه المساعدة وذلك الاتفاق - ٢ - استعمل المحرر المزور

المكلف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى بنك التسليف للعمل به".
 وطلبت من غرفة الاتهام إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ٢/٤٠، ٣، ٤١، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤ من قانون العقوبات. فقررت الغرفة ذلك،
 ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضورها بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد
 الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧، ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم (الطاعن)
 بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن التهمتين. فطعن الطاعن في هذا الحكم
 بطريق التماس ... إلخ.

المحكمة

حيث إن مبنى أوجه الطعن قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد
 في الاستدلال ذلك أن الحكم المطعون فيه حول فيما حصله من أدلة على إدانة
 الطاعن على مناظرة المحكمة التوقيع المنسوب إلى المجنى عليه ومقارنته بتوقيعاته
 بأوراق المضاماة دون أن تبين مؤدى هذا الدليل وقد تعلق به حق الطاعن
 لمنازحته في واقعة تزوير هذا التوقيع كما أثبت الحكم أن التحقيق لم يكشف عن
 مقترف التزوير ولكن اشتراك المتهم (الطاعن) مع ذلك المجهول ثابت في حقه
 من أنه صاحب المصلحة في ذلك وكان يتعين على المحكمة - وقد عجزت
 التحقيقات عن الوصول إلى الفاعل الأصل أن يشمل هذا الغموض الشريك
 (الطاعن) وينتهى تفسير ذلك الغموض لمصلحته - كما طالب الحاضر مع المتهم
 ضم الشكاوى التي تثبت قيام النزاع بينه وبين المجنى عليه بعد حوالى شهرين
 من ضمانته له في الاستمارة موضوع التزوير فلم تجب المحكمة هذا الطلب اكتفاء
 بالقول إن مثل هذا النزاع لا يجدى في موضوع الدعوى - كما أطرحت إقراراً
 كتابياً للعمدة يتضمن أن المجنى عليه وقع أمامه على الاستمارة وقال الحكم إن
 العبرة بما يقرره الشاهد أمام مجلس القضاء، مع ثبوت وفاة العمدة المقر بصحة
 الإمضاء وكان مقتضى ذلك الأخذ بإقراره.

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر
 القانونية لجريمتي الاشتراك في تزوير الاستمارة ٧٦ "تسليف" واستعمالها مع
 العلم بتزويرها اللتين دين الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مردودة

إلى أصلها الثابت في الأوراق ، من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ومن بينها تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير عن فحص الإمضاء المنسوب إلى المحبى عليه زيدان سليمان وما انتهى إليه التقرير من أن "الإمضاء المطعون فيها" زيدان سليمان الثابتة على الاستمارة محررة بقلم كوبيا بنفسجى اللون بلفظين منفصلين بخط خليط من الرقعة والنسخ أقل من المتوسط درجة وأن توقيعات (زيدان سليمان) بورقة استكابه محررة بقلم كوبيا بلفظين منفصلين بخط خليط من الرقعة والنسخ ضعيف الدرجة وأن التوقيع المطعون فيه يختلف عن التوقيعات بورقة الاستكابه تمام الاختلاف من حيث طرق تكوين الأحرف واتصال بعضها ببعض . كما أن التوقيع المطعون فيه محرر بدرجة لا يمكن لزيدان سليمان أن يرتقى إليها وانتهى الطبيب الشرعى فى تقريره إلى أن التوقيع المنسوب لزيدان سليمان كضامن على الاستمارة ٧٦ تسليف الخاصة بالمتهم حسين على حسن رقم ٤٣٨٦٦ لم تصدر من صاحبه "واستطرد الحكم فقال" وتبين من إطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب لزيدان سليمان على الاستمارة ٧٦ تسليف رقم ٤٣٨٦٦ ومضاهاته بتوقيعات الشاهد الأول بورقة استكابه صحة ما ذهب إليه الطبيب الشرعى وأن هناك اختلافا بيننا بين التوقيع الأول وبين توقيعات الاستكابه "لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون قد بين مؤدى مناظرة المحكمة للتوقيع المزور وقد عرض الحكم بعد ذلك لتحديد مركز الطاعن فقال "وبذلك يكون التزوير قد تم بوضع إمضاء مزورة لزيدان سليمان ولم تكشف التحقيقات عن مقترف التزوير ولكن اشتراك المتهم (الطاعن) مع ذلك المجهول فى إقرار هذه الجريمة بالاتفاق والمساعدة ثابت فى حقه من أنه صاحب المصلحة فى ذلك وأنه الذى تقدم بها أى الاستمارة المزورة للجنة وهى تحمل هذا التوقيع المزور ثم ادعاؤه أنه تم أمام اللجنة خلافا للواقع "ولما كان الاشتراك فى جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفى أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها الحكم - ولما كان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب معقولة على ما استنتجه من قيام الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل أصلى مجهول فى ارتكاب جريمة التزوير - وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن محامى الطاعن أشار فى مرافعته إلى أن خلافا نشأ بينه

وبين المجنى عليه وأن هذا قدم عدة شكاوى في حق المتهم إلا أن المحامي لم يطلب من المحكمة ضم هذه الشكاوى على نحو ما جاء بالظعن وهو ما تنتفى معه حالة الاختلال بحق الدفاع — هذا إلى أن الحكم المطعون فيه عرض لهذه الناحية من الدفاع فقال "وحيث إنه عما ادعاه الدفاع من خلاف بين المتهم والمجنى عليه والعمدة وشيخ البلدة فإن ذلك لا يغير من عقيدة المحكمة التي انتهت إليها حسبها سلف بيانه مع اقتراض قيام هذا النزاع" لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها واطمأنت إلى أقوال المجنى عليه زيدان على سليمان المؤيدة بما أورده من أدلة أخرى عولت عليها من أن التوقيع المنسوب إليه قد زور عليه واطرحت — في حدود سلطتها — دفاع الطاعن عن وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه والذي قصد به التشكيك في صحة أقواله فإن ما يشبه الطاعن من هذه الناحية هو من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض — لما كان ما تقدم، وكان ما استطرده إليه الحكم في شأن الاقرار الكتابي الذي قدمه الدفاع منسوباً إلى العمدة المتوفى وقول الحكم إن العبرة بما يقرره الشاهد في مجلس القضاء لا يعلم أن يكون تزيده من الحكم لا يؤثر في منطقته وصحة النتيجة التي انتهت إليها، فإن الظعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ١٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حاتم خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المركي .

(١٠٥)

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ القضائية

(أ) وصف التهمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . "ما لا يوفره" .

إتباع شكل خاص للتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . لا يلزم . هذا
التنبيه يتم بأية كيفية تراها المحكمة محقة لذلك الغرض . سواء أكان صريحاً أو ضمناً
أو باتخاذ أى إجراء يتم منه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثاله .

(ب) دفع . حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" .

الدفع بشبوع التهمة . من الدفع الموضوعية . لا يستأهل رداً خاصاً . قضاء المحكمة
بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها في حكمها . يفيد إطراحه .

(ج) أسباب الإباحة . "دفاع شرعى" . حكم . "تسببيه . تسبیب غير
معيب" . محكمة الموضوع .

تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو تفهيمها . من الأمور الموضوعية .
استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال .

(د) حكم . "تسببيه . تسبیب غير معيب" . محكمة الموضوع . شهود .

للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق
متى اطمانت إليها ، وإطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة
ببيان السبب .

(هـ) عقوبة . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير العقوبة" .

تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع .
عدم إلزامها ببيان الأسباب التي دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآه .

(و) مسئولية مدنية . خطأ . ضرر . تعويض . تقض . "أسباب الطعن" . "مالا يقبل من الأسباب" .

للعمل الضار موجب لمسئولية فاعله من التعويض . إثبات الحكم المطعون فيه اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني وإحداث إصاباته . إثارة الطاعنين في طعنهما مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب منه الضرر الذي لحق به . لا محل له . غلة ذلك : توافقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .

١ - لا يتطلب القانون إتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض - سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنا أو باتخاذ إجراء ينم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . ولما كان الثابت أن الطاعنين قدما للحاكم بوصف إحداث طاعة مستديمة بالمجنى عليه وكان يبين من مطالعة محضر الجلسة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع عنهما إلى أنه قد أسند إلى الطاعن الثاني في التحقيقات إحداث إصابة المجنى عليه بمجاريته اليسرى - وهي التي تخلفت عنها العاهة - كما أسند إلى الطاعن الأول إحداث الإصابة بمجاريته اليمنى ، وترافع محاميها على هذا الأساس ، ثم دانهما الحكم بمقتضى هذا الوصف ، فإن هذا يعد كافيا في لفت نظر الدفاع عن الطاعن الأول إلى ذلك التعديل ، أما الطاعن الثاني فقد دانه الحكم بمقتضى الوصف الوارد بقرار الاتهام . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم الإخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا .

٢ - الدفع بشيوع التهمة من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ، بل إن في قضاء المحكمة بإدانة الطاعنين استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد إطراره .

٣ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها . ولما كان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التي استخلصها من أن الطاعنين لم يكونا في حالة دفاع شرعى عن النفس وأنهما كانا البادئين بالعدوان فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بالقصور في التسيب لا يكون مقبولا .

٤ - للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها وتطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .

٥ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وهي غير ملزمة ببيان الأسباب التي دعمتها لتوقيع العقوبة بالتقدير الذي رآته .

٦ - العمل الضار يستوجب مسؤولية فاعله عن التعويض طبقاً لأحكام القانون . ولما كان الحكم قد أثبت إعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني وإحداث إصاباته بالتقرير الطبي ، فإنه لا محل لما يثيره الطاعنان في طعنهما من مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٩ بدائرة مركز أسيوط محافظة أسيوط . المتهمان الأول والثاني : ١ - أهدنا عمدا بالمتهم الثالث الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى بالجدارية اليسرى يتفرع منه عدة كسور شرجية بالجدارية اليسرى والجبهة و ٢ - أهدنا عمدا بالمتهم الرابع الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن العشرين يوماً . والمتهمان الثالث والرابع : أهدنا عمدا بالمتهم الأول والثاني الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تتجاوز العشرين يوماً . وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم على محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ١/٢٤٠ ، ١/٢٤٢ عقوبات بالنسبة للأول والثاني و ١/٢٤٢ عقوبات بالنسبة للثالث والرابع . فقررت الغرفة ذلك . وادعى المتهم الثالث بحق مدني

بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض قبل المتهمين الأول والثاني متضامين .
ومحكمة جنايات أسيوط قضت بحضورها بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملاً
بالمواد ١/٢٤٠ ، ١/٢٤١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني ،
١/٢٤٢ من ذات القانون بالنسبة إلى المتهمين الثالث والرابع : أولاً — بمعاقة
إطاعن الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة والطاعن الثاني بالسجن
لمدة ثلاث سنوات وإلزامهما بأن يدفعاً للدعى بالحق المدنى بطريق التضامن
بمبلغ مائة جنيه مصرى مع المصاريف . وثانياً — بمعاقة كل من المتهمين الثالث
والرابع بغرامة عشرة جنيهات . فطعن الطاعنان فى هذا الحكم بطريق
النقض إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو الإخلال بحق الدفاع . ذلك
أن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعنين لأنهما أحدثا بالمجنى عليه حكيم
أباديربشاي عاهة مستديمة إلا أن الحكم دان الطاعن الثانى على اعتبار أنه
المحدث لإصابة المجنى عليه التى تخلفت عنها العاهة بجداريته اليسرى ودان الطاعن
الأول لأنه ضرب المجنى عليه المذكور فى جداريته اليمنى فأحدث إصابته التى
هولج من أجلها مدة تزيد على العشرين يوماً دون أن تلفت المحكمة نظر الدفاع
إلى هذا التعديل ودون أن يحدد المجنى عليه محدث كل إصابة من إصاباته .

وحيث إنه لا وجه لما ينمى الطاعن الثانى من الإخلال بحقه فى الدفاع
ذلك لأن الحكم دانه بمقتضى الوصف الوارد بقرار الاتهام . وأما ما ينمى
الطاعن الأول من ذلك فإن الدعوى وإن كانت قد أحيت على المحكمة بوصف
أن الطاعنين ضربا المجنى عليه حكيم أباديربشاي فأحدثا إصابته التى تخلفت عنها
العاهة إلا أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لفقت نظر
الدفاع عن الطاعنين إلى أنه قد أسند إلى الطاعن الثانى فى التحقيقات أحداث
إصابة المجنى عليه بجداريته اليسرى وهى التى تخلفت عنها العاهة — كما أسند
إلى الطاعن الأول أحداث الإصابة بجداريته اليمنى وترافع محامى الطاعنين على هذا
الأساس . ولما كان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم
إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم إلى ذلك التعديل

بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض — سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . وكان ما أثبت بمحضر الجلسة على النحو المتقدم كافيا في لغت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل كما أن محامي الطاعتين ترفع على هذا الأساس فإن ما ينعمه الطاعتان على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا .

وحيث إن مبنى الوجه الثانى من الطعن هو القصور في التسييب . فقد دفع الطاعتان بشيوع التهمة ومع ما لهذا الدفاع من أهمية فقد أغفلت المحكمة الرد عليه . كما تمسك الطاعتان بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس عندما وقع الاعتداء على المجنى عليه فرد الحكم على ذلك ردا قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من الدفع بشيوع التهمة فهو من الدفوع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا بل إن في قضاء المحكمة بإدانة الطاعتين استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه . وأما ما تمسكا به من قيام حالة الدفاع الشرعى في حقهما فهو في غير محله . ذلك أن الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعتين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، هرص لدفاعهما ورد عليه بقوله . ” ... وأما قول الحاضر مع المتهمين الأول والثانى (الطاعتين) بأنهما كانا في حالة دفاع شرعى عن النفس فمردود بأن الثابت من ظروف الدعوى وملايساتها حسبما سبق بيانه أنهما هما البادئان في الاعتداء عندما حضر إليهما حكيم أبادير يشكو سميان لوالده ونظرا لأنهما مورتوران من نزع الأرض من تحت أيديهما وقيام الثالث والرابع بزراعتها فكان الاعتداء من جانبهما بقسوة تتفق مع ذلك ” — لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل أقوال المجنى عليه حكيم أبادير بشأى وابنه أبادير بما مفاده أن أولهما وجد الطاعن الثانى سميان بطرس يعيث بزراعة الفول ولما ذهب إلى والده الطاعن الأول لمعاتيته بادره سميان بضربة بعضا بها صامولة على رأسه أصابته في الجهة اليسرى منها ثم ضربه الطاعن الأول على رأسه أيضا بعضا أصابته في الجهة اليمنى منها . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها هو من الأمور الموضوعية التي

تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها — وكان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التي استخلصها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والخامس من الطعن هو الخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق فقد استند الحكم المطعون فيه في إدانة الطاعنين على أقوال المجنى عليه حكيم أبادير بشاي والشاهد محمد عبد الرحيم فأثبتت في مدوناته أن المجنى عليه شهد بأن الطاعن الثاني ضربه بعصا على رأسه من الجهة اليسرى فأحدث إصابته التي تخلفت عنها العاهة . كما أثبت أن الطاعن الأول ضربه بعصا على رأسه من الجهة اليمنى فأحدث بها إصابة استلزمت علاجه مدة تزيد على عشرين يوما مع أن أقوال المجنى عليه في التحقيقات الأولية وبجلسة المحاكمة تخالف للثابت بالحكم . كما أن أقوال الشاهد محمد عبد الرحيم تنفي التهمة عن الطاعن الثاني .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن في هذين الوجهين في غير محله ذلك لأنه يبين من مطالعة المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن المجنى عليه حكيم أبادير شهد في محضر تحقيق النيابة بأن سمعان بطرس غطاس ضربه في رأسه من الناحية اليسرى وأن بطرس غطاس عبد المسيح ضربه ضربة أخرى على رأسه وثبت من التقرير الطبي وجود إصابتين برأسه إحداها بالجدارية اليسرى والأخرى بالجدارية اليمنى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة الطاعنين إلى أقوال المجنى عليه في تحقيق النيابة وحصلها بما يطابق ما تقدم كما حصل أقوال الشاهد محمد عبد الرحيم بما مفاده أنه أبصر المجنى عليه حكيم أبادير يسقط على الأرض أثر تعدى الطاعن الثاني عليه ورأى الطاعن الأول بمكان الحادث يحمل عصا من الشوم ولكنه لم يشاهده يضرب المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها وتطرح أقواله في مرحلة أخرى دون أن تكون ملزمة ببيان السبب . وكان لا يلزم أن ترد شهادة الشاهد على كافة وقائع الحادث فمن المحتمل أن يكون قد شاهد بعضها دون البعض الآخر — لما كان ما تقدم ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذين الوجهين لا يكون له محل ويتعين اطراحه .

وحيث إن مبنى الوجهين الرابع والسادس من الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون . وبينا لذلك يقول الطاعنان إن الحكم مع تسليمه بأن الحادث عبارة عن مشاجرة قامت بين الطرفين امتدى فيها كل منهما على الآخر وبالرغم من أن إصابات الطاعنين تزيد جسامته على إصابات المجنى عليهما فقد رفض ما تمسك به الطاعنان من قيام حالة الدفاع الشرعى في حقهما وقضى بمعاقة الطاعن الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومعاقة الطاعن الثانى بالسجن لمدة ثلاث سنوات فى حين أنه قضى بمعاقة كل من المتهمين الثالث والرابع بغرامة قدرها عشرة جنيهات . هذا إلى أن الحكم شابه خطأ آخر فى القانون حين قضى بالزام الطاعنين بتعويض مدنى قدره مائة جنيهه مع أن ما أورده فى مدوناته يفيد أن كلا من الطرفين المتشاجرين قد ساهم فى الخطأ الذى تسبب عنه الضرر مما كان يتعين معه عدم مساءلتهما عن التعويض .

وحيث إن ما يتعاه الطاعنان فى هذين الوجهين فى غير محله ذلك لأن الحكم استخلص استخلاصا سائغا من وقائع الدعوى وملابسات الحادث أن الطاعنين لم يكونا فى حالة دفاع شرعى عن النفس وأنها كانا البادئين بالعدوان . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعنين تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمتين اللتين دانهما من أجلهما . وكان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة فى القانون هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع وهى غير ملزمة ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآه ، وكان الحكم قد أثبت اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدنى وإحداث إصاباته المبينة بالتقرير الطبى . وكان العمل الضار يستوجب مسئولية فاعله عن التعويض طبقا لأحكام القانون فلا محل لما يشير الطاعنان فى طعنهما من مساهمة المجنى عليهما فى الخطأ الذى تسبب عنه الضرر بالمجنى عليهما لتعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا مع إلزام الطاعنين بالمصروفات المدنية .

جلسة ١٧ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم
البيطاش ، ومختار رضوان ، ومحمد صبرى ، وأحمد موافى .

(١٠٦)

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ القضائية

(١) تفتيش . " إذن التفتيش . إصداره . تنفيذه " .

صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش كتابة . إجازته لمأمور الضبط القضائي الذي
ندب للتفتيش ندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه . أمر الندب الصادر من المندوب
الأصيل . ثبوته بالكتابة . لا يلزم . حلة ذلك : من يجرى التفتيش بجريه باسم النيابة العامة
لا باسم من ندبه له .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطانها في تقدير الدليل " . شهود . نقض .
" أسبابه . ما لا يقبل من الأسباب " .

الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قول آخر له أبداه في التحقيقات .
من إطلاقات محكمة الموضوع . ما يثار في هذا الصدد ، جدل موضوعي في أدلة
الثبوت . إنذاره أمام محكمة النقض . غير جائزة .

١ - متى كان الطاعن لا ينازع في أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد
صدر كتابة ، وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش أن يندب
غيره من مأموري الضبط لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر الندب الصادر
من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة ،
لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة ، لا يجريه باسم من ندبه له ، وإنما
يجريه باسم النيابة العامة الأمر .

٢ - الأخذ بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات ، من إطلاقات محكمة الموضوع ، إذ المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانها ، فلا يصح مصادرتها في اقتناعها بدليل صحيح اعتمدت عليه ، ولا يعدو ما يثار في هذا الصدد أن يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الثبوت مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦١/١١/٦ بدائرة مركز صدفا محافظة أسيوط : حاز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً "سدسا" واحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١ و ٢/٢٦ و ٣ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٣ المرفق . ولدى نظر الدعوى أمام محكمة جنايات أسيوط دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبمصادرة السلاح المضبوط وقد ردت المحكمة في أسباب حكمها على الدفع قائلة بأنه في غير محله متعينا رفضه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والخطأ في الإسناد ، ذلك أن الدفاع عن الطاعن دفع ببطلان التفتيش على أساس أن الضابط الذي قام به ليس هو المأذون له بالتفتيش وقد ادعى أن زميله الذي صدر له الإذن قد أنابه عنه في التفتيش مع أن الإنابة لا تثبت إلا بالكتابة وليست هناك إنابة مكتوبة . وقد رد الحكم على هذا الدفع بأن الإنابة الشفوية جائزة وهو رد ينطوي على خطأ في تطبيق القانون . ثم إن الحكم نسب إلى الطاعن إحراز المسدس المضبوط في حين أن الضابط الذي باشر التفتيش قرر في محضر تحقيق النيابة أنه عثر

على المسدس في إحدى حجرات المسكن ولم يذكر أن هذه المجرة خاصة بالطاعن وشهد بالجلسة أن شقيق الطاعن يقيم معه في نفس المنزل فتكون التهمة شائعة، أما ما ذكره الضابط أمام المحكمة من أن الغرفة التي عثر فيها على السلاح خاصة بالطاعن فقول ليس عليه دليل .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى مارتبه عليها عرض إلى ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش واطرحه في قوله "وحيث إن الحاضر مع المتهم - الطاعن - دفع ببطلان التفتيش بمقولة إن الإذن صدر باسم ضابط المباحث الملازم أول محمد السيد جلال دون الملازم أول إيهاب مزيرو وليس لديه انتداب كتابي من صاحب الإذن أما الانتداب الشفوي فلا قيمة له ومن ثم يكون التفتيش باطلا . وحيث إنه لا يلزم اشتراط الكتابة في أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل ما دام أمر النيابة ثابتا بالكتابة لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة يجريه باسم النيابة العامة الآمرة لا باسم من ندبه له ، وحيث إنه متى كان ذلك كذلك ، وثابت في الأوراق إذن النيابة الكتابي بالتفتيش فيكون الدفع ببطلان التفتيش في غير محله ويتعين رفضه" .

لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وأنه أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي نذب للتفتيش أن يندب غيره من مأموري الضبط القضائي لإجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة ، لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة ومن ثم فإن ما أورده الحكم المطعون فيه ردا على الدفع ببطلان التفتيش يكون صحيحا في القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن من شيوع التهمة لأن المنزل الذي ضبط فيه السلاح يسكن معه آخرون غيره ، وردت المحكمة على هذا الدفاع بأنها تطعن إلى شهادة الضابط إيهاب مزيرو بجلسة المحاكمة من أن شقيق الطاعن ، وإن كان يقيم معه في نفس المنزل إلا أن المجرة التي ضبط بها السلاح تخص الطاعن وحده وهوورد سائق يدحض دفاع الطاعن ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى شهادة ضابط

الشرطة الذي أجرى التفتيش والتي أدلى بها أمام المحكمة والقاطعة في ضبط
المسدس بالمجرة الخاصة بالطاعن ، وكان من إطلاقات محكمة الموضوع أن تأخذ
بقول للشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات
إذ المرجع في ذلك إلى ما يطمئن إليه وجدانها ، فلا يحق للطاعن أن يصادرها
في اقتناعها بدليل صحيح اعتمدت عليه ، ولا يعدو ما يثيره في هذا الصدد أن
يكون جدلاً موضوعياً في أدلة الثبوت مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار / محمود حلى خاطر ، وبحضور السادة المستشارين : عبد الحليم البيطاش ، ومختار مصطفى رضوان ، ومجد صبرى ، وأحمد مرقى .

(١٠٧)

الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ القضائية

أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . محكمة الموضوع . نقض . "ملطة محكمة النقض" .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه .
من شأن محكمة الموضوع .

اتهاء المحكمة إلى أن الطامن كان فى حالة دفاع شرعى . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة فى تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطىء . وجوب نقض الحكم وبراءة الطامن .

تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع ، إلا أنها متى كانت قد أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن الطامن كان فى حالة دفاع شرعى ، وهو ما انتهت إليه فى تكييفها لمركزه من الناحية القانونية ، ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فى تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء بإيجابها على الطامن البدء باطلاق النار للارهاب دون سند من القانون — فانه يكون لمحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقاً صحيحاً وتصحيح هذا الاستخلاص الخاطىء ، بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطامن .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٦١ بدائرة مركز كوم حمادة محافظة البحيرة . الأول — قتل محبوب عبد الحميد العربي عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريًا من بندقيته المرخص له بحملها قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . والثاني — ضرب إبراهيم محمود سليمان بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة هي فقد جزء من العظم الجبهى الأيسر مما يقلل من قدرة المصاب على العمل بنحو ٨٠٪ والثالث — ضرب عمدا (علي طه سليمان) بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة هي فقد جزء من العظم الجدارى الأيمن مما يقلل قدرة المصاب عن العمل بنحو ٨٠٪ والرابع والخامس — ضربا عمدا سيف عبد الحميد العربي فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على العشرين يوما. وطلبت إلى غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ عملا بالمادة ١/٢٣٤ و ٢/٢٥١ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهم الأول والمادة ١/٢٤٠ من نفس القانون مع تطبيق المادة ١٧ من القانون المذكور بالنسبة للمتهمين الثانى والثالث والمادة ١/٢٤١ منه بالنسبة للمتهمين الرابع والخامس أولا — بمعاقة المتهم الأول (الطاعن) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . ثانيا — بمعاقة كل من المتهمين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر . ثالثا — بتغريم كل من المتهمين الرابع والخامس عشرة جنيهات . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك لأن الحكم بعد أن أورد واقعة الدعوى على أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه انتهى إلى اعتباره متجاوزا بنية سليمة حق

الدفاع الشرعى مؤسسا قضاءه هذا على أنه كان يتعين عليه إطلاق العيار النارى للارهاب بدلا من إطلاقه على المجنى عليه وإصابته بالإصابة التى أودت بحياته .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى فى قوله " إنه فى يوم ١٩٦١/٦/٢٧ بكفر بولين بدائرة مركز كوم حمادة نشب نزاع بين المتهم الأول ابراهيم محمود سليمان (الطاعن) وبين ابن عمه مأمون عبد العزيز سليمان بسبب رغبة كل منهما رى زراعته قبل الآخر ، وكان المتهم قد سبق هذا الأخير وعلق ماشيته على ساقية وأخذ فى رى أرضه . فتقدم مأمون عبد العزيز سليمان ومعه ثمر من اتباعه من بينهم المجنى عليه محجوب عبد الحميد العربى وأخيه المتهم الثانى سيف عبد الحميد العربى وحل المشاشية ومنعها من إدارة الساقية حتى يقوم هو برى زراعته ، وعند ذلك تشاجر الطرفان فاعتدى المتهم الثانى سيف عبد الحميد العربى على المتهم الأول ابراهيم محمود سليمان (الطاعن) وضربه بقاس على رأسه ورد المتهمان الثالث والرابع خليل ابراهيم سليمان وابراهيم عبد الفتى غنيم هذا الاعتداء فضربا المتهم سيف عبد الحميد العربى على يده اليمنى وأنفه ، ثم حاول فريق المتهم الأول الفرار من مكان الحادث خشية استمرار الاعتداء عليهم من الفريق الآخر ، ولكن هؤلاء تبعوهم حاملين العصى والفؤوس ، مما كان من المتهم الأول إلا أن انبرى وأطلق عيارا ناريا من بندقيته أصابت محجوب عبد الحميد العربى بإصابات أودت بحياته إلى آخره . . " ثم عرض الحكم لتكييف مركز الطاعن من الناحية القانونية مقدرا أنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وذلك فى قوله " وحيث إن الثابت للحكمة من ظروف الحادث وملابساته أن المتهم الأول كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ، إذ الثابت من التحقيق أنه كانت بمكان الحادث وقت إطلاقه العيار النارى ، عدة أشخاص من عمال غريمه مأمون عبد العزيز سليمان من بينهم المجنى عليه محجوب عبد الحميد العربى ، وقد اعتدى أحدهم وهو المتهم سيف عبد الحميد العربى بالضرب على رأسه فأحدث به إصابة أجريت له بسببها عملية رفع العظام المنخفضة وتختلف لديه نتيجة لها فاهة مستديمة هى فقد جزء من العظم الجبهى الأيسر ، وقد ذكر المتهم الأول أن عمال خصمه مأمون عبد العزيز سليمان كانوا يحاولون اللحاق به للاعتداء عليه لولا أن أطلق العيار

النارى لإيقافهم ومنعهم من الوصول إليه وأيده فى هذا الشأن ابنه خليل ابراهيم سليمان، ثم انتهى الحكم بذلك إلى اعتبار الطاعن متجاوزا بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى مؤسسا قضاءه هذا على قوله " إنه بدلا من أن يطلق العيار النارى للارهاب صوبه اتجاه المجنى عليه فأحدث به الإصابة التى أودت بحياته، وكان فى ارتكابه لهذا الفعل متعمدا بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله لإياه الأمر الذى ترى المحكمة معه اعتباره معذورا ومعاملته طبقا لأحكام المادة ٢٥١ من قانون العقوبات ". لما كان ما تقدم، وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه هى أن خصوم الطاعن ومن بينهم المجنى عليه قد تجمعوا فى محل الحادث يحملون العصى والفؤوس محاولين منعه من رى زراعته، واعتدى أحدهم عليه بضربه على رأسه فأحدث به إصابة شديدة تخلف لديه بسببها عاهة مستديمة هى فقد جزء من العظم الجبهى الأيسر، ثم لما حاول الفرار هو وفريقه من محل الحادث أرادوا اللحاق به للاعتداء عليه لولا مبادرته إلى إطلاق النار لإيقافهم ومنعهم من الوصول إليه، وكان من الواضح من هذه الظروف أن الطاعن كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه فى تكييفه لمركز الطاعن من الناحية القانونية، أما ما أوجبه الحكم على الطاعن من البدء بإطلاق النار للارهاب فليس له فى القانون من سند، ولما كان تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء وما إذا كان ذلك يدخل فى حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه هو من شأن محكمة الموضوع، إلا أنها متى كانت أثبتت فى حكمها من الوقائع ما يدل على أن المتهم كان فى حالة دفاع شرعى ولكنها استخلصت ما يخالف هذه الحقيقة فى تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء - كما هو الحال فى هذه الدعوى - فإنه عندئذ يكون للحكمة النقض أن تطبق القانون تطبيقا صحيحا وتمسح هذا الاستخلاص الخاطيء بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعن .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل بونس ،
وتوفيق أحمد الحشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت المركي .

(١٠٨)

الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ القضائية

مسئولية جنائية . إصابة عمدية . قصد جنائي . "الخطأ في شخص المجنى عليه" .

الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه
تحقيقاً لهذا القصد . مسئولية من الإصابة العمدية ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه .
العمد يكون باعتباره الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه .

الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل
الجنائي الذي ارتكبه تحقيقاً لهذا القصد ، فيعتبر مسئولاً عن الإصابة العمدية
ولو أصاب شخصاً غير الذي تعمد ضربه ، لأنه إنما قصد الضرب وتعمد ،
والعمد يكون باعتباره الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاهن بأنه في يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٦١ بدائرة مركز
بنى سويف "ضرب" (محمد ناصي محمود علي) بعصا على رأسه فأحدث به الإصابة
الموصوفة بالتقريرين الطبيين الإبتدائي والشرعي والتي تخلف لديه من جرائها
عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى من الجدارية اليمنى مما يحرم المخ
من حمايته الطبيعية ويعرض المجنى عليه للمضاعفات الخطيرة كالالتهابات والأنزفة
السحائية والمخية والصرع مما يقلل من كفاءته على العمل بنحو ٦ - ٨ ٪ .
وطلبت من غرفة الإتهام إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤ من

قانون العقوبات فقررت الغرفة ذلك . ومحكمة جنايات بني سويف قضت حضوريا بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٦٣ عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب العمد الذي أحدث عاهة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن إصابتة المجنى عليه جاءت نتيجة عدم الاحتياط والتحرز حين أراد أن يفض النزاع بين الطاعن وبين حسين إبراهيم جمعه وأن يفرق بينهما فأصابته ضربة الطاعن خطأ مما ينتفى معه القصد الجنائي لدى الطاعن وما أورده الحكم من أن الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم غير صحيح ما دام ظرف سبق الإصرار غير متوافر في واقعة الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها — لما كان ذلك ، وكان الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد فيعتبر مسئولا عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه لأنه إنما قصد الضرب وتعمد ، والعمد يكون باعتبار الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٤ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : هادل
يونس ، وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين مفلوت العركي .

(١٠٩)

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ القضائية

تأميم . شخصية اعتبارية . أهلية التقاضى . دفع . دعوى . دعوى مدنية .
نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ فى تطبيق القانون " .

لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهه إلى الإبقاء
على شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه
بها . هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم — بقاء شخصيته الاعتبارية التى كانت له
قبل التأميم . أولولة أهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة ، لا يمس شكلها القانونى .
تأميم الشركة — مالهكة للسيارة موضوع الجريمة محل التعويض — بمقتضى القانون
المذكور . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة لتقل الداخل التى من بين أغراضها
الإشراف على الشركات الملحقه بها إشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية وأهليتها فى التقاضى .
قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفضها على غير ذى صفة —
خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية
فيها .

مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ — بتأميم بعض الشركات
والمنشآت — ومذكرته الإيضاحية أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤم
بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانونى واستمرار ممارسته لنشاطه
مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التى يرى إلحاقه بها ، وهذا الإشراف
لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤم بل تظل له الشخصية الاعتبارية التى كانت
له قبل التأميم ، كما أن أولولة أهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة
إلى الدولة — مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة فى حدود ما آل إليها

من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — لا يحس الشكل القانوني الذي كان لها .
ولما كانت الشركة — مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض — من
بين الشركات المؤهلة بمقتضى القانون المذكور ، وقد ألحقت بمؤسسة النقل
والمواصلات ثم بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى ، وكان من بين أغراض
المؤسسة الأخيرة الإشراف على الشركات الملحقة بها التى تتكون منها أموالها
ذلك الإشراف المخول للمؤسسات العامة على الشركات التى ألحقت بها بمقتضى
القانون سالف الذكر ، وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية
أو أهليتها فى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع
بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى لرفعها على
غير ذى صفة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، بما يتعين معه نقضه وتصحيحه
والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المؤسسة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة محمد اسماعيل أحمد مهنا بأنه فى يوم ١٠/٨/١٩٦٠ بدائرة
مركز بنها " تسبب من غير قصد ولا تعمد فى قتل زينب حسن السيد وفى إصابات
" خليل محمد خليل " وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأنه قاد سيارة
بحالة ينجم عنها الخطر وأراد أن يتقدم سيارة كانت تتقدمه دون أن يتأكد
من خلو الطريق فصدم المحبى عليهما فاصيبا بالاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
والتي أردت بحياة الأولى " وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون
العقوبات . وقد ادعى مدنيا المطعون ضده الاول عن نفسه وبصفته وليا شرعيا
على ولديه القاصرين محمد وعبد الله قبل المتهم ومؤسسة النقل البرى بمبلغ ١٥٠٠ جنيه
على سبيل التعويض مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . وفى أثناء نظر
الدعوى أمام محكمة بنها الجزئية دفع الحاضر عن المسئول بالحقوق المدنية
بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة ثم قضت المحكمة المذكورة
حضوريا بتاريخ ٢٦/١١/١٩٦٢ عملاً بمادتي الاتهام : أولا — برفض
الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة . ثانيا — حبس المتهم
سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لايقاف التنفيذ بلا مصروفات
جنائية . ثالثا — الزام المتهم والمسئول بالحقوق المدنية متضامين أن يدفعوا للدعى
بالحق المدنى عن نفسه وبصفته مبلغ ١٥٠٠ جنيه والمصروفات المدنية

ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم وفي أثناء نظر الاستئناف أمام محكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — تدخل القاصر محمد خليل محمد خليل في الدعوى مقررًا أنه بلغ من الرشد وطلب — القضاء له شخصيا بالتعويض . وقضت المحكمة المذكورة حضوريا بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٣ بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع أولا بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل بلا مصروفات جنائية . ثانيا — بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من تعويض وألزمت كلا مصاريق استئنافه المدنية ومقابل أتعاب المحاماة . فطعنن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما انتهى إليه من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطامن بوصفه مسئولًا عن الحقوق المدنية لرفعها على غير ذي صفة ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على أن شركة أتوبيس الشرق التي يعمل بها المتهم بجرime القتل الخطأ موضوع الدعوى المدنية قد دخلت القطاع العام وانتقلت شخصيتها إلى مؤسسة النقل البري التي استفادت منها ماديا ومعنويا من هذا الانتقال وأصبحت المسالكة للمنشآت الشركة ومن بينها السيارة التي وقع منها الفعل الضار موضوع المطالبة بالتعويض وبذلك تلزم بأدائه . وما ذهب إليه الحكم غير صحيح قانونا ، ذلك بأن مؤدى نصوص القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت التي أمت الشركة سالفة الذكر بمقتضاه هو أن هذه الشركة لا تزال بعد التأميم محتفظة بشخصيتها المستقلة وبشكلها القانوني ودمتها المالية المستقلة وأن المؤسسة المسئولة عن الحقوق المدنية لا تلزم بعد التأميم بالتزامات الشركة قبله الا في حدود ما آل إليها من الأموال والحقوق في تاريخ التأميم وأن إشراف المؤسسة عليها هو إشراف إداري ، يؤكد هذا النظر ما تضمنه القرار الجمهوري رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ في شأن المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي من أحكام مؤداها أنها حين حلت محل المؤسسة العامة للنقل البري والإنشاءات فيما لها من اختصاصات وحقوق

وما عليها من التزامات يكون لها الإشراف الإدارى على الشركات دون أن يكون لها صفة فى تمثيلها أمام القضاء وأنها تحتفظ بميزانية مستقلة ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأورد أدلتها انتهى إلى توافر الخطأ فى حق المتهم قائد سيارة الأتوبيس التى صدمت المجنى عليها الأولى والمدعى بالحقوق المدنية الأول فأودت بحياة الأولى وتسببت فى إصابة الثانى ودانه على هذا الأساس ، ثم عرض إلى الدعوى المدنية وخلص إلى مساءلته والمسئول من الحقوق المدنية "الطامن" والزمهما متضامنين التعويض المطالب به وتناول الحكم ما أثاره المدافع عن المسئول من الحقوق المدنية من دفع بعدم قبول الدعوى المدنية لرفعها على غير ذى صفة تأسيساً على أن "مؤسسة النقل البرى لا تمثل شركة النقل العام لأتوبيس الشرقية إذ أن صلة المؤسسة بالشركة تنحصر فى أنها الهيئة الإدارية التى تشرف على الشركة وليس لها حق تمثيل الشركة" ورد الحكم على هذا الدفع فى قوله "فالمسلم أن الشركة المذكورة دخلت القطاع العام ولم تصبح لها شخصية معنوية مستقلة بل انتقلت شخصيتها هذه إلى مؤسسة النقل البرى التى استفادت مادياً ومعنوياً من هذا الانتقال فقد أصبحت المؤسسة هى المالكة للمنشآت الشركة ومن بينها السيارة التى وقع منها الحادث ، كما أصبح المتهم تابعا لها وما دامت المؤسسة قد استفادت مادياً من أرباح الشركة ومعنوياً من سيطرتها على عدم تحكم رأس المال والحماية الجمهور فعليها عملاً بنظرية الغرم بالغرم أن تعوض الأضرار التى تقع من سياراتها وبفعل عمالها وانتهى الحكم إلى رفض الدفع . وما ذهب إليه الحكم فيما تقدم غير مديد ويجافى التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأنه يبين من الإطلاع على المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت أن السير بنحطة التنمية الاقتصادية نحو الأهداف الموضوعة لها تطلب توسيع قاعدة القطاع العام بما يكفل المضى بها قدماً وتحقيقاً لذلك أعد هذا القانون "وقضت المادة الأولى منه بأن تؤمم جميع البنوك وشركات التأمين فى إقليمى الجمهورية كما تؤمم الشركات والمنشآت المبينة فى الجدول المرافق لهذا القانون — ومن بينها شركة أتوبيس الشرق مالكة السيارة موضوع الجريمة

محل التعويض — وتؤول ملكيتها إلى الدولة“. واستطردت المذكرة الإيضاحية إلى القول ”ولما كان هذا التأميم يهدف إلى الإعانة على تحقيق أغراض التنمية مع التحرر من الأوضاع الروتينية فقد عملت المادة ٤ من المشروع على تحقيق ذلك ، بأن قضت بأن تظل الشركات والبنوك المشار إليها في المادة الأولى محفظة بشكلها القانوني عند صدور هذا القانون وتستمر الشركات والبنوك المشار إليها في مزاولة نشاطها . كما حددت المادة ٤ أيضا مدى مسئولية الدولة عن التزامات تلك الشركات والبنوك فقضت بأن تستمر البنوك والمنشآت المشار إليها في مزاولة نشاطها دون أن تسأل الدولة عن التزاماتها السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم“. ومؤدى ما تقدم أن الشارع لم يشأ انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى هذا القانون بل رأى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها ، وهذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم بل تظل له هذه الشخصية الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم ، كما أن أيلولة أمهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة — مع تحديد مسئوليتها عن التزاماتها السابقة في حدود ما آل إليها من أموالها وحقوقها في تاريخ التأميم — لا يمس الشكل القانوني الذي كان لها إذ ذاك . لما كان ذلك ، وكان القرار الجمهوري رقم ١٢٠٢ لسنة ١٩٦١ بتحديد الجهات المختصة المفصوص عليها في القرارات بأرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ قد قضى بتوزيع الشركات المؤممة على المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي القائمة وقت التأميم وألحقت ”شركة أوتوبيس الشرق“ بمقتضاء بمؤسسة النقل والمواصلات ، ثم انتهى الأمر بهذه الشركة إلى إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي طبقا لما ورد بالجدول المرفق بالقرار الجمهوري رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة التي أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ وحلت محل المؤسسة العامة للنقل البري والإنشاءات التي سبق إنشاؤها بالقرار الجمهوري رقم ١٣٢٤ لسنة ١٩٦١ التي حلت بدورها محل المؤسسة العامة للنقل والمواصلات التي أنشئت بالقرار الجمهوري رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٦١ وبين من مطالعة القرار رقم ١٦١٤ لسنة ١٩٦٢ أن من بين أغراض المؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي الإشراف على الشركات المشار إليها

في مادته الثانية التي تتكون منها أموالها، ذلك الإشراف المخول للؤسسات العامة على الشركات التي ألحقت بها بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ وهو ما لا يفقد هذه الشركات شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطاعن لرفعها على غير ذي صفة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم يتعين قبول النعي عليه ونقضه وتصحيحه والقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبل الطاعن مع إلزام المطعون ضدهما بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عتلم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : عادل يونس ،
وتوفيق الخشن ، وأديب نصر ، وحسين المرعي .

(١١٠)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ القضائية

(١) معارضة . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " .

المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام النهائية . المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة . معارضة المتهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة . خطأ في القانون . وجوب نقض وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها .

(ب) عقوبة . ارتباط . نقض . " أحوال الطعن بالنقض " . " الخطأ في تطبيق القانون " . إصابة خطأ . كلاب .

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ مقربات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ مقربات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .

(ج) نقض . " أسباب الطعن " . " سلطة محكمة النقض " .

من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه للحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢/٣٥ من القانون المذكور .

(د) جريمة . كلاب .

جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب . عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ .

١ — من المقرر أن المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية وفقا لما تقتضيه المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت أن الحكم الذي عارض فيه المطعون ضده أمام محكمة أول درجة قد صدر حضوريا فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة — بقبولها شكلا وبإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة لبعض التهم لسابقة الفصل فيها وتأييده بالنسبة للباقي — يكون قد انطوى على خطأ في القانون ، ومن ثم يتعين إلغاؤه والقضاء بعدم قبول المعارضة .

٢ — لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ — للتهمة الأولى المسندة للمطعون ضده — هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها أو إحدى هاتين العقوبتين ، وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ — للتهمة الثابتة — هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات ، فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي قضى بتغريم المطعون ضده مائتي قرش عن التهمتين ، وكانت النيابة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون ، مما يتعين معه نقضه والقضاء بمعاقبة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين .

٣ - من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من ذلك القانون ، للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

٤ - مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أن جريمة هدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان مقيدا فعلا في السجل الخاص برقم مسلسل .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٠/٥/٣٠ بدائرة قسم روض الفوج أولا : ترك كلبه بغير مقود ولا كمامة في مكان عام . ثانيا : تسبب من غير قصد في إصابة نيل إبراهيم فهمي بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاة اللوائح بأنه ارتكب جريمة مخالفة الوصف وترك كلبه دون اتخاذ الحيطة اللازمة لحماية الجمهور من أخطاره فعقر المجنى عليه محدثا به إصاباته . ثالثا : لم يبلغ البوليس فورا عن عقر كلبه . رابعا : لم يقيد كلبه بالسجل الخاص . خامسا : لم يثبت العلامة المعدنية التي تحمل رقم الكلب في رقبته . وطلبت عقابه بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ وقرار الزراعة والمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات والحكم بأقصى العقوبة . ومحكمة روض الفوج الجزئية قضت بحضورها بتاريخ ١٩٦٠/١٠/٣١ عملا بالمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات و١٦ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أولا : بتغريم المتهم مائتي قرش عن التهمتين الأولى والثانية . ثانيا : ببراءة المتهم من التهمة الثالثة . ثالثا : بتغريم المتهم عشرة جنيهات عن التهمتين الرابعة والخامسة . فعارض المتهم في

هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١ أولا بقبولها شكلا. وثانيا - إلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهمة الرابعة والخامسة لسابقة الفصل فيها في الدعوى رقم ٦٢٢٣ سنة ١٩٦٠ روض الفرج . وثالثا - بالنسبة لاتهم الثلاث الأولى برفض المعارضة وبتأييد الحكم المعارض فيه بلا معسوفات جنائية . استأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته أيضا النيابة . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦١ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما ، وتأييد الحكم المستأنف بلا معسوفات جنائية . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي الصادر في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٠ القاضي بتغريم المتهم المطعون ضده مائتي قرش عن التهمتين الأولى والثانية في حين أن الحد الأدنى المقرر للغرامة هو عشرة جنيهات وفقا لما تقضى به المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ . هذا إلى أن الحكم الابتدائي المشار إليه صدر حضوريا وإذ كانت المعارضة فيه غير مقبولة طبقا للمادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية فقد كان متعينا على المحكمة الاستئنافية أن تقضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة بتاريخ ١٩ من يونيو سنة ١٩٦١ وبعدم قبولها . أما وقد قضت بتأييده فإن حكمها يكون منطويا على خطأ في القانون مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٣٠/٥/١٩٦٠ بدائرة قسم روض الفرج : أولا - ترك كلبه بغير مقود ولا كمامة في مكان عام . ثانيا - تسبب بغير قصد في إصابة نذيل إبراهيم فهمي بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاة اللوائح بأن ارتكب الجريمة سالفة الوصف وترك كلبه دون اتخاذ الحيلة اللازمة لحماية الجمهور من أخطاره فعقر المجنى عليه محدثا به إصاباته . ثالثا - لم يبلغ البوليس فورا عن عقر كلبه المجنى عليه . رابعا - لم يقيد كلبه في

السجل الخاص . خامسا — لم يثبت العلامة المعدنية التي تحمل رقم الكلب في رقبته . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا : أولا — بتغريم المتهم مائتي قرش عن التهمتين الأولى والثانية . ثانيا — ببراءته من التهمة الثالثة — ثالثا : بتغريمه عشرة جنيهات عن التهمتين الرابعة والخامسة . فعارض المتهم في هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهمتين الرابعة والخامسة وبعدم جواز نظر الدهوى بالنسبة لهما لسابقة الفصل فيهما في الدعوى رقم ٦٢٢٣ سنة ١٩٦٠ روض الفرج وبرفض المعارضة وتأيد الحكم المعارض فيه بالنسبة للتهم الثلاث الأولى فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة ثاني درجة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف .

وحيث إنه لما كان الثابت من مظالمة محضر جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦١ التي نظرت فيها اللجنة رقم ٥٧٠٤ سنة ١٩٦٠ أمام محكمة روض الفرج الجزئية أن المتهم حضر في تلك الجلسة وبعد أن أبدى دفاعه حجرات القضية للحكم بـ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ وفيها صدر الحكم حضوريا قاضيا بإدائته عن التهم الأولى والثانية والرابعة والخامسة وببراءته من التهمة الثالثة . وكان من المقرر أن المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية وفقا لما تقضى به المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦١ يكون قد إنطوى على خطأ في القانون ومن ثم يتعين إلغاؤه والقضاء بعدم قبولها .

وحيث إنه لما كانت العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ للتهمة الأولى هي الحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر والغرامة التي لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيا أو إحدى هاتين العقوبتين وكانت العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ من قانون العقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ للتهمة الثانية هي الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرة جنيهات فإنه يتعين الحكم بعقوبة الجريمة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢

من قانون العقوبات . ولما كان الحكم الابتدائي الصادر في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٠ قضى بتغريم المتهم المطعون ضده مائتي قرش عن التهمتين الأولى والثانية وكانت النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد قضاء محكمة أول درجة يكون قد جانب التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه . والقضاء بمعاينة المطعون ضده بغرامة قدرها عشرة جنيهات عن هاتين التهمتين .

وحيث إنه عن التهمتين الرابعة والخامسة فإن النيابة العامة لم تتناولهما في تقرير أسباب طعنهما وإنما تناولتهما في مذكرتيها الشارحتين المقدمتين بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٦٣ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٣ وإذ كان من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من ذلك القانون للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله . . . الخ مما جاء بتلك الفقرة .

وحيث إنه فيما يختص بالتهمة الرابعة فإنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المتهم المطعون ضده دفع الدعوى بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها . كما يبين من مطالعة أوراق اللجنة رقم ٦٢٢٣ سنة ١٩٦٠ روض الفرج التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن النيابة العامة أقامت ضد المتهم لأنه في ٣٠ مايو سنة ١٩٦٠ — وهو تاريخ الواقعة موضوع هذا الاتهام — لم يقيد كلبه في السجل الخاص . وقضى فيها غيابيا بتغريم المتهم عشرة جنيهات فعارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه وأصبح هذا الحكم نهائيا . وإذ كانت التهمة الرابعة المسندة الى المطعون ضده في القضية الحالية هي نفس التهمة التي سبق أن حوكم عنها في اللجنة صالفة الذكر فإنه يتعين الحكم بعدم جواز نظر الدعوى بالمسبة للتهمة الرابعة لسابقة الفصل فيها في اللجنة رقم ٦٢٢٣ سنة ١٩٦٠ روض الفرج .

وحيث إنه عن التهمة الخامسة فإن المادة الأولى من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه "يجب قيد الكلب في سجل خاص بأرقام مسلسلته ويسلم صاحب الكلب لوحة معدنية تحمل هذا الرقم المسلسل وعليه أن يثبتها في رقبة الكلب بصفة دائمة". ومفاد هذا النص أن جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب لا تقوم إلا إذا كان الكلب مقيدا فعلا في السجل الخاص برقم مسلسل . ولما كان الثابت أن المتهم لم يقيد كلبه بالسجل فإن مساءلته عن التهمة الخامسة لا يكون لها محل مما يتعين معه القضاء ببراءة المطعون ضده من هذه التهمة ورفض الطعن فيما عدا ذلك .

جلسة ٢٥ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد متولى عظم نائب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المستشارين : عادلى بونس ،
وتوفيق أحمد الخشن ، وأديب نصر ، وحسين صفوت السركى .

(١١١)

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ القضائية

(١) فاعل أصلى . جريمة .

يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ، أن يساهم
فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . مثال فى سرقة .

(ب) اشتراك . شريك . حكم . "تسبيبه . تسبب معيب" .

قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت
الاشتراك فى جريمة معينة أو فى فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التى
ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . هـ ذلك : لأنه لم يقع عليها . المواد ٤٠ ، ٤١ ،
٤٣ ، عقوبات . مثال .

١ - يكفى فى صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا فى الجريمة ،
أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . ولما كان يبين مما حصله الحكم
المطعون فيه أن كلا من الطاعنين الأول والثانى قد ساهم فى جريمة السرقة -
التي قارفاها ودبرا أمرها مع الفاعلين المجهولين - بفعل من الأفعال المكونة
لها ، فذلك يكفى لاعتبار كل منهما فاعلا أصليا .

٢ - المستفاد من مطالعة نصوص القانون العامة فى الاشتراك (المواد ٤٠ ،
٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن
ينصب على جريمة أو جرائم معينة ، فإذا لم يثبت الاشتراك فى جريمة معينة أو
فى فعل معين فلا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك

لأنه لم يقع عليها . ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه قاصرا في التدليل على أن الطاعن الثالث كان يعلم علما يقينا بما انتواه المتهمان الأولان من ارتكاب جريمة سرقة ، وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بها و بطروفيها وسامدهما في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمددهما بسيارة لتنفيذ الغرض الإجرامي الذي دبره معهما . فإن الحكم يكون قاصرا البيان بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ليلة ١٩٦٠/٧/٢ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية "أولا : المتهمان الأول والثاني وآخرون مجهولون بالطريق العمومي الموصل ما بين بلدي شبين القناطر والقاهرة سرقوا مبلغ النقود المبين بالمحضر والمملوك لاسماعيل محمد داود" حالة كونهم يحملون أسلحة نارية ظاهرة وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع على المجنى عليه بأن هددوه بإطلاق النار عليه وامسكوا به واعتدوا عليه بالضرب فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الابتدائي وتمكنوا بهذه الوسيلة من شل مقاومته وإتمام السرقة .

ثانيا - المتهم الثالث اشترك مع المتهمين سالفى الذكر بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة بأن اتفق معهم وقدم لهم السيارة رقم ١٩٠٧١ ملاكى القاهرة وتمكنوا بهذه الوسيلة من اقتراف الحادث وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة" وطلبت من غرفة الاتهام إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالمواد ٢/٤٠-٤١٣ و ٣١٥ من قانون العقوبات . فقررت الغرفة ذلك . وقد ادعى المجنى عليه بحق مدنى قبل المتهمين بمبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض متضامين والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضوريا بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦١ عملا بالمواد ٣١٥/١-٢-٣ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع المتهمين و ٢/٤٠-٣ و ٤١ و ٤٣ من نفس القانون إلى المتهم الثالث بمعاقبة كل من الطاعنين الأول والثاني بالأشغال الشاقة

لمدة عشر سنين وبمعاقبة الطاعن الثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنين وبإلزام الثلاثة متضامتين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتي جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وخمسمائة قرش أتعاب محاماة . فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

أولا — تقرير الأسباب المقدم من الطاعنين الأول والثاني :

حيث إن مبنى الوجهين الأول والثاني من تقرير الأسباب المقدم من هذين الطاعنين هو القصور في التسبيب . ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يبرز في أسبابه الدليل على توفر ركن الإكراه أو السلاح أو الطريق العام مع أهمية كل من هذه الأركان في تكييف الجريمة من الناحية القانونية هذا إلى أنه لم يعن بتحصيل أوجه الدفاع التي أبداها الطاعنان .

وحيث إنه يبين مما حصله الحكم عن واقعة الدعوى أنه أثبت أن الحادث وقع في الطريق العام الموصل بين شبين القناطر والقاهرة وأن الطاعنين ساهما مع آخرين مجهولين في ارتكابه وأن هؤلاء المجهولين كانوا وقت مقارفتهم الجريمة يحملون أسلحة نارية وعصيا وقد أمسكوا بالمجنى عليه ودفعوه عنوة إلى داخل الزراعة المجاورة للطريق وتوغلوا به فيها وأوسعوه ضربا وتمكنوا بذلك من سرقة نقوده وأوراقه ثم عصبوا عينيه واقتادوه إلى مكان وقوف السيارة حيث أوثقوا كتفيه وكموا فيه وألقوا به على أرضية السيارة "الدواسة" ولما تعطل سيرها لاذوا بالفرار تاركين المجنى عليه بها حتى أدركه رجال الشرطة عقب استغاثته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقيهما أدلة كافية ومثابغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما يعيبه الطاعنان على الحكم من القصور لا يكون له محل وأما ما يثيرانه من أن الحكم قد التفت عن تحصيل أوجه دفاعهما فهو في غير محله أيضا ذلك لأن الثابت من الحكم أنه عرض لدفاع كل من الطاعنين وفنده تفصيلا ثم رد عليه ردا مائلا بما يفيد اطراحه .

وحيث إن مبنى الوجهين الثالث والخامس من الطعن هو الفساد في الاستدلال وبياناً لذلك يقول الطاعنان إن الحكم عول في إدانتهم على مجرد شبهات لا يصح في القانون أن تبنى عليها الإدانة إذ أن الواقعة لو صورت على حقيقتها لتبين أن الجناة المجهولين هم الذين قارفوا الحادث وأن الطاعنين كانوا من ضحايا هذا إلى أن الحكم اتخذ من توقف السيارة عن السير دليلاً على ثبوت التهمة قبل الطاعنين مع أن انفجار إطارات ثلاثة من السيارة دفعة واحدة يدل على أن تمطر السيارة كان بفعل الجناة المجهولين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بادانة الطاعنين على ما أورده من أقوال المجنى عليه والشهود وما استخلصه من أقوال المتهمين والشهادة الرسمية المستخرجة من معسكر القاعة والدالة على حصول الطاعن الثاني على اجازة رسمية ليلة الحادث وما ثبت من وجود إصابات بالمجنى عليه ومن عرض المتهم الثاني على المجنى عليه ورفيقه وتعرفهما عليه وهي أدلة سائغة لتبرير فناعة المحكمة فيما اتهمت إليه من مساهمة الطاعنين في ارتكاب الحادث مما يستقيم به قضاؤها بادانتهم هه . ومن ثم فلا تجوز مصادرتها في عقيدتها أو مجادلتها في تقديرها وما يشير الطاعنان في هذين الوجهين لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تصح إثارته لدى محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الوجه الرابع من الطعن هو الخطأ في القانون ذلك أن الحكم دان الطاعنين الأول والثاني بوصفهما فاعلين أصليين في جناية السرقة بحمل سلاح مع أنه لو صححت الشبهات المنسوبة إليهما لاعتبرا شريكين لفاعلين مجهولين قاموا بالأعمال المادية المكونة لتلك الجناية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن الأول وقد اعتاد مصاحبة المجنى عليه في ارتياد أما كن اللهو الخاصة بالقاهرة زين له سهره من هذا النوع بمصر الجديدة قبيل الحادث بأيام ثلاثة ثم احتال عليه حتى جعله يقبل السفر معه في حوالي الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الحادث في السيارة التي كان قد اتفق مع الطاعن الثاني على قيادتها حتى إذا ما وصلت بهم إلى مكان الحادث توقف قائد السيارة مدعياً حصول عطب بها وطلب إلى المجنى عليه ومن معه النزول بحجة مساعدته في إصلاحها . وما أن نزلوا والتفوا حول

مقدمة السيارة حتى أقبل اللصوص المجهولين من الاتجاه المضاد حاملين أسلحتهم وعصيمهم وقاموا — تنفيذًا لاتفاق الطاعنين معهم — بسرقة نقود المجنى عليه وأوراقه على تلك الصورة التي بينها الحكم . ثم لحقوا بالطاعنين حيث كانا في انتظارهم ولاذوا بالفرار سويًا بعد أن تعطلت السيارة عقب الانفجار الذي حدث في إطاراتها . لما كان ذلك ، وكان يبين مما حصله الحكم فيما تقدم أن كلا من الطاعنين الأول والثاني قد ساهم في الجريمة بفعل من الأفعال المكونة لها فذلك يكفي في صحيح القانون لاعتبار كل منهما فاعلاً أصلياً في الجريمة التي قارفاها ودبرا أمرها مع الفاعلين المجهولين ومن ثم فإن ما أناره الطاعنان في هذا الوجه لا يكون سديداً .

وحيث إنه لما تقدم كله يكون الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

ثانياً : تقرير الأسباب المقدم من الطاعن الثالث .

حيث إن مما ينمى هذا الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصراً في بيان قصد الاشتراك وتوفره لديه . ذلك أن الحكم اعتبره شريكاً لمجرد تسليمه باختياريه إلى الطاعنين الأول والثاني السيارة وما أورده من تضارب الطاعن في أقواله وعلاقته بالمتهم الثاني ومحادثته التليفونية مع المتهم الأول — كل ذلك لا يكفي لإثبات توفر ركن العلم بتدبير الجريمة وهو ركن أساسي يجب التدليل عليه بأدلة سائغة وقبولة . هذا إلى أن الحكم جاء قاصراً كذلك في التدليل على علم الطاعن بماهية الجريمة التي انتوى الطاعنان الأولان ارتكابها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطامعة الحكم المطعون فيه أنه حين دان الطاعن بجريمة الاشتراك مع المتهمين الأول والثاني عول في قضائه على تضارب الطاعن في دفاعه فقال إنه ادعى كذباً بأن مجهولاً سرق السيارة بينما قرر في التحقيق بأنه ساهمها باختياريه إلى المتهم الأول ورفيقه وأنهما اختفيا بعد ذلك . كما استند إلى علاقته السابقة بالمتهم الثاني الذي كان يعمل في ورشته وإلى المحادثة التليفونية التي تمت

بينه وبين المتهم الأول فى اليوم السابق على الحادثة ثم استطرء قائلًا "إنه بات مقطوعا من كل هذه الدلائل أن المتهم الثالث (الطاعن الثالث) كان على علم بما اعترمه المتهمان الأولان من اقتراف جريمة يلزمها لارتكابها سيارة فاتفق معهما وساعدهما على ارتكابها بأن قدم لهما السيارة رقم ١٩٠٧١ ملاكى القاهرة ... إلخ" ولما كان يبين من مطالعة نصوص القانون العامة فى الاشتراك (المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . فإذا لم يثبت الاشتراك فى جريمة معينة أو فى فعل معين فلا تعتبر الجريمة التى ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها . وكان ما أورده الحكم على النحو السابق بيانه قاصرا فى التدليل على أن الطاعن كان يعلم علما يقينيا بما انتواه المتهمان الأولان من ارتكاب جريمة سرقة وأنه قصد إلى الاشتراك فى هذه الجريمة وهو عالم بها وبظروفها وساعدهما فى الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمدهما بالسيارة المشار إليها لتنفيذ الغرض الإجرامى الذى دبره معهما . لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قاصرا البيان بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول الطعن المقدم من الطاعن الثالث ونقض الحكم المطعون فيه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

فهرس هجائي موضوعي عام
للأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

السنة الرابعة عشرة

العدد الثاني

العدد الثاني

السنة الرابعة عشرة

فهرس هجائي موضوعي عام

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(١) نقابات

رقم القائمة	رقم الصفحة	محاامه
		<p>القيد بمجدول المحامين :</p> <p>شروطه :</p> <p>وجوب توافر شرطين في طالب القيد بمجدول المحامين :</p> <p>(أولهما) أن يكون محمود السيرة ، حسن السمعة ، أهلا للاعتراف الواجب للمهنة . و (ثانيهما) ألا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية أو اعتزل وظيفته أو مهنته أو انقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالذمة أو الشرف . المادة ٤/٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ .</p> <p>توافر أو فقدان الشرط الأول . أمر متروك لتقدير لجنة قبول المحامين . شرط ذلك : أن يكون تقديرها سائغا تقرها عليه محكمة النقض وتأخذ به . (مثال) .</p> <p>(العن رقم ١ لسنة ٢٢ ق "تظلمات محامين" — جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ...</p>
٢٦٥	٢٦٥	نقابات

الأحكام الصادرة من الدائرة الجزائية

(ب) المواد الجزائية

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(١)
		إثبات . إجراءات المحاكمة . إحالة . إختصاص . إختلاس أموال أميرية . إخفاء أشياء متحصلة من جناية . إخفاء أشياء مسروقة . إزالة . ارتباط . أسباب الإباحة . إستئناف . استيقاف . إشتباه . اشتراك . إشكال . إصابة خطأ . إصابة عمدية . اعتراف . إقراض بر با فاحش . أمر بالألا وجه . أهلية التقاضي .
		إثبات
		الإثبات بوجه عام :
		١ - وجوب سماع المحكمة ما يبيد به المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الإعراض عن ذلك ؟ إذا كانت قد وضعت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة حلة عدم إجابتها هذا الطلب . مثال .
٢٧٤	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . علة ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضاً منها مجتمعة تتكون عقيدة للقاضي .
٣٧٠	٧٤	(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ...
٣٨٥	٧٦	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ...
		٣ — عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٧٠	٧٤	(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ...
		إعتراف :
		١ — لمحكمة الموضوع ملطة مطلقة في الأخذ بإعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين — في أى دور من أدوار التحقيق — وإن عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحة الإعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصالها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .
٣٩٢	٧٧	(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٣) ...
		٢ — الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيلة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي . خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لارقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائفاً .
٤٣٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شهود :
		١ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . ما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . وما دام تقدير الدليل موكولا إلى إقتناع المحكمة وحدها .
٢٩٥	٦٠	(لطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
		٢ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولها عن هذا القرار .
٣٥٩	٧٢	(لطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)
		٣ - الأصل أن تحكم محكمة ثاني درجة على مقتضى الأوراق . هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . إلتزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة : إلا إذا لم تر من بجانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا من هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة
٣٥٩	٧٢	(لطن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)
٤٨٠	٩٤	(لطن رقم ٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٥	٧٦	٤ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي إطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)
٤٣٠	٨٣	٥ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . لارقابة لمحكمة النقض عليها . (الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
٤٣٠	٨٣	٦ - إدانة المحكمة للطامن استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات . مؤداه : أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بتلك الأقوال . (الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٤٣٠	٨٣	٧ - سكوت الحكم عن التعرض لشهادة شاهد النفي . مؤداه : أطراح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لا عيب . (الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٤٥١	٨٨	٨ - اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته . علة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يفيد أطراحها . (الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٤٨	١٠٥	٩ - المحكمة في مهيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها ، واطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
٥٥٥	١٠٦	١٠ - الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبدأه في التحقيقات . من اطلاقات محكمة الموضوع . ما يثار في هذا الصدد . جدل موضوعي في أدلة الثبوت . إثارة أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		خبرة :
٥٠٦	٩٩	١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها . اطمئنانها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال . (الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
٥٢١	١٠١	٢ - لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح ما عداها . علة ذلك : تعلق هذا الأمر بسلطانها في تقدير الدليل . لا معقب عليها فيه . مثال . (الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		مضاهاة :
		إدانة الحكم الطاعن — في جريمة تزوير — استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن . اعتماده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن . وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة في رأى الذى انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد فى الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٣٠٩	٦٢	(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
		معاينة :
		طلب إجراء المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المسند للتهمة ، أو إثبات استحالة حصوله . من قبيل الدفاع الموضوعى . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٧٤	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		إجراءات المحاكمة
		١ — تخلف محامى المتهم الموكل عن الحضور . حضور محامى آخر عنه وسماع المحكمة مرافعته . عدم اعتراض المتهم على هذا الإجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا إخلال بحق الدفاع .
٢٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهته . سكوت المحامي المنتدب عن إبداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . التمس على الحكم بخالفه القانون والإخلال بحق الدفاع . لا محل له .
٢٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		٣ - وجوب سماع المحكمة ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الإعراض عن ذلك : إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط هذا الإعراض : أن تبين المحكمة علة عدم إجابتها هذا الطلب . مثال .
٢٧٤	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		٤ - طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المسند للمتهم ، أو إثبات استحالة حصوله . من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثباته أمام محكمة النقض .
٢٧٤	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		٥ - خضوع الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .
٣٥٤	٧١	(الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحا أو ضمنيا . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود . تمويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولها عن هذا القرار . علة ذلك : قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم .
٣٥٩	٧٢	(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)
		٧ - الأصل أن تحكم محكمة ثاني درجة على مقتضى الأوراق هي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . التزامها بسماع الشهود الواجب سماعهم أمام محكمة أول درجة . إلا إذا لم تر من جانبها حاجة إلى سماعهم ، وكان الطاعن قد عد نازلا عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة .
٣٥٩	٧٢	(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)
٣٧٠	٧٤	(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)
		٨ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية . ما لم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة .
		سكوت المتهم والمدافع عنه عن طلب الاستعانة بوسيط . تقدير المحكمة عدم الحاجة إليه . أمر موضوعي موكل إليها بلا معقب عليها . مثال .
٣٩٢	٧٧	(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤٥٦	٨٩	٩ — العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال . (الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
٤٨٠	٩٤	١٠ — الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
٤٨٠	٩٤	١١ — حجز المحكمة القضية للحكم . عدم التزامها بإعادتها للمرافعة لأجراء تحقيق فيها . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
٤٨٠	٩٤	١٢ — استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تقرر في تفصيلات التهمة وتبين مفاصلها وتحدد لها شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . (الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
٥٠٦	٩٩	١٣ — تأجيل المحكمة الدعوى لغرض قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات إلى ما قبل الجلسة بأسبوع . إصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد الميعاد الذي حددته لإدائها . خطأ . طالما أنها لم تصدر قرارا بإقفال باب المرافعة . المادة ٢٧٥ من قانون الإجراءات الجنائية . قرارها بالتأجيل من قبيل تجهيز الدعوى للحكم . كان عليها أن تسمع دفاع المتهم أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها . النعي على الحكم بانطوائه على بطلان في الإجراءات واختلال بحق الدفاع . شديد . وجوب نقضه . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
٥٣٦	١٠٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
<p style="text-align: center;"><u>إحالة</u></p> <p style="text-align: right;">راجع : استئناف .</p> <p style="text-align: right;">(القاعدة رقم ١٠١ صفحة ٥٢١)</p> <hr/> <p style="text-align: center;"><u>إختصاص</u></p> <hr/> <p>ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى التعويضات المدنية : الأصل أن ترفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحاكم المدنية . أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للدعوى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ثبوت أن الضرر ليس ناشئا عن الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لاشبهة فيها . سقوط الإباحة ، وزوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة في هذه الحالة يلزم منه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .</p>	
٦٤	٣١٧
(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تنازع الاختصاص :</p> <p>”التنازع السلبي“ :</p> <p>صدور حكم محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها بل جنائية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . فلهذا ذلك : لأنه غير منه للخصومة . هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة ، وتعين محكمة الجنح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢)</p> <p>راجع أيضا : مأمورو الضبط القضائي .</p>
٢٩٢	٥٩	
		<p>اختلاس أموال أميرية</p> <p>١ — مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي — ومن في حكمهم ممن نصت عليه المادة ١١١ عقوبات — يختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته .</p> <p>اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة .</p> <p>مغضومه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسئوليته عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p>
٣٢٩	٦٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات عن الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة حلة ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم بانتزاع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنيسة تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له . ثبوت تغير النية لدى الحائز - بما قارقه من أعمال مادية كشفت عن ذلك - يجعل جريمة الاختلاس تامة ولو كان التصرف لم يتم فعلا .</p>
٣٢٩	٦٦	<p>(الملحق رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p>
		<p>٣ - استخلاص الحكم بما ساقه من أدلة سائغة أن المتهم الأول قارف أعمالا مادية كشفت عن انصراف نيته إلى تحويل حيازة البنزين عهده من حيازة ناقصه إلى حيازة كاملة بنيسة تملكه . تحقق جنائية اختلاس الأموال الأميرية في حقه بكافة أركانها القانونية . اسهام الطاعن بعد ذلك بنشاطه في احتجاز البنزين المتحصل من هذه الجنائية في الوطاء الذي أعده لهذا الغرض . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنائية الاختلاس مع العلم بها .</p>
٣٢٩	٦٦	<p>(الملحق رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ - إهمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بالقصور في التدليل على اتفاه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية الاختلاس . حلة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر بإعاد بيته وبين وصف الاشتراك في جريمته .</p>
٣٢٩	٦٦	(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)
<h3>إخفاء أشياء متحصلة من جناية</h3>		
		<p>١ - إسهام الطاعن بنشاطه في احتجاز البترين المتحصل من جناية الاختلاس بعد تحققها في حق متهم آخر . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها .</p>
٣٢٩	٦٦	(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)
		<p>٢ - محكمة الموضوع مكلفة بتعيين الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها القانونية وتطبيق حكم القانون عليها تطبيقا صحيحا .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>استخلاص الحكم أن المفاوض الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الإدخال في الذمة . اقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها — مرتكب جناية الإدخال في الذمة — من ناحية وبين المفاوض على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنعه أجلا للاستعداد على أساس الوصف بالحديد . إلتفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .</p>
٤٠٢	٧٩	<p>(الطعن ١٧٨٣ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٢)</p> <p>راجع أيضا : إختلاس أموال أميرية .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٢٢٩) .</p>
		<h3>إخفاء أشياء مسروقة</h3>
		<p>تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . حلة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المالك .</p>
٢٩٩	٧٨	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٣/٥/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القائمة
---------------	----------------

إزالة

راجع : بناء .

(القائمة رقم ٧٥ صفحة ٣٧٨)

ارتباط

العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه .

(لظعن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥) ١١٠ ٥٧١

أسباب الإباحة

الدفاع الشرعى :

١ — حق الدفاع الشرعى عن المال . متى ينشأ : كلما وجد اعتداء أو خطر اعتداء بفعل يعتبر جريمة من الجرائم التى أوردتها المادة ٢/٢٤٦ عقوبات ، وكانت القوة لازمة لدفع هذا الخطر . جرائم منع الحيازة بالقوة من الجرائم التى نصت عليها المادة المذكورة .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى . وجوب اتجاهه وجهة شخصية تراعى فيها مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان . محاسبة المدافع على مقتضى التفكير الحادى البعيد عن تلك الملايسات . لا تصح .</p> <p>إمكان الرجوع إلى السلطة العامة للاستعانة بها فى المحافظة على الحق . لا يصح على إطلاقه سببا لنفى قيام حق الدفاع الشرعى . الأمر يتطلب أن يكون هناك من ظروف الزمن وغيره ما يسمح بالرجوع إلى هذه السلطة قبل وقوع الاعتداء بالفعل .</p>
٣٢٢	٦٥	<p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩)</p> <p>٢ — استظهار الحكم بحضور الطاعن إلى الحجرة سبب النزاع بعد استقرار حيازتها له . دلالة الوقائع التى أوردها الحكم على محاولة المجنى عليه ومن معه إدخال أمتعتهم إلى هذه الحجرة . مؤدى ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة . رفض الحكم الدفع المبدى من الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى تأسيسا على أنه محامى وكان الأخرى به أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده . تحميله الطاعن بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره . وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المال . قصوره فى تبيان أن ظروف الزمن كانت تسمح للطاعن بأن يكون الالتجاء إلى رجال السلطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه . انطواء الحكم على فهم خاطئ لنظرية الدفاع الشرعى عن المال فوق ما شابه من قصور . وجوب نقضه بنقض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حالة الدفاع الشرعى . لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .</p>
٣٢٢	٦٥	<p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - إيراد الحكم في أسبابه ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهمين . إداقتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتقائها وعدم توافرها . قصور وتناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٤٩٦	٩٧	(الطن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠)
		٤ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال .
٥٤٨	١٠٥	(الطن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		٥ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعي أو يتعداه . من شأن محكمة الموضوع .
		اتهاء المحكمة إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطئ . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن .
٥٥٩	١٠٧	(الطن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)

إستئناف

إستئناف الدعوى المدنية :

١ - خضوع الدعاوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .

للدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتهائي للقاضي الجزئي .

(الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣) ٣٥٤ ٧١

٢ - للسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائيا وحائزا قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . اختلاف الموضوع في كل من الدعويين وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد .

(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣) ٤٧٦ ٩٣

رقم الصفحة	رقم القائمة	
٤٧٦	٩٣	٣ - طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
		٤ - استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الانتهائي للقاضي الجزئي . استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . علة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة . مجانبة المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه . (الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
٥٢١	١٠١	(راجع أيضا : نقض) . (القاعدة رقم ٧١ صفحة ٣٥٤) . نظر الاستئناف أمام المحكمة : ١ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق . هي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء . لا شيء يعيب حكمها . (الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩) (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
٣٥٩	٧٢	
٤٨٠	٩٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - استئناف النيابة والمدعى بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطي الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها . شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . إضافة محكمة ثاني درجة عنصرا من عناصر الخطأ . لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد أطرحته . ما دام هذا العنصر كان مطروحا على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أسامه . وما دامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .
٥٠٦	٩٩	(الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
		سأطة المحكمة الاستئنافية .
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أوفى الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالف للقانون . المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية .
٣٠٦	٦١	(الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
		استيقاف
		راجع : تليس .
		(القاعدة رقم ٩٢ صفحة ٤٧٢) .

رقم المادة	رقم القاعدة	
		إشتباه
		<p>متى يحق للحكمة أن تقضى بالبراءة : إذا تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم ، أو لعدم كفاية الأدلة قبيله . شرط ذلك : أن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها أحاطت بظروف الدعوى ، وأنه لم يغيب عنها شيء منها . مثال في اشتباه .</p>
٢٧٧	٥٦	(الطن رقم ٢٧٢٤ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		إشتراك
		<p>١ — إسهام الطاعن بنشاطه في احتجاز البتزين المتحصل من جنابة الاختلاس بعد تحققها في حق متهم آخر . وصف الحكم هذا الفعل من جانب الطاعن بأنه اشتراك في جريمة الاختلاس . مجافاته التطبيق الصحيح للقانون . مؤدى ما أورده الحكم يكون في حق الطاعن جريمة إخفاء أشياء متحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها .</p>
٣٢٩	٦٦	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
		<p>٢ — إعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جنابة الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بالقصور في التدليل على اتفاهه مع المتهم الأول على ارتكاب جنابة الاختلاس .</p> <p>حالة ذلك : ظهوره على مسرح الجريمة بعد تحققها وإتيانه نشاطا مستقلا عن نشاط المتهم الآخر يباعد بينه وبين وصف الاشتراك في جريمته .</p>
٣٢٩	٦٦	(الطن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - محكمة الموضوع مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها القانونية وتطبيق حكم القانون عليها تطبيقاً صحيحاً .
		استخلاص الحكم أن المفاوض الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الإدخال في الذمة . إقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جناية الإدخال في الذمة - من ناحية وبين المفاوض هل أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المحتلثة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجرى أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلاً للاستعداد على أساس الوصف الجديد . إلتفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .
٤٠٢	٧٩	(الطنين رقم ١٧٨٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
		٤ - إثبات الحكم توفرية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك .
٤١٩	٨١	(الطنين رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
		٥ - إلتزام المحكمة بتحديد الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى . المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً أو تعدى نطاق عناصرها القانونية .

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لإعتبار الطاعن شريكا في الجناية ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئولته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رأته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق للتهمة .
٤١٩	٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٢) ...
		٦ — الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . مثال .
٥٤٣	١٠٤	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٢) ...
		٧ — قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . عدم ثبوت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين . أثر ذلك : لا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك . هــ ذلك : لأنه لم يقع عليها . المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، عقوبات . مثال .
٥٧٦	١١١	(الطن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٢) ...

إشكال

« ماهيته »

الاشكال في التنفيذ . ماهيته : هو طلب وقف تنفيذ حكم مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . شرط ذلك : أن يكون باب الطعن ما زال مفتوحا . المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٤٢	٨٦	<p>عدم طعن المطعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائيا . ورود طعن النيابة على الحكم الصادر في الاشكال . غير جائز . ملة ذلك : الحكم الصادر في الاشكال حكم وقفي انقضى اثره بصدور الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)</p>
إصابة خطأ		
<p>راجع : عقوبة . قتل خطأ . مسئولية جنائية .</p> <p>(القواعد ١١٠ ، ١٠٢ ، ٩٩ ، بالمعاقب ٥٧١ ، ٥٣٠ ، ٥٠٦)</p>		
إصابة عمدية		
٥٦٣	١٠٨	<p>انلطا في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجنائي وليس باعتبار المجنى عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)</p>
إعتراف		
٣٩٢	٧٧	<p>١ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل منه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصالها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقبتها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٣)</p>

رقم الصفحة	رقم التعديلات	
٤٣٨	٨٥	٢ - الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذيالة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي - خضوعه من حيث قوته الدلالية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائفا . (الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)

إقراض بربا فاحش

الإقراض بالربا الفاحش . طبيعته : فعل جنائي قصد
المشرع من تحريره إلى حماية المقترضين . هو اعتداء على حق
من حقوق المقترض المالية ينطوي على ابتزاز جانب من ماله
بغير حق . اعتبار المقترض مجنيا عليه : متى اكتملت أركان
الجريمة ، وثبتت له هذه الصفة ، ولو لم يتحقق له صفة المدعى
المدني لعدم توافر الشروط المقررة لقبول الدعوى المدنية أمام
المحاكم الجنائية . حقه في الطعن في الأمر الصادر من النيابة
بالأوجه لرفع الدعوى الجنائية .

٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
-----	----	--

أمر بالأوجه

الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل تعديلهما بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه في حق الطعن فيها . المجنى عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أن يتناوله الترك المؤثم قانونا ، سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا . حقه في الطعن في تلك الأوامر بصرف النظر عما إذا كان لم يالحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها ينحوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في إقراض بربا فاحش .

(الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧) ... ٨٧ ... ٤٤٥

أهلية التقاضي

تأميم الشركة - مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض - بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلي التي من بين أغراضها الإشراف على الشركات الملحقة بها إشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها في التقاضي . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذي صفة . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها .

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤) ... ١٠٩ ... ٥٦٥

(ب)

بطلان . بناء . بيانات تجارية

بطلان

راجع : استئناف . معارضه .

(القاعدة رقم ٦١ صفحة ٢٠٦)

بناء

١ - قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتضاه على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " . إتهامه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إقصاءه عن أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

(الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - قضاء الحكم المطعون فيه إعمالاً للسنتين ٧٤٥ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الغرامة - بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهدوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً، وإيقاف التنفيذ . صدر القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم .</p> <p>إلغاء القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى .</p> <p>القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٣٧٨	٧٥	
		<p>٢ - إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٣٧٨	٧٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٧٨	٧٥	<p>٤ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤثمة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لأنظمة التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى . (الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
<h3>بيانات تجارية</h3>		
٤١٣	٨٠	<p>١ - وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من كافة الوجوه . المادة ٢٧ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . علة ذلك : حماية المستهلك من كل تضليل في شأن حقيقة ما يعرض عليه من منتجات وإرشاده إلى مختلف رغباته وحاجياته ليختار منها ما يصلح له . مثال . (الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤)</p>
٤١٣	٨٠	<p>٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصداً جنائياً خاصاً . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقترانه بالقصود الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ . (الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	(ت)
		<p>تأميم . تجمهر . تحقيق . تزوير . تعويض . تفنيش . تقادم . تلبس . تنازع اختصاص . تنظيم . تهديد .</p>
		<p><u>تأميم</u></p> <p>لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤتم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهه إلى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤتم - بقاء شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم .</p> <p>أيلولة أمهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤتممة إلى الدولة ، لا يمس شكلها القانوني .</p> <p>(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)</p>
٥٦٥	١٠٩	
		<p><u>تجمهر</u></p> <p>جريمة التجمهر المؤتم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ . شروط قيامها : اتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة لا جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر . وأن تقع جميعها حال التجمهر .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠)</p>
٤٩٦	٩٧	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

تحقيق

راجع : لإثبات . استئناف .

(القاعدة رقم ٧٢ مقعة ٣٥٩) .

تزوير

١ - إدانة الحكم الطاعن - في جريمة تزوير - استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حرت بنخط الطاعن . اعتماده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بنخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عنصرى المضاهاة في رأى الذى انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وابداء رأيها فيها . فساد فى الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(الملحق رقم ٢١٧ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)

٣٠٩

٦٢

٢ - التزوير في المحررات لا تكتمل أركانه إلا إذا وقع تغيير الحقيقة على بيان مما أعد المحرر لإثباته .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>مناط العقاب على التزوير في وثيقة الزواج ، هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . القول بأن الزوجة بكر لم يسبق لها الزواج . يستوى في النتيجة مع القول بأنها مطلقه طلاقا يحل به العقد الجديد . الأمران يلتقيان مع الواقع في الدلالة على خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد . إبرام العقد في وقت كان قد صدر فيه حكم نهائي بطلاق الزوجة لعدم الطعن عليه . انعقاده صحيحا . بل هو الطاعن بعد ذلك إلى الطعن على حكم الطلاق . لا يغير من الأمر . العبرة بوقت توثيق العقد .</p>
٣١٢	٦٣	<p>(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٩)</p> <p>٣ — الخطأ المادي في تدوين محاضر الجلسات . لا يستلزم الالتجاء إلى طريق الطعن بالتزوير على الوجه الذي رسمه القانون للطعن على الإجراءات المثبتة بمحاضر الجلسات والأحكام .</p> <p>مادام هذا الخطأ واضحا .</p>
٤٥٦	٨٩	<p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)</p> <p>٤ — جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .</p> <p>جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها مادام مقدم الورقة متمسكا بها .</p> <p>القضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون عليها —</p> <p>استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاء الحكم بصحتها مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها .</p>
٥٠١	٩٨	<p>(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٥ - قصور الحكم في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطامن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد و بطلان الورقة . عدم عنايته يبحث الموضوع من وجهته الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدلائل على أن الطامن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه .
٥٠١	٩٨	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٠/٦/١٩٦٣)
		٦ - الاشتراك في جرائم التزوير . قيامه غالباً دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . مثال .
٥٤٣	١٠٤	(الطن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣)
تعويض		
راجع : مسئولية مدنية .		
(القاعدة رقم ١٠٥ صفحة ٥٤٨)		
تفتيش		
		١ - قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه . مثال .
٢٩٥	٦٠	(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٨/٤/١٩٦٣)

رقم المنحة	رقم القاعدة	
		٢ — مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه . وله ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به . قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .
٢٩٥	٩٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		إذن التفتيش :
		”إصداره“ .
		١ — ثبوت أن جريمة إحرار المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس . صحة نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصدور إذن من النيابة . منازعة الطاعن في مسوغات إصدار الإذن . لا محل لها . وله ذلك : اتهامه بإحرار المخدر المضبوط كبر لصدور الإذن لتفتيش مسكنه إنما قام على أساس سليم من الواقع ويتفق وصحيح القانون .
٤٦٠	٩٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		٢ — تقدير جديدة التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . غير جائز .
٤٨٠	٩٤	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		”تنفيذه“ .
		١ - لوكل نيابة المخدرات في حدود اختصاصه العام الاستعانة في إجراء التفتيش بمن يرى مساعدته من سرؤوسيه وللم يكن من رجال الضبط القضائي . ما داموا يعملون تحت إشرافه مثال .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		٢ - صدور إذن النيابة العامة بالتفتيش كتابة . إجازته لأمور الضبط القضائي الذي ندب للتفتيش ندب غيره من مأموري الضبط لإجرائه . أمر الندب الصادر من المندوب الأصيل . ثبوته بالكتابة . لا يلزم . علة ذلك : من يجري التفتيش يجريه باسم النيابة العامة لا باسم من ندبه له .
٥٥٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		الرضاء بالتفتيش :
		دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء حر صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك . عشوره على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل حلبة سجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الطعن على إجراءات التفتيش :
		١ — الدفع ببطلان التفتيش إنما شرع للحفاظ على حرمة المكان . التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه . إن لم يثره فليس لغيره أن يديه ، ولو كان يستفيد منه ، علة ذلك : هذه القاعدة لا تلحق الغير إلا عن طريق التبعية وحدها . مثال .
٢٩٥	٦٠	(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٨)
		٢ — الدفع ببطلان إذن التفتيش وببطلان التفتيش من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع . تطلبها تحقيقا موضوعيا . إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)

تقادم

راجع : دعوى جنائية .

(للقاعدتين ٥٧ ، ٩٨ بالصحيفتين ٢٨٠ ، ٥٠١)

تلبس

١ — استظهار الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد
اجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت
الحرمة منلبسا بها ، بعد أن التفت الضابط المخدر وتبينه أثر
تخلي الطاعن طواعية منه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على
ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض .
سلامة الحكم . النعي عليه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال
غير سديد .

(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١)

٢٧٠ ٥٤

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٥	٦٠	<p>٢ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا متركبها . قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه . مثال .</p> <p>(الظعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٨)</p> <p>٣ - دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء حر صريح منها مع علمها بطروفي التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك . عثوره على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل علبة سجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة تلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الاختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن اتصال الطاعن بجريمة احراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون .</p> <p>(الظعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)</p> <p>٤ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضبطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه .</p> <p>(الظعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)</p> <p>٥ - تخلي الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقة الشخصية إعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه أثر قيام هذه الحالة . صحيح في القانون .</p> <p>(الظعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٣)</p>
٤٧٢	٩٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

تنازع اختصاص

راجع : اختصاص .

(القاعدة رقم ٥٩ صحيفة رقم ٢٩٢)

تنظيم

راجع : بناء .

تهديد

القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى أجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثته التهديد في نفس المجنى عليه .
التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .

اغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده . لا يعيب الحكم .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج)
		<u>جريمة</u>
		جريمة وقتية :
		جريمة التزوير . طبيعتها : جريمة وقتية .
٥٠١	٩٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠)
		جريمة مستمرة :
		جريمة الاستعمال . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكا بها .
		القضاء ابتدائيا برد وبطلان الورقة المطعون عليها . امتناع التمسك بها هذا الحكم طالبا إلغاءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها .
٥٠١	٩٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠)
		أركان الجريمة :
		١ - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها ، جريمة معاقب عليها طبقا لأحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل المؤتم قانونا ، أو عودته عن التحقق من سلامة عملية الشراء . مثال .
٢٨٥	٥٨	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحققها بمجرد عدم صحة البيان واقتراحه بالقصود الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . والا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٢٥٢٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
		٣ - خلو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ - في شأن الأحوال المدنية - من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه . إيجابه تقديمها إلى من صينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها للمدوّن في السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال .
٥١٨	١٠٠	(الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣)
		٤ - جريمة هدم تثبيت اللوحة المعدنية في رقبة الكلب . عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم سبلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ .
٥٧١	١١٠	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ٢٥/٦/١٩٦٣)
		راجع أيضا : مواد مخدرة . (القاعدتين ٦٠ و ٧٤ بالصحيفتين ٢٩٥ و ٣٧٠) . : وفاعل أصلي . وشريك .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ح)
		حالة مدنية . حكم
		حالة مدنية
		<p>خلو القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ — في شأن الأحوال المدنية — من النص على إلزام صاحب البطاقة بحملها معه . إيجابه تقديمها إلى من عينهم كلما طلبوا ذلك . مؤدى ذلك : أن الجريمة لا تقع لمجرد عدم حمل البطاقة بل بعدم تقديمها لمندوبي السلطات العامة عند طلبها أو بعد ذلك بفترة مناسبة . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١١ لسنة ٣٢ جلسة ١١/٦/١٩٦٣)</p>
١٠٠	٥١٨	
		حكم
		وصف الحكم :
		<p>العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا سيما تذكر المحكمة عنه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٧/٥/١٩٦٣)</p>
٨٩	٤٥٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تسبيب الحكم :
		(١) التسبيب المعيب :
٢٨٠	٥٧	١- قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتصراره على إيراد وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " . انتهاؤه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتهام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إفصاحه عن أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يندرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم ويستوجب نقضه . (الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)
٢٨٠	٥٧	٢ — قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال . (الطعن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)
٣٠٩	٦٢	٣ — إدانة الحكم الطاعن — في جريمة تزوير — استنادا إلى أدلة من بينها تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير . انتهاء هذا التقرير إلى أن العبارة المزورة حررت بخط الطاعن . إعتاده في ذلك على ما أجراه من مضاهاة الصورة الفوتوغرافية للورقة المزورة على أوراق استكتاب الطاعن وعلى ورقة محررة بخطه في ظروف طبيعية . استبعاد المحكمة الورقة الأخيرة من التقرير لما وجه إليها من شبهات . اكتفاؤها بالمضاهاة التي أجريت على أوراق الاستكتاب . أخذ المحكمة بنتيجة التقرير دون إجراء تحقيق لتبيان مبلغ أثر استبعاد أحد عناصر المضاهاة في الرأي الذي انتهى إليه الخبير . عدم مضاهاة المحكمة بنفسها العبارة المزورة على أوراق الاستكتاب وإبداء رأيها فيها . فساد في الاستدلال يعيب الحكم ويوجب نقضه . (الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ - استظهار الحكم بحضور الطاعن إلى الحجرة سبب النزاع بعد استقرار حيازتها له . دلالة الوقائع التي أوردتها الحكم على محاولة المجنى عليه ومن معه إدخال أمتعتهم إلى هذه الحجرة . مؤدى ذلك منع حيازة الطاعن لها بالقوة . رفض الحكم الدفع المبدى من الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى تأسيسا على أنه محامى وكان الأخرى به أن يلجأ إلى رجال السلطة العامة لحماية يده . تحميله الطاعن بصفته واجبا لم يفرضه القانون على غيره . وضعه قاعدة يترتب عليها تعطيل حق الدفاع الشرعى عن المسال . قصوره في تبيان أن ظروف الزمن كانت تسمح للطاعن بأن يكون اللجوء إلى رجال السلطة هو سبيل صالح لرد الاعتداء قبل تمامه . انطواء الحكم على فهم خاطيء لنظرية الدفاع الشرعى عن المسال فوق ما شابه من قصور . وجوب نقضه بغض النظر عما أورده من أسباب أخرى لنفى حالة الدفاع الشرعى . لما يمكن أن يحمله هذا الخطأ من التأثير على عقيدة المحكمة فيما انتهت إليه .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٩)</p>
٣٢٢	٦٥	
		<p>٥ - حكم الإدانة . وجوب تبيانه مضمون كل دليل من أدلة الثبوت وذكر مؤداه . هالة ذلك : حتى يتضح وجه استدلاله به لكي يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صار إثباتها في الحكم .</p> <p>إغفال الحكم بإيراد شهادة أحد الشهود التي استند إليها . قصور يعيبه . نخلوه من بيان مؤدى الدليل المستمد من شهادة هذا الشاهد . بطلانه بما يستوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٨٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p>
٣٤٢	٦٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٤٥	٦٩	٦ — تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين مششخصين اكتفاءً باعترافه بأنهما من طراز .. "لى أنقىلد" . عدم تدليله على أن ما سورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الششخصنة المعتبرة فى القانون لإزال العقوبة التى أوقعها الحكم . قصور . (الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
٣٦٦	٧٣	٧ — الأصل أن من يشترك فى أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الششخصى . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار — عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذى يسأل عن نتائج خطئه . مثال . (الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠)
٣٨٥	٧٦	٨ — ليس للمحكمة أن تتدخل فى رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها ، أو تقيم قضاها على فروض تناقض صريح روايته . كل مالها أن تأخذ بها إذا هى اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠)
٣٨٥	٧٦	٩ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرط ذلك : أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدى إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . وأن يكون دليلها فيما اتهمت إليه قائما فى أوراق الدعوى . مثال فى قتل عمد . (الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١٠ - استخلاص الحكم أن المقاتل الذي قام ببناء العمارة وكذا المطعون ضدهم كانوا على علم تام بأنها بنيت ببعض المبالغ التي وصلت إلى يد أولهم والمتحصلة من جناية الادخال في الذمة . اقتناع المحكمة بقيام الاتفاق بين المطعون ضدها الأولى وزوجها - مرتكب جناية الادخال في الذمة - من ناحية وبين المقاتل على أن يستولى الأخير منهما على بعض المبالغ المختلصة لإقامة المبنى باسم الزوجة . على المحكمة أن تجري أحكام الاشتراك بعد لفت نظر الدفاع إلى ذلك ومنحه أجلا للاستعداد على أساس الوصف الجديد . التفات المحكمة عن ذلك واعتبارها الإخفاء واقعا على العقار والقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . قصور وخطأ في القانون .</p>
٤٠٢	٧٩	(الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
		<p>١١ - متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقض بالبراءة : إذا تشككت في صحة اسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تمحيصها الدعوى واحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بهر وبهيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيها . عيب .</p>
٤٢٤	٨٢	(الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦٣)
٢٧٧	٥٦	(الطعن رقم ٢٧٣٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٢ - وجوب ألا يكون الحكم مشوباً باجمال أو إيهام ، يتعذر معه تبين مدى صحته من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى . مثال .
٤٢٤	٨٢	(الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		١٣ - استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة .
		مجادلة الطاعن في قيام هذه النية لديه . اقتصار الحكم في اثبات الواقعة في حقه على القول بأنه تسلم الحقيقة التي تحوى المسروقات من متهم آخر ، وعلى اعتراف هذا المتهم . عدم تبيانه حقيقة قصد الطاعن من هذا الاستلام ، أو مدى علمه بمحتويات الحقيقة . إشارة الحكم إلى اعتراف المتهم الآخر بقدر لا يكفي للكشف عن هذه النية ، ولا لإثبات مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة . قصور يعينه ويستوجب نقضه .
٤٣٥	٨٤	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		١٤ - وجوب تأسيس الأحكام الجنائية على التثبت واليقين لا على الفرض والاحتمال . مثال .
٤٨٦	٩٥	(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤)
		١٥ - جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين ٢ و ٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ . شروط قيامها : اتجاه فرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص إلى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الفرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور . وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، لا جرائم مستقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمر . وأن تقع جميعها حال التجمهر .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إغفال الحكم التذليل على توافر هذه العناصر الجوهرية . قصور يعيبه ويوجب نقضه .
٤٩٦	٩٧	(الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٣) ١٦ — إيراد الحكم في أسبابه ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى المتهمين . أداتهم دون التعرض لهذه الحالة أو الرد على انتفاؤها وعدم توافرها . قصور وتناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه .
٤٩٦	٩٧	(الطعن رقم ٢٨٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٣) ١٧ — إغفال الحكم بيان تاريخ الحكم النهائي القاضي برد وبطلان الورقة المزورة ، مع ما لهذا البيان من أثر هام في تحديد بدء انقضاء الدعوى الجنائية . إغفاله أيضا ذكر تاريخ المحاكمة الجنائية والمدة التي انقضت بين الحكم النهائي وبدء تلك المحاكمة . يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة . قصوره في استظهار أركان جريمة التزوير وعلم الطاعن به . اكتفاؤه بقضاء المحكمة المدنية برد وبطلان الورقة . عدم عنايته ببحث الموضوع من وجهته الجنائية . مجرد التمسك بالورقة المزورة لا يكفي في ثبوت هذا العلم . ضرورة إقامته الدليل على أن الطاعن هو الذي قارف التزوير أو اشترك في ارتكابه . التفات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطاعن في صدد تحويل المحور إليه من الغير . وهو دفاع جوهري . هذا العوار الذي أصاب الحكم يكفي لنقضه .
٥٠١	٩٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٠/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٨٥	٥٨	٣ - استنادا للحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر. لا مصلحة للطاعن في المناذعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة. المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة سالفة الذكر. بجدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها. استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها. (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢) ...
٢٩٥	٦٠	٤ - لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم استقلا عن الركن المادي لجريمة إحراز المخدر. يكفي: أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف، ما يكفي للدلالة على قيامه. استنادا للحكم في إدانة الطاعن على أدلة صحيحة وسائغة استمدتها من أقوال شهود الإثبات. النعي عليه بالقصور في التدليل. لا محل له. (الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ...
٢٩٥	٦٠	٥ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود، فتأخذ منها بما تظمن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تظمن إليه منها في حق متهم آخر. لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها. مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها. ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناع المحكمة وحدها. (الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨) ...
٢٣٨	٦٧	٦ - تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات - التي حددت صور الرشوة - بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها. ورود تعبير "الإخلال بواجبات الوظيفة" في النص المتقدم مطلقا. اتساع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي. كل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يحوى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة. تعاطى الموظف مقابلا على هذا الإخلال. اعتبار فعله رشوة مستوجبة للعقاب. من عرض عليه الجعل لهذا الغرض يعد راشيا مستحقا للعقاب. مثال. [(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢) ...]

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٥٩	٧٢	<p>٧ - للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود . شرط ذلك : قبول المتهم أو المدافع عنه . هذا القبول قد يكون صريحاً أو ضمنياً . سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشهود . تعويل المحكمة على أقوالهم في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لا يؤثر في ذلك : تأجيل المحكمة الدعوى لإعلان شهود الإثبات ثم عدولها عن هذا القرار . علة ذلك : قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للمصوم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)</p>
٣٥٩	٧٢	<p>٨ - استخلاص الحكم مقارفة الطاعن بحرمة القتل الخطأ التي دين بها من عناصر الدعوى في منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفي ليلاً للسيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التي حصلت . نفيه عن قائد السيارة التي اصطدم بها ارتكابه أي خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات في الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضيره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر في سلامة منطقه أو النتيجة التي انتهى إليها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)</p>
٣٧٠	٧٤	<p>٩ - لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يذء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٠ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالم أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم .
٣٧٠	٧٤	(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)
		١١ - لا يلزم لاستخلاص الحقائق القانونية أن يكون مبنى هذا الاستخلاص أدلة صريحة ومباشرة . للمحكمة أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها إلى ما تستخلصه من جماع الأدلة المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستفراء وكافة المحكمات العقلية . ما دام استخلاصها سليما لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . مثال .
٣٩٢	٧٧	(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٣)
		١٢ - تأسيس الحكم المطعون فيه قضاءه ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه ، دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . علة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يد المسالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض . النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب . في غير محله .
٣٩٩	٧٨	(الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٣)
		١٣ - إثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك . تدليل الحكم تدليلا سائغا على توفر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصلي في قتل المجنى عليها وعلمه بذلك . النعي على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن . غير سديد .
٤١٩	٨١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٤٣٠	٨٣	<p>١٤ - إدانة المحكمة الطاعن استنادا إلى أقوال شاهدي الإثبات . مؤداه : اطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجماعها على عدم الأخذ بتلك الأقوال . المجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)</p>
٤٣٠	٨٣	<p>١٥ - سكوت الحكم عن التعرض لشهادة شاهد النقي . مؤداه : اطراح المحكمة هذه الشهادة اطمئنانا منها لأقوال شهود الإثبات . لا عيب .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)</p>
٤٣٨	٨٥	<p>١٦ - لا تلتزم الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليها قضائها .</p> <p>عدم إيراد الحكم أقوال بعض الشهود . مفاده : اطراح هذه الأقوال أخذا بأدلة الثبوت التى بينها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)</p>
٤٥١	٨٨	<p>١٧ - استظهار الحكم أن الضغينة ولدت فى نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . استخلاصه توافر ظرف سبق الإصرار . استخلاص سليم وصحيح فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)</p>
٤٦٩	٩١	<p>١٨ - تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس فى جريمة سرقة ، وأنه عارض فى هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك ومن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . انتهاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه فى المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٩ — تخلى الطاعن عن المخدر اختيارا قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامي الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية إعمالا للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه إثر قيام هذه الحالة . صحيح في القانون .
		استطراد الحكم واعتباره . استيقاف الخفير النظامي للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط . لا يعيبه . ما دام ما انتهت إليه المحكمة صحيحا في القانون .
٤٧٢	٩٢	(الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
		٢٠ — إثارة الطاعن أنه كان في مكنته اعدام جسم الجريمة . من قبيل الجدل الموضوعي . عدم التزام المحكمة بالرد عليه . حلة ذلك : قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت يفيد ضمنا أنها أطرحته .
٤٧٢	٩٢	(الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
		٢١ — وزن أقوال الشهود ، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة . متروك لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بشهادة شاهد . مفاده : أطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائز .
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
٤٣٠	٨٣	(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		٢٢ — إقامة الحكم المجمة بأسباب سائغة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط . استظهاره ركن العادة بالنسبة إلى جريمة إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا تريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢٣ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها . اطمئنانها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال .
٩٩	٥٠٦	(الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٣)
		٢٤ — لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه واطراح ما عداها . علة ذلك : تتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل . لا معقب عليها فيه . مثال .
١٠١	٥٢١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٣)
		٢٥ — القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للمحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .
		التحدث استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم . يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .
		اغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده . لا يعيب الحكم .
١٠١	٥٢١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢٦ - اراد الحكم في أسبابه أن إصا بة المجنى عليه حدثت من انفجار البندقية الذى أدى إليه انطلاق العيار النارى لوجود عيب فى معدن الماسورة ، لا دخل للمتهم فيه . قوله بأن الإصا بة لم تحصل مباشرة من عيار نارى أطلقه المتهم بطريقة طبيعية . ثبوت أن لهذه الوقائع سند صحيح من أقوال الطبيب الشرعى أمام المحكمة . النعى على الحكم بالخطأ فى الاسناد . لا أساس له .</p>
٥٣٠	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>٢٧ - دلالة الوقائع التى أوردها الحكم على أن العيار الذى انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ماسورتها - وأن إصا بة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب فى صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن فى استطاعته توقعه . مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته فى قضايا القتل والإصا بة الخطأ . الا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هى بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصا بة غير متوافرة . انتهاء الحكم الى نفي رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصا بة المجنى عليه التى أودت بحياته والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح .</p>
٥٣٠	١٠٢	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p>
		<p>٢٨ - الاشتراك فى جرائم التزوير . قيامه غالبا دون مظاهر خارجية وأعمال مادية محسوسة . يكفي اعتقاد المحكمة حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها . شرط ذلك : أن يكون هذا الاعتقاد سائغا تبرره الوقائع التى أثبتتها المحكمة . مثال .</p>
٥٤٣	١٠٤	<p>(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢٩ — إقامة المحكمة قضاءها على عناصر سائغة اقتنع بها وجدانها . اطمئنانها الى أقوال المجنى عليه المؤيدة بما أوردته من أدلة أخرى حولت عليها من أن التوقيع المنسوب اليه مزورا . أطراحها دفاع الطاعن المؤسس على وجود نزاع بينه وبين المجنى عليه . ما يثيره الطاعن من هذه الناحية . من قبيل الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . إثارتها أمام محكمة النقض . غير جائز .
٥٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ٣٠ — الدفع بشيوع التهمة . من الدفع الموضوعية . لا يستأهل ردا خاصا . قضاء المحكمة بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها . يفيد أطراحه .
٥٤٨	١٠٥	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ٣١ — تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال .
٥٤٨	١٠٥	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧) ٣٢ — للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمأنت إليها ، وأطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب .
٥٤٨	١٠٥	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل :
		١ — لا يعيب الحكم التفاته من الرد على دفاع بعينه عن محجة الصواب .
٢٨٥	٥٨	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٢٩٥	٦٠	<p>٢ - إيراد الحكم تفصيلات لا تتصل بجوهر الواقعة . تزيد: لا تأثير له على سلامته . ما دام الطاعن لا ينازع في صحة ما أورده الحكم بشأنها . وأن لها مأخذها الصحيح من أوراق الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)</p>
٤٥١	٨٨	<p>٣ - اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بالتناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)</p>
<p style="text-align: center;">(خ)</p> <p style="text-align: center;">خبرة . خطأ</p> <hr/> <p style="text-align: center;">خبرة</p> <hr/> <p style="text-align: right;">راجع : إثبات .</p> <p style="text-align: right;">(القاعدتين ١٠١٤٩٩ و ١٠١٥٠٦ بالصفحة ٥٢١)</p>		

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p style="text-align: center;">خطأ</p> <hr/> <p>١ — إباحة عمل الطبيب . شرطه . أن يكون ما يجريه مطابقاً للأصول العامة المقررة . تفريطه في إتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئولته الجنائية بحسب تعمده ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .</p> <p>إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطامن أثناء إجرائه عملية جراحية للمجنى عليها . كفايتها لحمل مسئولته جنائياً ومدنياً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>٢ — مخالفة اللوائح وإن أمكن إعتبارها خطأ مستقلاً بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>راجع أيضاً . إستئناف . قتل خطأ . مسئولية مدنية .</p> <p>(القواعد ٧٢ و ٩٥ و ١٠٥ بالمعائف ٢٥٩ ، ٤٨٦ ، ٥٤٨) ...</p>
٥٠٦	٩٩	
٥٣٠	١٠٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(د)

دعاره . دعوى جنائية . دعوى مدنية
دفاع . دفاع شرعى . دفعوع

دعارة

١ - اطلاق الشارع حكم المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - فى شأن مكافحة الدعارة - بحيث تناول شتى صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء . قصره تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون المذكور على الأنثى التى تمارس الدعارة ، والتى تمهد لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل . هى المعاونة التى تكون وسيلتها الانفاق المالى بشتى سبله سواء أكان كليا أو جزئيا .

سماح الطاعنة لمتهمه أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها الخاص . لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التى تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة . اعتباره تسهيلا للبغاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى . أعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ فى تطبيق القانون وتأويله . معاقبته الطاعنة بعقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها فى المادة الأولى . لاوجه لنقض الحكم .

(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣) ... ٧٠ ٣٤٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - الأماكن المفروشة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هي التي تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للاقامة مؤقتا بها . عدم تحقق هذا المعنى في المنازل التي يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص بسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .
٣٤٨	٧٠	(الطن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)
		٣ - إقامة الحكم المجرة بأسباب سائغة على مقارفة الطاعة الفحشاء مع الرجل الذي كان معها وقت الضبط . استظهاره ركن العادة بالنسبة إلى جريمتي إدارة المحل للدعارة وممارستها بما استخلصه من شهادة الشاهد من سابقة تردده عدة مرات لارتكاب الفحشاء مع الطاعة . لا تثريب على المحكمة إن هي عولت في إثبات هذا الركن على شهادة الشهود . القانون لا يستلزم لثبوته طريقة معينة من طرق الإثبات .
٤٨٠	٩٤	(الطن رقم ٣٢ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
دعوى جنائية		
انقضاؤها :		
		١ - قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .
٢٨٠	٥٧	(الطن رقم ٢٧٤١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — جريمة استعمال الورقة المزورة . طبيعتها : جريمة مستمرة . تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل والتمسك بها . استمرارها ما دام مقدم الورقة متمسكا بها .
		القضاء ابتدائيا برد و بطلان الورقة المطعون عليها . استئناف التمسك بها هذا الحكم طالبا إفساءه والحكم بصحتها . مدة انقضاء الدعوى لا تبدأ إلا من تاريخ التنازل عن التمسك بالورقة أو القضاء نهائيا بتزويرها .
٥٠١	٩٨	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٠) راجع أيضا : استئناف . (القاعدتين ٩٣ ، ١٠١ بالصحيفتين ٤٧٦ ، ٥٢١)
دعوى مدنية		
		اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية : الأصل أن ترفع دعاوى الحقوق المدنية إلى المحاكم المدنية . أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية . شرط ذلك : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية ، وأن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . ثبوت أن الضرر ليس ناشئا عن الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها . سقوط الإباحة ، وزوال اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . القضاء بالبراءة في هذه الحالة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
٣١٧	٦٤	(الطعن رقم ٣٠٦٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نظر الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي :
		١ - خضوع الدعوى المدنية التي ترفع إلى المحاكم الجنائية للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية ، فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . المادة ٢٦٦ إجراءات جنائية .
		للدعى بالحق المدني استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية - فيما يختص بمحقوقه المدنية وحدها - إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي . المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية . سريان هذه القاعدة ولو وصف التعويض المطالب به بأنه مؤقت . ليس له أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الاتهامي للقاضي الجزئي .
٣٥٤	٧١	(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)
		٢ - من المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز الطعن بطريق النقض .
		ادعاء الطاعنين مدنيا بقرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . الحكم برفض دعواهما المدنية . لا يجوز لهما الطعن بالنقض في هذا الحكم . لا يغير من ذلك صدور الحكم من المحكمة الاستئنافية ، بعد استئناف المتهم الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بإدانته وإلزامه بالتعويض . صلة ذلك :
		قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ لمدعين بالحق المدني حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية . متى امتنع عليهما حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف .
٣٥٤	٧١	(الطن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ — للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية . شرط ذلك : أن تكون التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب النهائي للقاضي الجزئي . بقاء حقه في ذلك ولو أصبح الحكم في الدعوى الجنائية نهائياً وحائزاً قوة الشيء المحكوم فيه . علة ذلك : استقلال هذا الحق عن حق النيابة العامة والمتهم . إختلاف الموضوع في كل من الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد .</p> <p>طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي به سدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .</p>
٤٧٦	٩٣	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
		<p>٤ — إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيساً على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .</p>
٤٨٦	٩٥	(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥ — تأميم الشركة — مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض — بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى التى من بين أغراضها الإشراف على الشركات الملحقه بها إشرافا لا يفقدها شخصيتها الاعتبارية أو أهليتها فى التقاضى . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذى صفة — خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها .</p>
٥٦٥	١٠٩	<p>(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)</p> <p>٦ — استئناف المتهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى المدنية وحدها . خضوعه للقواعد المدنية فيما يتعلق بالنصاب الاتهابى للقاضى الجزئى .</p> <p>استئناف المتهم الحكم الصادر ضده فى الدعوى الجنائية والمدنية — أيا كان مبلغ التعويض المطالب به — لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . حلة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما فى ذلك من التجزئة . بجانب المحكمة الاستئنافية فى قضائها لهذا النظر . خطأ فى القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .</p>
٥٢١	١٠١	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>٧ — القضاء برفض الطعن فى شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائى قوة الشىء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائى ونسبتها إلى فاعلها — لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية — إكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .</p>
٥٢١	١٠١	<p>(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٤٠٢) .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	دفاع
		الاخلال بحق الدفاع :
		(١) ما يوفره :
٤٩٢	٩٦	١ - تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم الى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم في أمر الاحالة ، مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة . هل المحكمة لفت الدفاع الى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤)
٤٩٢	٩٦	٢ - تأجيل المحكمة الدعوى كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته . مفادة : تقديرها جدية هذا الطلب . نظر بالمحكمة الدعوى واصدار حكمها دون اجابة الدفاع الى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب أو ابداء سبب عدولها من تنفيذه . اخلال بحق الطامن في الدفاع . وجوب نقض الحكم . (الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٤)
٥٠١	٩٨	٣ - للتفات الحكم عن تحقيق ما أثاره الطامن في صدد تحويل المحرر - المطعون عليه بالتزوير - إليه من الغير . وهو دفاع جوهري . كفايته لنقضه . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ - تأجيل المحكمة الدعوى لضم قضية بناء على طلب الدفاع مع تصريحها بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع . اصدار المحكمة حكمها بالجلسة الأخيرة دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم . استبعادها مذكرة قدمها الدفاع عن أحد المتهمين قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم بحجة ورودها بعد الميعاد الذي حددته لايداعها . خطأ . طالما أنها لم تصدر قرارا باقفال باب المرافعة . المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية . قرارها بالتأجيل من قبيل تجهيز الدعوى للحكم . كان عليها أن تسمع دفاع المتهم أو تعرض لدفاعه المكتوب الذي حوته مذكرته المصرح له بتقديمها . النعى على الحكم بانطوائه على بطلان في الاجراءات واخلال بحق الدفاع . سديد . وجوب نقضه .</p>
٥٣٦	١٠٣	<p>(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣)</p>
		<p>(ب) ما لا يوفره :</p>
		<p>٥ - تخلف محامى المتهم الموكل من الحضور . حضور محامى آخر عنه وسماع المحكمة مرافعته . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا اخلال بحق الدفاع .</p>
٢٧٠	٥٤	<p>(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٣)</p>
		<p>٦ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامى المتدب عن ابداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النعى على الحكم بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع . لا محل له .</p>
٢٧٠	٥٤	<p>(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١/٤/١٩٦٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٧ - وجوب سماع المحكمة ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه . متى يحق للمحكمة الاضرار من ذلك : اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى . شرط هذا الاضرار : أن تبين المحكمة علة عدم اجابتها هذا الطلب . مثال .
٢٧٤	٥٥	(الطن رقم ٢٧٣١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		٨ - تمسك الطاعن بادخال شخص آخر في الدعوى . لاجدوى منه . طالما أن ادخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلته في الجريمة .
٢٨٥	٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		٩ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريرات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر - لامصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة المذكورة .
		المنازعة في سلامة اجراءات اللجنة سالفة الذكر . بجدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها منها . استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها .
٢٨٥	٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		١٠ - لا يعيب الحكم التفاته من الرد على دفاع بعيد عن محجة الصواب .
٢٨٥	٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		١١ - عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .
٣٧٠	٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>١٢ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة العربية . عالم يتعذر ذلك دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة ، أو يطلب المتهم ذلك . هذا الطلب خاضع لتقدير المحكمة .</p> <p>سكوت المتهم والمدافع عنه عن طلب الاستعانة بوسيط .</p> <p>تقدير المحكمة عدم الحاجة إليه . أمر موضوعي موكل إليها بلا معقب عليها . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٣/٥/١٩٦٣)</p>
٣٩٢	٧٧	<p>١٣ - تفيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . التزامها بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم إلى ذلك وأن تمنحه أجلاً لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . تحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحاً أو ضمناً باتخاذ أى إجراء ينم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)</p>
٤١٣	٨٠	<p>١٤ - التزام المحكمة بتحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى . المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً أو تعدى نطاق مناصرها القانونية .</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا في الجريمة ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من انطباق وصف جديد للتهمة . عدم انطواء هذا التعديل على مساس بحق المتهم . إثارة الطاعن دعوى الإخلال بالدفاع . غير سديد .</p>
٤١٩	٨١	(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
٤٣٠	٨٣	(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٠/٥/١٩٦٣)
		<p>١٥ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق . لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم . تقديرها عدم الحاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء . لأشياء يعيب حكمها .</p>
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٣)
		<p>١٦ — الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة إثبات ما يهمله في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .</p>
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٣)
		<p>١٧ — حيز المحكمة القضية للحكم . عدم إلزامها بإعادتها للرافعة لإجراء تحقيق فيها .</p>
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٣/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١٨ - طلب الدفاع ضم قضية . لا يستلزم من المحكمة ردا صريحا . ما دام الدليل الذي قد يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدي إلى البراءة أو ينفي القوة التدللية القائمة في الدعوى . مثال .</p>
٥٢١	١٠١	(الطن ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣)
		<p>١٩ - إشارة محامى المتهم في مرافعته إلى نشوء خلاف بينه وبين المجنى عليه وأن الأخير قدم في حقه عدة شكاوى . ثبوت أن الدفاع لم يطلب ضم تلك الشكاوى . عدم ضم المحكمة لها . لا اخلال بحق الدفاع .</p>
٥٤٣	١٠٤	(الطن ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣)
		<p>٢٠ - اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . لا يلزم . هذا التنبيه يتم بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض . سواء أكان صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ أى اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .</p>
٥٤٨	١٠٥	(الطن ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٧/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

دفاع شرعى

راجع : أسباب الإباحة .

دفع

الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها :

قضاء الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في دعوى أخرى . اقتصاره على إبراز وصف التهمة المرفوعة بها الدعوى الأخيرة بأنها " إقامة بناء مخالف لشروط الترخيص والاشتراطات القانونية " انتهاؤه إلى أن ثمة مغايرة بين هذه الأعمال والالتزام موضوع الدعوى المطروحة . عدم إقصائه عن أساس هذه المغايرة . ثبوت أن من بين الأفعال موضوع الاتهام المطروح ما قد يتدرج في عداد مخالفة شروط الترخيص والاشتراطات القانونية . قصور يعيب الحكم وليستوجب نقضه .

(الطعن ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... ٥٧ ٢٨٠

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة :

قضاء الحكم برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . عدم تحديده تاريخ وقوعها بالضبط حتى يمكن احتساب مدة الثلاث سنوات المسقط لها . قصور يعيب الحكم في الرد على هذا الدفع القانوني بما يستوجب نقضه . مثال .

(الطعن ٢٧٤١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... ٥٧ ٢٨٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الدفع بشيوع التهمة :
		الدفع بشيوع التهمة . من الدفع الموضوعية . لا يستأهل ردا خاصا . قضاء المحكمة بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها . يفيد إطراحه .
٥٤٨	١٠٥	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		الدفع ببطلان التفتيش :
		الدفع ببطلان إذن التفتيش وببطلان التفتيش من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع . تطلبها تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		راجع أيضا : تفتيش .
		الدفع ببطلان القبض :
		راجع : قبض .
		الدفع ببطلان إجراءات الشهادة :
		راجع : إثبات .
		(القاعدتين ٧٢ ، ٩٤ بالصحيفتين ٣٥٩ ، ٤٨٠) .
		الدفع ببطلان إجراءات المحاكمة :
		راجع : إجراءات محاكمة .
		(القواعد ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٧ ، ٩٤ ، ١٠٣ بالصعائف ٢٧٠ ، ٢٧٤)
		(٣٩٢ ، ٤٨٠ ، ٥٣٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :</p> <p>راجع : دعوى مدنية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٩ بالصيغة رقم ٥٦٥)</p> <p>الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى :</p> <p>راجع : أسباب الإباحة .</p> <hr/> <p>(ر)</p> <hr/> <p>رابطة سببية . رسوم . رشوة</p> <hr/> <p>رابطة سببية</p> <hr/> <p>مخالفة اللوائح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والإصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والإصابة غير متوافرة .</p> <p>(الملن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>راجع أيضا : قتل خطأ .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٢ بالصيغة رقم ٣٥٩)</p>
٥٣٠	١٠٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>رسوم</p> <p>مفاد نص المادتين ٢٤١ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج . هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .</p>
٥٣٦	١٠٣	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٧/٦/١٩٦٢)
		<p>رشوة</p> <p>تسوية الشارع في المادة ١٠٤ عقوبات — التي حددت صور الرشوة — بين الإخلال بواجبات الوظيفة وبين الامتناع عن عمل من أعمالها . ورود تعبير " الإخلال بواجبات الوظيفة " في النص المتقدم مطلقا . اتساع مدلوله لإستيعاب كل عيب يمس الأعمال ويعد واجبا من واجبات أدائها على الوجه السوي . كل انحراف عن واجب من هذه الواجبات أو امتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة . تعاطى الموظف مقابلا على هذا الإخلال . اعتبار فعله رشوة مستوجبة للعقاب . من عرض عليه الجعل لهذا الغرض يعد راشيا مستحقا للعقاب . مثال .</p>
٣٣٨	٦٧	(الطن رقم ٢٧٨١ لسنة ٣٢ ق — جلسة ٢٢/٤/١٩٦٢)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(س)

سبق إصرار . سرقة . سلاح

سبق إصرار

١ - استظهار الحكم أن الضغينة ولدت في نفس الطاعنين أثرا دفعهما إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدير. استخلاصه توافر ظروف سبق الإصرار. استخلاص سليم وصحيح في القانون. (الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

٤٥١ ٨٨

٢ - سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساءلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الاتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجنائية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات . صحيح .

(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

٤٥١ ٨٨

سرقة

١ - اختلاف صورة الاختلاس التي نصت عليها المادة ١١٢ عقوبات عن الاختلاس الذي نص عليه الشارع في باب السرقة . حلة ذلك : الاختلاس في هذا الباب يتم باقتراع المال من حيازة شخص آخر خلسة أو بالقوة بنيسة تملكه . بينما في هذه الصورة الشيء المختلس في حيازة الجاني بصفة قانونية ، ثم تنصرف نيته إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له .

(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)

٣٢٩ ٦٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ — استظهار نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالإدانة في جريمة السرقة . مثال .
٤٣٥	٨٤	(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)
		٣ — يكفي في صحيح القانون لاعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة السرقة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها .
٥٧٦	١١١	(الطعن رقم ٤٢ لسنة ٢٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٥)
<u>سلاح</u>		
		١ — تحقق الطراز لا يلزم عنه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين مششخين اكتفاء باعترافه بأنهما من طراز " لي أنفيلد " . عدم تدليله على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الشخفة المعتبرة في القانون لإزالة العقوبة التي أوقعها الحكم . قصور .
٣٤٥	٦٩	(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)
		٢ — تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . انتهاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ — في شأن الأسلحة والذخائر — صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .
٤٦٩	٩١	(الطعن رقم ٢٨٠٢ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ش)

شخصية اعتبارية . شركات . شريك

شهود . شيك بدون رصيد .

شخصية اعتبارية

راجع : تأميم . شركات .

(القاعدة رقم ١٠٩ بالصيغة رقم ٥٦٥)

شركات

لم يشأ المشرع انقضاء المشروع المؤمم بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ . اتجاهاه إلى الإبقاء على شكله القانوني واستمرار ممارسته لنشاطه مع إخضاعه لإشراف الجهة الإدارية التي يرى إلحاقه بها . هذا الإشراف لا يعنى زوال شخصية المشروع المؤمم . بقاء شخصيته الاعتبارية التي كانت له قبل التأميم . أيلولة أسهم الشركات ورؤوس أموال المنشآت المؤممة إلى الدولة ، لا يمس شكلها القانوني . مثال .

(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤) ... ١٠٩ ٥٦٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p><u>شريك</u></p> <p>راجع : إشتراك .</p>
		<p><u>شهود</u></p> <p>راجع : إثبات .</p> <p>(القواعد أرقام ٦٠ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، بالصائف ٢٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٨٥ ، ٤٣٠ ، ٤٥١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٨ ، ٥٤٨ . (٥٥٥)</p>
		<p><u>شيك بدون رصيد</u></p> <p>طبيعة الشيك : أداة وفاء ، تجرى مجرى النقود . اقتضاء ذلك أن يكون تاريخ السحب هو نفسه تاريخ الوفاء . التأشير على الشيك باستزال ما دفع من قيمته الأصلية . حمله بذلك لتاريخين . فقدانه ، قنوماته كأداة وفاء . انقلاؤه إلى أداة ائتمان . خروجه عن نطاق تطبيق المادة ٣٣٧ عقوبات . إدانة الحكم الطاعن على أساس مغاير لهذا الفهم . خطأ يستوجب نقضه وتبرئة المتهم .</p>
٣١٧	٦٤	(الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٩)

رقم
القاعدة

رقم
الصفحة

(ض)

ضرو

راجع : قتل خطأ . مسئولية مدنية .

(القواعد ٧٢ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، بالمحائف ٣٥٩ ، ٤٣٠ ، ٤٥٣ ، ٥٤٨) .

(ظ)

ظروف مشددة

تقديم النيابة مذكرة تفيد أن المطعون ضده حكم عليه غيابيا بالحبس في جريمة سرقة ، وأنه عارض في هذا الحكم وقضى بالتأييد ، وأن العقوبة نفذت عليه . عدم دلالة هذه المذكرة على صيرورة الحكم نهائيا . قعود النيابة عن تقديم ما يخالف ذلك وعن طلب تأجيل نظر الدعوى لهذا الغرض . انتهاء الحكم إلى استبعاد الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ . صحيح . لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق .

(الملحق رقم ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣) ... ٩١ ٤٦٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ع) عقوبة
		تطبيق العقوبة :
		”تقديرها“ .
		١ — العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة — شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء — إزاله على كل منهم العقاب المقرر للجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن — موضوع الجريمة — أخذا بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول .
٢٨٥	٥٨	(الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		٢ — استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات . إزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة — وهي واحدة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقا سليما .
٣٧٠	٧٤	(الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٤٨	١٠٥	<p>٣ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التي دعتا لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)</p> <p>راجع أيضا : بناء .</p> <p>(القاعدة رقم ٧٥ بالمصحفة رقم ٣٧٨)</p> <p>” الظروف المخففة ”</p> <p>تحقق الطراز لا يلزم منه أن تدوم للسلاح خاصيته . إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن بإحراز سلاحين مششخنين اكتفاء بما ترافقه بأنهما من طراز ” لي أنفيلد ” . عدم تدليله على أن ماسورتى السلاحين لم تفقدا خاصية الششخنة المعتبرة في القانون لإزالة العقوبة التي أوقعها الحكم . قصور .</p> <p>تطبيق المحكمة المادة ١٧ عقوبات ونزولها إلى الحد الأدنى للعقوبة طبقا للوصف الذي أخذت به . الاعتراض بأن العقوبة المقررة بها هي المقررة بجريمة إحراز الأسلحة غير المششخنة . لا يصح . حلة ذلك : عدم إمكان الوقوف على ما كانت تنتهي إليه المحكمة لو أنها تنهت إلى ما ينبغي . وجوب نقض الحكم والإحالة .</p> <p>(الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p> <p>تعدد العقوبات :</p> <p>” الارتباط غير القابل للتجزئة ” .</p> <p>العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد هملا بالمادة ٣٢/٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)</p>
٥٧١	١١٠	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		العقوبة المبررة :
		<p>سماع الطاعة لمتبعة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ — في شأن مكافحة الدعارة — اعتباره تسهلاً لا ينعاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . إعمال حكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله . معاقبته الطاعة بعقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة المنصوص عليها في المادة الأولى . لاوجه لنقض الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)</p>
٧٠	٣٤٨	
		(غ)
		غرفة الاتهام . غش
		غرفة الاتهام
		الطعن في أوامرها :
		<p>الطعن في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض لايجوز . إلا لخطأ في تطبيق القانون . المسادتان ١٩٥ ، ٢١٢ من قانون الاجراءات الجنائية . النعى على الأمر المطعون فيه — الصادر من الغرفة — بالقصور في التسبيب . غير مقبول .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٩)</p>
٦٣	٣١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	غش
		راجع : بيانات تجارية . (القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٤١٣)
		(ف) فاعل أصلي
٤١٩	٨١	١ — إثبات الحكم توفرنية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالإشتراك في القتل مع علمه بذلك . مثال . (الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
٤١٩	٨١	٢ — ثبوت أن الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا لإعتبار الطاعن شريكا في الجناية ، هي بعينها التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساسا لمسئوليته باعتباره فاعلا أصليا ، وهي بذاتها التي كان يدور عليها الدفاع . لاهل المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن والدفاع عنه إلى ما رآته من إنطباق وصف جديد للتهمة . عدم إنطواء هذا التعديل على مساس بحق للتهم . إثارة الطاعن دعوى الاخلال بالدفاع . غير سديد . (الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
٥٧٦	١١١	٣ — يكفي في صحيح القانون لإعتبار الشخص فاعلا أصليا في الجريمة ، أن يساهم فيها بفعل من الأفعال المكونة لها . مثال في سرقة . (الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٥/٦/١٩٦٣) راجع أيضا : إشتراك . (القاعدة رقم ٦٦ بالصحيفة رقم ٣٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ق)
		قانون . قبض . قتل خطأ قتل عمد . قصد جنائي . قطن قوة الشيء المقضي
		قانون
		سريانه من حيث الزمان :
		١ - قضاء الحكم المطعون فيه إعمالاً للمادتين ٥ و ٧ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ - في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم - فضلاً عن الغرامة - بالحرمان من البناء على الأرض التي كان عليها المبنى المهسودوم لمدة خمس سنوات وأداء ما يعادل العوائد والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان قائماً ، وإيقاف التنفيذ . صدور القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ بعد الحكم . إلغاء القانون الأول والعقوبات التي نصت عليها المادة ٧ منه فيما عدا عقوبة الغرامة . لمحكمة النقض أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسري على واقعة الدعوى . القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ هو القانون الأصح والواجب التطبيق بما جاء في نصوصه من عقوبات أخف . المادة ٥ عقوبات . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من عقوبات ألغاه القانون ١٧٨ لسنة ١٩٦١ .
٣٧٨	٧٥	(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٢ - إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار .</p> <p>غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .</p>
٣٧٨	٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p> <p>٣ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجزية المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تمنضيه المادة ٣٠ من القانون الملغى .</p>
٣٧٨	٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قانون أصلح :
		راجع : سريان القانون من حيث الزمان . (القاعدة رقم ٧٥ صحيفة ٣٧٨)
		<u>قبض</u>
		١ — استظهار الحكم أن تخلى الطاعن عن المخدر لم يكن وليد إجراء غير مشروع . وأن القبض لم يحصل إلا بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها ، بعد أن التقط الضابط المخدر وتبينه إثر تخلى الطاعن طواعية عنه . وأن المخدر هو مصدر الدليل على ثبوت الواقعة ضده . وأن هذا الدليل لم يكن وليد القبض . سلامة الحكم . النعي عليه بخالفة القانون والفساد في الاستدلال . غير سديد .
٢٧٠	٥٤	(الطعن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١)
		٢ — قيام حالة التلبس يبيح القبض على كل من ساهم في ارتكابها ويجوز تفتيشه . مثال .
٢٩٥	٦٠	(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
		٣ — ثبوت أن جريمة إحراز المخدر الذي ضبط بمنزل المتهم الثانية كانت في حالة تلبس . صحة نسبتها إلى الطاعن واتصاله بها . القبض عليه وتفتيشه وتفتيش مسكنه لا يحتاج لصدور إذن من النيابة .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٤ — تخلى الطاعن عن المخدر اختياراً قبل القبض عليه . قيام حالة التلبس بالجريمة . الكشف عنها بإجراء مشروع ، هو مطالبة الخفير النظامى الطاعن بتقديم بطاقته الشخصية إعمالاً للمادة ٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . القبض عليه إثر قيام هذه الحالة . صحيح فى القانون .</p> <p>استطرد الحكم واعتباره استيفاف الخفير النظامى للطاعن للتأكد من شخصيته ليس من قبيل القبض أو الضبط . لا يعيبه . ما دام ما انتهت إليه المحكمة صحيحاً فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨١٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)</p>
٤٧٢	٩٢	
<h2>قتل خطأ</h2>		
		<p>١ — استخلاص الحكم مقارفة الطاعن لجريمة القتل الخطأ التى دين بها من عناصر الدعوى فى منطق سليم . تدليله على خطأ الطاعن من عدم إضاءته النور الخلفى لسيلا للسيارة قيادته حال وقوفها بالطريق العام . استظهاره رابطة السببية بين هذا الخطأ والنتيجة التى حصلت . نفيه عن قائد السيارة التى اصطدم بها ارتكابه أى خطأ يستغرق خطأ الطاعن . افتراض خطأ الحكم فيما أسنده إلى أحد شهود الإثبات من مرور سيارات فى الاتجاه المضاد تضيء أنوارها العاكسة . لا يضيره . طالما أن الحكم قد استوفى دليله . وأن الخطأ لا يؤثر فى سلامة منطقته أو النتيجة التى انتهى إليها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٩)</p>
٣٥٩	٧٢	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٧٣	٣٦٦	<p>٢ — الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار — عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٩٥	٤٨٦	<p>٣ — إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن نص المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للائحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة . وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٤)</p>
٩٦	٤٩٢	<p>٤ — تغيير التهمة من قتل عمد بالسم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة ، مما تملك المحكمة لإجرائه . هو تعديل في التهمة نفسها . إشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر إلتفاتهما عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>• — دلالة الوقائع التي أوردتها الحكم على أن العيار الذي انطلق من بندقية المتهم لم يكن ليصيب أحدا لولا انفجار ما سورتها . وأن إصابة المجنى عليه حدثت من شظايا الماسورة المتفجرة بسبب عيب في صناعتها لا يد للمتهم فيه ولم يكن في استطاعته توقعه . مخالفة الواضح وإن أمكن اعتبارها خطأ مستقلا بذاته في قضايا القتل والاصابة الخطأ . إلا أن هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . عدم تحقق ذلك يجعل رابطة السببية بين الخطأ والاصابة غير متوافرة . انتهاء الحكم الى نفي رابطة السببية بين خطأ المتهم وبين إصابة المجنى عليه التي أودت بحياته والقضاء ببراءة المتهم من تهمة القتل الخطأ . صحيح . النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون . غير سديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٢٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p>
٥٣٠	١٠٢	
		<p>قتل عمد</p> <p>١ — اثبات الحكم توفر نية القتل في حق الفاعل . مؤداه : توفرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك .</p> <p>تدليل الحكم تدليلا سائفا على توفر ثبوت اشتراك الطاعن مع الفاعل الأصل في قتل المجنى عليها وعلمه بذلك . النعى على الحكم بالقصور في بيان توفر نية القتل بالنسبة للطاعن . غير سديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٤)</p>
٤١٩	٨١	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ — تغيير التهمة من قتل عمد باسم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الاحالة . مما تملك المحكمة اجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على اسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الاحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوبا بالبطلان . وجوب نقضه .
٩٦	٤٩٢	(الطن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٤)
قصص جنائي		
		١ — لا يشترط لاعتبار الجنائي حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك : أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . مثال .
٦٠	٢٩٥	(الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
		٢ — جريمة عدم مطابقة البيان التجاري . عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا . تحقها بمجرد عدم صحة البيان واقتراعه بالقصد الجنائي العام . ثبوت انصراف النية إلى الغش . لا يلزم . وإلا لتوافرت أركان جريمة الغش المنطبقة على أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ .
٨٠	٤١٣	(الطن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/١٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>٣ - القصد الجنائي في جريمة التهديد . توافره : متى ثبت للحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق ذلك الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب . لا يلزم أن يكون المتهم قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا . ولا حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه .</p> <p>التحدث استقلا عن القصد الجنائي في جريمة التهديد . لا يلزم يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة .</p> <p>اغفال التحدث عن أثر التهديد في نفس المجنى عليه وما يثار من أن المتهم لم يكن جادا في تهديده . لا يعيب الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١١/٦/١٩٦٣)</p>
١٠١	٥٢١	
		<p>٤ - الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٤/٦/١٩٦٣)</p> <p>راجع أيضا : قطن :</p> <p>(للقاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٢٨٥)</p>
١٠٨	٥٦٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قطن
		١ - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ، بغير أداء الفرق بين سعر شراء اللجنة وسعر بيعها الأقطان المماثلة للأقطان موضوع المخالفة وقت وقوعها . جريمة : معاقب عليها طبقا لاحكام القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٣ - في شأن شراء محصول القطن - المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ . قيامها بمجرد علم الجاني بالفعل المؤثم قانونا ، أو قعوده عن التحقق من سلامة عملية الشراء - مثال .
٢٨٥	٥٨	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		٢ - العقوبة تلحق كل مرتكب للجريمة مهما تعدد الفاعلون أو الشركاء في الواقعة الواحدة .
		إدانة الحكم المطعون فيه الطاعن وباقي المتهمين معه في جريمة - شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية ودون دفع فرق ثمن إعادة الشراء - انزاله على كل منهم العقاب المقرر للجريمة . صحيح في القانون . القول بأن تعدد الغرامة بقدر عدد قناطير القطن - موضوع الجريمة - أخذا بنص المادة ٤ من القانون المطبق يحول دون إعمال هذا الحكم في حق كل من يثبت مقارفته الجريمة . غير مقبول .
٢٨٥	٥٨	(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		٣ - مفاد نص المادتين ١ ، ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الاجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أ كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .
٥٣٦	١٠٣	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	قوة الشيء المقضى
		<p>١ — طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية. لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضى — بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الإستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)</p> <p>٢ — القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالمعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة وبوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . لا جدوى للطاعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية — اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٨٠)</p>
٤٧٦	٩٣	
٥٢١	١٠١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ك)
		كلاب
		١ - جريمة عدم تثبيت اللاوحة المعدنية في رقبة الكلب. عدم قيامها إلا إذا كان الكلب مقيدا في السجل الخاص برقم مسلسل . المادة (١) من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦
٥٧١	١١٠	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)
		٢ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .
٥٧١	١١٠	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)

(ل)

لائحة السكة الحديد

فرض المادة ١٢٢ من لائحة السكة الحديد على عمال المناورة واجبين . أولهما : تحذير مستخدمي المصلحة والمشتغلين بالعربات أو حولها . وثانيهما : أن يطلبوا من الأشخاص المشتغلين بالشحن أو التفريغ ألا يبقوا بالعربات المزعم تحريكها لعملية المناورة ولا يقتربوا منها . طبيعة التحذير تقتضى أن يكون قبل البدء بالمناورة . طلب عدم الاقتراب من العربات يقتضى أن يكون قبل وإبان عملية المناورة . حلة ذلك : احتمال وجودهم عقب البدء بعملية المناورة وبعد التحذير . إيجاب المادة ٢٤ من اللائحة المذكورة تحذير الجمهور من اجتياز خط السكة الحديد عندما يخشى حدوث خطر . مفاد هذا النص : اجتياز الخط — ولو كان منهيًا عنه — لا يمنع من القيام بواجب التحذير — وأن التحذير أمر عام لم تقصد اللائحة توجيهه إلى فئة دون غيرها .

إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن النص يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء لللائحة السكة الحديد .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		<p>مأمورو الضبط القضائي . مباني . محاكمة . مجالسة . محكمة استئنافية . محكمة الموضوع . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . مضاهاة . معارضة . معاينة . مواد مخدرة . موظفون .</p>
		<p>مأمورو الضبط القضائي</p> <p>إختصاص مأمور الضبط القضائي :</p> <p>١ - دخول مأمور الضبط القضائي منزل المتهم الثانية برضاء صريح منها مع علمها بظروف التفتيش والغرض منه ، وهو البحث عن المبلغ الذي اتهمها الطاعن بسرقة . لمأمور الضبط تفتيش مسكنها في كل مكان يرى احتمال وجود المبلغ المسروق أو بعضه فيه وبأى كيفية يراها موصلة لذلك . عثوره على قطع من الحشيش تفوح منها رائحته داخل حلبة سجاير قدر أنه قد يوجد بها جزء من المبلغ المسروق . جريمة متلبس بها . من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه إلى جهة الإختصاص . قيام دلائل ومظاهر تنبئ بذاتها عن إتصال الطاعن بجريمة إحراز هذا المخدر . من حق مأمور الضبط القبض عليه . هذا التفتيش والاستشهاد بما أسفر عنه صحيح في القانون .</p>
٤٦٠	٩٠	(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٦٠	٩٠	<p>٢ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له . يصححه : اختصاصه بالتحقيق مع المتهم بناء على ضابطه متلبسا بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه .</p> <p>علة ذلك : التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به .</p> <p>قيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمور الضبط عن القيام بواجبه ومتابعته .</p> <p>(الطن رقم ٤٦١ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)</p> <p>راجع أيضا : تلبس .</p> <p>(القاعدة رقم ٥٤ بالمعينة رقم ٢٧٠)</p>
		<p><u>مباني</u></p> <p>راجع : بناء .</p>
		<p><u>محاكمة</u></p> <p>راجع : إجراءات محاكمة .</p>
		<p><u>محاماة</u></p> <p>١ - تخلف محامي المتهم الموكل عن الحضور . حضور محامي آخر عنه وسماع المحكمة مرافقته . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء ، أو تمسكه بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . لا اخلال بحق الدفاع .</p> <p>(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١)</p>
٢٧٠	٥٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده . أمر موكول إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته . سكوت المحامي المتدرب عن ابداء ما يدل على عدم تمكنه من الاستعداد في الدعوى . النهي على الحكم بخالفه القانون والاخلال بحق الدفاع . لا محل له .
٢٧٠	٥٤	(الطن رقم ٢٧٣٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١) ... راجع أيضا : نقابات . (القاعدة رقم ٢ "نقابات" بالمصيفة رقم ٢٦٥)
		محكمة إستئنافية
		راجع : إستئناف . (القاعدتين ٩٣ و ٩٤ بالمصيفتين ٤٧٦ و ٤٨٠)
		محكمة الموضوع
		سلطاتها في تكليف الواقعة وتطبيق القانون عليها : إلتزام المحكمة بتمحيص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها القانونية وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الوقائع الثابتة في الدعوى . المادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية . شرط ذلك : عدم الخروج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلا أو تعدى نطاق عناصرها القانونية . أمثلة .
٣٨٥	٧٦	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠) ...
٤١٩	٨١	(الطن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٤) ...
٤٣٠	٨٣	(الطن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطتها في تقدير الدليل :
		١ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر - لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة .
٢٨٥	٥٨	المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة صالفة الذكر . جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وامتنابا لمعتقداتها منها - استقلالها بالبت فيه بلا معقب عليها . (الطن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
٢٩٥	٦٠	٢ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشهود ، فتأخذ منها بما تطمئن إليه في حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن إليه منها في حق متهم آخر . لا يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مادام يصح في العقل أن يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر آخر منها . ومادام تقدير الدليل موكولا إلى اقتناع المحكمة وحدها . المجادلة في هذا الأمر أمام محكمة النقض . لا تصح . (الطن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
٣٧٠	٧٤	٣ - لمحكمة الموضوع أن تبين الواقعة على حقيقتها وأن ترد الحادث لصورته الصحيحة من مجموع الأدلة المطروحة عليها . دون أن تتقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم . لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينفي كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى . هذه ذلك : الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا . منها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي . (الطن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٣٨٥	٧٦	<p>٤ - ليس للمحكمة أن تتدخل في رواية الشاهد وتأخذها على وجه يخالف صريح عبارتها، أو تقيم قضاءها على فروض تناقض صريح روايته . كل ما لها أن تأخذ بها إذا هي اطمأنت إليها أو تطرحها إن لم تثق بها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٣٨٥	٧٦	<p>٥ - من حق محكمة الموضوع أن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة . شرط ذلك : أن يكون هذا الاستخلاص سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . وأن يكون دليلا فيما انتهت إليه قائما في أوراق الدعوى . مثال في قتل عمدة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٣٩٢	٧٧	<p>٦ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم على نفسه وعلى غيره من المتهمين - في أي دور من أدوار التحقيق - وإن عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت إلى صحة الاعتراف ومطابقته للحقيقة والواقع . المجادلة في ذلك . اتصاها بتقدير المحكمة ومحاولة مصادرتها في عقيدتها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٢)</p>
٣٩٩	٧٨	<p>٧ - تأسيس الحكم المطعون فيه قضاء ببراءة المطعون ضده من تهمة إخفاء الشيء المسروق على أنه كان مجرد وسيط لرده لصاحبه دون أن ينال نصيبا من المبلغ المدفوع لرده . مؤداه : أن حيازته له قامت منذ نشأت لحساب المجنى عليه . انتفاء قصد الإخفاء لديه . حلة ذلك : يده على الشيء المسروق هي يدا المالك . استخلاص الحكم هو محض تقدير . لا محل لمناقشته أمام محكمة النقض .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - متى يحق لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة : إذا تشككت في صحة إسناد التهمة ، أو لعدم كفاية أدلة الثبوت عليها . شرط ذلك : اشتغال حكمها على ما يفيد تخصيصها الدعوى وإحاطتها بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ، والموازنة بينها وبين أدلة النفي . عدم تعرض الحكم لأدلة الثبوت وإبداء الرأي فيها . عيب .
٤٢٤	٨٢	(الطعن رقم ٢٩٣٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		٩ - وزن أقوال الشاهد ، وتقدير الظرف الذي يؤدي فيه شهادته ، والتعويل على قوله مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات . أمر موكل إلى محكمة الموضوع . لا رقابة لمحكمة النقض عليها .
٤٣٠	٨٣	(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		١٠ - الإقرار الصادر من شخص في مذكرة أحوال مذكلة بتوقيعه . ماهيته : إقرار غير قضائي - خضوعه من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع . له أن يتخذ منه حجة في الإثبات إذا اطمأن إليه . كما أن له أن يجرده من تلك الحجية . لا رقابة لمحكمة النقض عليه . متى كان تقديره سائفا .
٤٣٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)
		١١ - الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الثبوت . استقلال محكمة الموضوع به .
٤٣٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		١٢ - اختلاف الشهود في تفصيلات معينة . أمر لا يعيب الحكم . شرط ذلك : أن يكون قد حصل أقوالهم بما لاتناقض فيه ، ولم يورد هذه التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته . علة ذلك : لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها السلطة المطلقة في تقدير الدليل . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشاهد وتطرح ما عداها ، دون أن تكون ملزمة ببيان العلة . الأمر مرجعه إلى اقتناعها هي وحدها . عدم إيراد الحكم لتلك التفصيلات يفيد اطراحها .
٤٥١	٨٨	(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		١٣ - وزن أقوال الشهود، وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة، متروك لتقدير محكمة الموضوع . أخذها بشهادة شاهد . مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجعلها على عدم الأخذ بها . المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٣)
		١٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها . اطمئنانها إلى ما جاء به . المجادلة في ذلك . لا تجوز . مثال .
٥٠٦	٩٩	(الطعن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
		١٥ - لمحكمة الموضوع سلطة المفاضلة بين تقارير الخبراء والأخذ منها بما تراه وإطراح ما عداها . علة ذلك : تعلق هذا الأمر بساطتها في تقدير الدليل . لامعقب عليها فيه . مثال .
٥٢١	١٠١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٤٨	١٠٥	<p>١٦ — للحكمة في سبيل تكوين عقيدتها الأخذ بأقوال الشاهد في إحدى مراحل التحقيق متى اطمانت إليها ، وإطراح أقواله في مرحلة أخرى ، دون أن تكون ملزمة ببيان السبب . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)</p>
٥٥٥	١٠٦	<p>١٧ — الأخذ بقول الشاهد في جلسة المحاكمة ولو خالف قولاً آخر له أبداه في التحقيقات . من إطلاقات محكمة الموضوع . ما يشار في هذا الصدد . جدل موضوعي في أدلة الثبوت . إثارته أمام محكمة النقض . غير جائزة . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)</p>
٣٧٠	٧٤	<p>عدم إلزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم :</p> <p>عدم إلزام المحكمة بتسابعة المتهم في دفاعه والرد عليه على استقلال . طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم . (الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p>
٤٨٠	٩٤	<p>سلطتها في تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش :</p> <p>تقدير جدية التحريات اللازمة لإصدار إذن التفتيش . أمر متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . مصادرة المحكمة في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت إليه . غير جائزة . (الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٣)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		سلطاتها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى :
		١ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها . من الأمور الموضوعية . استقلال محكمة الموضوع بالفصل فيها . مثال . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
٥٤٨	١٠٥	
		٢ - تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء ، وما إذا كان يدخل في حدود حق الدفاع الشرعى أو يتعداه . من شأن محكمة الموضوع . اتتهاء المحكمة إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطئ . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن . (الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)
٥٥٩	١٠٧	
		سلطاتها في تقدير العقوبة :
		تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون . مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع . عدم التزامها ببيان الأسباب التى دعته لتوقيع العقوبة بالقدر الذى رآته . (الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
٥٤٨	١٠٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>مسئولية جنائية</p> <p>”مسئولية صاحب البناء . مسؤولية المقاول“ :</p> <p>الأصل أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل إلا عن نتائج خطئه الشخصي . صاحب البناء لا يسأل جنائيا عما يصيب الناس من الأضرار — عند إقامة البناء — بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص . إن عهد به كله أو بعضه إلى مقاول مختص يقوم بمثل هذا العمل عادة تحت مسؤوليته . هذا المقاول هو الذي يسأل عن نتائج خطئه . مثال .</p> <p>(الطن رقم ٢١٠٨ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)</p> <p>”مسئولية الطبيب“ :</p> <p>إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسؤوليته الجنائية بحسب تعمده ونتيجته أو تقصيره وهدم تحرزه في أداء عمله .</p> <p>إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطامس أثناء إجراءات عملية جراحية للجنى عليها . كفايتها لحمل مسؤوليته جنائيا ومدنيا . النعى على الحكم بخالفة القانون والخطأ في تطبيقه . غير سديد .</p> <p>(الطن رقم ٢٥٣٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p>
٧٣	٣٦٦	
٩٩	٥٠٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>"المسئولية في حالة توافر سبق الإصرار المبني على ثبوت إتفاق المتهمين" :</p> <p>سبق الإصرار المبني على ثبوت اتفاق المتهمين على ضرب المجنى عليه . أثره : مساءلة كل منهم عن نتيجة الضرب الذي حصل الإتفاق عليه . سواء ما وقع منه أو من زملائه . إدانة الحكم كلا من الطاعنين بجناية العاهة التي تخلفت للمجنى عليه من جراء إحدى الضربات . صحيح .</p>
٤٥١	٨٨	<p>(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)</p> <p>أثر الخطأ في شخص المجنى عليه :</p> <p>الخطأ في شخص المجنى عليه لا يغير من قصد المتهم ، ولا من ماهية الفعل الجنائي الذي ارتكبه تحقيقا لهذا القصد . مسئوليته عن الإصابة العمدية ولو أصاب شخصا غير الذي تعمد ضربه . العمد يكون باعتبار الجاني وليس باعتبار المجنى عليه .</p>
٥٦٣	١٠٨	<p>(الطعن رقم ٦٢٨ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)</p> <p>راجع أيضا : أسباب الإباحة .</p> <p>(القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة ٣٢٢)</p>
<p>مسئولية مدنية</p>		
		<p>العمل الضار موجب لمسئولية فاعله عن التعويض . إثبات الحكم المطعون فيه اعتداء الطاعنين على المدعى بالحق المدني وإحداث إصاباته . إثارة الطاعنين في طعنهما مساهمة المجنى عليه في الخطأ الذي تسبب عنه الضرر الذي لحق به . لا محل له .</p> <p>هذه ذلك . تعلقه بموضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها .</p>
٥٤٨	١٠٥	<p>(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)</p> <p>راجع أيضا : مسئولية جنائية .</p> <p>(القاعدة رقم ٩٩ بالصحيفة رقم ٥٠٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	مضاهاه
		راجع : إثبات . (القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣٠٩) .
		معارضة
		ما تجوز وما لا تجوز فيه المعارضة :
٤٥٦	٨٩	١ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى . لا بما تذكره المحكمة عنه . مثال . (الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)
		٢ - المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية . المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية . صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة . معارضة المتهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الحكم الاستئنافي المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة . خطأ في القانون . وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)
٥٧١	١١٠	نظر المعارضة :
		استنفاد محكمة أول درجة ولايتها بالحكم في موضوع المعارضة بالتأييد . انتهاء المحكمة الاستئنافية إلى وقوع بطلان في الإجراءات أو في الحكم . عليها أن تصحح البطلان وتحكم في الدعوى . قضاؤها بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم . مخالف للقانون . المادة ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . (الطعن رقم ٢٧٥٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٨)
٣٠٦	٦١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><u>معاينة</u></p> <p style="text-align: right;">راجع : إثبات .</p> <p style="text-align: right;">(القاعده رقم ٥٥ بالصحيقه رقم ٢٧٤) .</p> <hr/> <p style="text-align: center;"><u>مواد مخدرة</u></p> <hr/> <p>١ — لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محززا ماديا لها . يكفي لاعتباره كذلك . أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية ، أو كان المحرز للمخدر شخصا غيره . مثال .</p> <p>(العن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٨)</p> <p>٢ — لا يلزم في القانون أن يتحدث الحكم إستقلا عن الركن المادى لجريمة إحراز المخدر . يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ، ما يكفي للدلالة على قيامه .</p> <p>(العن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٢٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٨)</p>
٢٩٥	٦٠	
٢٩٥	٦٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخاله المجال الدولي الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا . امتداده الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ الى ٦ . تخطى الحدود الجمركية بين الاقليمين السوري والمصري في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المختصة في كل اقليم . بعد جلبا محظورا .</p> <p>حالة ذلك : احتفاظ كل اقليم بحدوده الجمركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الاقليم السوري الى الاقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات . انزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ . تطبيقه القانون تطبيقا سليما .</p>
٣٧٠	٧٤	<p>(الطعن رقم ٢٥٩٠ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٣٠)</p> <p>راجع أيضا : وصف النهمة . تلبس . تفتيش .</p> <p>(القواعد ٨٣ ، ٩٠ ، ٩٢ بالصعاف ٤٣٠ ، ٤٦٠ ، ٤٧٢)</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	موظفون
		<p>مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي - ومن في حكمهم ممن نصت عليه المادة ١١١ عقوبات - يختلس مالا مما تحت يده . متى كان المال المختلس قد سلم إليه بسبب وظيفته .</p> <p>اعتبار جندي القوات المسلحة من المكلفين بالخدمة العامة . خضوعه لحكم المادة ١١٢ عقوبات . مسئولته عما يكون تحت يده من أموال أو مهمات سلمت إليه بسبب وظيفته .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٢)</p>
٣٢٩	٦٦	
		<p>(ن)</p> <p>نقابات . نقض . نيابة عامة</p> <p>نقابات</p> <p>راجع : محاماه .</p> <p>(القاعدة رقم ٢ "نقابات" بالصحيفة رقم ٢٦٥)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>نقض</p> <p>المصلحة في الطعن :</p> <p>١ - تمسك الطاعن بادخال شخص آخر في الدعوى . لاجدوى منه . طالما أن ادخال ذلك الشخص لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجريمة .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p> <p>٢ - استناد الحكم إلى المحضر المحرر بمعرفة مأمور الضبط القضائي كدليل مستقل عن تحريات اللجنة السابقة على تحرير هذا المحضر . لا مصلحة للطاعن في المنازعة في سلامة إجراءات اللجنة المذكورة .</p> <p>(الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢)</p> <p>٣ - إعمال الحكم في حق الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جناية الاختلاس مع العلم بها . وهو الوصف القانوني لما أثبتته الحكم في حق الطاعن . لا جدوى للطاعن من النعي على الحكم بالفصوص في التدليل على اتفاقه مع المتهم الأول على ارتكاب جناية الاختلاس .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٧٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٢)</p>
٢٨٥	٥٨	
٢٨٥	٥٨	
٣٢٩	٦٦	

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		ما لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض :
		١ - صدور حكم من محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه ، وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . علة ذلك : لأنه غير منه للنصومة .
٢٩٢	٥٩	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)
		٢ - من المقرر أنه حيث يتعلق باب الطعن بطريق الاستئناف ، لا يجوز الطعن بطريق النقض . مثال .
٣٥٤	٧١	(الطعن رقم ٢٥٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)
		٣ - عدم طعن المطعون ضده بالنقض في الحكم المستشكل فيه وصيرورته نهائيا . ورود طعن النيابة على الحكم الصادر في الاشكال . غير جائز . علة ذلك : الحكم الصادر في الاشكال حكم وقفي انقضى أثره بصدور الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن .
٤٤٢	٨٦	(الطعن رقم ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أحوال الطعن بالنقض :
		مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه أو تأويله :
		١ - سماح الطاعة لمتهمة أخرى بممارسة الدعارة في مسكنها الخاص . لا يوفر في حقها صورة المعاونة التي تتطلبها الفقرة الأولى من المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - في شأن مكافحة الدعارة - اعتباره تسهلاً للبغاء بصورته العامة . خضوعه لحكم المادة الأولى من القانون المذكور . أعمال الحكم الفقرة الأولى من المادة السادسة . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
٣٤٨	٧٠	(الطعن رقم ٢٠٧٨ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٣)
		٢ - الجلب في حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، لا يقتصر على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وإدخاله المجال الدولي الخاضع لاختصاصها الإقليمي كما هو محدد دولياً . امتداده إلى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الأحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في الفصل الثاني من القانون المذكور في المواد من ٣ إلى ٦ . تخفى الحدود الجمركية بين الأقليمين السوري والمصري في ظل الوحدة ، بغير استيفاء الشروط التي نص عليها القانون والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المختصة في كل إقليم . يعد جلباً محظوراً . علة ذلك : احتفاظ كل إقليم بحدوده الجمركية على الرغم من قيام الوحدة بينهما . استخلاص الحكم من عناصر الدعوى السائغة أن نقل الجواهر المخدرة من الإقليم السوري إلى الإقليم المصري قد تم على خلاف الأحكام المنظمة لجلب المخدرات . إنزاله على الطاعن العقوبة المقررة لهذه الجريمة - وهي واحدة في المرسوم بقانون ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ والقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٢ تطبيقه القانون تطبيقاً سليماً .
٣٧٠	٧٤	(الطعن رقم ٢٩٥٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٣ - إقامة بناء على طريق يقل عرضه عن ستة أمتار . غير جائز : إلا إذا كانت واجهة البناء رادة عن الطريق بمقدار نصف الفرق بين عرض الطريق القائم والستة أمتار . المادة ١٦ من القانون ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . مخالفة أحكام هذا القانون توجب الحكم فضلا عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة أو سداد رسوم الترخيص . المادة ٣٠ من ذات القانون . ثبوت أن البناء أقيم في ظل هذا القانون . قضاء الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة ، والذي من مقتضاه أن يجعل واجهة البناء رادة عن حد الطريق الارتداد القانوني . لا خطأ في تطبيق القانون .</p>
٣٧٨	٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٦٣)</p> <p>٤ - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - في شأن تنظيم المباني - ألغى القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون الملغى استمرت مؤتممة بالمادة ١٣ من القانون الجديد والمادة ٧ من القرار الوزاري رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن لأتمته التنفيذية . إيجاب المادة ١٦ من القانون الجديد الحكم في كل مخالفة لأحكامه والقرارات المنفذة له - فضلا عن الغرامة - بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة . وهو ما كانت تقضى به المادة ٣٠ من القانون الملغى .</p>
٣٧٨	٧٥	<p>(الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٣٠/٤/١٩٦٣)</p> <p>٥ - طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية . لهذه المحكمة بحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم . ولو حاز الحكم الابتدائي قوة الشيء المقضي بعدم استئناف النيابة له . مخالفة المحكمة الاستئنافية هذا النظر . خطأ في تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم .</p>
٤٧٦	٩٣	<p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ٢/٦/١٩٦٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٨٦	٩٥	<p>٦ - إقامة الحكم قضاءه في رفض الدعوى المدنية على براءة المتهمين تأسيسا على أن نص المادة ١٢٢ من لأئحة السكة الحديد يوجب التحذير لمن يوجد من العمال والمشتغلين بالشحن والتفريغ قبل إجراء عملية المناورة وتحريك العربات ، وليس لمن يأتون من بعيد بقصد العبور فوق الشريط من بين العربات . تفسير خاطيء للأئحة السكة الحديد . ثبوت أن هذا الخطأ كان أحد العناصر التي اعتمد الحكم عليها ، وكان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة - وجوب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٤)</p>
		<p>٧ - إباحة عمل الطبيب . شرطه : أن يكون ما يجريه مطابقا للأصول العلمية المقررة . تفريطه في اتباع هذه الأصول أو مخالفتها . تحقق مسئوليته الجنائية بحسب تعمدته ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه في أداء عمله .</p> <p>إثبات الحكم عناصر الخطأ التي وقعت من الطاعن أثناء إجراءات عملية جراحية للجفن عليها . كفايتها لحمل مسئوليته جنائيا ومدنيا . النعي على الحكم بخالفه القانون والخطأ في تطبيقه .</p> <p>غير سديد .</p>
٥٠٦	٩٩	<p>(الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)</p> <p>٨ - استئناف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعوى الجنائية والمدنية - أيا كان مبلغ التعويض المطالب به - لا يجوز قبول الاستئناف بالنسبة لإحدهما دون الأخرى . حلة ذلك : تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ، ولما في ذلك من التجزئة .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		بجانب المحكمة الاستئنافية في قضائها لهذا النظر . خطأ في القانون يستوجب نقض الحكم وتصحيحه .
٥٣١	١٠١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
		٩ — مفاد نص المادتين ١ و ٢ من القانون ١٧ لسنة ١٩٥٥ من فرض رسم حليج على الأقطان التي يتم حليجها وإلزام أصحاب المحالج ومديرها بتحصيله من أصحاب القطن وتوريده لحساب مصلحة القطن خلال الأجل الذي حدده القانون . أن المخاطب بهذا التكليف من أصحاب المحالج : هم من لهم شأن في إدارتها بصفة واقعية أو قانونية سواء أكان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر . مثال .
٥٣٦	١٠٣	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٧)
		١٠ — تأميم الشركة — مالكة السيارة موضوع الجريمة محل التعويض — بمقتضى القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ ، إلحاقها بالمؤسسة المصرية العامة للنقل الداخلى التى من بين أغراضها الاشراف على الشركات الملحقه بها اشرافا لايفقدها شخصيتها الاعتبارية وأهليةها فى التقاضى . قضاء الحكم برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل هذه المؤسسة لرفعها على غير ذى صفة — خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية قبلها .
٥٦٥	١٠٩	(الطعن رقم ٧١١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>١١ - العقوبة المقررة بمقتضى المادة ١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ أشد من العقوبة المقررة بالمادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٠ . وجوب الحكم بالعقوبة الأولى دون غيرها باعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد عملاً بالمادة ٢/٣٢ عقوبات . مخالفة الحكم ذلك . خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقضه .</p>
٥٧١	١١٠	<p>(المعلن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)</p>
		<p>١٢ - المعارضة لا تقبل إلا في الأحكام الغيابية . المادة ٣٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية .</p> <p>صدور حكم حضوري من محكمة أول درجة . معارضة المتهم فيه أمامها . قبولها هذه المعارضة . تأييد الحكم الاستثنائي المطعون فيه للحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة . خطأ في القانون . وجوب نقضه وإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة والقضاء بعدم قبولها .</p>
٥٧١	١١٠	<p>(المعلن رقم ٣٩ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)</p>
		<p>(ب) وقوع بطلان في الإجراءات أثر في الحكم :</p> <p>راجع : إجراءات محاكمة .</p> <p>(للقاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥٢٦)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		أسباب الطعن :
		”ملا يقبل من الأسباب“
		١ — طلب إجراء المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المسند للمتهم، أو لإثبات استحالة حصوله : من قبيل الدفاع الموضوعي . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٢٧٤	٥٥	(الطعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٣٢ — جلسة ١٩٦٢/٤/١)
		٢ — الجدل في موضوع الدعوى وتقدير الأدلة . استقلال محكمة الموضوع به . إثارته أمام محكمة النقض . غير جائز .
٢٩٥	٦٠	(الطعن رقم ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ — جلسة ١٩٦٢/٤/٨)
٤٣٨	٨٥	(الطعن رقم ٢٦١٠ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢١)
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣)
٥٤٣	١٠٤	(الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧)
٥٤٨	١٠٥	(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧)
٥٥٥	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٧)
		٣ — الدفع ببطلان إذن التفتيش وببطلان التفتيش من الدفع القانونية التي تختلط بالواقع . تطلبها تحقيقا موضوعيا . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٤٦٠	٩٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٧)
		٤ — الأصل في إجراءات المحاكمة اعتبار أنها روعيت . لا يعيب الحكم أن يكون دفاع المتهم غير مدون بالتفصيل في محضر الجلسة . على المتهم أن يطلب صراحة لإثبات ما يهمله في هذا المحضر . إن لم يفعل ، فليس له إثارة ذلك أمام محكمة النقض .
٤٨٠	٩٤	(الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		سلطة محكمة النقض :
		١ - من المقرر أنه لا يجوز إبداء أسباب أمام محكمة النقض غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المحدد بالمادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، إلا أنه للحكمة أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها في الأحوال المتصوص عليها في المادة ٢/٣٥ من القانون المذكور التي من بينها صدور قانون بعد الحكم يسرى على واقعة الدعوى .
٣٧٨	٧٥	الطعن رقم ٢٨١٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٣٠)
٥٧١	١١٥	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٥)
		٢ - انتهاء محكمة الموضوع إلى أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعي . استخلاصها ما يخالف هذه الحقيقة في تقدير القوة اللازمة لرد الاعتداء . لمحكمة النقض تصحيح هذا الاستخلاص الخاطئ . وجوب نقض الحكم وبراءة الطاعن .
٥٥٩	١٠٧	(الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٤)
		” تعيين الجهة المختصة “ :
		صدور حكم من محكمة الجناح المستأنفة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى على أساس أن الواقعة جنائية . دلالة على خطأ المحكمة فيما ذهبت إليه . وعلى أن الواقعة لا شبهة فيها لجناية . عدم جواز الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، علة ذلك : لأنه غير منه للخصومة . هذا الحكم سيقابل حتما من المحكمة التي قبل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى . لمحكمة النقض أن تعتبر الطعن طلبا بتعيين المحكمة المختصة وتعين محكمة الجناح المستأنفة المختصة للفصل في الدعوى .
٢٩٢	٥٩	(الطعن رقم ٢١٧١ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>الحكم في الطعن :</p> <p>القضاء برفض الطعن في شقه الخاص بالدعوى الجنائية . من شأنه أن يجعل القضاء بالعقوبة نهائيا . للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به عند نظر الدعوى المدنية ، فيما يتعلق بموضوع الجريمة و بوصفها الجنائي ونسبتها إلى فاعلها . لا جدوى للطعن من القضاء بالإحالة بالنسبة إلى الدعوى المدنية - اكتفاء بتصحيح الحكم . طالما أن التعويض المحكوم به قرش صاغ واحد .</p>
١٠١	٥٢١	(الطعن رقم ٢٨٢٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١١)
<p>نيابة عامة</p>		
		<p>وكيل نيابة المخدرات :</p> <p>” اختصاصه “ :</p> <p>لوكيل نيابة المخدرات في حدود اختصاصه العام الاستعانة في اجراء التفنيس بمن يرى مساعدته من مرؤوسيه ولولم يكن من رجال الضبط القضائي . ماداموا يعملون تحت اشرافه . مثال .</p>
٩٠	٤٦٠	(الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٢٣ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>الطعن في الأوامر الصادرة من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية :</p> <p>الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . الطعن فيها : تسوية القانون في المادتين ١٦٢ ، ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - بين المدعى المدني والمجنى عليه في حق الطعن فيها . المجنى عليه في حكم هاتين المادتين : هو كل من يقع عليه الفعل أن يتناوله الترك المؤثم قانونا ، سواء أكان شخصا طبيعيا أو معنويا . حقه في الطعن في تلك الأوامر ، بصرف النظر عما إذا كان لم يلحقه ضرر من الجريمة أم لحقه ضرر منها يخوله حق تحريك الدعوى الجنائية بطريق الادعاء المباشر وحق التدخل في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة للطالبة بتعويض عن الضرر الناتج مباشرة عن هذه الجريمة . مثال في اقراض بربا فاحش .</p>
٤٤٥	٨٧	(الطعن رقم ٢٩٤٨ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(هـ)
		هدم
		راجع : بناء .
		(و)
		وصف التهمة . وكيل نيابة المخدرات
		وصف التهمة
		١ - عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم . هي مكلفة بأن تحصى الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع . شرط ذلك : أن تكون الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للتغيير الذي أدخلته على الوصف القانوني المعطى لها من النيابة هي بذاتها الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة دون أن تضيف إليها شيئاً . أمثلة .
٤٠٢	٧٩	(الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ...
٤١٩	٨١	(الطعن رقم ٢٨٣٦ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٤/٥/١٩٦٣) ...
٤٣٠	٨٣	(الطعن رقم ٢٩٤٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ٢٠/٥/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - تقيد المحكمة الاستئنافية بالواقعة التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة . إلزامها بتحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . حق المحكمة في تعديل التهمة يقابله واجب تنبيه المتهم إلى ذلك وأن تمنحه أجلاً لتقديم دفاعه . المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . تحقق التنبيه بأية كيفية يتم بها لفت نظر الدفاع إلى الوصف الجديد . هذا التنبيه قد يكون صريحاً أو ضمناً باتخاذ أي إجراء يتم عنه مواجهة الدفاع وينصرف مداولة إليه . مثال .
٤١٣	٨٠	(الطعن رقم ٢٥٣٥ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٦٣)
		٣ - تغيير التهمة من قتل عمد بالسهم إلى قتل خطأ . ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراءه . هو تعديل في التهمة نفسها . اشتماله على إسناد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن واردة في أمر الإحالة . على المحكمة لفت الدفاع إلى هذا التعديل . أثر التفاتها عن ذلك : صدور حكمها مشوباً بالبطلان . وجوب نقضه .
٤٩٢	٩٦	(الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٤/٦/١٩٦٣)
		٤ - استئناف النيابة والمدعية بالحقوق المدنية يعيد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية . لهذه المحكمة أن تعطى الوقائع التي سبق طرحها على محكمة أول درجة وصفها القانوني الصحيح وأن تغير في تفصيلات التهمة وتبين عناصرها وتحدها . شرط ذلك : ألا توجه أفعالا جديدة إلى المتهم . إضافة محكمة ثاني درجة منصرفاً من عناصر الخطأ . لا يعيب حكمها . حتى ولو كانت محكمة أول درجة قد اطرحته . مادام هذا العنصر كان مطروحاً على بساط البحث أمام محكمتي أول وثاني درجة ، ودارت المرافعة على أساسه . ومادامت الواقعة التي دين بها المتهم هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى .
٥٠٦	٩٩	(الطعن رقم ٢٥٢٧ لسنة ٣٢ ق — جلسة ١١/٦/١٩٦٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>هـ - اتباع شكل خاص لتفويض المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة . لا يلزم . هذا التفويض يتم بأية كيفية تراها المحكمة محقة لذلك الغرض . سواء أكان صريحا أو ضمنا أو باتخاذ أى إجراء يتم عنده في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٧)</p>
١٠٥	٥٤٨	
<p style="text-align: center;">وكيل نيابة المخدرات</p> <p style="text-align: center;">راجع : نيابة عامة .</p> <p style="text-align: center;">(القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٦٠) .</p>		

القواعد القانونية

وبعض المبادئ العامة التي قررتها الدائرة المدنية
مما يمس المواد الجنائية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(أ)
		إثبات . إعلان . التزام . أوراق تجارية
		<u>إثبات</u>
		طرق الإثبات :
		الإثبات بالقرائن :
		”القرائن القانونية . حجية الأمر المقضي“
		الحكم الجنائي له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجوز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	٢٤١٠٣	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>إعلان</p> <p>إعلان أوراق المحضرين :</p> <p>”إجراءات الاعلان“</p> <p>إثبات المحضر في أصل ورقة إعلان الطعن انتقاله إلى محل المطعون عليه ومخاطبة تابعه المقيم معه لغيابه وإعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على أن الإعلان تم وفقا للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه . عدم وضوح خط المحضر المنوط به الإعلان لا أثر له على صحة الإعلان متى كان المطعون عليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)</p>
٧٦٩	٢٤١٠٨	
		<p>”بيانات أوراق المحضرين“ :</p> <p>الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها كافيًا . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)</p>
٧٥٠	٢٤١٠٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>”إعلان الشركات التجارية“ :</p> <p>المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم مسودة الإعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل الملقى هو المركز الرئيسي للشركة . بطلان الإعلان إذا لم يتم في المركز الرئيسي .</p> <p>(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)</p>
٦٥٣	٢٤٩٣	
		<p>”بطلان إجراءات الإعلان“ :</p> <p>البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من إجراءات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ، ليس لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)</p>
٥٧٩	٢٤٨٤	
<h2>الالتزام</h2>		
		<p>”الحق في الحبس“ :</p> <p>ليس للمودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات الشيء . أجرة سائق السيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجوز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)</p>
٩٤٦	٢٤١٣٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	أوراق تجارية
		شيك :
		الأصل في الشيك أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .
٨٦٠	٢٤١٢٢	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		(ب)
		<u>بطـلان</u>
		راجع : إعلان :
		(القاعدة رقم ٨٤ ع ٢ ص ٥٧٩)
		ونقض .
		(القاعدة رقم ١١٤ ع ٢ ص ٨١٠)
		(ت)
		<u>تزوير . تعويض</u>
		<u>تزوير</u>
		الإدعاء بالتزوير :
		تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الإدعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	٢٤١٠٢	(الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)

تعويض

عناصر التعويض :

عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض .
قصور .

(الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣٩١ و ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ... ٢٤٧٤ ٥٢٠

تقدير التعويض :

تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع
متى أقيم على أسباب سائغة . امتناع الجدل في ذلك أمام محكمة
النقض .

(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٣) ... ٢٤٨١ ٥٦٥

عدم تقدير محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به
متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . للمحكمة الاستئنافية
بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على
تقديره ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما
ارتآه ذلك الحكم من مسئولية التابع وإوحده عنه .

(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣) ... ٢٤٩٤ ٦٦٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ح)
		حجز . حكم
		<u>حجز</u>
		حجز ما للمدين لدى الغير :
		حجية الحكم بصحة الحجز الصادر في مواجهة المحجوز لديه قاصرة على صحة إجراءات الحجز . يتمتع على المحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضى بثبوته . حصول الحجز على حكم انتهائي بصحة الحجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه .
٨٧٨	٢٤١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		<u>حكم</u>
		إصدار الحكم :
		مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ ، ٣٤٤ مرافعات . عدم النص على البطلان .
٥٠٤	٢٤٧١	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		حجية الأحكام :
		” حجية الأمر المقضي “ :
		الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم . وعلى ما يكون من الأسباب مرتباً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً دون الأسباب التي تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى .
٦٢٠	٢٤٨٧	(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)

(ز)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>” حجية الحكم الأجنبي “ :</p> <p>حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية مادام قد صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .</p> <p>(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)</p>
٩١٣	٢٤١٢٩	
		<p>(د)</p> <p><u>دعوى</u></p> <p>تنحى القاضى عن نظر الدعوى :</p> <p>تنحى القاضى عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للخصوم فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)</p>
٦٧٧	٢٤٩٦	
		<p>(ش)</p> <p><u>شيك</u></p> <p>راجع : أوراق تجارية .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(م)
		محكمة الموضوع . مسئولية تقصيرية
		<u>محكمة الموضوع</u>
		سلطتها في تقدير الدليل :
		استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لارقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه في شأن الدليل .
٥٤٣	٢٤٧٧	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨) تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		<u>مسئولية تقصيرية</u>
		مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه :
		قيام علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه .
٦٦٣	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩) مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه حال تأدية وظيفته أو بسببها قوامها وقوع الخطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو . انتفاء مسئولية التابع يستتبع انتفاء مسؤولية المتبوع . قضاء الحكم مع ذلك على المتبوع بالتعويض مخالف للقانون .
٦٨٩	٢٤٩٧	(الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قيام رابطة التبعية متى كانت للتبوع على تابعه سلطة فعالية ورقابة في توجيهه . المادة ١٥٢ مدني قديم . تبعية العاملين بالمدارس الحرة لوزارة التربية والتعليم بما يجعل الوزارة مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا .
٨٨٨	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ...
		ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور .
٨٨٨	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ...
		مسئولية المكلف بالرقابة :
		لا تنتفى مسئولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب . نفى محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٨٨٨	٢٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ...
		”تقادم دعوى التهويض عن العمل غير المشروع“ :
		نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ من العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .
٢٠٠	٢٤٧٤	(الطعن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ن)
		<u>نظام عام . نقض</u>
		<u>نظام عام</u>
		تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .
٩٣٦٢	١٣١ع	(الطن ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		<u>نقض</u>
		إعلان الطعن :
		راجع إعلان .
		أسباب الطعن :
		ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يرد في تقرير الطعن .
٥٥٠	٢٤٧٨	(الطن ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)

(ك)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		الحكم في الطعن : "أثره" : نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . جواز إضاعتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف بعد الحكم المستأنف . (الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١ / ٤ / ١٩٦٣) ...
٥٢٠	٢٤٧٤	
		(و) وديعة راجع : إلزام . (القاعدة رقم ١٣٣ ع ٢ ص ٩٥٦) .

(٧)

فهرس المواد

قانون الإجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	١٩٥ ، ٢١٢ - قبل تعدليهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - غرفة الاتهام ٦٣ "الطعن في أوامرهما" ٢٢٦ ، ٢٢٧ - تنازع الاختصاص : "سلطة محكمة النقض في تعيين الجهة المختصة" ٥٩ ٢٥١ - دعوى الحقوق المدنية . "اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها" ٦٤ ٢٦٦ - دعوى مدنية "إجراءات نظرهما أمام المحاكم الجنائية" ٧١ ٢٧٥/٤ - ترتيب إجراءات المحاكمة : إقفال باب المرافعة و حجز الدعوى للحكم . ١٠٣٦٩٤	٩٨ ٩٠٦٠٦٠٥٤ ٩٢٠ ٩٢٦٩٠٦٥٤ ٩٠ ١٠٦٦٩٤٩٠ ١٠٦٦٩٠٦٠ ٢١٠٦١٦٢ - قبل تعدليهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو النيابة العامة إلا وجه - "الطعن فيها من المدعى المدنى والمجنى عليه" "المقصود بالمجنى عليه في حكمها تين المادتين" ٨٧	١٥ - إقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . ٣٥ - حالة التلبس بالجريمة ٣٤ ، ٣٨ - القبض - حالاته . ٤٥ - دخول المنازل وتفتيشها . "الرضاء الحر الصريح" ٩١ - إذن التفتيش : "إصداره" "تنفيذه" ٢١٠٦١٦٢ - قبل تعدليهما بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو النيابة العامة إلا وجه - "الطعن فيها من المدعى المدنى والمجنى عليه" "المقصود بالمجنى عليه في حكمها تين المادتين"

(٢)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٥٧٠٥٦٠٥٤ ٦٦٥ ٦٦٢ ٧٣٦٩٦٨ ٦٧٦ ٦٧٤ ٨٤٠٨٢٦٧٩ ٦٩٧ ٦٩٥ ١١١٦٩٨	٣١٠ - تسبیب الأحكام: "تسبیب معیب"	٧٢	٢/٢٨٩ المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ - تلاوة أقوال الشهود بالجلسة . شرطه :
٦٠٠٥٨٠٥٥ ٧٧٠٧٢٦٦ ٨٣٠٨١٦٧٨ ٩١٠٨٨٠٨٥ ٩٩٠٩٤٠٩٢ ٦١٠٢٠١٠١ ١٠٥٠١٠٤	"تسبیب غیر معیب"	٨٩ ٩٩٠٨٥٠٧٧ ١٠٥٠١٠١٠ ١٠٦٠	٢٩٦ ٢٩٥ - الطمن بالتزوير . ٣٠٣ - تقدير الدليل .
٨٨٠٨٣ ١١٠٠٨٩	"ما لا يعیب الحكم في نطاق التدليل"	٨٢	١/٣٠٤ - متى يحق للمحكمة أن تقضى بالبراءة ؟
٤٠٣ - استئناف المدعى المدنى والمسئول عن الحقوق المدنية الحكم الصادر في الدعوى المدنية .	٣٩٨ - معارضة .	٨١ ١٠٥	٢/٣٠٤ - "إلزام المحكمة بتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى" "تقدير العقوبة"
٩٣٠٧١ ٩٩	"أثر استئناف النيابة والمدعى بالحق المدنى"	٩٦٠٨٣٠٨٠ ١٠٥٠٩٩٠	٣٠٨ - "تعديل الوصف ولفت نظر الدفاع"

(ن)

(تابع) قانون الاجراءات الجنائية

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١٠١	٤٥٦ - مدى حجية الحكم الجنائي عند نظر الدعوى المدنية	١٠١	" أثر استئناف المتهم الدعوى المدنية والجنائية "
٨٦	٢٢٥ - إشكال . " ماهيته " .	٦١	١٩٤/١ - نظر الاستئناف " سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان الذي وقعت فيه محكمة أول درجة " .

(س)

قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
	١١١، ١١٢ - إختلاس	٧٥	٥ - القانون الأصالح .
	أمسوال أميرية -	٦٦	١٧ - ظروف الرأفة .
	"مجال تطبيق المادة	١١٠	٢/٣٢ ارتباط "آثاره" .
	١١٢ عقوبات "	١١١، ٨١	٣٩ - الفاعل الأصلي .
٦٦	"المكلفون بالخدمة العامة" .	٤٣، ٤١، ٤٠ - اشتراك	٤٤، ٤١، ٤٣ - اشتراك
	٢١١، ٢١٢، ٢١٣ -	١١١، ٨١	شريك .
٦٢	تروير "المضاهاة" .	٤٤ مكرر - جريمة إخفاء	٤٤ مكرر - جريمة إخفاء
	"التروير في وثيقة الزواج"	أشياء متحصلة من	أشياء متحصلة من
٦٣	"الطعن بالتروير" .	جناية أو جنحة -	جناية أو جنحة -
٨٩		"أركانها"	"أركانها"
		٧٨	قصد الإخفاء
	"طبيعة جريمة التروير	٧٩، ٦٦	أن يقع على منقول
٩٨	والإستعمال" .		١٠٤ - رشوة -
	"الإشتراك في التروير -		صور الرشوة "الإخلال
١٠٤	قيامه" ؟ .		بواجبات الوظيفة
	٢٣١ - سبق الإصرار		والامتناع عن
٨٨	"آثره" .	٦٧	عمل من أعمالها
			"مدلول عبارة الإخلال
			بواجبات الوظيفة" .

(ع)

(تابع) قانون العقوبات

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٩٩	”مسئولية الطبيب“ .	٩٦	٢٣٣ - قتل عمد بالسهم
٩٧٦٥	٢٤٥ - ٢٤٧ - دفاع شرعى - ”تقدير ظروفه ومقتضياته“ .	١/٢٣٤	١ - قتل عمد
١٠٧٦١٠٥		”نية القتل“	
		”توافر نية القتل في حق الفاعل مؤداه“	
		٨١	توافرها في حق الشريك“
٨٤	٣١٦ - سرقة	٢٣٨	٢ - قتل خطأ
	”نية السرقة“ .	٩٥٦٧٢	”خطأ - ضرر -
		١٠٢٤	رابطه سببية“
١٠١	٢/٣٢٧ - تهديد . أركانه : ”قصد جنائى“ .		”مسئولية صاحب البناء والمقاول“ .
		٧٣	
٦٤	٣٣٧ - شيك بدون رصيد . ”طبيعته“ .		١/٢٤٠ - عاهة مستديمة
			قصد جنائى .
			”الخطأ في شخص المجنى عليه“ .
٨٧	٣٣٩/١ - إقراض بر با فاحش - ”طبيعته“	١٠٨	
	”المجنى عليه في جريمة الإقراض“ .		٢٤٤ - إصابة خطأ
			”خطأ - ضرر -
		١١٠٤١٠٢	رابطه سببية“ .

(ف)

قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٨٦٦٧١٥٥٩	٣١ - من القانون مالف الذكر . ما لا يجوز الطعن فيه بالنقض .	٢ / ٤ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ - في شأن المحاماة . "شروط القيد بجدول المحامين" .	٢ "تقايات"
٨٥٦٦٠٥٥٥ ٦ ٩٤ ٦ ٩٠ ٦ ١٠٥ ٦ ١٠٤ ١١٠ ٦ ١٠٦	٣٤ - من القانون مالف الذكر . ما لا يقبل من الأعيان في النقض .	المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ "الفصل بغير الطريق التأسيسي لا يحول دون القيد بجدول المحامين" .	٥٤
١١٠٦٧٥	٣٥ من القانون مالف الذكر . "ساطة محكمة النقض" . "نقض الحكم من تلقاء نفسها إذا صدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى" .	٣٠ - من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . حالات الطعن بالنقض : "مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله" .	٧٤٦٧٠٥٥٤ ٩٥٦٩٣٦٧٥ ٦ ١٠١ ٦ ٩٩ ١١٠٦١٠٣
٥٦	المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ - اشتباه .	"وقوع بطلان في الإجراءات اثر في الحكم" .	١٠٣

(ص)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٦٩	"تحقق الطراز لا يلزم صنه أن تدوم للسلاح خاصيته".	٢٩٦	٤ من القانون لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٥٤ - "شراء أقطان عن غير طريق لجنة القطن المصرية" "تعدد الغرامات بقدر عدد قناطير القطن".
٩١	الطرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٧	٥٨	القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها. ركن الحيازة . "الركن المادي في جريمة إحراز المخدر".
٧٠	القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ - بشأن الدعارة - "نطاق تطبيق المادتين ١/٦٤١".	٦٠	"ماهية جاب المواد المخدرة".
٧٠	"الأماكن المفروشة في حكم المادة ٢/٩"	٧٤	القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .
٩٤	"ركن العادة".		
٧٥	٧٠٥ من القانون ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم أعمال البناء والهدم الملغى بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦١ في شأن تنظيم هدم المباني .		

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
٩٢	٧ من القانون ١٨١ لسنة ١٩٥٥ . "بطاقات شخصية" .	٧٥	للقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ - الملغى بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني . "المادتين ١٦ ، ٣٠ من القانون الجديد والمادتين ١٣ ، ١٦ من القانون الملغى" . ٢٧ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . بيانات تجارية "وجوب مطابقة البيان التجاري للحقيقة من جميع الوجوه" . جريمة عدم مطابقة البيان التجاري "أركانها - عدم استلزامها قصدا جنائيا خاصا" .
٩٧	٣ ، ٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ - في شأن التجمهر - "شروط قيام التجمهر"	٨٠	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ فش "أركانه - استلزامه انصراف النية إلى الغش" .
١٠٠	القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية . "جريمة عدم تقديم بطاقة الحالة المدنية - عدم قيامها لمجرد عدم حملها" .	٨٠	١ و ٢ من القانون ٤١٧ لسنة ١٩٥٥ رسوم حليج الأقطان "المكلفون بسدادها من أصحاب المحالج"
١٠٣		٨٠	

(ر)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع
١١٠	١٤ من القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٥٦ — "جريمة عدم تثبيت اللوحة المعدنية برقبة الكلب".	١٠٩	القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بشأن تأمين بعض الشركات والمنشآت . "شخصية المشروع المؤمم الاعتبارية بعد التأمين"

(ش)

قرارات

المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد
٧ من القرار الوزاري ١٦٩ لسنة ١٩٦٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني.	٧٥		

لوائح

المادة والموضوع	أرقام القواعد	المادة والموضوع	أرقام القواعد
١٢٢ من لائحة السكة الحديد . "الواجبات المفروضة على عمال المناورة" .	٩٥		

(ت)

موضوعات فهرس الأحكام الصادرة

من الدائرة الجزائية وصفحاته

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ب)		(١)
٣٠	إعلان	٤	إثبات
٣٠	بناء	٩	إجراءات المحاكمة
٣٢	بيانات تجارية	١٣	إحالة
	(ت)	١٣	إختصاص
٣٣	تأميم	١٤	إختلاس أموال أميرية
٣٣	تجهيز		إخفاء أشياء متحصلة
٣٤	تحقيق	١٦	من جنابة
٣٤	تزوير	١٧	إخفاء أشياء مسروقة
٣٦	تعويض	١٨	إزالة
٣٦	تفتيش	١٨	إرتباط
٣٩	تقادم	١٨	أسباب الإباحة
٣٩	تلبس	٢١	إستئناف
٤١	تنازع إختصاص	٢٣	إستيقاف
٤١	تنظيم	٢٤	إشتباه
٤١	تهديد	٢٤	إشتراك
	(ج)	٢٦	إشكال
٤٢	جريمة	٢٧	إصابة خطأ
	(ح)	٢٧	إصابة عمدية
٤٢	حالة مدنية	٢٧	إعتراف
٤٤	حكم	٢٨	إقراض بربا فاحش
		٢٩	أمر بالأوجه
		٢٩	أهلية التقاضى

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(خ)		شركات	٨٠
خبرة	٦٠	شريك	٨١
خطأ	٦١	شهود	٨١
(د)		شيك بدون رصيد ...	٨١
دعارة	٦٢	(ض)	
دهوى جنائية	٦٣	ضرر	٨٢
دهوى مدنية	٦٤	(ظ)	
دفاع	٦٨	ظروف مشادة	٨٢
دفاع شرعى	٧٤	(ع)	
دفوع	٧٤	عقوبة	٨٣
(ر)		(غ)	
رابطلة سببية	٧٦	غرفة الإتهام	٨٥
رسوم	٧٧	غش	٨٦
رشوة	٧٧	(ف)	
(س)		فاعل أصلى	٨٦
سبق الاصرار	٧٨	(ق)	
سرقه	٧٨	قانون	٨٧
سلاح	٧٩	قبض	٨٩
(ش)		قتل خطأ	٩٠
شخصية اعتبارية	٨٠	قتل عمد	٩٢
		قصد جنائى	٩٣

(غ)

رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
١١٠	مضاهاه	٩٥	قطن
١١٠	معارضة	٩٦	قوة الشيء المقضي
١١١	معاينة		(ك)
١١١	مواد مخدرة	٩٧	كلاب
١١٣	موظفون		(ل)
	(ن)	٩٨	لائحة السكة الحديد
١١٣	نقابات		(م)
١١٤	نقض	٩٩	مأمورو الضبط القضائي
١٢٣	نيابة عامة	١٠٠	مباني
	(هـ)	١٠٠	محاكمة
١٢٥	هدم	١٠٠	محاماه
	(و)	١٠١	محكمة استئنافية
١٢٥	وصف التهمة	١٠١	محكمة الموضوع
١٢٧	وكيل نيابة المخدرات	١٠٨	مسئولية جنائية
		١٠٩	مسئولية مدنية

(ظ)

تصويب

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	التصويب
٢٧١	٢٥	بطريق الحكم	بطريق المقض
٢٧٧	٨	يفت عليها	يغيب عنها
٢٧٧	١١	لم يفت	لم يغيب
٢٨٦	٣	جدول	جدل
٢٩١	٨	كوكيل	كدليل
٢٩٣	١٤	فيه	فيها
٢٩٨	٣	موكول	موكولا
٣٠٣	١٨	متهما	متهما
٣١٨	٦	فاشئا	فاشئا
٣٤٨	السطر الآخر	تسهيله	تسهيل
٣٩٣	٩	محامى	محام
٤٠٥	٨	تاب	كتاب
٤٤٠	٩	استنزم	استلزام
٤٤٦	١٠	فعل جنائى	فعلا جنائيا
٤٤٩	٢٥	فعل جنائى	فعلا جنائيا
٤٨٤	٢٣	فردون	فردود
٥٠٨	٢	بأنه الطاعن	الطاعن بأنه
٥١٨	١١٤٧	القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠	القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠
٥٢٠	٥	من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠	من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠

[illegible]

This image shows a single sheet of white paper with horizontal ruling lines. The lines are evenly spaced and run across the width of the page. There is no handwriting or other markings on the paper.

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٦٤ (٩ من ذر القعدة سنة ١٣٨٣) م

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الادارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0536713